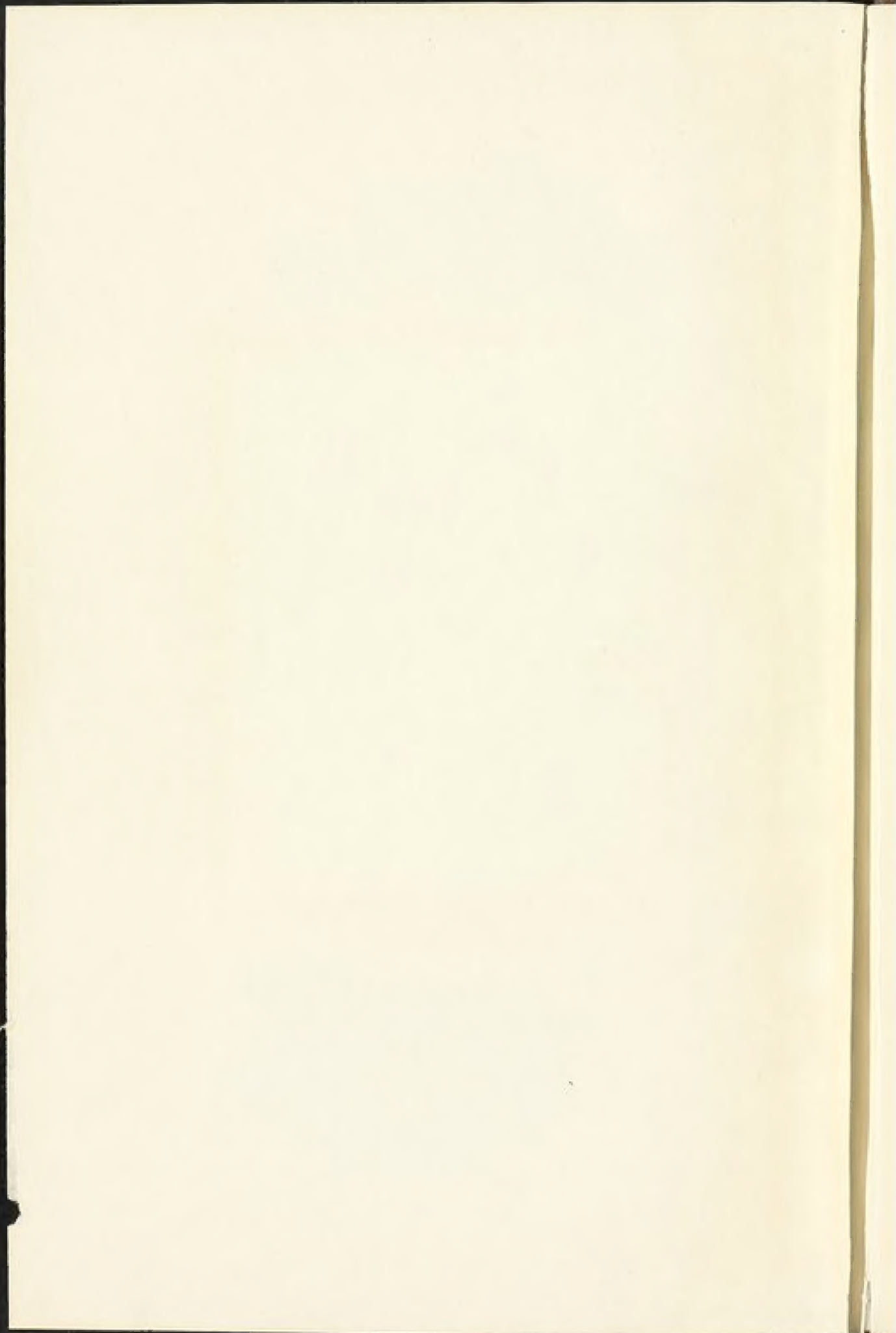
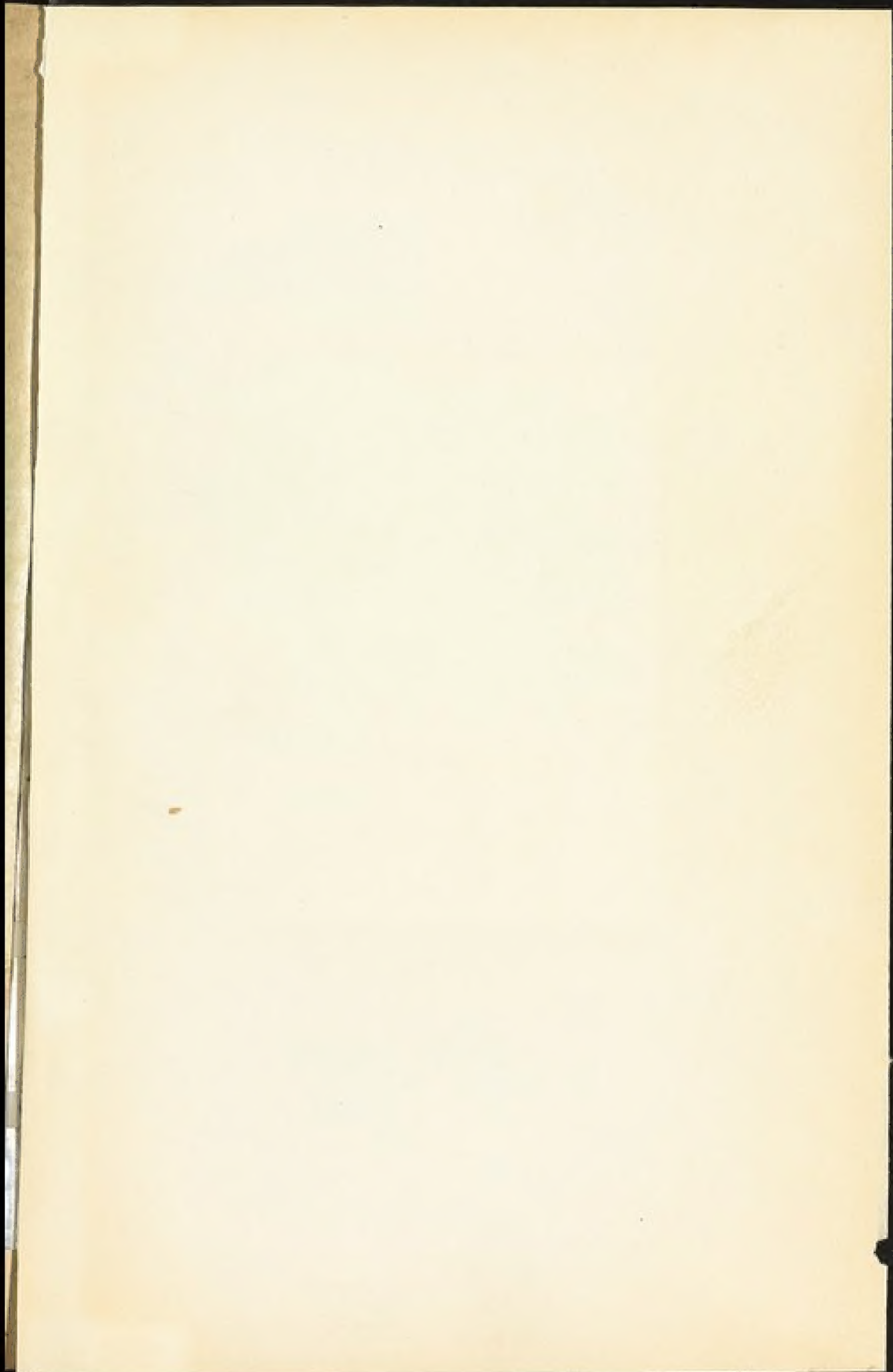


Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES







أحكام الوقف

على ما عليه العمل الآن بالمحاكم المصرية
من مذهب الحنفية وقانون الوقف الجديد

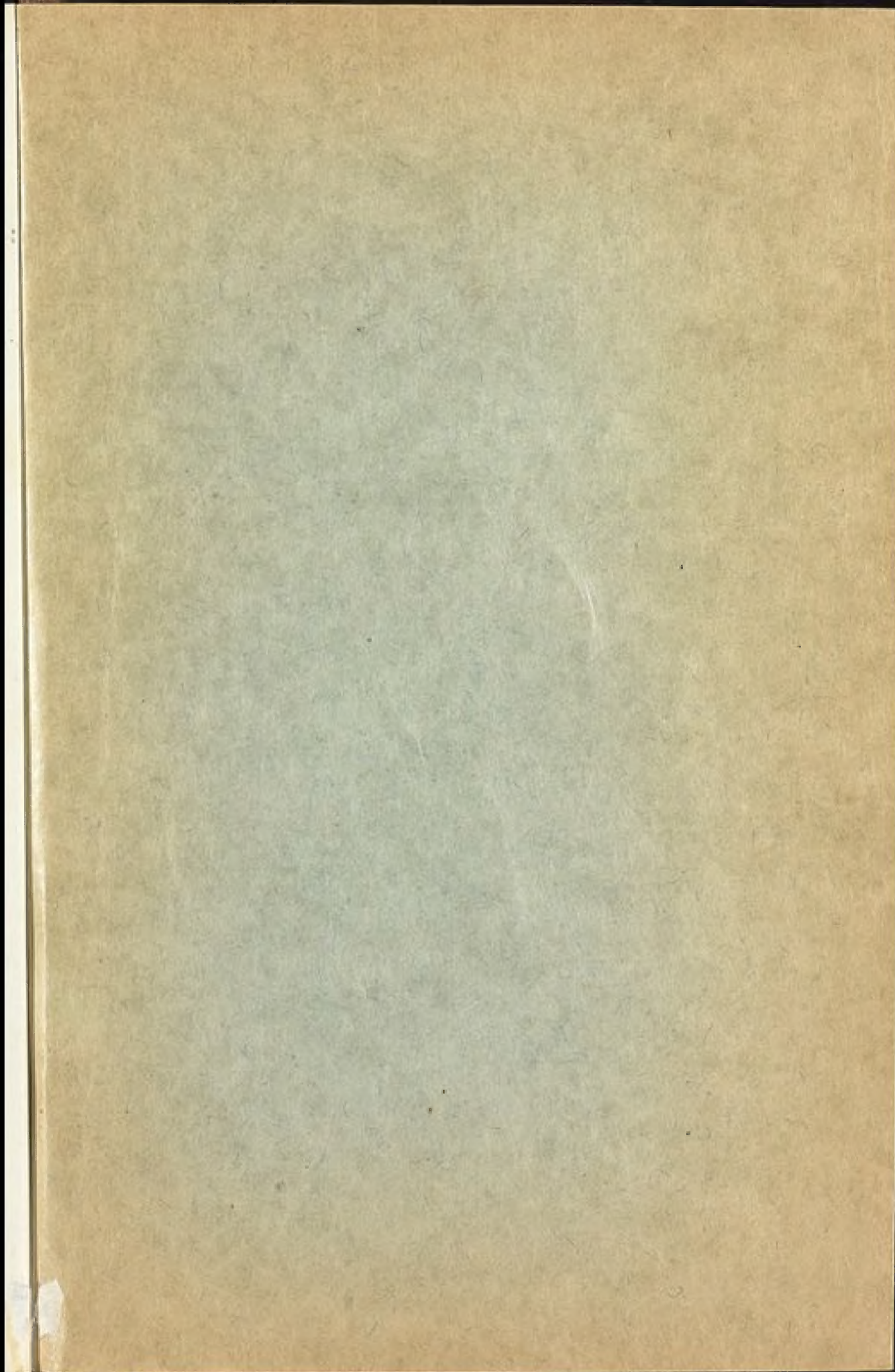
تأليف

عبد الوهاب خلاف
أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق
بجامعة فؤاد الأول

الطبعة الثالثة

سنة ١٣٧٠ هـ — سنة ١٩٥١ م

طبع في مصر : دار وقوف مصر لثبوت ١٩٥١



أحكام الوقف

على ما عليه العمل الآن بالمحاكم المصرية
من مذهب الحنفية وقانون الوقف الجديد

تأليف

عبد الوهاب خلاف
أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق
بجامعة فؤاد الأول

الطبعة الثالثة

سنة ١٣٧٠ هـ — سنة ١٩٥١ م

طبعة العصر، شارع فاروق مصر شبراخيت ٤٥٠٦١

962
K52643

تشفیر الحروف

بخط الحروف الفارسی

1908H

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على جميع الأنبياء والمرسلين ،
ومن سلك سبيلهم من الهداة المصلحين .

— أما بعد — ففي ٩ من ديسمبر سنة ١٩٢٦ وافق مجلس الوزراء على
ما التمسته وزارة العدل بمذكرتها التي رفعتها إليه من تكوين لجنة من كبار
العلماء ورجال القانون والقضاء وأساتذة كلية الحقوق لوضع مشروع قانون
شامل للأحوال الشخصية وما يتفرع عنها . والأوقاف . والموارث . والوصية
وغيرها مما يدخل في اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس الحسينية على أن
لا تتقيد بمذهب دون آخر بل تأخذ من آراء الفقهاء أكثرها ملاءمة
لمصالح الناس والتطور الاجتماعي ♦

وقد أنجزت هذه اللجنة حتى الآن مشروعات قوانين ثلاثة بأحكام
الموارث . والوقف . والوصية . وصدر القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣
بأحكام الموارث . ونشر بالجريدة الرسمية في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٣
بالعدد ٩٢ ونص على أن يعمل به بعد شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
وصدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٢٦ بأحكام الوقف ونشر بالجريدة
الرسمية في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٦ بالعدد ٦١ ونص على أن يعمل به من
تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وصدر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوصية . ونشر بالجريدة

الرسمية في أول يولييه سنة ١٩٤٦ بالعدد ٦٥ . ونص على أن يعمل به بعد شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

غير أن قانون الموارث وقانون الوصية صدر كل منهما قانونا شاملا مغنيا عن الرجوع إلى غيره في القضايا والدراسة إلا في بعض الجزئيات النادرة التي ليس من شأن القوانين أن تنص عليها . وأما قانون الوقف فلم يصدر قانونا شاملا أحكامه ، مغنيا عن الرجوع إلى غيره في القضاء والدراسة ، بل اقتصر فيه على ما دعت إليه الحاجة وقضت به المصلحة من تعديل أحكام كثرت الشكوى من تطبيقها ، وتنظيم اجراءات في التوثيق واستغلال أموال البذل ، ومحاسبة النظار دلت الحوادث والتجارب على ضرورة تنظيمها . وتقرير مبادئ قضى انتطور الاجتماعي بتقريرها ، فهو في الحقيقة ليس قانون الوقف وإنما هو تنظيم لإنشاء الوقف والتصرفات فيه . وعلاج لما كثرت منه الشكوى من مشاكله . ولهذا جاء في آخر مذكرته الايضاحية ما نصه ، وما يجب أن يلاحظ أن هذا القانون ليس شاملا لكل أحكام الوقف ، وأنه فيما عدا الأحكام الواردة به يجب الرجوع إلى الراجح من مذهب أبي حنيفة طبقا لأحكام المادة ٢٨ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان كثير آمن أحكام قانون الوقف الجديد في الاستحقاق وترتيب المستحقين وتوزيع الربح بينهم لا تطبق على الأوقاف المصادرة قبل صدوره ، وإنما يطبق عليها الراجح من مذهب الحنفية .

وعلى هذا لا غنى للقضاء والدراسة عن كتاب في الوقف يجمع أحكامه

الجارى بها العمل الآن فى المحاكم المصرية من الراجع فى مذهب الحنفية
وعما ورد بالقانون الجديد . ويضع كل حكم من أحكام القانون الجديد فى
موضعه من مجموعة الأحكام الجارى بها العمل من مذهب الحنفية مع بيان
مأخذه والبايعت على الأخذ به والعدول عما كان العمل عليه .

وها هو ذا الكتاب أقدمه خدمة للفقهاء والقضاء وأسأل الله أن
يلهمنى الصواب وييسر لى الصعاب . وأن ينير لى الطريق ويبدى بالمعونة
والتوفيق .

عبد الوهاب خلاف

١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٦

٢٢ شوال سنة ١٣٦٥

أول رجب سنة ١٣٦٧

١٠ مايو سنة ١٩٤٨

٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠

٢١ المحرم سنة ١٣٧٠

بدء الطبعة الأولى فى يوم الأربعاء

وبدء الطبعة الثانية فى يوم الثلاثاء

وبدء الطبعة الثالثة فى يوم الخميس

مقدمة

في الاختصاص القضائي بدعاوى أوقف في مصر

قضايا الوقف وما يتعلق به لا تختص بها بين المصريين في مصر جهة قضائية واحدة ، بل تشترك في نظرها والفصل فيها المحاكم الشرعية والمحاكم الأهلية .

والسبب في هذا الاشتراك أنه قبل إنشاء المحاكم الأهلية كانت المحاكم الشرعية ولاية عامة تشمل قضايا الأوقاف ومسائلها على اختلافها .

فلما أنشئت المحاكم الأهلية في سنة ١٨٨٣ نصت المادة ١٦ من لائحة ترتيبها على ما ليس لهذه المحاكم أن تنظر فيه ، وذكرت منه المسائل المتعلقة بأصل الأوقاف ، فدل هذا على أن الشارع المصري قسم المنازعات المتعلقة بالأوقاف قسمين . منازعات متعلقة بأصل الأوقاف ، وهذه منعت المحاكم الأهلية أن تنظر فيها وبقيت من اختصاص المحاكم الشرعية التي كانت لها الولاية العامة . ومنازعات متعلقة بغير أصل الأوقاف . وهذه من اختصاص المحاكم الأهلية أن تنظر فيها .

والأساس الذي بني عليه هذا الاشتراك أن الوقف له ناحيتان . فمن ناحية أنه تصرف مقصود به التقرب إلى الله بالصديق على جهة من جهات

الخير في الحال أو في المسأل تعتبر مسائله من مسائل الأحوال الشخصية وتختص بها المحاكم الشرعية . ومن ناحية أنه تصرف في مال ثبت به حقوق مالية وتترتب عليه حقوق مالية تعتبر مسائله مدنية وتختص بها المحاكم الأهلية . فمراعاة لهاتين الناحيتين جعل المشرع المصري مسائل الأوقاف شركة بين الجهتين القضائيتين فجعل المسائل التي تظهر فيها الناحية الشخصية وهي المتعلقة بأصل الوقف من اختصاص المحاكم الأهلية وهي المحاكم الشرعية . وجعل المسائل التي تظهر فيها الناحية المدنية وهي المتعلقة بغير أصل الوقف من اختصاص المحاكم الأهلية .

ولكن النص الذي دل على هذا الاشتراك وهو الفقرة الواردة بالمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية في دلالته اجمالاً لم يبين معه ما يختص به كل شريك لأن كلمة أصل الوقف كلمة محملة لا تدل بصيغتها على تعيين المراد منها . ولم يصدر بيان تشرعي يفسر المراد منها . ولهذا اختلفت الجهات القضائية وهيئات الجهة القضائية الواحدة في فهم المراد منها . ونشأ عن هذا الاختلاف تنازع الاختصاص في كثير من دعاوى الأوقاف من تاريخ إنشاء المحاكم الأهلية حتى الآن .

فبعض منازعات الأوقاف لاشبهة في أنها متعلقة بأصل الوقف والمحاكم الشرعية هي المختصة بالفصل فيها . مثل دعوى بطلان الوقف لصدوره من غير أهله . أو لوقوع خلل في صيغته إنشائه . أو لأن الموقوف بما لا يصح وقفه أو لأن الجهة الموقوفة عليها لا يصح الوقف عليها . ودعوى الاستحقاق فيه . ودعوى بطلان شرط وارد في حجته أو تنسيخه على وجه معين

لأن هذه منازعات متعلقة بأصل الوقف على أى تفسير له .
وبعض منازعات الاوقاف لا شبهة في أنها متعلقة بغير أصل الوقف
والمحاكم الاهلية هي المختصة بالفصل فيها . مثل مطالبة المستحق بتسليمه
من الربيع الذى حكم له باستحقاقه . ومطالبة ناظر الوقف الذى عزل بأجر
عن مدة نظارته . ونخاصمة المستأجر لعين من أعيان الوقف فى شأن
من شؤون إيجارته .

ولكن توجد منازعات كثيرة فى مسائل الاوقاف هي موضع الاشتباه
فى أنها متعلقة بأصل الوقف أو متعلقة بغير أصله . مثل دعوى أن الوقف
غير نافذ لأن الواقف وقف وهو مريض مرض الموت . ودعوى جهة
الوقف أن العين وقف لا ملك والدعوى على جهة الوقف بأن العين ملك
لا وقف . ودعوى أن الإبدال والاستبدال وقعا غير صحيحين . وغير هذا
من المنازعات التى تختلف فيها وجهة النظر واختلفت فيها آراء رجال القضاء
الشرعى والاهلى تبعاً لاختلاف رأيهم فى تفسير كلمة أصل الوقف .

رأى رجال القضاء الشرعى — رأيهم أن المراد من أصل الوقف حجته
ووثيقته التى صدر بها الوقف من الواقف . لأن معنى أصل الوقف أساسه
وأساس كل وقف حجته . وعلى هذا لجميع المنازعات التى يرجع فى حلها
والفصل فيها إلى حجة الوقف ونصوصها هي منازعات متعلقة بأصل الوقف
كالمنازعات المتعلقة بأركان الوقف وشروطه وترتيب الاستحقاق فيه والولاية
عليه . وكل ما تضمنته حجته فهذه ليس للمحاكم الاهلية النظر فيها (١) .

(١) توضيحاً لهذا رأى ووجهته اقرأ حكم محكمة مصر الكبرى =

رأى رجال القضاء الأهلى - بعض رجال القضاء الأهلى فسر أصل الوقف بأركانه فقط وبهذا ضيق دائرة المنازعات المتعلقة بأصل الوقف ووسع دائرة المسائل الداخلة فى اختصاص المحاكم الأهلية . ومن هؤلاء إحدى الدوائر الاستثنائية المدنية بمحكمة مصر إذ قررت أن كلمة أصل الوقف تساوى بالضبط أصل عقد الوقف . وأصل كل شيء هو ما يستند تحقيق ذلك الشيء إليه . ويكون حينئذ أصل عقد الوقف هو أركانه لأن من المسائل الأولية فى الشريعة والقانون أن كل عقد يستند فى تحقيق وجوده على أركانه وتوافر شروط هذه الأركان ، وتكون النتيجة المنطقية لما تقدم أن كلمة أصل الوقف تساوى بالضبط أركان عقد الوقف .

وبعضهم فسر أصل الوقف تفسيرا يقترب تفسير قضاة المحاكم الشرعية وينسج لاكثر المنازعات فى مسائل الأوقاف وبضيق دائرة المسائل الداخلة فى اختصاص المحاكم الأهلية . ومن هؤلاء محكمة النقض إذ قررت أن أصل الوقف هو ذات عقد الوقف لا أكثر ولا أقل . وأن النص فى المادة ١٦ يساوى بالضبط - ليس لهذه المحاكم أن تنظر فى المسائل المتعلقة بعقد الوقف ، وأن كل شرط أو قيد أو تقرير يضعه الواقفون فى وقفهم هو مرتبط

= الشريعة الصادر فى ٢٩ يولييه سنة ١٩٠٠ برئاسة المرحوم الشيخ أحمد أبو خطوة فى العدد رقم ٤ من السنة ٢ من مجلة المحاماه الشريعة صفحة ٣٥٩ رقم ٤١

بأصل الوقف ومتعلق به كل المتعلق (١).

وهذا التفسير هو الذي نسير على مقتضاه المحاكم إلى الآن منذ صدوره
في سنة ١٩٢٥ .

ورأى أن ما تختص به كل جهة من الجهات القضائية أصبح واضح المعالم
بين الحدود بالضرورة الذي القاه الشارع على كلمة أصل الوقف وبين المراد
منها . وبالنصوص التي وردت في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وبيئت ما تختص
به منها . وبما ورد في لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة في سنة ١٩٢٧ .
فكلمة أصل الوقف الراجح عندي أن المراد بها أركان الوقف لسببين .

أولهما أن كل لفظ ورد في مادة قانونية يجب أن يراد به معناه الاصطلاحي
القانوني لا معناه اللغوي . وأصل العقد أو التصرف معناه في الاصطلاح
الشرعي ركنه ولهذا عرف فقهاء الحنفية العقد الباطل بأنه ما وقع خلل في أصله
وفسروا أصله بأي ركن من أركانه . وعرفوا العقد الفاسد بأنه ما وقع الخلل
في وصفه لا في أصله أي لا في ركن من أركانه ، وفعروا على هذا أن يبيع الجنون
باطل ويبيع الميتة باطل والبيع المعلق على شرط باطل لوقوع الخلل في أهلية
العاقد أو صلاحية المعتقد عليه للعقد أو صيغة العقد . وأن البيع بشمن مجهول
أو بشمن مؤجل إلى أجل غير معلوم فاسد لا باطل لأن الخلل لم يقع في ركن

(١) أقر أحكام محكمة النقض الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٢٥ بملحق مجلة
القانون والاقتصاد من ٥ ص ٢٣١ . وحكم محكمة النقض الصادر في ٩ يونيو
سنة ١٩٢٥ بملحق مجلة القانون والاقتصاد من ٨ ص ١٧٦

من أركان العقد . وعلى هذا فأصل الوقف كأصل كل عقد أو تصرف هو أركانه التي لا ينعقد ولا يتحقق وجوده إلا بها ، والمسائل المتعلقة بأهلية الواقف أو بصلاحيه الموقوف أو الجهة الموقوف عليها للوقف أو بالصيغة التي أنشئ بها أو بما اقترن بها من الشروط في ترتيب الاستحقاق والولاية وغيرهما هي المسائل المتعلقة بأصل الوقف .

وثانيهما أن الشارع المصري في الفقرة الثانية من المادة ٢٨ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة ذكر مانعه ، كذلك لا تختص المحاكم المختلطة بالمنازعات المتعلقة مباشرة أو بالواسطة بأصل الوقف . أو بصحته أو بتفسير وتطبيق شروطه أو بتعيين النظار وعزلهم ، وفي هذا النص دلالة على أن الشارع أراد من أصل الوقف أركانه لأنه عطف عليه أو بصحته أو بتفسير وتطبيق شروطه أو بتعيين النظار وعزلهم . والعطف يقتضي المغايرة . ومقتضى المغايرة تفسير أصل الوقف بأركانه .

وعلى ضوء ما تقدم يحدد الاختصاص القضائي في مسائل الأوقاف كما يأتي .

تختص المحاكم الشرعية في مسائل الأوقاف بما يأتي :

١ - بالمسائل المتعلقة بأركان الوقف أي بأهلية الواقف والموقوف عليه والموقوف وصيغة الوقف وشروط هذه الأركان والشروط التي تقترن بالصيغة . لأن هذه مسائل متعلقة بأصل الوقف قطعاً . والمحاكم الأهلية منعت من نظرها فهي من اختصاص المحاكم الشرعية .

٢ - بالمسائل المتعلقة بصحة الوقف ، ونفسه شروطه وتطبيقها وتعيين النظار

وعزلهم . لأنه لما نص في لائحة التنظيم القضائي المحاكم المختلطة على أنها لا تختص بها سئل الوفد المصري عن الجهة القضائية التي تفصل في هذه المنازعات فأجاب بأن قانون المحاكم الشرعية فصل في هذا .
٣ - وبالمسائل المنصوص عليها في المادة ٢٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهي دعوى الوقف . والاستحقاق فيه بجميع أسبابه . ودعوى إثبات النظر عليه كذلك . وغير ذلك مما يتعلق بشئون الوقف .

٤ - وبالمسائل المنصوص عليها بالمادة ٣٧ من اللائحة وهي عزل الناظر . وإقامته . وضم ناظر إلى آخر . والاستبدال . والاذن بالعارة أو التأجير أو الامتدانة أو الخصومة وغير ذلك

لأن المادة ٢٦ نصت على أن ماورد بها من اختصاص المحكمة الكلية الشرعية . والمادة ٢٧ نصت على أن ماورد بها من اختصاص هيئة التصرفات في المحكمة الكلية الشرعية ومقتضى هذا الاختصاص أن المحاكم الأهلية لا تنظر في مسألة منها لأن الاختصاص ينافي الاشتراك وتختص المحاكم الأهلية في مسائل الأوقاف بما عدا ما يتناهى عما تختص به المحاكم الشرعية منها .

ولم يرد في قانون الوقف الجديد نص يحدد ما تختص به كل جهة قضائية ويسد باب التنازع في الاختصاص . ولعل السبب في هذا أن الاختصاص أصبح بين الحدود بما استقر عليه عمل القضاة شرعيين وأهلين وبما ورد في نصوص اللوائح وقوانين التنظيم القضائي وأحكام محكمة النقض .

توزيع الاختصاص بين المحاكم الشرعية - ليس للمحاكم الشرعية الجزئية اختصاص بالفصل في أي دعوى من دعاوى الوقف أو النظر في تصرف

من تصرفاته وإنما يختص بقضايا الوقف ومواد التصرفات فيه المحكمة الكلية الشرعية وهيئة التصرفات بها .

قدعوى الوقف . والاستحقاق فيه بجميع أسبابه . ودعوى إثبات النظر عليه كذلك وغير ذلك مما يتعلق بشؤون الوقف من اختصاص المحكمة الكلية التي بدانيتها أعيان الوقف كلها أو بعضها الأكبر قيمة . أو المحكمة التي بدانيتها محل إقامة المدعي عليه - مادة ٢٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - ونسعى هذه في العرف القضائي قضايا الأوقاف .

والتصرف في الأوقاف من عزل ناظر . وإقامة ناظر ، وضم ناظر إلى آخر . واستبدال . وإذن بعارة ، أو تأجير أو استئانة أو بخصومة وغير ذلك من اختصاص هيئة التصرفات بالمحكمة الكلية التي بدانيتها أعيان الوقف كلها أو بعضها الأكبر قيمة . أو المحكمة التي بدانيتها محل توطن الناظر - مادة ٢٧ من اللائحة - ونسعى هذه في العرف القضائي مواد التصرفات .

وكل أحكام المحاكم الكلية في قضايا الأوقاف قابلة للاستئناف أمام المحكمة العليا الشرعية ، وأما قرارات هيئة التصرفات في مواد التصرفات فمنها ما هو نهائي غير قابل للاستئناف أمام المحكمة العليا الشرعية وهو قرارها في أمور ثلاثة . الإذن بالخصومة ، وطلب الاستئانة إذا كان المبلغ المطلوب استئانته لا يزيد على ٢٠٠ جنيه . وطلبات الاستبدال . وبيع العقار الموقوف لسداد دين . والتحكيم . والتأجير لمدة طويلة . وتغيير المعالم إذا كانت قيمة العين الواقع عليها التصرف لا تزيد على ٢٠٠ جنيه - مادة ٨ من اللائحة - ومنها ما هو قابل للاستئناف أمام المحكمة العليا الشرعية وهو قرارها في غير هذه الأمور الثلاثة .

الباب الأول

تعريفه . نوعه . ركاه . تقسيمه

تعريفه : الوقف معناه في اللغة العربية الحبس سواء أكان حبسا أم معنويا . يقال في الحبسات وقف على داره . ووقف عن السير . ويقال في المعنويات وقف جهوده للخير . ووقف على حقيقة الأمر . والفعل ثلاثي يستعمل متعديا ولازما . ولا يقال أوقف داره لأنها لغة رديئة وبعض اللغويين أنكروها ، ويطلق الوقف على الموقوف . كما يطلق الرهن على المرهون .

وأما الوقف في اصطلاح الشرعيين فقد اختلف معناه تبعاً لاختلاف مذاهبهم في تكيفه .

فعلى مذهب الصاحبين أبي يوسف ومحمد وجمهور الفقهاء

الوقف هو حبس العين عن أن تكون مملوكة لأحد من الناس ، وجعلها على حكم ملك الله تعالى ، والتصدق بريعها على جهة من جهات الخير في الحال أو في المآل .

فإذا وقف انسان عقارا من عقاراته وتوافرت الشروط الشرعية لصحة وقفه ونفاذه ولزومه اقتضى تصرفه هذا ثلاثة أمور . الأول : خروج العقار الذي وقفه من ملكه بحيث لا يبقى له عليه ملكية ولا حقوق مالك . والثاني : جعل هذا العقار على حكم ملك الله فلا ينتقل

إلى ملك أحد من الناس بل يكون حكمه حكم الشمس والهواء والمحيطات وكل مالا تنملكه يد إنسان . والثالث : جعل ريعه حقا لجهة من جهات البر والخير إما في الحال أي من ابتداء وقفه . كما إذا وقف عقاره على المستشفيات أو الفقراء أو الملاحي ، أو المعاهد أو المساجد . وهذا هو المسمى في الاصطلاح الحديث الوقف الخيري . وإما في المآل أي لامن ابتداء وقفه كما إذا وقف عقاره على نفسه ما دام حيا ثم من بعده على من أراد نفقهم من ذريته وأقاربه ثم من بعدهم على الفقراء أو أية جهة من جهات الخير التي لا تنقطع . وهذا هو المسمى في الاصطلاح الحديث الوقف الأهلي .

ويؤخذ من هذا التعريف أمران . أولهما أن العقار بعد وقفه لا يكون محلا لأي عقد أو تصرف ينقل الملكية أو يؤثر فيها . فلا يباع ولا يوهب ولا يوصى به ولا يرهن ولا يورث لأن كل هذه تصرفات وأسباب إنما تكون في عقار مملوك . والعقار الموقوف أصبح ليس مملوكا لأحد من الناس وإنما هو على حكم ملك الله فلا يكون محلا لسبب من أسباب الملكية فوقفه لما حبسه عن أن يكون مملوكا لأحد من الناس حبسه عن أن يكون محلا للعقود والتصرفات والأسباب التي تعتمد على الملكية . ولهذا عرف الوقف بعض فقهاء الحنفية بأنه قطع التصرف في رقة العين التي يدوم الانتفاع بها . وصرف المنفعة لجهة خير . وأما بيع الوقف لاستبدال غيره به فهذا مجرد إحلال عين محل عين وليس تصرفا بمقتضى ملكية .

وثانيهما أن ريع العقار الموقوف يكون حقا مستحقا للجهة الموقوف عليها على سبيل التبرع اللازم فلا يسوغ أن يمنع عنها ولا أن يصرف إلى غيرها

إلا بشرط الواقف نفسه والمستحق أن يطالب قضاء بتعيينه من الربيع إذا لم يردد إليه الواقف أو ناظر الوقف لأنه حق استحققه بمقتضى الوقف ولكل ذي حق أن يطالب قضاء بحقه .

وعلى مذهب الإمام أبي حنيفة .

الوقف حبس العين على ملك الواقف ، ولتبرع بربيعها لجهة من جهات الخير في الحال أو في المال .

فالوقف على مذهب الإمام أبي حنيفة لا يقتضى خروج المال الموقوف من ملك الواقف ، بل يبقى على ملكه بعد وقفه كما كان مملوكا له قبله ، ولهذا إذا مات ورثه ورثته كسائر أملاكه ، ولا يقتضى قطع حق الواقف في التصرف في المال الموقوف ، بل يبقى له حق التصرف فيه بأي عقد أو تصرف ناقل للملكية ، ولهذا له أن يبيعه ويهبه ويوصى به ويرهنه . وإنما الذي اقتضاه الوقف في مذهبه هو مجرد تبرع الواقف بربع الموقوف للجهة الموقوف عليها مع بقاء الموقوف نفسه على ملكه تبرعا غير لازم . فهو عنده بمنزلة الإعارة التي هي تبرع المعير بمنفعة العارية للمستعير مع بقاء ملكه للعارية . فكما أن الإعارة لا تقتضى اخراج العارية نفسها من ملك المعير لا يقتضى الوقف اخراج الموقوف من ملك الواقف . وكما أن تبرع المعير بمنفعة العارية تبرع غير لازم وله أن يرجع في تبرعه في أي وقت شاء فتبرع الواقف بربع وقفه غير لازم وله أن يرجع فيه في أي وقت بأن يجعل ربع وقفه لنفسه أو لغير من جملة له أولا ، وكما يكون

رجوعه في وقفه صراحة بالقول بأن يقول: رجعت في وقفي أو عدلت عنه
يكون ضمنا بالفعل بأن يبيع ما وقفه . أو يهبه . وإذا مات بطل تبرعه وآل
المال الموقوف وريعه لورثته يقسمونه حسب الفريضة الشرعية .

وإنما اعتبر الوقف على مذهب الإمام بمنزلة الإعارة ولم يكن إعارة
لأن حقيقة الإعارة شرعا لا تتم إلا إذا تسلم المستعير العين المستعارة
للانتفاع بها . وأما الوقف فيتم مع بقاء العين الموقوفة في يد الواقف
أو ناظر الوقف ومباشرة استغلالها وصرف ريعها إلى الجهة الموقوف عليها
هذا هو تعريف الوقف شرعا على مذهب الصاحبين . وعلى
مذهب الإمام .

وخلاصة الفروق الجوهرية بين المذهبين ما يأتي :

أولاً : بالنسبة للعين الموقوفة - في مذهب الصاحبين . بالوقف زال
عن العين الموقوفة ملك الواقف ولم تدخل في ملك أحد من العباد بل
صارت على حكم ملك الله - وفي مذهب الإمام . بالوقف لم يزل ملك
الواقف عن العين الموقوفة بل تبقى على ملكه كما كانت قبل وقفها .

ثانياً : بالنسبة لحق التصرف في العين الموقوفة - في مذهب
الصاحبين . بالوقف انقطع حق التصرف في العين الموقوفة بأي تصرف
ينقل الملكية أو يؤدي إلى نقلها من الواقف ومن الموقوف عليه
ومن كل أحد من الناس فلا تباع ولا توهب ولا يوصى بها ولا
ترهن ولا تورث لأنها ليست بملوكة لأحد من الناس . وإنما يكون
حق التصرف في استغلالها وإدارة شؤونها فقط للواقف أو لمن له

الولاية عليها -- وفي مذهب الإمام لم ينقطع بالوقف حق الواقف في التصرف في العين الموقوفة لأنها ما زالت بعد وقفها على ملكه والمالك أن يتصرف في ملكه بما شاء من التصرفات فإن باع ما وقفه أو وهبه أو أوصى به صح تصرفه وكان رجوعا عن وقفه ضمنا كما أن له أن يرجع عن وقفه بصرح العبارة .

ثالثا : بالنسبة لربع العين الموقوفة -- في مذهب الصاحبين ، بمجرد تمام الوقف يصير ربع العين الموقوفة حقا للموقوف عليه لازما فلا يملك الواقف في حياته ولا ورثته من بعده ولا ناظر الوقف أيا كان أن يمنع هذا الحق عن مستحقه وإذا منع واحد منهم عن المستحق حقه بغير مبرر شرعى طالبه به قضاء إلا إذا كان الواقف قد شرط في حجة وقفه أن له حق التغيير والتبديل في مصارف وقفه فله بمقتضى شرطه أن يعطى من شاء ويمنع من شاء -- وفي مذهب الإمام بتمام الوقف لا يكون ربع الموقوف حقا للموقوف عليه لازما وإنما يكون تبرعا له على سبيل الإعارة . وللمتبرع أن يرجع في تبرعه وأن يغير ويبذل فيمن يتبرع له وفي شروط تبرعه سواء شرط لنفسه الحق في هذا أم لم يشترطه . وليس للمتبرع له أن يقاضيه إذا رجع في تبرعه أو غير في مصرفه أو شروطه .

أما الأدلة التي استند إليها المذهبان بخلاصة أهمها ما يأتي :

استدل الصاحبان على مذهبهما بأدلة كثيرة أظهرها اثنان :

الأول : ما رواه البخاري ومسلم عن نافع عن ابن عمر قال : أصاب عمر أرضاً بخيبر فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها فقال : يا رسول الله إني أصبت أرضاً بخيبر لم أصب مالا قط هو أنفسي عندي منه فأتأمرني به ؟ قال : . إن شئت حبست أصلها وتصدق بها : قال : فتصدق بها عمر أنه لا يباع أصلها ولا يبتاع ولا يورث ولا يوهب قال : فتصدق بها عمر في الفقراء ، وفي الرقاب ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل ، والضييف . لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يعطى صديقاً غير متمول فيه .

وفي هذا الحديث الصحيح قال الرسول لعمر : إن شئت حبست أصلها وتصدق بها : وعمر أمثالا لهذا انصدق بها على أن لا يباع أصلها ولا يبتاع ولا يورث ولا يوهب . فدل هذا على أن الحبس المشروع هو الحبس عن التصرف الناقل للملكية . ولا يكون هذا إلا لانقطاع ملكية الحابس فيها حبسه ، فالعين بعد وقفها لا تكون محلا للتصرفات التي تفيد التملك . ولا ملكية فيها لأحد الناس .

وما رواه الإمام مالك في المدونة عن هشام بن عروة بن الزبير أن الزبير بن العوام قال في صدقته على بنيه : لا يباع ولا يورث . وأن البردودة من بناته أن تسكن غير مضررة ولا مضارة بها - وهذا يدل على ما دل عليه الحديث الأول من قطع الحق في التصرف في الموقوف وهو أثر انقطاع الملكية فيه .

الثاني : ما رواه الخصاص عن جابر بن عبد الله قال : لما كتب عمر ابن الخطاب صدقته في خلافته دعا نفرأ من المهاجرين والأنصار فأحضرهم

وأشهدهم عليه فانشر خبرها قال جابر . فما أعلم أحداً كان له مال من المهاجرين والأنصار إلا حبس مالا من ماله صدقة مريدة لا تشتري أبداً ولا توهب ولا تورث .

فاقرار الرسول صلى الله عليه وسلم تصرف عمر . والاجماع العمل من الصحابة ومن تبعهم على وقف مال من مالهم لا يباع ولا يوهب ولا يورث من غير نكح . دليلان على أن الوقف المشروع يقطع حق التصرف في العين الموقوفة بأي تصرف ناقل للملكية ويقطع ملكية الواقف لها . لأنها لو كانت باقية على ملكه لكان له بيعها في حياته وتملكها ورثته بعد مماته .

واستدل الإمام على مذهبه بأدلة أشهرها أربعة :

أولاً : ما روى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزلت آية الفرائض قال ، لا حبس عن فرائض الله . فلو كان الوقف يخرج المال الموقوف عن ملك الواقف لمنع أن يورث عنه بعد موته وكان فيه حبس عن فرائض الله لانه حال بين الورثة وبين أن يأخذ كل منهم فرضه الشرعي في المال الموقوف .

ثانياً . ما روى عن القاضي شريح أنه قال : جاء محمد صلى الله عليه وسلم ببيع الحبس . وإذا كان الرسول قد جاء ببيع ما اعتاد الجاهلية حبسه وبإطلاقه من تحبسه فليس لنا أن ننشئ حبساً آخرى . فكل ما فيه تحبس للعين فهو غير مشروع لأن من سنن الرسول إطلاق الحبس .

ثالثاً : أن العين الموقوفة إذا خرجت من ملك الواقف ولم تدخل في

ملك أحد من الناس كانت سائبة وما جعل الله من بحيرة ولا سائبة -
فهى باقية على ملك واقفها . والملكية تخول المالك جميع التصرفات
السائغة له شرعا .

رابعا : أن الوقف تبرع بمعدوم وقت التبرع لأنه تبرع بالريع الذي
تغله العين بعد وقفها . وقد يكون تبرعا بمعدوم لمعدوم إذا جعل الواقف
وقفه على من سيحدثه الله له أو لغيره من الأولاد . والمعدوم لا يصح أن
يكون محلا للتصرف إلا فيما استثنى .

والذي تؤيده الآثار القولية والعملية مذهب الصاحبين لأنه بعد اقرار
الرسول وقف عمر . والإجماع العملي من الصحابة ومن بعدهم على وقف ما لهم
لا مجال للرأى . ولهذا لما حج أبو يوسف مع الرشيد ورأى وقوف الصحابة
بالمدينة ونواحيها خالف الإمام أبا حنيفة وأفتى بأن الوقف لازم من وقت
صدوره ولا يجوز الرجوع فيه ونما قاله : لو بلغ حديث عمر أبا حنيفة
لرجع .

وما استدل به الإمام من حديث : لا حبس عن فرائض الله : ليس فيه
دلالة على مذهبه لأن المراد من هذا الحديث إبطال ما كانت عليه الجاهلية
من أنهم كانوا لا يورثون النساء ولا الأطفال ويقولون إنما يرث من
يحمل السلاح ويدافع عن الحوزة فله تعالى أبطل هذا بقوله في سورة
النساء : للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب
مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا .
والرسول قرر هذا وأكد بقوله لا حبس عن فرائض الله . ولأنه

لو كان الوقف حبسا عن فرائض الله لسكانت الحبة والصدقة والوصية حبسا عن فرائض الله لأنها تحول بين الورثة وبين إرثهم العين الموهوبة أو المتصدق بها ، أو الموصى بها ، فعلى هذا كان يجب القول بطلان كل هبة أو صدقة أو وصية ، لأن فيها حبسا عن فرائض الله .

وما استدل به من قول صريح جاء محمد يبيع الحبس لا حجة فيه . لأن الحبس التي جاء محمد يبيعها هي ما كانت تحبس الأصنام والأوثان ، وهي المذكورة في قوله تعالى : ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام ، وقد جاء الرسول بإطلاقها قضاء على الوثنية وأين هذا من الحبس على البر والخير والتقرب إلى الله بربيعها ؛ إما في الحال أو في المال .

وما استدل به من أن خروج الوقف من ملك الواقف لا إلى ملك أحد يجعل العين الموقوفة سائبة . ومن أن الوقف تبرع بمعدوم . وقد يكون تبرعا بمعدوم لمعدوم كل من هذين اجتهاد فيما فيه نص ولا مسامح للاجتهاد فيما فيه نص .

نوع الوقف

التصرفات تنوع إلى تبرعات واسقاطات وإطلاقات وغيرها . ففي أي نوع من أنواع التصرفات يندرج الوقف حسبا يؤخذ من تعريفه ؟ أما على مذهب الإمام أبي حنيفة القائل إن العين الموقوفة باقية بعد وقفها على ملك الواقف وإن الوقف مجرد تبرع بالريع غير لازم فهو من باب الاعارة .

وأما الصحابيان أبو يوسف ومحمد فمع انصافهما معنى أن الوقف

يخرج المال الموقوف من ملك الواقف اختلافا في تكيف هذا الاخراج
فقال محمد الوقف من باب التملك على وجه التبرع والتصدق لجهة
الخير إما في الحال أو في المال ، فالواقف تبرع لله سبحانه بالعين الموقوفة
وبريعها حالا أو مآلا ، وأخرج رقبته من ملكه لتكون على حكم ملك الله
وجعل ريعها المستقبل الموقوف عليه . — وإذا كان الوقف من باب التملك
على وجه التبرع بالعين وبالريع المستقبل فلا يتم إلا بتسليم الموقوف الموقوف
عليه أو نائبه . لأن التبرع المضاف للمستقبل لا يتم ولا يترتب عليه أثره إلا
بتسليم المتبرع به كالهبة والصدقة وسائر التبرعات المنجزة . وقيل التسليم تبنى
العين الموقوفة على ملك واقفها ، والتسليم يكون في كل شيء بحسبه . ففي وقف
الدور والأرض الزراعية ونحوها يكون تسليمها بإقامة ناظر عليها وتسليمه
العين الموقوفة لأن ناظر الوقف في مذهب محمد وكيل عن الموقوف عليهم
فتسليمه تسليم لهم . وليس وكيلاً عن الواقف أو القاضي كما هو مذهب
أبي يوسف . وفي وقف المسجد والمضيقة والمقبرة يكون تسليمها بالانتفاع
بها فيما وقفت لأجله بإذن الواقف . فإذا أدبت الصلاة في المسجد
أو نزلت الضيوف بالمضيقة أو دفنت الموتى في المقبرة وكان ذلك بعلم
الواقف اعتبر ذلك تسليماً للوقف وتم به .

وبني محمد على هذا أنه لا يتم وقف المشاع القابل للقسمة حتى يفرز
لأن شيعته يمنع تسليمه والتسليم شرط لتمام الوقف .

وقال أبو يوسف الوقف من باب الاسقاط لأنه إزالة ملك الواقف
عن العين الموقوفة لا إلى ملك أحد من العباد ، فالواقف يزيل ملكه

عن العين الموقوفة، ولا يملكها لأحد. فهو كالطلاق والاعتاق في أنه مجرد إزالة ملك، وليس كالهبة والصدقة. لأن في كل منهما تملك العين الموهوبة أو المتصدق بها الموهوب له أو المتصدق عليه.

وإذا كان الوقف من باب الإسقاط، فهو يتم بمجرد عبارة الواقف، ولا يتوقف تمامه على تسليم العين الموقوفة لأحد.

وفى أبو يوسف على هذا أنه يتم وقف المشاع مع بقائه مشاعاً فيما يقبل القسمة، وفيما لا يقبلها، لأن التسليم ليس شرطاً عنده لتمام الوقف فلا يشترط إفراز العين الموقوفة لتمام وقفها.

ففي مذهب الإمام الوقف من باب التبرع بالمنفعة فقط تبرعاً غير لازم بمنزلة الاعارة. وفي مذهب محمد الوقف من باب التملك على وجه التبرع اللازم بالعين وبالأربع بمنزلة الهبة والصدقة لا يتم إلا بتسليم الموقوف، وفي مذهب أبي يوسف الوقف من باب إسقاط الملك وإزالته بالنسبة للعين الموقوفة، ومن باب التبرع اللازم على وجه التصديق بالنسبة لأربعها، فيتم بعبارة الواقف ولا يتوقف تمامه على تسليم الموقوف.

ركن الوقف

ركن العقد أو التصرف هو جزؤه الذي لا يتكون ولا يتحقق وجوده إلا به. والوقف لا يتكون ولا يتحقق وجوده إلا بواقف، ومال يوقف وجهة يوقف عليها. وصيغة ينشأ بها، فهذه الأربعة هي أركان كل وقف. ومن قال إن ركن الوقف صيغته إنما اقتصر عليها لأن ذكر المعلوم يعني عن

التصريح بلازمه . فإن الصيغة لا بد أن تصدر من واقف . في مال يوقف .
على جهة يوقف عليها .

والوقف تصرف وليس عقدا فلا يتوقف تمامه على توافق إرادتين
بإيجاب وقبول . بل يتم بإيجاب الواقف وحده . فصيغة الوقف هي الإيجاب
الذي يصدر من الواقف . وأما قبول الموقوف عليه سواء أكان مميّنا أم
غير معين فليس شرطا لصحة الوقف ، ولا للاستحقاق فيه . فمن وقف على
غير معين كالطلاب الفقراء بالأزهر تم وقفه بإيجابه واستحقاق ريعه كل
طالب فقير بالأزهر . ومن وقف على معين واحد أو أكثر تم وقفه عليهم
بإيجابه ولا يشترط لاستحقاقهم قبولهم . ولكن إذا رد الوقف الموقوف
عليه المعين بطل استحقاقه فيه . فردد للواقف عليه يبطل استحقاقه فيه
ولكن لا يبطل الوقف نفسه . وإنما يبطل استحقاق الموقوف عليه المعين
برده لأن الوقف تمليك الربيع للموقوف عليه على وجه التبرع ولا يملك أحد
سينا جبراً عنه إلا في حالات استثنائية ثبتت بالنص ليست هذه منها . وإنما
لم يكن لهذا الرد أثر في صحة الوقف نفسه لأن الوقف تصرف تم بإيجاب
الواقف ، فإذا لم يرده الموقوف عليه المعين استحق ريعه . وإن رده بطل
استحقاقه هو واستحق الربيع من يلية في الاستحقاق .

هذا هو مذهب الحنفية والأئمة الثلاثة على أرجح الروايات عنهم . وخلاصته
أنه لا يشترط القبول من الموقوف عليه لصحة الوقف ولا للاستحقاق فيه
ولكن إذا كان الموقوف عليه شخصاً معيناً أو أشخاصاً معينين ورد الوقف
عليه بطل استحقاقه وانتقل الاستحقاق إلى من يلية . أما إذا لم يرده بأن قبل
بقول أو فعل بعد قبوله . أو سكوت فلم يقبل ولم يرده . فإنه يستحق الربيع

كالموصى له إذا قبل الوصية بعد موت الموصى بقول أو فعل أو سكوت فلم يقبل ولم يرد ملك ما أوصى له به . لأن سكوت الموقوف عليه أو الموصى له يعتبر قبولا

القانون الجديد . وعلى هذا سار قانون الوقف الجديد إلا أنه استثنى من هذا الحكم حالة واحدة وهي ما إذا كان الموقوف عليه جهة لها من يمثلها قانونا كالجمعية الخيرية الإسلامية التي يمثلها رئيسها . والجامعة الأزهرية التي يمثلها شيخ الأزهر . وجامعة فؤاد الأول التي يمثلها رئيسها الأعلى . فإنه يشترط لاستحقاق هذه الجهة ربيع ما وقف عليها أن يقبل ممثلها الوقف صراحة فإن لم يقبل صراحة بطل استحقاقها وانتقل الاستحقاق إلى من يليها إذا وجد نص عليه في حجة الوقف . فإن لم يوجد أخذ الموقوف حكم الوقف المنتهى المبين في المادة ٩٧ من القانون : ومثل الوقف على هذه الجهة الوقف على أشخاص تابعين لها بعنوان تبعيتهم لها كطلبة الأزهر أو طلبة الجامعة .

والحكمة في استثناء هذه الحالة أن الحوادث دلت على أن بعض الناس قد يقغون على الجمعيات الخيرية أو المؤسسات العلمية أو الإصلاحية وغرضهم من وقفهم أن يصلوا باسم معونتها إلى السيطرة عليها أو العبث بها أو هدم نظامها أو استغلال التابعين لها أو إلى أي غرض خفي ديني أو اجتماعي أو سياسي . فسد الباب هذا الشر وردا المكر السيء اشترط لاستحقاق الجهات التي لها من يمثلها قانونا واستحقاق الأشخاص التابعين لتلك الجهات الذين يوقف عليهم بعنوان تبعيتهم لها أن يقبل الوقف ممثلها صراحة . فسيان أن يكون الوقف على الأزهر أو على طلبة أو على جامعة فؤاد الأول أو على طلبتها في أنه يشترط لاستحقاق الموقوف عليه الربيع قبول الوقف من ممثل

الأزهر أو الجامعة قانونا .

والسند الشرعى لهذا الاستثناء مذهب الحنابلة على أحد قولين عندهم فانهم اشترطوا لاستحقاق الموقوف عليه المعين قبوله ، فعلى ما سار عليه القانون : الموقوف عليه المعين قسمان قسم أخذ حكمه من مذهب الحنابلة وهو ما إذا كان الموقوف عليه جهة لها من يمثلها قانونا أى شخصا معنويا فيشترط لاستحقاقها قبول يمثلها . وقسم بقى حكمه على ما كان عليه العمل من مذهب الحنفية وهو ما إذا كان الموقوف عليه شخصا حقيقيا معينا واحدا أو أكثر فلا يشترط لاستحقاقه قبوله ولكن يبطل استحقاقه برده

اقرأ المادة - ٩ -

ورد الوقف من الموقوف عليه المعين يبطل استحقاقه فيه سواء صدر منه الرد بعد استحقاقه فعلا أو قبله . فإذا وقف الواقف منزله على نفسه ثم من بعده على أولاده محمد وأحمد وإبراهيم وفاطمة ثم من بعدهم على أولادهم . فمن رد الوقف من هؤلاء الأولاد الأربعة بطل استحقاقه سواء رد في حياة الواقف أو بعد وفاته .

مادة - ٩ - لا يشترط القبول في صحة الوقف . ولا يشترط كذلك في الاستحقاق . ما لم يكن الموقوف عليه جهة لها من يمثلها قانونا فانه يشترط في استحقاقها القبول .

فان لم يقبل من يمثلها انتقل الاستحقاق لمن يليها متى وجد . وإن لم يوجد أصلا أخذ الموقوف حكم الوقف المنتهى اليه بالمادة ١٧

لمن يكون نصيب من رد الوقف منهم ؟ أما على مذهب الحنفية الذي كان عليه العمل فيكون نصيب من رد الوقف من هؤلاء الأولاد الأربعة المسمين بأسمائهم في حجة الوقف منقطع المصرف فيعطى للفقراء ولا يعطى لباقي إخوته ولا يعطى لأولاده حتى يموت الأولاد الأربعة فينتقل الاستحقاق إلى أولادهم من بعدهم . وكذلك الحكم إذا ردوا الوقف جميعا يبطل استحقاقهم ويكون الوقف منقطع المصرف فيصرف بعدهم للفقراء لا لأولادهم حتى يموتوا جميعا فينتقل الاستحقاق إلى أولادهم . وبينوا هذا على أن قول الواقف ثم من بعدهم على أولادهم المراد منه ثم من بعد موتهم فما دام واحد من الأربعة حيا لا يستحق أولادهم . وما دام الأربعة منصوصا عليهم بأسمائهم لا يستحق واحد منهم نصيب من مات منهم إلا بنص من الواقف .

وأما على ما سار عليه القانون الجديد وهو مأخوذ من مذهبي المالكية والحنابلة فلا يكون نصيب من رد الوقف من هؤلاء الأربعة منقطع المصرف ولا يصرف للفقراء لأنه حسب القانون الجديد لا يوجد وقف منقطع المصرف أصلا . بل يعتبر من بطل استحقاقه يرده حكمه حكم من بطل استحقاقه بموته . فإن كان له فرع انتقل استحقاقه إلى فرعه . وإن لم يكن له فرع ونص الواقف على أن من مات من غير فرع كان نصيبه لإخوته وأخواته اتبع نصه وانتقل استحقاق من رد إلى إخوته وأخواته . وإن لم يكن له فرع . ولم يوجد نص من الواقف على انتقال نصيبه انتهى الوقف في حصته عملا بما نص عليه في المادة ١٦ من أن الوقف ينتهي كله بانقراض الموقوف عليهم وينتهي في كل حصته بانقراض مستحقها أو مستحقها .

ومن رد الوقف من الموقوف عليهم المعينين لا يصح بعد ذلك أن

بقبله لأنه لما رده بطل استحقاقه وانتقل الاستحقاق الى غيره ولا يصح أن يبطل استحقاق غيره . ومن قبل الوقف منهم بقول أو فعل يعتبر قبولاً لا يصح بعد ذلك أن يردده لأن رده نقض لما تم من جهته بقبوله . ومن رد بعض ما وقف عليه بطل استحقاقه فيما رده واستحق ما لم يردده .

ويشترط لصحة الرد أن يصدر من العاقل البالغ غير المحجور عليه لأن هذا الرد تصرف فيه ضرر مالى محض فلا يصح إلا من كامل الأهلية عن نفسه . فلا يصح الرد من صبي ولا من مجنون أو معتود أو محجور عليه ولا يصح الرد من الولي أو الوصى أو القيم عن القاصر أو المحجور عليه .

حكم الوقف

حكم كل عقد أو تصرف هو الأثر الذى يترتب عليه شرعاً ، فالعقود والتصرفات أسباب ومسبباتها أحكامها . وقد بينا فى مبحث تعريف الوقف أن الوقف على مذهب الصاحبين يترتب عليه خروج المالى الموقوف من ملك الواقف لا الى ملك أحد من الناس . وانقطاع حق تصرف الواقف أو غيره فى المالى الموقوف بأى تصرف ينقل ملكيته أو يترتب عليه حقاً يؤدى إلى تملكه . وثبوت حق الموقوف عليه فى ريع المالى الموقوف ثبوتاً لازماً لا يسوغ حرمانه منه ولا التغيير فيه لا فى حياة الواقف ولا بعد وفاته إلا إذا شرط الواقف الحق فى هذا التغيير فى حجة وقفه . وهذه الآثار الثلاثة تترتب على كل وقف صحيح نافذ على وجه اللزوم من حين صدوره فى حياة الواقف وبعد موته .

وأن الوقف على مذهب الإمام أبى حنيفة لا يترتب عليه خروج المالى

الموقوف من مالك الواقف . ولهذا يورث عنه إذا مات كسائر أملاكه . ولا يترتب عليه انتقطاع حق الواقف في التصرف في المال الموقوف بأي تصرف ينقل الملكية أو يترتب عليه حقوق تملك . ولهذا يملك الواقف بيع الموقوف وهبته وزهنته والوصية به ، ولا يترتب عليه ثبوت حق للموقوف عليه في ربيع الموقوف على جهة الوجوب والالزام . ولهذا يملك الواقف أن يرجع في وقفه ويبطال تبرعه من أصله ببيع الموقوف ، ويملك أن يغير في مصرف تبرعه وشروطه ولو لم يحفظ هذا الحق لنفسه . وإنما الذي يترتب على الوقف في مذهبه هو تملك الموقوف عليه ربيع المال الموقوف تملكاً على جهة التبرع غير اللازم كما يملك المستعير منفعة العين التي يستعيرها .

فعلى مذهب الصاحبين الوقف سواء أكان خيراً أم أهلياً إذا صدر مستوفياً شرطه لا يكون لازماً في حياة الواقف وبعد وفاته . فلا يجوز للواقف أن يرجع في وقفه كله أو بعضه ، وإذا شرط في حجة وقفه أن له حق الرجوع فيه كان شرطه باطلاً لأنه يناقض حكم الوقف . ولا يجوز له أن يغير في مصارف وقفه وشروطه إلا إذا شرط الحق في هذا التغيير في حجة وقفه . وبعد وفاته لا ينتهي وقفه ولا ينقل الموقوف ملكاً لورثته ولا يكون لهم الحق في إبطال وقفه كله أو بعضه . بل يبقى وقفاً بعد وفاته كما كان وقفاً في حياته .

وعلى مذهب الإمام أبي حنيفة الوقف سواء أكان خيراً أم أهلياً إذا صدر مستوفياً شرطه لا يكون لازماً لا في حياة الواقف ولا بعد وفاته . فيجوز للواقف أن يرجع في وقفه كله أو بعضه سواء شرط لنفسه في حجة وقفه حق الرجوع أو لم يشترطه بل ولو شرط أن لاحق له في الرجوع ،

ويجوز له أن يغير في مصارف وقفه وشرائطه سواء شرط لنفسه في حجة وقفه الحق في هذا التغيير أو لم يشرطه بل ولو شرط أن لاحق له في التغيير لأن من ملك الرجوع في الوقت ملك التغيير في مصارفه وشرائطه بالأولى ، وبوفاته ينتهي وقفه وينتقل الموقوف ملكا لورثته كسائر أملاكه سواء رجع عن وقفه في حياته أو لم يرجع .

واتفق الإمام وصاحبا على أن وقف المسجد يكون لازما في حياة الواقف وبعد وفاته . فلا يجوز للواقف الرجوع في وقف المسجد ولا التغيير فيه . وإذا شرط لنفسه الحق في الرجوع فيه كان شرطه باطلا . وإذا مات لا ينتهي وقفه ولا يكون الموقوف ملكا لورثته بل يظل مسجدا أبدا وذلك لأن الموقوف مسجدا بمجرد وقفه صار لله خالصا لعبادته . وثبت حق رجوع واقفه فيه بنافي خلوصه لله . ولأن جواز الرجوع فيه يؤدي إلى أن يكون المسكان في زمن بيتا لله تقام فيه الصلوات وشعائر الدين وفي زمن آخر حائونا أو مسكنا أو مزرعة أو مرتبط ماشية وهذا مما يستنكر شرعا وعرفا .

القانون الجديد - أخذ في القانون الجديد بما اتفق عليه الإمام وصاحبا من لزوم وقف المسجد في حياة الواقف وبعد وفاته . فلا يجوز لواقف المسجد الرجوع في وقفه ولا التغيير فيه . وإذا مات بقي مسجدا أبدا . وألحق في القانون الجديد بوقف المسجد ما وقف عليه فيكون لازما أيضا في حياة الواقف وبعد وفاته . لأن ما وقف لعبارة المساجد وإقامة الشعائر فيها وسائر مصالحها لو أجزى الرجوع فيه قد يؤدي ذلك إلى تخريب المساجد وفوات الغرض المقصود من وقفها . ولأن الإمام أباح ضيقة نفسه الذي ذهب إلى

عدم لزوم الوقف روى عنه أن التبرع بالربع إذا كان لجهة لا يكون لازما
ديانة لأقضاء كاروم النذر . فليس الواقف على المسجد أن يرجع في وقفه ديانة
في مذهب الإمام ، فالقانون حكم بأن هذا اللازم ديانة لازم قضاء (١) .

وأما وقف غير المسجد وما وقف عليه فقد أخذ في القانون بأنه غير
لازم في حياة الواقف تطبيقا لمذهب الإمام ، ولأزم بعد وفاته كما كان عليه
العمل تطبيقا لمذهب الصاحبين . وعلى هذا يجوز للواقف أن يرجع في وقفه

(١) ومن تعليل هذا الحكم يؤخذ أن الذي لا يجوز الرجوع فيه هو ما كان وقفاً
على المسجد حالاً لأنه هو الذي يعتبر صدقة في الحال ويعتبر الرجوع فيه
عدولاً عن صدقة وهو الذي تقوم عليه عمارة المسجد في الحال والرجوع
فيه يعرض المسجد في الحال للتخريب . وأما ما وقف وقفاً أهلياً ونص الواقف
في وقفه على أنه بعد انقراض الموقوف عليهم يكون وقفاً على مسجد فهذا
قبل أن يزول إلى المسجد هو وقف أهلي يجوز الرجوع فيه . وبهذا أخذت
أكثر المحاكم الشرعية . ولكن بعضها خالف ولم يجوز الرجوع فيه .

ولما اختلفت المحاكم الشرعية هذا الاختلاف في تطبيق الفقرة الثالثة
من المادة ١١ من قانون الوقف الجديد صدر القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٧
بتعديل هذه الفقرة تعديلاً يعين المراد منها وهذا نصه .

مادة ١ - تعدل الفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون رقم ٤١ لسنة
١٩٤٦ بحيث يكون نصها كالآتي :

ولا يجوز الرجوع ولا التغيير في وقف المسجد ابتداء ولا فيما وقف
عليه ابتداء .

كاه أو بعضه ولو شرط في حجة وقفه أن لاحق له في هذا الرجوع ، ويجوز له أن يغير في مصارف وقفه وشروطه ولو شرط في حجة وقفه أن لاحق له في هذا التغيير . وإذامات من غير أن يرجع في وقفه لزم وليس لورثته حق نقضه .

والحكمة في اختيار مذهب الامام في عدم لزوم الوقف حال حياة الواقف وتجويز الرجوع له في وقفه كله أو بعضه أن الحوادث دلت على أن بعض الواقفين قد نظراً عليهم بعد صدور الوقف أزمات لا يفرجها إلا أن يرجع في وقفه كله أو بعضه ، فقد يشرف الواقف التاجر على الافلاس ولا يكون له ما يملك عسرته ليحفظ سمته المالية والتجارية ، وقد يكون الموقوف مرهوناً ويعرض للبيع بالعين تسديدا للدين . ولو كان للواقف حق الرجوع في وقفه لرجع في بعضه وباعه بغير عين وسدد الدين وخلّص باقي الموقوف من تعلق حق الدائن به . وغير هذا من الطوارئ التي قد نظراً على بعض الواقفين وتضطره إلى الرجوع في الوقف كله أو بعضه تفرجاً لأزمة أو دفعاً للكارثة^(١) .

ولا يتوهم من تجويز رجوع الواقف في وقفه كله أو بعضه أن المال الموقوف باق على ملك واقفه وأن هذا الرجوع أثر من آثار بقاء ملكيته له

(١) هذه هي الحكمة في تجويز رجوع الواقف في وقفه حال حياته . وأما علة هذا الحكم فهي أنه الواقف . وبناء على هذا فكل واقف صدر منه وقفه بعد صدور القانون له أن يرجع فيه بوصف أنه الواقف . وليس للمحكمة أن تبحث في الحكمة في هذا الرجوع لأن الحكم يدور وجوداً وعدمه مع علته لا مع حكمته .

لأن الذي أخذ به في القانون أن المال الموقوف بمجرد تمام وقفه يخرج من ملك واقفه . ولهذا لا يورث عنه إذا مات من غير أن يرجع في وقفه ولو كان باقيا على ملكه لورث عنه كسائر أملاكه . فالمال الموقوف خرج بالوقف من ملك الواقف ولكنه خروج غير لازم في حياته فله أن يرجع في وقفه ويعود الموقوف إلى ملكه كما أن الموهوب خرج بالهبة من ملك الواهب ولكنه خروج غير لازم — فللواهب أن يرجع في هبته ويعود ما وهبه إلى ملكه ما لم يمنع مانع شرعي من رجوعه ، وعلى هذا لا يجوز لدائن الواقف بدین متأخر عن الوقف أن يطلب بيع عين من الممال الموقوف تسديدا لدينه استنادا إلى أن جواز رجوع الواقف في الوقف أثر بقاء ملكيته للوقوف . ولا يجوز للواقف أن يتصرف في الموقوف ببيع أو هبة أو رهن أو وصية أو بأي تصرف من التصرفات التي تستند إلى الملكية إلا بعد أن يرجع في وقفه صراحة لأنه قبل رجوعه صراحة في وقفه ليس المال الموقوف على ملكه فلا يصح تصرفه بأي تصرف لا يصح إلا من المالك . ولا يجوز أن يرتب على الموقوف ما يرتب على المملوك من الحقوق قبل الرجوع فيه ، ورجوع الواقف في وقفه لا يكون إلا بصريح القول . ولا يصح إلا بأشهاد شرعي به بالصفة المبينة بالمادتين ٢٠١ من القانون الجديد فلا يعتبر الرجوع الضمني . ولا يعد بيع الواقف للوقوف أو هبته أو رهنه رجوعا ، ولا يكون تصرفه فيه بتصرف من هذه التصرفات صحيحا لأنه تصرف في غير ما يملكه . ولا يصح الرجوع بورقة عرقية أو بورقة رسمية ليست أشهادا شرعيا بالمحكمة الشرعية المختصة . وكذلك التغيير في المصارف أو الشروط لا يصح إلا إذا كان بأشهاد رسمي . ولا يصح الرجوع عن

الوقف إلا من الواقف نفسه إذا كان رشيداً فإذا وقف المحجور عليه للسفه وقفه على نفسه ثم أراد الرجوع فيه فليس له ذلك ؛ وليس للقيم عليه ولا للوكيل عن الغائب غيبة منقطعة حق الرجوع فيه . وكذا إذا وقف الواقف وهو رشيد ثم حجر عليه للسفه لا يجوز له الرجوع في وقفه ما دام سفهاً^(١) .

وكما يجوز للواقف الرجوع في وقفه الصادر بعد العمل بالقانون والتغيير في مصارفه وشروطه يجوز له الرجوع في وقفه الصادر قبل العمل بالقانون والتغيير في مصارفه وشروطه . لأن السبب الذي من أجله أجزله الرجوع متحقق في الواقفين . غير أن رجوع الواقف في وقفه الصادر بعد العمل بالقانون وتغييره في مصارفه وشروطه حق له مطلق برصاف أنه الواقف غير مقيد بحال دون أخرى وليس لأحد من الموقوف عليهم معارضته في الرجوع أو التغيير ما دام تغييره في حدود القانون . وأما رجوعه في وقفه الصادر قبل العمل بالقانون وتغييره في مصارفه وشروطه فليس حقاً له مطلقاً بل هو مقيد بما إذا لم يترتب على هذا الرجوع تضييع حق لصاحب حق أو تغيير بالغير واضرار به . وذلك لأن من الواقفين من ركبته ديون ولم يجد وفاء لها إلا في ربيع وقفه الأهلي فأخرج نفسه وذريته من هذا الوقف وأدخل فيه الدائن وذريته سداداً لدينه ومن الناس من اشترى عقاراً باسمه وهو في الواقع إنما اشترى بمال غيره ليقف ما اشتراه على صاحب المال لأسباب

(١) بعض الدوائر القضائية ترى أن السفه يجوز له الرجوع في وقفه بإذن المحكمة الخيرية ولكن ظاهر المناقشة البرلمانية التي دارت في شأن المادة - ١١ - يخالف هذا الرأي ويجعل الرجوع حقاً للشخص الواقف الرشيد .

منعت صاحب المال أن يشتري باسمه . ومن الناس من باع لابنه أو أخته أو أخيه أو ذى صلة به عقارا ببيع ميسور الغرض من الأغراض كتكملة نصاب مشروط في منصب أو عضوية مجلس فوقف المبيع له ما يبيع له على بانه . ففي هذه الحالات وأمثالها لا يصح رجوع الواقف فيها لأن في رجوعه فيها إضراراً بالدائن وتضييعاً لحقوق أصحاب الحقوق . وكذلك لا يجوز له التغيير في مصارف وقفه وشروطه تغييراً يترتب عليه تضييع حق غيره وإضراره به ولهذا نص القانون على أنه لا يجوز للواقف الرجوع ولا التغيير فيما وقفه قبل العمل بالقانون إذا كان قد جعل استحقاقه لغيره وحرم نفسه وذريته من هذا الاستحقاق ومن الشروط العشرة بالنسبة له . لأن إنشاء الواقف وقفه على هذه الصورة أو تغييره في مصرف وقفه بهذه الصورة قرينة قاطعة على أنه أنشأ وقفه في مقابل أو غير في مصرفه في مقابل إذ لا ينصور أن متبرعا بمضاربة يجعل الاستحقاق لغيره ويحرم نفسه وذريته من هذا الاستحقاق ويسلب نفسه حق التغيير في هذا . وكذلك إذا لم يكن إنشاء الواقف بهذه الصورة ولكن ثبت بطريق من طرق الإثبات القانونية أن استحقاق الموقوف عليه لربيع ما وقف عليه كان في مقابل عوض مالي دفعه للواقف أو في مقابل حق تنازل له عنه أو دين أبرأه منه . سواء أكان هذا الاستحقاق بمقتضى حجة الواقف من حين إنشائه أم بمقتضى تغيير في مصارف الواقف صدر ممن يملكه بماله من شروط التغيير .

والسبب في هذا التفريق بين الواقف الصادر قبل العمل بالقانون والواقف الصادر بعد العمل به . أن الواقف الصادر قبل العمل بهذا القانون كان حكمه اللزوم من حين صدوره وما كان يجوز لواقف أن يرجع في وقفه في أية

حالة أو يغير في مصارفه إلا بشرطه . فعلى هذا الملزوم كان دائرو الواقف وأصحاب الحقوق قبله يراضون معه على استيفاء حقوقهم عن طريق جعل الاستحقاق لهم وسلب الواقف وغيره حق التغيير . فمن التغير والإضرار بهم أن يجوز للواقف الرجوع مطلقاً في وقفه الصادر قبل العمل بالقانون .

أما الوقف الصادر بعد العمل بالقانون فحكمه أنه غير لازم في حياة الواقف . وللواقف الرجوع فيه والتغيير في مصارفه وشروطه ولو سلب نفسه هذا الحق في حجة وقفه ، وعلى هذا لا يتصور أن دائماً للواقف أو صاحب حق قبله يرضى باستيفاء دينه أو حقه عن طريق جعل الاستحقاق في الواقف له لأنه غير لازم . ومن رضى منهم بهذا فهو الذي عرض حقه للضياع .

وقد ترتب على هذا التفريق أن جعل سماع الإشهاد بالرجوع في الوقف الصادر بعد العمل بالقانون وبالتغيير في مصارفه وشروطه من اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية الشرعية أو من يحيلها عليه من القضاة والموثقين . وأما سماع الإشهاد بالرجوع في الوقف الصادر قبل العمل بالقانون وبالتغيير في مصارفه وشروطه فقد جعل من اختصاص هيئة التصرفات بالمحكمة الابتدائية الشرعية . وأوجب على هيئة التصرفات أن تدعو جميع المستحقين في حياة الواقف ومن يستحقون بعده مباشرة بمقتضى حجة الوقف أو إشهاد التغيير لسماع أقوالهم للوقوف على ما إذا كان في هذا الرجوع أو التغيير إضرار بالتغير وإضاعة لحقه أولاً . لأنه بناء على هذا يصح الرجوع أو التغيير أو لا يصح .

اقرأ المادة - ١١ -

مادة - ١١ - للواقف أن يرجع في وقفه كله أو بعضه كما يجوز له أن ==

وكما اتفق الإمام وصاحباؤه على لزوم وقف المسجد اتفقوا أيضاً على لزوم الوقف في حالتين أخريين .

الأولى إذا صدر حكم قضائي بلزوم وقف معين فصلاً في خصومة فيه ، فإذا أنشأ واقف وقفه وتوافرت فيه شروط صحته ونفاذه ثم أراد أن يرجع في وقفه فعارضه الموقوف عليهم كلهم أو بعضهم أو ورثته كلهم أو بعضهم فرفع على من عارضه دعوى طلب فيها الحكم له بصحة رجوعه في وقفه عملاً بمذهب الإمام أبي حنيفة والمدعى عليه أنكر أن له حق الرجوع فيه عملاً بمذهب الصحابين وجمهور الفقهاء . وفرض أن المحكمة حكمت برفض دعوى المدعى بناء على أن وقفه لازم من حين صدوره ولا يجوز له الرجوع فيه . فبالاتفاق من الإمام وصاحبيه لا يجوز لهذا الواقف أن يرجع في هذا الوقف لأن رجوعه فيه لإبطال الحكم صحيح على مذهب من مذاهب المجتهدين . ولهذا قالوا : القضاء في المسألة الاجتهادية المختلف فيها يرفع الخلاف — ومرادهم أنه ينفذ فيها ما صدر به حكم القضاء ولا يعدل عنه إلا خلافه .

— يغير في مصارفه وشروطه ولو حرم نفسه من ذلك على أن لا ينفذ التغيير إلا في حدود هذا القانون . ولا يجوز له الرجوع ولا التغيير فيها وقفه قبل العمل بالقانون وجعل استحقاقه لغيره إذا كان قد حرم نفسه وذريته من هذا الاستحقاق ومن الشروط العشرة بالنسبة له أو ثبت أن هذا الاستحقاق كان بعوض مالى أو لغيره من حقوق ثابتة قبل الواقف . ولا يجوز الرجوع ولا التغيير في وقف المسجد ولا فيما وقف عليه . ولا يصح الرجوع ولا التغيير إلا إذا كان صريحاً .

وظاهر أن اللزوم في هذا الوقف لم يستند إلى حقيقة الوقف ولا إلى حكمه وإنما استند إلى حكم القضاء به - وظاهر أيضا أن هذه حالة فرضية الآن لأن المحاكم ملزمة بأن تحكم بما ورد في القانون الجديد من جواز رجوع الواقف في وقفه .

الثانية إذا أنشأ الواقف وقفه مضافا إلى ما بعد موته أو معلقا على موته . بأن أنشأه بقوله وقفت منزلي بعد موتي على ذريتي . أو بقوله إن مات منزلي وقف على ذريتي لأن الوقف المضاف إلى ما بعد موت الواقف أو المعلق على موته هو وصية من الواقف بأن يكون منزله بعد موته وقفا على ذريته . وليس وقفا متجزا في حياة الواقف . فالمنزل الموصى بوقفه باق على ملك الواقف حال حياته وله أن يرجع في الوصية بوقفه . وله أن يتصرف فيه بكل تصرفات المالك في ملكه . فإذا مات الواقف من غير أن يرجع في وصيته لزم ورثته أن ينفذوا وصيته بوقف منزله في الحد الذي تنفذ فيه الوصية . ويكون وقف المنزل حينئذ لازما لا يجوز لورثة الواقف الرجوع فيه .

وظاهر أن اللزوم في هذا الوقف إنما هو بالنسبة لورثة الواقف لأنه لم يوجد وقف إلا بعد موت الواقف وجواز الرجوع في الوقف إنما هو للواقف لا غير .

تقسيم الوقف

الوقف كله خيرى بحسب أصل وضعه الشرعى لأن أساس مشروعيته قول الرسول صلى الله عليه وسلم لعمر ، إن شئت حبست أصلها ونصبتها بها ، فهو تصدق ، وهو بهذا الاعتبار خيرى كله .

ولكن للتوسعة على المتصدقين . وتمسكيتهم من نفع ذريتهم وأقاربهم وإسداء الخير إلى من يحبون مكافأتهم ومعاونتهم من الناس جاز شرا أن يقف الإنسان على نفسه ثم على ذريته من بعده . وأن يقف على شخص معين أو أشخاص معينين ثم من بعدهم على ذريتهم على أن يؤول بعد انتهاء هؤلاء الموقوف عليهم إلى جهة من جهات الخير . ولهذا ذكر في تعريف الوقف أنه تصدق بربع الموقوف في الحال أو في المآل . وبهذا الاعتبار قسم الوقف إلى خيرى وأهلى . وهو تقسيم اصطلاحى حديث .

فالوقف الخيرى هو ما جعل على الجهات الخيرية من ابتداء إنشائه ولو لمدة معينة يكون بعدها على نفس الواقف أو ذريته أو على شخص أو أشخاص ثم على ذريتهم . والوقف الأهلى هو ما جعل على شخص معين أو أشخاص معينين من ابتداء إنشائه ولو جعل على جهات الخير بعد انتهائهم فمناط خيرية الوقف أو أهليته ما جعل له في ابتداء إنشائه . فإذا جعل الواقف وقفه من حين صدوره على مستشفى أو معهد علمى أو أية جهة من جهات الخير لمدة معينة ثم جعله من بعد انتهائها على نفسه وذريته من بعده فوقفه خيرى . وإذا جعل الواقف وقفه من حين صدوره على نفسه ثم على أولاده وذريتهم ثم يكون من بعد انتهائهم على جهة من جهات الخير أو على الفقراء أينما كانوا فوقفه أهلى وإذا جعل الواقف وقفه على نفسه ثم على أولاده وذريته وشرط للخيرات سهما كسدر ربع الوقف مثلا أو مرتيا معلوما كاتة جنية مثلا فسدر الوقف في الحالة الأولى . وحصة منه تغل المرتب في الحالة الثانية وقف خيرى والباقى وقف أهلى . وإذا جعل الواقف وقفه ابتداء على جهة من جهات الخير وشرط الواقف ربع الربع لنفسه أو لأولاده

أو لمن أراد تفهمهم أو شرط لهم مرتبا معلوما ناجزا فربيع الوقف وما يغل المرتب المعلوم الناجز وقف أهلي والباقي وقف خيرى . وإذا كان للواقف حق التغيير فى وقفه الأهلى فجعله خيريا كله أو بعضه التحق التغيير بإنشاء الوقف وأخذ حكم الوقف الخيرى .

ولهذا التقسيم بعد صدور القانون الجديد أهمية عملية فإن الوقف إذا كان خيريا يجوز أن يكون مؤقتا بأى وقت أو مزيدا . وأما إذا كان أهليا فلا يكون إلا مؤقنا ، فإن أفت بمدة معينة فلا يجوز أن تتجاوز ستين عاما من وقت وفاة الواقف . وأن أفت بطبقات من الموقوف عليهم فلا يجوز على أكثر من طبقتين .

الباب الثاني

شروط الوقف

كل ركن من أركان الوقف الأربعة وهي الواقف ، والموقوف ، والجهة الموقوف عليها ، وصيغة الوقف تشترط فيه شرعا شرائط لا يصح الوقف ولا يترتب عليه حكمه إلا بتوافرها ، وهذا يبينها .

ما يشترط في الواقف

يشترط في الواقف لصحة وقفه أن يكون أهلا للتبرع ، ويشترط تنفيذ وقفه لازما ، بالنسبة لغيره أن لا يكون محجورا عليه للدين ، وأن لا يكون مريضا مرض الموت .

فأما أهليته للتبرع فتتحقق إذا توافرت فيه أوصاف أربعة :

أولها : أن يكون حرا ، فلا يصح وقف الرقيق لأن الوقف إسقاط ملك . أو تملك على وجه التبرع ، والرقيق لا ملك له بل هو وما في يده ملك لسيده .

وثانيها : أن يكون كامل العقل . فلا يصح وقف المجنون لأنه فاقد العقل عديم التمييز فليس أهلا لأن ي عقد أو تصرف . ولا وقف الممنوع لأنه ناقص العقل فليس أهلا للإسقاطات والتبرعات وسائر التصرفات التي تضربه مانعا

ضرراً محضاً ، ولا وقف من اختل عقله لكبر أو مرض أو مصيبة فاجأته لعدم سلامة عقله .

وثالثها : أن يكون بالغاً ، فلا يصح وقف الصبي الذي لم يبلغ لأنه إن كان غير مميز فهو ليس أهلاً لأي عقد أو تصرف . وإن كان مميزاً فهو ليس أهلاً للاستقاطات والتبرعات وسائر التصرفات التي تضربه ماديًا بضرر المحض ، ولا فرق بين أن يكون الصبي المميز مأذوناً له في التجارة أو غير مأذون له ، والمراد بالبلوغ حيث اطلق في اصطلاح الشرعيين بلوغ الحلم لا بلوغ الرشد فالبالغ الحلم العاقل الذي لم يبلغ ٢١ سنة أهل للتبرعات شرعاً لا قانوناً^(١) . ورابعها : أن لا يكون محجوراً عليه للسفه أو الغفلة^(٢) فلا يصح الوقف

(١) المادة - ٥ - من قانون النوصية .

يشترط في الموصى أن يكون أهلاً للتبرع قانوناً على أنه إذا كان محجوراً عليه لسفه أو غفلة أو بلغ من العمر ١٨ سنة شمسية جازت وصيته بإذن المجلس الحسبي .

(٢) السفه هو المبتذر المتلاف الذي ينفق ماله في وجوه لا يرضاهها شرع ولا عقل ، وذو الغفلة هو السليم القلب الذي يغيب في المبايعات ولا يهتدي إلى الرابع من التصرفات . وليس السفه ولا الغفلة من أعراض فقد العقل أو نقصه . وليس السفه محجوراً ولا معنوها وكذا ذو الغفلة وإنما حجر عليهما مع أهليتهما بالبلوغ والعقل محافظة على أموالهما ودفعاً للضرر عنهما كما حجر على المدين مع أهليته بالبلوغ والعقل محافظة على حقوق دائنيه وقد عرف صاحب الدرر السفه بأنه خفة تعترى الإنسان فتحمله على العمل في ماله على خلاف مقتضى الشرع والعقل مع قيام أهليته .

من المحجور عليه لسفه أو الغفلة لأن الحجر بواحد من هذين يجعل المحجور عليه غير أهل للتبرعات .

ولكن يستثنى من هذا استحسانا وقف المحجور عليه لسفه ماله كله أو بعضه إذا وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على من عينهم بحجة وقفه لأن وقفه على هذه الصورة صحيح استحسانا ، وإن كان غير صحيح قياسا . وجه القياس أن وقفه تبرع وهو ليس أهلا للتبرع . ووجه الاستحسان أن المقصود من الحجر على السفه حفظ ماله من اضاعته في غير وجهه ووقايته من أن يصبح عالة على غيره . ووقفه إذا كان على نفسه مدة حياته يحفظ الموقوف من التصرف في عينه ، ويكفل انتفاعه بربعه . فهو يتفق والغرض المقصود من الحجر عليه . ولهذا صح استحسانا . وأما وقفه على غير هذه الصورة فهو غير صحيح سواء أكان خيرا أم أهليا . وفي المادة ٥٠ - من قانون الوصية الجديد إذا كان الموصي محجورا عليه لسفه أو غفلة جازت وصيته بإذن المجلس الحسبي .

هذه هي الأوصاف الأربعة التي تتحقق بتوافرها أهلية الواقف للوقف وإذا فقد واحد منها لم يكن أهلا له ولم يصح وقفه .

وأما ما يشترط في الواقف لنفاذ وقفه لازما بالنسبة لغيره بحيث لا يكون لأحد الحق في طلب نقض وقفه وإبطاله . فهو أمران :

الأول أن لا يكون مدينا محجورا عليه بسبب دينه بناء على طلب دائنيه
والثاني أن لا يكون الواقف حين وقف مريضا مريض الموت .
وهذا تفصيل أحكام هذين الشرطين .

١ - تفصيل حكم وقف المدين :

إذا كان المدين محجورا عليه بسبب الدين بناء على طلب دائنيه . فإن كان دينه مستغرقا ماله ووقف كل ماله أو بعضه فإن وقفه يقع صحيحا . ولكن إن أجازته الدائنون نفذ ولزم بالنسبة إليهم لأنهم أسقطوا حقوقهم في الاعتراض عليه وفي طلب إبطاله . وإن لم يجزوا ولم يوفوا ديونهم من غيره لا يلزم وقفه بالنسبة إليهم فلهم الحق في طلب الحكم بإبطاله حفظا لحقوقهم لأن الحجر على مدينهم جعل حقوقهم متعلقة بذمته وبماله . ولو لم يكن لهم الحق في طلب الحكم بإبطال تبرعائه لم يكن الحجر هم عليه فائدة . فمقتضى حجرهم عليه أن يكون لهم إبطال كل تصرف يضر بحقوقهم يصدر منه بغير رضاهم .

وإن كان دينه غير مستغرق ماله صح وقفه وكان غير لازم بالنسبة لدائنيه في القدر الذي يفي بديونهم . وأما فيما زاد عنه فوقه لازم بالنسبة لهم لأن تبرعاه به لا يلحق ضررا بدائنيه . ولأن حقوقهم إنما تعلق بالقدر الذي يفي بديونهم . وأما ما زاد عنه فهو ملك خالص من تعلق حقوقهم به . هذا حكم وقف المدين المحجور عليه بسبب الدين سواء صدر منه الوقف في حال صحة أو في مرض موته . مع مراعاة أن هذا حكم وقفه لأمواله التي هي في ملكه وقت الحجر عليه . وأما وقفه ماله الذي دخل في ملكه بعد الحجر عليه فحكمه حكم وقف المدين غير المحجور عليه .

وإذا كان المدين غير محجور عليه بسبب الدين ووقف كل ماله أو بعضه في مرض موته فحكم وقفه هو حكم وقف المدين المحجور عليه بسبب الدين . فيقع صحيحا ولكن إن أجازته الدائنون بعد موته نفذ ولزم بالنسبة إليهم . وإن لم يجزوه بعد موته لا يلزم بالنسبة إليهم فلهم الحق في طلب الحكم

بإبطاله كله إن كان دينهم محيطاً بماله . وفي طلب الحكم بإبطال ما بقي بدينهم فقط إن كان دينهم غير محيط بماله . وعلة هذا أن المريض مريض الموت مظنة التهمة في تصرفاته لاحتمال أنه قصد بتبرعه تضييع حقوق دائنيه . فاحتياطاً لأصحاب الحقوق جعل مريض موته كالحجر عليه بسبب دينه في أن كلا منهما يجعل حقوق دائنيه متعلقة بذمته وبماله معاً . ولكن في وقف المدين المحجور عليه بسبب الدين تعتبر إجازة الدائنين أو عدم إجازتهم من وقت صدور الوقف من الواقف في صحته أو في مرضه ، وأما في وقف المدين غير المحجور عليه بسبب الدين في مرض موته فلا تعتبر إجازة الدائنين أو عدم إجازتهم إلا بعد موته . لأنه ما دام حياً لا يمكن الحكم بأن مرضه مرض موت إذ قد برأ منه . وإنما يبين أن وقفه صدر في مرض موته إذا اتصل الموت بمرضه .

وإذا كان المدين غير محجور عليه بسبب الدين ووقف في حال صحته كل ماله أو بعضه صحيح وقفه ونفذ ولزم بالنسبة إلى غيره سواء كان دينه محيطاً بماله أو غير محيط به لأن ماله في هذه الحال لم يتعلق به حقوق دائنيه ، وإنما تعلقت حقوقهم بذمته فقط ، فلا حق لدائنيه في الاعتراض على تبرعه بماله الذي لم يتعلق به حق لهم لا بسبب الحجر عليه . ولا بسبب مرضه مرض الموت ، وهذا هو صريح مذهب الحنفية ، ومنطوق قولهم - برامة ذمة الواقف ليست شرطاً لصحة وقفه ولا للزوجه إذا وقف في حال صحته .

ففي حالات ثلاث يكون وقف المدين غير لازم بالنسبة لدائنيه ولهم في كل حالة منها طلب الحكم بإبطاله . الأولى والثانية إذا وقف المدين المحجور

عليه بسبب الدين في صحته . أو في مرض موته . الثالثة إذا وقف المدين غير المحجور عليه بسبب الدين في مرض موته . وفي حالة واحدة يكون وقف المدين لازماً بالنسبة لدائنيه وهي ما إذا وقف المدين غير المحجور عليه بسبب الدين في حال صحته .

ولكن جاء في ابن عابدين ص ٦١٢ ج ٢ ما نصه : « لكن في معروضات المفتي أبي السعود . سئل عن وقف على أولاده وهرب من الديون هل يصح ؟ فأجاب لا يصح ولا يلزم . والقضاء ممنوعون من الحكم وتسجيل الوقف بمقدار ما شغل بالدين . »

فعلى هذه الفتوى للدائنين أن يطلبوا الحكم بإبطال وقف مدينهم ، وإن لم يكن محجوراً عليه بسبب الدين . ووقف في حال صحته . ورجح ابن عابدين هذا الرأي بحافظة على حقوق الناس . وإن كان مخالفاً للراجح في المذهب ، ومذهب الإمام مالك رضي الله عنه أن وقف المدين باطل متى علم تقدم دينه على وقفه . وهذا يتفق ونص المادة ٥٣ من القانون المدني (١) . لا يجوز لأحد أن يوقف ماله إضراراً بمداينيه . وإن وقف كان الوقف لا غياً . وفند نص المادة ١٦ من قانون نظام القضاء الصادر في سنة ١٩٤٩ على أن المحاكم الوطنية تختص بالمنازعات المتعلقة بحصول الوقف إضراراً بحقوق دائني الواقف .

٢ - تفصيل حكم وقف المريض مرض الموت .

إذا كان الواقف أهلاً للتبرع ووقف في أثناء مرضه مرض الموت فإن وقفه يكون صحيحاً نافذاً حال حياته لأنه ما دام حياً لا يمكن الحكم بأن مرضه مرض موت . إذ المرض لا يعتبر شريعاً مرض موت إلا إذا أنجز صاحبه عن

(١) لهذا الحكم صار في ضمن المادة ٢٣٨ من القانون المدني الجديد .

القيام بمصالحه التي من شأنه أن يقوم بها^(١) وكان من الأمراض التي يغلب الهلاك بها عادة ، واتصل به الموت ، فما دام المريض حيا لا يمكن الحكم بأن مرضه مرض موت ، فينفذ وقفه حال حياته ، فاذا مات في مرضه تبين أن مرضه مرض موت وحكم على وقفه بعد موته بما يدين في التفصيل الآتي :

١ - إذا مات وهو مدين لا يلزم وقفه بالنسبة إلى دائنيه لأن مرض الموت جعل حقوقهم متعلقة بأمواله وبذمته فيكون قد وقف ما يتعلق به حق غيره ، فإن أجازوه بعد موته نفذ ولزم ، وإن لم يجزوه كان لهم الحق في طلب الحكم بإبطاله وبيع الموقوف لتسديد الدين بثمنه . غير أنه إذا كان تسديد الدين يستلزم بطلان الوقف في كل ماوقفه كان لهم الحق في طلب إبطال الوقف كله . وإذا كان تسديد الدين يكفي له بطلان الوقف في بعض ماوقفه لم يكن لهم أن يطلبوا الحكم بإبطال الوقف إلا في القدر الذي يكفي لتسديد ديونهم . ويكون وقفه فيما زاد عنه حكمه حكم وقف المريض الذي مات غير مدين . وهذا إذا تعين بيع الموقوف لتسديد دين الواقف ولم يمكن استيفاء من مال آخر له أو من إيفاء ورثته .

٢ - إذا مات وهو غير مدين أخذ وقفه الصادر منه في مرض موته حكم الوصية ، وهذا الحكم في مذهب الحنفية يختلف باختلاف الموقوف عليهم ومقدار الموقوف .

(١) في الجزء الثاني من حاشية ابن عابدين في أول باب حلالق المريض ما يرجع أن العبرة في أن المريض مرض موت أنه يغلب الهلاك منه بحيث إن المريض به يخوف الموت منه يتصرف تصرفات المشرف على الموت وتكون مظنة التهمة سواء أعجز المريض عن القيام بمصالحه خارج البيت أولا .

فإن كان الموقوف عليهم ليسوا من ورثته ، والموقوف لا يزيد على ثلث ما تركه من الأموال صح وقفه ونفذ ولم يتوقف على إجازة أحد لأن تبرع المريض لغير وارث له صحيح نافذ ، مادام في حدود ثلث تركته . وإن كان الموقوف عليهم ليسوا من ورثته ، والموقوف يزيد على ثلث ما تركه من الأموال نفذ وقفه فيما يعادل ثلث تركته ويتوقف نفاذه فيما زاد عنه على إجازة ورثته ، لأن ما زاد على الثلث تعلق به حقهم ، فيتوقف نفاذ وقفه فيه على إجازتهم فإن أجازوه نفذ ؛ وإن لم يجزوه بطل ، وصار الوقف قاصرا على ما يعادل الثلث وانقسم الورثة ما زاد عنه حسب القريضة الشرعية . وإن أجازوه بعضهم ولم يجزوه بعضهم نفذ الوقف فيما زاد على الثلث في حق من أجازوه وبطل في حق من لم يجز .

فإذا وقف المريض مرض الموت ٣٦ فدانا من أطيانه على مستشفى أو على أي شخص أو أشخاص ممن لا يرثونه فعلا إذا مات ، ومات غير مدبر وترك تركته قدرها ٧٢ فدانا نفذ وقفه في ٢٤ ف وهو ما يعادل ثلث تركته من غير توقف على إجازة أحد . ويتوقف نفاذ وقفه فيما زاد عنه وهو ١٢ ف على إجازة ورثته . فإن أجازوه نفذ وصار الموقوف على المستشفى هو ٣٦ ف والباقي للورثة ٢٦ ف . وإن لم يجزوه بطل وصار الموقوف على المستشفى هو ٢٤ ف فقط والباقي للورثة ٤٨ ف . وإن أجازوه بعضهم دون بعض نفذ في حق من أجاز ، وبطل في حق من لم يجز . أي أن من لم يجز يأخذ فرضه الشرعي من ٤٨ ف . ومن أجاز يأخذ فرضه الشرعي من ٣٦ ف لأن ٤٨ . والفرق بين نصيبه الشرعي من ٣٦ ف ونصيبه الشرعي من ٤٨ ف ينفذ فيه الوقف مضموما إلى الثلث .

وإن كان الموقوف عليهم من ورثته الذين يرثونه فعلا بعد موته توقف
نفاذ وقفه على إجازة باقي ورثته الذين لم يقف عليهم سواء كان ما وقفه
عليهم لا يزيد عن ثلث ما تركه من الأموال أو يزيد لأن الوقف على بعض ورثته
دون بعض فيه إضرار قد يوجد العداوة والبغضاء بينهم فدفعا لئلا يضرهم وتخاصمهم
توقف نفاذ وقفه على بعضهم على إجازة باقيهم . فإن أجازوه نفذ وصرف
ربعه بين الموقوف عليهم حسب شرطه ، وقسم ما عداه بين جميع ورثته حسب
الفريضة الشرعية قسمة ثلاث ، وإن لم يجزوه بطل وقفه وقسم ربع ما وقفه
على جميع ورثته حسب الفريضة الشرعية . وفي هذه الحال أي حال عدم إجازتهم
يفرق بين حكم الوقف فيما زاد على ثلث ما تركه وحكمه فيما لم يزد عليه . فأما
ما زاد على ثلث ما تركه ، فإن وقفه يبطل بعدم إجازتهم بطلانا مطلقا بحيث
يكون الثلثان تركه خالصة للورثة جميعهم يقتسمونها بينهم قسمة ثلاث حسب
الفريضة الشرعية . وأما ما لم يزد على الثلث ، فإن وقفه لا يبطل بطلانا مطلقا
بل يبطل بالنسبة لمن وقف عليهم من ورثته فقط فلا يصرف ربه لمن وقف
عليهم خاصة وإنما يقسم ربه بين جميع ورثته حسب الفريضة الشرعية إلى أن
ينقرض الموقوف عليهم من الورثة ويقول الويع لمن بعدهم من غير ورثته
فينفذ الوقف ويقسم ربه على الموقوف عليهم وحدهم ، ولا يكون لباقي
ورثته أو ذريتهم نصيب فيه .

والسبب في هذا التفريق بين حكم الوقف فيما زاد على الثلث وحكمه فيما
لم يزد عليه . حين عدم إجازة غير الموقوف عليهم من الورثة أن ما زاد على
الثلث لا ينفذ تبرع المريض مرض الموت به إلا بإجازة الورثة مطلقا .

أى سواء كان المتبرع له من ورثته أو من غير ورثته، فما داموا لم يحيزوا الوقف فيه بطل بطلاناً مطلقاً، وأما ما لم يزد على الثلث فإن تبرع المريض به صحيح نافذ غير متوقف على إجازة أحد إذا كان على غير وارث له. وصحيح موقوف على إجازة باقي الورثة إذا كان على بعض ورثته. ووقفه على بعض ورثته ليس تبرعاً قاصراً عليهم، بل هو تبرع لهم ثم لمن بعدهم ثم لجهة بر لا تنقطع، وإذا كان التبرع في الوقف هو تبرع لبعض الورثة ثم لغيرهم فعدم إجازة باقي الورثة له يقتصر أثره على الموقوف عليهم من الورثة. وأما الموقوف عليهم بعدهم من غيرهم فهم أجناب ليسوا من ورثة الواقف، وتبرعه لهم في حدود ذلك ما تركه نافذ. فلذلك حكمنا بعدم نفاذ الوقف فيما لم يزد على الثلث بالنسبة إلى الورثة الموقوف عليهم وقسمنا ربيع الموقوف بينهم جميعاً حسب القريضة الشرعية منعاً للإشراك بعضهم على بعض بغير رضاهم. وحكمنا بنفاذه إذا آل استحقاقه بعد انقراض الموقوف عليهم من ورثته إلى غيرهم لأن هؤلاء أجناب عنه وتبرعه لهم بما لا يريد على الثلث نافذ لا يتوقف على إجازة أحد^(١). فالموقوف في حدود الثلث يقسم ريعه بين ورثة الواقف جميعهم حسب القريضة الشرعية بلا تفريق بين

(١) ومن هذا يظهر الفرق بين الوصية لبعض ورثته والوقف على بعض ورثته. فإن الوصية لبعض ورثته إذا لم يحزها باقي الورثة تبطل بطلاناً مطلقاً فيما زاد على الثلث تركته وفيما لم يزد. لأنها تبرع قاصر على بعض ورثته. وأما الوقف على بعض ورثته فله كونه تبرعاً لهم ولغيرهم، وليس =

الموقوف عليهم منهم ومن باقى ورثته الى أن يموت ورثته الموقوف عليهم
فينفذ الوقف ويصرف ريعه لمن جعله الواقف لهم بعدهم ويقسم بينهم حسب
شرطه ، ولا يكون لباقى ورثته ولا لذريتهم منه نصيب .

وإن أجاز بعض الورثة الوقف دون بعضهم نفذ فى حق من أجاز وبطل
فى حق من لم يحجز .

فاذا وقف المريض مريض الموت ١٨ فدانا على أولاده ثم على أولادهم
للابن ضعف البنت ، ثم على الفقراء ، ومات عن تركه قدرها ٣٦ فدانا وعن
ورثتهم أولاده وأبواه وزوجته ، فإن أجاز أبواه وزوجته الوقف نفذ وصار
الموقوف ١٨ فدانا والتركه للورثة ١٨ فدانا . وإن لم يحجز أبواه وزوجته الوقف
بطل الوقف بطلانا مطلقا فيما زاد على ثلث تركته وهو ٦ أفدنة وقسم الثلثان
وهو ٢٤ فدانا بين الورثة جميعهم حسب الفريضة الشرعية . وأما الثلث وهو
١٢ فدانا فيقسم ريعه بين الورثة جميعهم حسب الفريضة الشرعية ، مادام أحد
من أولاده باقيا ، فاذا مات أولاده وآل ريعه الى أولاد أولاده قسم ريعه بينهم
وعدم حسب شرط الوقف ، وليس لأبويه ولا لزوجته وذريتهم منه شيء .
وإن أجازت أمه فقط نفذ الوقف فى حقها وحدها ، فتأخذ سدسها من

== قاصر آ عليهم فرق فيه بين ما زاد على ثلث تركته وما لم يزد عليه اذا لم يحجزه
سائر الورثة ، ففيما زاد على الثلث يبطل الوقف بطلانا مطلقا وفيما لم يزد
على الثلث لا يبطل ، ولكن لا ينفذ حسب شرط الواقف مادام الموقوف
عليهم من ورثته أحياء بل يقسم ريعه على الورثة جميعا حسب الفريضة الشرعية
الى أن يموت الموقوف عليهم من ورثته فينفذ وقفه :

١٨ فداناً أى ٣ أفدة لا من ٤ فداناً والفدان الفرق ينفذ وقفه على الموقوف عليهم حسب شرط الواقف .

وإن كان الموقوف عليهم بعضهم من ورثته وبعضهم من غير ورثته، فإن أجاز الوقف باقى ورثته نفذ وقسم ريعه بين الموقوف عليهم حسب الشرط وليس لورثته الذين لم يقف عليهم نصيب فيه أيا كان مقدار الموقوف، وإن لم يجزوه بطل بطلانا مطلقا فيما زاد على ثلث تركته بحيث يكون الثلثان تركته لورثته. وأما فيما لم يزد على ثلث تركته فلا ينفذ الوقف فيه حسب شرطه بل يقسم ريعه بين الموقوف عليهم من ورثته والموقوف عليهم من غير ورثته كاشترط الواقف، فما أصاب الموقوف عليهم من غير ورثته أخذوه وحدهم وقسم بينهم حسب شرط الواقف لأنه تبرع لغير وارث فيما لم يزد على الثلث وما أصاب الموقوف عليهم من ورثته شاركهم فيه باقى ورثته الذين لم يقف عليهم وقسم بينهم حسب القرينة الشرعية، لأنه تبرع لوارث لم يجزه باقى الورثة فإذا وقف على أولاده وأولاد أولاده ثم من بعدهم على الفقراء فالموقوف عليهم بعضهم من ورثته وهم أولاده، وبعضهم من غير ورثته وهم أولاد أولاد أولاده، فإن مات عن ورثة هم ابنان وبنات وأبوان وزوجة، ولائنه وبنته أولاد، توقف نفاذ وقفه على إجازة ورثته الذين لم يقف عليهم وهم أبواه وزوجته، فإن أجاز الأبوان والزوجة الوقف نفذ أيا كان مقدار الموقوف وإن لم يجزوه بطل فيما زاد على الثلث بطلانا مطلقا وأما ما لم يزد على الثلث فيقسم ريعه بين أولاده وأولاد أولاده حسب شرط الواقف، فما خص أولاد أولاده استحقوه وحدهم واقتسموه حسب شرط الواقف، وما خص

أولاده لا يستحقونه وحدهم ، بل يشاركونهم فيه الأبوان والزوجة ويطبق عليهم حسب الفرضية الشرعية : للزوجة الثمن ، وللأبوين السدس والباقي لأولاده تمصيباً إلا أن ضعف البنت وتنتصف القسمة على هذا ما دام أحد من أولاده حياً ، فإذا انقضوا وعصار الاستحقاق لأولاد الأولاد كان الربع كله لهم ولا يشاركونهم فيه الأبوان ولا الزوجة ولا ورثتهم .

وأن أجازة بعضهم دون بعض نفذ في حق من أجاز وبطل في حق من لم يجز على التفصيل الذي يفتاه .

حسب قانون الوصية الجديد - ما تقدم هو تفصيل حكم وقف المريض مرض الموت على مذهب الحنفية وهو مبني على مذهبهم في حكم الوصية وتقريرهم بين حكم الوصية لغیر وارث والوصية لوارث .

وهذا خلاف ما أخذ به في قانون الوصية الجديد في المادة ٣٧ - ونصها : تصح الوصية بالثلث للوارث وغيره وتنفذ من غير إجازة الورثة . وتصح بما زاد على الثلث ولا تنفذ في الزيادة إلا إذا أجازها الورثة بعد وفاة الموصي وكانوا من أهل التبرع ، عالمين بما يجزونه .

وتنفذ وصية من لا دين عليه ولا وارث له بكل ماله أو بعضه من غير توقف على إجازة الخزانة العامة .

وبناء على هذا حكم وقف المريض مرض الموت الذي عليه العمل الآن كما يأتي :

- ١ - إذا وقف المريض مرض الموت ومات مديناً لا يلزم وقفه بالنسبة لدائنيه في القدر الذي يحتاج إليه لإيفاء دين سابق على الوقف إلا بإجازتهم
- ٢ - إذا وقف المريض مرض الموت ومات غير مدين أخذ وقفه حكم

الوصية المبين بالمادة ٢٧ فيصح وقفه وينفذ في ثلث تركته من غير إجازة أحد سواء وقفه على غير ورثته أو على ورثته أو على بعض ورثته دون بعض . ولا ينفذ فيما زاد على تلك تركته إلا إذا أجازها ورثته بعد موته وكانوا من أهل التبرع عالمين بما يجوزونه . فإن أجازوا الوقف في الزائد على الثلث نفذ وإن لم يجزوه بطل وكان ملكا للورثة يقتسمونه حسب الفريضة الشرعية سواء كان الوقف على ورثته أو غير ورثته أو على بعض ورثته دون بعض . وعلى هذا لا فرق في الحكم بين وصيته لبعض ورثته ووقفه على بعض ورثته . ففي حد ثلث تركته تنفذ الوصية وينفذ الوقف من غير إجازة أحد وفيما زاد على ثلث التركة لا تنفذ الوصية ولا الوقف إلا إذا أجازها باقي الورثة فإن أجازوها إجازة معتبرة شرعا نفذت الوصية ونفذ الوقف وإن لم يجزوها إجازة معتبرة شرعا بطل كل منهما وكان الزائد على الثلث الموصى به أو الموقوف ملكا للورثة جميعهم يقتسمونه حسب الفريضة الشرعية .

٢- إذا وقف المريض مرض الموت ومات ولا دين عليه ولا وارث له نفذ وقفه في كل ماله أو بعضه من غير توقف على إجازة أحد ولا الخزانة العامة التي يتولها مال من لا وارث له . كما تنفذ وصيته كذلك

وقد نصت المادة ١٦ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ على أن المحاكم الوطنية لا تختص بنظر المنازعات والمسائل المتعلقة بإنشاء الوقف أو بصفته أو بالاستحقاق فيه أو بتفسير شروطه أو بالولاية عليه أو بحصوله في مرض الموت . وتكون مختصة بالفصل في المنازعات المتعلقة باستحقاق العين الموقوفة ووضع اليد عليها أو بقررها إذا كانت شائعة في ملك غير موقوف وكذلك المنازعات المتعلقة بحصول الوقف لإضراراً بحقوق رائي الوقف .

ما يشترط في الموقوف

يشترط في الموقوف لصحة وقفه خمسة شروط :

الأول : أن يكون مالا متقوما ، فلا يصح وقف ما ليس بمال كالمنافع وحدها بدون الأعيان . وكالحقوق المالية مثل حقوق الارتفاق والشرب والمرور والتعلي . لأن المنافع وحدها والحقوق المالية ليست مالا في مذهب الحنفية ، وإن كانت تقوم بمال . ولا يصح وقف ما ليس بمقوم شرعا وهو ما لا يباح الانتفاع به شرعا في حال الاختيار كالمسكرات وسائر المحرمات وكتب التضييل ونشر الأحاد ، لأن المقصود من الوقف نفع الموقوف عليهم . ومشوبة الواقف ولو في المال بهذا النفع ، وما دام الموقوف لا يباح الانتفاع به شرعا فلا يتحقق بوقفه النفع ولا الماثوبة .

الثاني : أن يكون الموقوف معلوما وقت وقفه علما نافيا للجهالة التي تؤدي إلى النزاع . وهذا العلم يتحقق تارة بتعيين قدره كوقف عشرة أفدنة معينة . وتارة بتعيين نسبته إلى معين كوقف نصف أطيانه أو ربعها أو كل حصته من أطيان مورثه ، فلا يصح لوقف إذا كان الموقوف غير معلوم قدره ولا نسبته إلى معلوم ، كما إذا وقف جزءا من أطيانه أو بعض منزله أو عددا من كتبه أو إحدى هاتين العبارتين لأن الوقف يقتضي أن يكون ريع الموقوف حقا مستحقا للموقوف عليه فإذا لم يكن الموقوف معلوما لم يكن حق الموقوف عليه معلوما وأدى ذلك إلى النزاع .

ولو وقف أرضا مغروسة فيها أشجار واستثنى من الوقف الأشجار بمواضعها من الأرض لم يصح وقفه لأن مواضع الأشجار من الأرض مجهول قدرها ، والباقي بعد استثناء المجهول مجهول .

ولا يشترط شرعا لصحة وقف العقار بيان حدوده وأطوالها إن كان معلوما قدره أو نسبته ومعروفا بالشهرة بحيث لا يلتبس بغيره. وأما إن كان يلتبس بغيره فلا يصح وقفه إلا بتمييزه بحدوده ومواقعها. وأما قانونا فلا يسمع الآن إسهاد بوقف عقار إلا إذا ثبتت حدوده وأطوالها ومساحته أدق بيان

الثالث : أن يكون الموقوف حين وقفه مملوكا للواقف ماسكا بأننا لا نأبى فيه لأن الوقف إسقاط ملك أو تملك على وجه التبرع فيقتضى أن يكون الموقوف مملوكا للواقف وقت وقفه .

فإذا وهب لإنسان عقار ووقفه قبل أن يقبضه فوقفه غير صحيح لأن الهبة لا تفيد الملك إلا بالقبض . وإذا أوصى له بعقار ووقفه قبل موت الموصى فوقفه غير صحيح لأن الوصية لا تفيد الملك إلا بعد موت الموصى مصرا عليها ولم يردها الموصى له بعد موت الموصى . وإذا اشترى انسان عقارا ووقفه ثم تبين أنه ليس مملوكا لبايعه وقضى باستحقاقه لما سكه فوقفه غير صحيح لأنه تبين أنه وقف ما لا يملك . وإذا وقف المشتري العقار ثم أخذ بالشفعة لم يصح وقفه لأن الحكم بالعقار للشفيع يعتبر نقضا للملكية المشتري له .

وإذا بيع العقار بشرط الخيار ثلاثة أيام فإن كان الخيار للبائع فوقف المشتري له في مدة الخيار غير صحيح لأن الخيار للبائع يمنع خروج المبيع من ملكه . ووقف البائع نفسه في مدة الخيار صحيح لأنه وقف ما يملكه ويعتبر هذا من البائع عذولا عن البيع . وإن كان الخيار للمشتري فوقف المشتري في مدة الخيار صحيح ويعتبر إسقاطا للخيار ، ووقف البائع في مدة الخيار غير صحيح لأنه وقف ما لا يملك .

فالشروط لصحة الوقف أن يكون الموقوف في ملك الواقف حين وقفه حتى لو كان غير مملوك له وقت الوقف ثم صار ملكا له لا يصح الوقف .
فالوقف الموهوب له العقار الذي وقفه قبل أن يقبضه أو ملك الموصي له العقار الذي وقفه قبل موت الموصي . أو أجاز البائع البيع في مدة خياره بعد أن وقف المشتري لم يصح الوقف في صورة من هذه الصور لأن الملك ثبت بعد صدور الوقف .

ويراعى الفرق بين ماذا غصب انسان عقارا ووقفه ثم تراضى الغاصب مع المغمصوب منه على أن أدى له قيمته . وبين ما إذا اشترى انسان عقارا ووقفه ثم قضى باستحقاقه لغيره وتراضى المشتري مع المستحق على أن أدى له قيمته فان الوقف في صورة الغصب غير صحيح لأن ضمان المغمصوب بهذا التراضى يجعله ملكا للغاصب من وقت الضمان بالتراضى فقط ولا يستند الملك الى ما قبله . والوقف في صورة الاستحقاق صحيح . لأن ضمان المستحق يجعله ملكا للمشتري من وقت شرائه . لا من وقت الضمان فقط . لأنه بمثابة إجازة لاحقة لبيع البائع .

ويراعى أيضا الفرق بين ما إذا وقف الواقف عقارا لا يملكه على أنه يملكه وبين ما إذا وقف عقارا لا يملكه على أنه يملكه غيره بأن صدرت منه الصيغة أنه وقف أرض فلان أو منزله . فالوقف في الصورة الأولى غير صحيح وفي الثانية صحيح موقوف على إجازة صاحب الشأن . فان إجازته نفذ . وإن لم يجزه بطل . فمن وقف ملك غيره على أنه ملك نفسه فوقفه غير صحيح ولا تلحقه إجازة . لأن الإجازة لا تلحق غير الصحيح . ومن

وقف ملك غيره على أنه ملك غيره فوقه صحيح موقوف على أجازة المالك نفسه . فإن أجازته نفذ وانقلب الفضولي وكيلًا بالأجازة اللاحقة .

ويتفرع على هذا الشرط أن وقف الاقطاعات بمن أقطعت لهم غير صحيح . لأن الاقطاعات هي أرض مملوكة للحكومة أعطتها لبعض أفراد الأمة ليستغلوها فقط مع بقاءها على ملك الحكومة . فإذا وقف واحد منهم ما في يده منها فوقه غير صحيح ؛ لأنه وقف ما لا يملك ، وهذا يسمى إقطاع استغلال ، أما لو أعطت الحكومة أرضاً من الموات لبعض أفراد الأمة ليحييها ويستغلها فأحييها ثم وقفها فوقه صحيح ، لأن من أحيا أرضاً مواتاً بإذن الحكومة ملكها ، فإذا وقفها فقد وقف ما هو ملك له وهذا يسمى إقطاع تملك .

ويتفرع عليه أيضاً أن وقف أرض الخوز من الحكومة غير صحيح لأن أرض الخوز هي أرض مملوكة لبعض أفراد الأمة ، ولعجز ملاكها عن استغلالها ودفع الضرائب المستحقة عليها وضمت الحكومة عليها يد حيازتها لاستغلالها بنفسها أو بواسطة من تعهد اليهم استغلالها وتستوفي من ريعها الضرائب المستحقة عليها فإذا وقفت الحكومة أو من يستغل بأذنها أرضاً منها فوقه غير صحيح ؛ لأنه وقف ممن لا يملك ، إذ أن الحكومة ليست لها عليها إلا يد حيازة ، وأما ملكيتها فهي للملاك ، وهم الذين يتفقون بها وإذا وقف أحد السلاطين أو الولاة أرضاً من أرض بيت المال على مصلحة عامة كالمستشفيات والمدارس والفقراء والقائمين بخدمة عامة ، يسمى إرساداً وبأخذ حكم الوقف فلا يصح لو ال بعده أن يبطله ولا أن يصرف

ربعه لغير مصرفه : وانما لم يسكن وقفاً لأن المرصد ليس ملكاً لمن أرضه بل هو ملك بيت المال .

الرابع : أن يكون عقاراً أو منقولاً من المنقولات التي يسوغ وقفها . فالعقار هو ما لا يقبل النقل والتحويل أصلاً وهذا مذهب الحنفية . وعليه فالعقار خاص بالأرض سواء أكانت للزراعة أو البناء ، وأما ما عدا الأرض من المباني والأشجار والسفن والعمائم وغيرها ، فهي من المنقولات في مذهبهم . ووقف العقار صحيح مطلقاً ، لأن الوقف حبس ما يدوم الانتفاع برقبة وهذا متحقق في العقار .

وأما المنقول فهو ما يقبل النقل والتحويل سواء قبل النقل مع حفظه صورته كالآلات والأشجار أو مع تغيير صورته كالبناء ، والأصل أنه لا يصح وقف المنقول لأنه ليس بما يدوم الانتفاع برقبته ، ولكن صح وقف بعض المنقولات استثناء على التفصيل الآتي :

وقف المنقول تبعاً — إذا كان المنقول تابعاً للعقار في الانتفاع به صح وقفه تبعاً لوقف العقار بالاتفاق بين الصاحبين . فإن كان المنقول التابع للعقار متصلاً به اتصال قرار ومثبتاً فيه للبقاء دخل في وقف العقار تبعاً بدون ذكره لأنه كجزء من العقار . فمن وقف أرضاً له عليها بناء وفيها أشجار دخل البناء والشجر في وقف الأرض بدون ذكرهما ، ودخل كذلك كل ما هو مثبت في البناء من أخشاب في سقف أو باب أو نافذة ، ومن وقف أرضاً زراعية دخل ما فيها من أسواق وآلات الري المثبتة فيها بدون ذكر . وكل ما يدخل في بيع العقار وإجارته تبعاً بدون ذكره يدخل في

تبعاً بدون ذكر يدخل في وقفه تبعاً بدون ذكره . وقد فُصِّلَ على أن حقوق الشرب والمسيل والمرور تدخل في وقف الأرض الزراعية تبعاً بدون ذكرها استحساناً كما تدخل في اجارتها بدون ذكرها ، لأن المقصود من الوقف كالمقصود من من الإجارة وهو الانتفاع بالعقار ، ولا يتحقق الانتفاع بالأرض الزراعية إلا بحقوق الشرب والمسيل والمرور .

وإن كان المنقول التابع للعقار في الانتفاع به ليس متصلاً به اتصال قرار لم يدخل في وقف العقار تبعاً له إلا بالنص عليه ، لأنه ليس كجزء منه ، فمن وقف منزلاً لا يدخل في وقفه ما فيه من فرش وأثاث إلا بالنص عليه ، ومن وقف أرضاً زراعية لا يدخل في وقفه ما فيها وقت الوقف من زرع أو ثمر على الشجر أو مواش أو آلات للحراث أو للدرس إلا بالنص عليه .

وقف المنقول استقلالاً — إذا كان المنقول مستقلاً أى غير تابع للعقار فلا يصح وقفه استقلالاً إلا في إحدى حالتين :

الاولى : إذا كان مما ورد النص بوقفه أو وقف ما هو من جنسه كالأسلحة والديروع والخيل والأبل . وهذا أيضاً بالاتفاق بين الصاحبين .

الثانية : إذا كان مما لم يرد نص بوقفه . ولكن جرى العرف بوقفه مثل الكتب والمصاحف وأدوات الفرش والإضاءة والنظافة المساجد والمعابد وهذا على مذهب محمد المختار للفتوى خلافاً لآبى يوسف في هذه الحالة .

وفي غير هاتين الحالتين لا يصح وقف المنقول استقلالاً فلا يصح وقف السفن والعوامات والسيارات والدراجات والاسهم والسندات والنقود إلا إذا جرى العرف بوقف شيء منها .

والمعتبر عرف اقليم الواقف حين صدور الوقف منه . فعلى مذهب
نقد المختار للفتوى إذا تعارف قوم وقف النقود أو الحبوب كالقمح والذرة
والأرز والشعير أو تعارفوا وقف الأسهم والسندات ووقف أحدكم شيئاً
من هذا صح وقفه .

وكيفية الانتفاع بالنقود الموقوفة أن يتجر بها ويصرف ربحها للجهة
الموقوف عليها . أو يشتري بها عقار ويصرف ربحه للجهة الموقوف عليها
وكيفية الانتفاع بالحبوب الموقوفة أن تباع ويتجر بثمنها ويصرف
ربحها للجهة الموقوف عليها . أو يشتري بثمنها عقار ويصرف ربحه للجهة
الموقوف عليها . وإذا كان الموقوف عليهم الحبوب زارعا فقراء لا يزرع
عندهم يجوز أن يدفع لهم مقدار من الحبوب الموقوفة عليهم ليزرعوه ويردوا
مثله من النسيج بعد الحصد ليصرف لغيرهم بهذه الطريقة . وكذلك يجوز
دفع النقود الموقوفة إلى ملى وقفت عليهم على سبيل القرض ليندفع كل منهم بما
أقرضه ويرده . وعلى ناظر الوقف عمل الاحتياط لضمان رد الموقوف عليه
مثل ما أخذ من الحبوب ومثل ما أقرضه من النقود

القانون الجديد — خلاصة ما بيناه من المختار للفتوى من مذهب
الحنفية أن المنقول لا يجوز وقفه إلا إذا كان تابعاً للعقار ووقف تبعاً له
أو كان غير تابع للعقار ووقف قصداً واستقلالاً وكان ما ورد النص بوقفه
أو مما جرى عرف الواقف بوقفه . وهذا مبني على ما ذهبوا إليه من أن
شرط صحة الوقف التأيد . والمنقول ليس من شأنه دوام الانتفاع به ولا
التأيد . وكان مقتضى القياس في مذهبهم أنه لا يجوز وقف المنقول مطلقاً

ولكنهم أجازوا وقف المنقول التابع للعقار تبعاً له . وأجازوا وقف المنقول الذي ورد النص بوقفه لأن القياس يترك بالنص كما في السلم ، وأجازوا وقف المنقول الذي جرى العرف بوقفه لأن القياس يترك بالعرف كما في الاستصناع .

ومذهب المالكية أن المنقول يجوز وقفه مطلقاً سواء أكان وقفه تبعاً لوقف العقار أم استقلالاً . وسواء أكان المنقول الموقوف استقلالاً بما ورد النص بوقفه أو بما جرى العرف بوقفه أم لم يرد بوقفه نص ولم يجر بوقفه عرف . وهذا مبني على ما ذهبوا إليه من أنه لا يشترط التأييد لصحة الوقف كما يجوز الوقف مؤبداً يجوز مؤقتاً خيراً بأكان أو أهلياً . وهذا هو الذي أخذ به في القانون الجديد فقد نص في الفقرة الأولى من المادة ٨ - على أنه يجوز وقف العقار والمنقول ، بغير تقييد المنقول بقيد . وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذه المدة ما خلاصته ، إن القانون الجديد لم يشترط التأييد لصحة الوقف فلم يبق الحجة على عدم جواز وقف المنقول مطلقاً قائمة . ومن جهة أخرى التيسير على الراغبين في الوقف يقتضي تجويز وقف أي منقول فقد يرغب الإنسان في وقف متجره أو مصنعته لشهرة اسمه التي لها أثر في رواجه وربحه . وكون بعض المنقولات عرضة للتقلبات والتأثرات الوقتية لا يقتضي منع وقفها لأن تدارك هذا يمكن بأن يستبدل به عقار أو منقول غيره أبعد عن الطوارئ والتقلبات .

الخامس : أن يكون العقار الموقوف مفرزاً غير شائع في غيره إذا وقف ليكون مسجداً أو مقبرة .

وفد اتفق الصاحبان على عدم صحة وقف المشاع في صورة وعلى صحة وقفه في صورة واختلفاً وصحة وقفه في صورة فأما الصورة التي اتفقا على عدم صحة وقف المشاع فيها فهي إذا وقف العقار ليكون سجداً أو مقبرة لأنه لا بد من التهايز وتبادل الارتفاع بين جهة الوقف والملك وهذا التهايز يؤدي إلى أن يكون العقار تارة مسجداً أقام فيه الشعائر الدينية وتارة منتفعاً به حالوتاً أو اضطرباً أو غيرهما . وإلى أن يكون العقار تارة مقبرة تدفن فيها الموتى ، وتارة منتفعاً به مزرعة أو غيرها وهذا مما يستذكر شرعاً وعرفاً . لهذه النتائج المستقبة لا يصح وقف العقار مسجداً أو مقبرة إلا إذا أفرز وميز من غيره .

وإذا وقف العقار لا ليكون مسجداً أو مقبرة وكان مشاعاً فيما لا يقبل القسمة صح وقفه بالاتفاق بينهما كوقف نصف ساقية لا تقبل أن تقسم ساقيتين أو نصف منزل صغير لا يقسم منزلين أو نصف بئر أو حمام لأن الشائع فيما لا يقبل القسمة لا يمكن إفرازه إلا بالتلافه وتقويت منفعة فدفعاً للضرر صح وقفه مشاعاً في غيره ^(١)

وإذا وقف العقار لا ليكون مسجداً أو مقبرة . وكان مشاعاً فيما يقبل القسمة كوقف عشرين فدانا شائعة في أربعين أو نصف منزل كبير يمكن

(١) المراد شرعاً بما يقبل القسمة ما يمكن أن ينتفع به بعد قسمته ارتفاعاً من جنس الارتفاع الذي كان ينتفع به قبل القسمة . وبما لا يقبل القسمة مالا يمكن أن ينتفع به بعد قسمته أصلاً : أو لا يمكن أن ينتفع به إلا بمتفعة أخرى من غير جنس منفعته التي كانت قبل القسمة .

أن يقسم منزليين فقد اختلف العاصمانيان في حكم هذا الوقف. فقال أبو يوسف وقفه وهو شائع صحيح ويترتب عليه حكمه من غير توقف على إفرازه لأن الوقف على مذهبه إسقاط ملك. والإسقاط يتم مع الشيوع ولا يتوقف تمامه على الإفراز، فوقف المالك نصف أرضه كاعتاق المالك نصف عبده. وقال محمد وقفه وهو شائع لا يتم ولا يترتب عليه حكمه إلا إذا أفرز وسلم إلى جهة الوقف لأن الوقف على مذهبه تبرع لله بالموقوف وللجهة الموقوف عليها بما ينتج الموقوف بعد الوقف من الربيع. والتبرع المضاف إلى المستقبل كالشروع المنجز لا يتم ولا يترتب عليه أثره إلا بالتسليم. والتسليم لا يوجد مع الشيوع. فلا بد لتمام الوقف من إفراز الموقوف وتسليمه. والإفراز هنا ممكن بغير ضرر لأن الموقوف مشاع فيما يقبل القسمة فوقف المالك نصف منزله الكبير كهيته نصفه لا يترتب على كل منهما أثره إلا بالإفراز والتسليم.

وعلى قول أبي يوسف إذا أريد إفراز الحصة الموقوفة من الحصة المملوكة فإن كانت الحصة المملوكة لغیر الواقف تولى عقد القسمة والإفراز متولى الوقف والمالك، سواء كان متولى الوقف هو الواقف في حياته أو من له الولاية عليه من بعده. وأما إذا كانت الحصة المملوكة لنفس الواقف فلا بد أن

(١) الشيوع الذي لا يصح الوقف معه على قول محمد هو الشيوع الذي يقارن الوقف ويمنع من تسليمه. أما الشيوع الذي يطرأ بعد تمام الوقف بسبب طارئ، مثل عدم إجازة الورثة ما زاد على الثلث من وقف المريض والشيوع الذي يقارنه ولكن لا يمنع من تسليمه كوقف اثنين عينا لهما على جهة أو جهتين وتسليمها لمثول واحد فالوقف معهما صحيح

يطلب من القاضى تعيين من يتولى القسمة مع الواقف فى حياته أو مع
ناظر وقفه من بعده ليسكون من يعينه القاضى عن جهة الوقف ويكون الواقف
أو ناظر وقفه عن جهة الملك . لأن الشخص الواحد لا يقاسم نفسه .
ولا يكون فى آن واحد مقاسما ومقاسما .

وإذا احتيج فى القسمة إلى تعديلها بنقود بأن جعل أحد القسمين
حصة معينة من العقار ومائة جنيه . وجعل القسم الآخر باقى العقار فلا تصح
القسمة إذا أخذ الوقف القسم الأول أى أخذ الحصة المعينة والنقود لأن
فى هذه القسمة بيعا لبعض الوقف بهذه النقود وبيع الموقوف لا يصح
إلا بمسوغ شرعى للابدال . وتصح القسمة إذا أخذ الوقف القسم الآخر
أى أن جهة الملك هى التى أخذت النقود . ويكون ما يقابل النقود من
العقار ملكا لمن دفعها من ماله لا وقفها .

القانون الجديد - تبين مما قدمناه فى حكم وقف المشاع ما يأتى :

١ - وقف الحصة الشائعة فى أى عقار لتكون مسجدا أو مقبرة
لا يصح مطلقا سواء أكانت شائعة فى عقار يقبل القسمة أولا يقبها .
بالاتفاق بين صاحبين - وهذا أقره القانون الجديد إذ لم ينص على ما يخالفه
٢ - وقف الحصة الشائعة فى عقار قابل للقسمة لا لتكون مسجدا
أو مقبرة صحيح ويتم ويترتب عليه أثره من غير توقف على الإقرار على
مذهب أبى يوسف الذى عليه عمل المحاكم - وهذا أيضا أقره القانون الجديد
إذ لم ينص على ما يخالفه .

٣ - وقف الحصة الشائعة فى عقار غير قابل للقسمة - لا لتكون

مسجداً أو مقبرة مسجحة بالاتفاق بين صاحبيه. وهذا عدل عنه في القانون الجديد
وأخذ بدله بمذهب المالكية وهو أنه لا يجوز وقف الحصة الشائعة في عقار
غير قابل للقسمة، وإنما أخذ في هذا بمذهب المالكية وعدل عما اتفق عليه
الصاحبان لأن الخواص دلت على أن شيوع الموقوف في غيره كثير مما أدى
إلى تخريب الموقوف أو تعطيل الانتفاع به لعدم اتفاق الشريكين أو
الشركاء على التعمير أو طريق الانتفاع أو الاستبدال. وكان مقتضى هذا أنه
لا يجوز وقف الحصة الشائعة في عقار مطلقاً سواء أكان قابلاً للقسمة أم غير
قابل لها ولكن فرق بينهما لأن الشيوع في عقار قابل للقسمة يمكن تلافى
ضرره بما نص عليه في القانون الجديد من وجوب قسمة الوقف قسمة إفراز
لازمة متى طلبت ولم يكن فيها ضرر ومن الحكم بإنهاء الوقف في الحصة
الموقوفة إذا صار ريعها ضئيلاً. وأما الشيوع في عقار غير قابل للقسمة فلا يمكن
تلافى ضرره ولهذا نص في القانون على أنه لا يجوز وقف الحصة الشائعة في
عقار غير قابل للقسمة. ولكن استثنى في القانون من هذا حالات ثلاثة أجاز
في كل حالة منها الوقف مع أن الموقوف حصة شائعة فيها لا يقبل القسمة.
الأولى إذا كانت الحصة الشائعة يراد وقفها على نفس الجهة الموقوف عليها
الحصة الأخرى التي هي شائعة فيها - كما إذا كان منزل صغير لا يقبل أن يقسم
منزلين يملوكا لاثنتين فوق وقف كل واحد منهما حصته شائعة على مستثنى معين
لأن المنزل كله صار وقفاً على جهة واحدة فلا يخشى ضرر من شيوع الموقوف
من كل منهما إذ أن المنتفع واحد.

الثانية : إذا كانت الحصة الشائعة المراد وقفها شائعة في عقار مخصص
لمنفعة وقف ووقفها مالكيها على جهة هذا الوقف كما إذا كانت ساقية شركة

بين اثنين وهي مخصصة لرى أرض موقوفة فوق أحد المالكين السابقين حصته فيها شائعة على ما وقفت عليه الأرض الموقوفة لأن منفعة السابقة كلها للأرض الموقوفة فلا يخشى من الشيوع ضرر إذ أن المنتفع واحد .

الثالثة : إذا كانت الحصة الشائعة المراد وقفها حصصاً أو أسهماً في شركة مالية زراعية أو صناعية أو تجارية سواء كانت هذه الحصص أو الأسهم عقارات أو منقولات . فإذا وقف مساهم في شركة السكر مثلاً أسهمه فيها على الفقراء من عمالها صرع وقفه مع أن ما وقفه شائع في باقي أسهم الشركة ولا يمكن إفرازه لأن نظام الشركة وقانونها يأبى إفراز أسهم أى مساهم . وإنما صح الوقف في هذه الأسهم والحصص مع شيوعها في غيرها وعدم إمكان قسمتها وإفرازها لأن نظم شركات المساهمة وقوانينها كفلت طرق استغلال أموالها وصيانتها وتنميتها فلا يخشى من شيوع الأسهم الموقوفة في غيرها أى ضرر .

ويشترط لصحة وقف الأسهم والحصص من أموال أى شركة أن تكون طرق استغلالها لأموالها جائزة شرعاً من صناعة أو زراعة أو تجارة أو تصدير أو توريد أو نحو هذا . وأما إذا كانت تستغل أموالها بطرق محرمة شرعاً كالطرق الربوية المحرمة فلا يصح وقف أسهمها ولا حصصها لا شائعة ولا مفرزة .

اقرأ المادة - ٨ -

مادة ٨ - يجوز وقف العقار والمنقول .

ولا يجوز وقف الحصة الشائعة في عقار غير قابل للتقسمة إلا إذا كان الباقي منه موقوفاً واتحدت الجهة الموقوف عليها . أو كانت الحصة مخصصة لمنفعة عين موقوفة .

ويجوز وقف حصص وأسهم شركات الأموال المستغلة استغلالاً جائزاً شرعاً

وقف المرهون والمستأجر - ولا يشترط لصحة الوقف في المال الموقوف
خلوصه من تعلق حق لغير مالكه به ، فإذا رهن الإنسان عقاراً مملوكاً له في
دين عليه ثم وقفه وهو مرهون مسح وقفه ويبقى حق الراهن متعلقًا بالموقوف
ضماناً لدينه لأن الوقف اللاحق لا يبطل حق الدائن السابق عليه . وحينئذ
لا يلزم الوقف بالنسبة للدائن الراهن إلا بإجازته فإن أجاز الراهن الوقف
لزم وأصبح بالنسبة للموقوف في حكم الدائن العادي . وإن لم يجزه كان له
أن يبيع من الموقوف بقدر ما يسدده دينه إذا تعين هذا البيع للسداد .
وإذا بقي من الموقوف شيء بعد سداد الدين لزم الوقف فيه بالنسبة لغير
الواقف - وكذلك إذا أجز الإنسان عقاراً له لمدة ثلاث سنوات ثم وقفه في
أثناء مدة الإجارة صح وقفه وهو مستأجر ويبقى حق المستأجر في الانتفاع
بالعقار مدة الإجارة فإذا انتهت المدة انتهت الإجارة وصار ريع الموقوف
للجهة الموقوف عليها إلا إذا تراضى الواقف والمستأجر على فسخ الإجارة
قبل إتمام مدتها أو مات أحدهما قبل انتهاء المدة فيصير ريع الموقوف للجهة
الموقوف عليها من حين فسخها بتراضيهما أو انفساخها بموت أحدهما . وهذا
على مذهب الحنفية في انفساخ الإجارة بموت أحد العاقلين .

ما يشترط في الموقوف عليه

يشترط في الموقوف عليه أن يكون الوقف عليه قربة أي برأ يتقرب
به إلى الله ويرجي الثواب عليه سواء أكان برأ وتصديقاً من أول أمره أم برأ
وتصدقاً في نهايته ، لأن الوقف حبس العين للتصدق بمنفعتها ولو في المال .

وفي مذهب الحنفية لا بد أن يكون الوقف قرية في حكم الإسلام، وفي اعتقاد الواقف معاً. وهذا معنى قول فقهاء الحنفية لا بد أن يكون الوقف قرية في ذاته. وعند المتصرف، فإذا لم يكن قرية من الوجهتين معاً، أو كان قرية من إحداهما دون الأخرى لا يصح الوقف. ويتفرع على هذا المذهب ما يأتي :-

٢ - يصح الوقف من المسلم ومن غير المسلم على المستشفيات وملاجئ، المعجزة واليتامى وأبناء السبيل والأسبلة والمدارس والفقراء من أئمة ومن أي جنس وأمثال هذا بما هو نفع إنساني عام وبر شامل لا يختلف في حكمه دين ودين. لأن الاتفاق في أي وجه من هذه الوجوه خير وقربة إلى الله في حكم الإسلام وفي سائر الأديان؛ وفي اعتقاد المسلم وغير المسلم.

٣ - لا يصح الوقف من المسلم ومن غير المسلم على المحرمات والمنكرات، التي لا يختلف في تحريمها واستنكارها دين ودين، كأندية المقامرات ودور اللهو المحرم، لأن الصرف في أي وجه من هذه الوجوه ليس خيراً ولا قربة في حكم الإسلام وفي سائر الأديان وفي اعتقاد المسلم وغير المسلم.

٤ - يصح الوقف من المسلم فقط على المساجد، ومقاريء القرآن، ومصالح الحرمين، ومعونة الحجاج وسائر الشعائر الإسلامية. لأن الصرف فيها قربة وصدقة في حكم الإسلام وفي اعتقاد المسلم خاصة، ولا يصح الوقف من غير المسلم على مسجد. أو مقراءة قرآن، أو إحياء شعيرة إسلامية، لأن الصرف فيها ليس قربة في اعتقاده وإن كان قربة في حكم الإسلام. كما لا يصح أن يقف غير المسلم مسجداً ونحوه لأن وقفه هذا ليس قربة في

اعتقاده . ويستثنى المسجد الأقصى بيوت المقدس ، فإن الوقف عليه صحيح من المسلم والمسيحي واليهودي ، لأن الصرف عليه قرينة في حكم الأديان الثلاثة ، وفي اعتقاد أهلها .

و لا يصح الوقف من المسلم ومن غير المسلم على الكنائس والبيع وأحياء الشعائر الدينية غير الإسلامية : أما بالنسبة للمسلم فلأن الصرف عليها ليس قرينة في حكم الاسلام ، ولا في اعتقاده ، وأما بالنسبة لغير المسلم فلأن الصرف عليها ليس قرينة في حكم الاسلام وإن كان قرينة في اعتقاده .

وينبني على ما ذكر في (ج) و (د) أنه لو وقف مسيحي قطعة من أرضه مسجداً وأعدها لأقامة الشعائر الإسلامية فيها ، وأقام المسلمون فيها الصلاة فعلا سنين عديدة كان لهذا الواقف أن يهدم المسجد ويستغل الأرض بما يشاء ، وكان لورثته بعد وفاته أن يمتدحوها بينهم كائناً أملاكه ، لأن وقفه مسجداً غير صحيح إذ هو ليس قرينة في اعتقاده . فلا يخرج من ملكه ، وله أن يتصرف فيه بما شاء حال حياته ، وإذا مات كان ملكاً لورثته كائناً أملاكه ، وكذا الحكم لو وقف مسيحي قطعة من أرضه كنيسة لاهل دينه ، فالوقف غير صحيح ، لأنه ليس قرينة في حكم الاسلام ، ولا يخرج الموقوف عن ملكه وبورث عنه بعد موته ، وكذا لو وقف مسيحي عقاراً على مسجد أو كنيسة فالوقف غير صحيح ، لأن وقفه على المسجد ليس قرينة في اعتقاده ، ووقفه على الكنيسة ليس قرينة في حكم الاسلام ، ولكن يلاحظ أنه إذا وقف على مسجد أو كنيسة ثم من بعد أحدهما على مستشفى أو ملجأ أو الفقراء أو أي وجه من وجوه البر العام صح وقفه ولكن يصرف ريعه

ابتداء إلى ما سماء من جهة البر العام لأنه وقف على ما لا يصح وقفه عليه وعلى ما يصح وقفه عليه فيصح بالنسبة إلى الثاني ويصرف الربيع له .

القانون الجديد — خلاصة ما قدمناه من مذهب الخليفة أن وقف المسلم صحيح إذا كان قرابة في حكم الاسلام لأنه ما دام قرابة في حكم الاسلام فهو قرابة في اعتقاده . ووقف غير المسلم صحيح إذا كان قرابة في حكم الاسلام وفي حكم دينه معا كوقفه على جهات البر العام من مستشفيات وملاجئ وفقراء وغير هذا . وغير صحيح إذا كان قرابة في حكم الاسلام لا في حكم دينه كوقفه على مسجد . أو كان قرابة في حكم دينه لا في حكم الاسلام كوقفه على كنيسة . أو لم يكن قرابة في حكم أى دين كوقفه على ناد لليسر أو دار اللهو المحرم .

وفي مذهب المالكية وقف غير المسلم صحيح إذا كان قرابة في دينه سواء أ كان قرابة في دين الاسلام أم لا . فوقفه على كنيسة أو طقوسه الدينية صحيح لأنه قرابة في دينه . ووقفه على مسجد أو شعيرة إسلامية غير صحيح لأنه ليس قرابة في دينه .

وفي مذهب الشافعية والحنابلة وقف غير المسلم صحيح إذا كان قرابة في دين الاسلام سواء أ كان قرابة في دينه أم لا . فوقفه مسجداً أو على مسجد صحيح لأنه قرابة في دين الاسلام . ووقفه كنيسة أو على كنيسة غير صحيح لأنه ليس قرابة في دين الاسلام .

ومن هذا يؤخذ أن وقف غير المسلم إذا كان قرابة في دينه أو في الاسلام صحيح على مذهب من مذاهب الأئمة الأربعة . وإذا لم يكن قرابة في دينه ولا في الاسلام فهو

غير صحيح باتفاق الأئمة الأربعة . وهذا هو أساس ما أخذ به في القانون الجديد إذ نص في المادة - ٧ - على أن وقف غير المسلم صحيح ما لم يكن على جهة محرمة في شريعته وفي الشريعة الإسلامية - فالحالة التي لا يصح وقف غير المسلم فيها هي ما إذا وقف على جهة يحرم الصرف عليها في شريعته وفي الشريعة الإسلامية معا كوقفه على دور اللهو المحرم أو نشر الاتحاد أو نوادي الميسر . وكوقف المسيحي على شعيرة يهودية . والذي دعا إلى الأخذ بهذا أن كثير آ من غير المسلمين شكوا من عدم صحة وقفهم على كنائسهم وطقوسهم الدينية مع أنه صحيح في بعض مذاهب المسلمين . وبعضهم شكوا من أن لهم ضياعا وعزبا أكثر سكانها مسلمون والمصلحة قاضية بأن يقفوا فيها مسجدا أو يقفوا على مسجد فيها فلم لا يصح هذا الوقف وهو على بعض مذاهب المسلمين صحيح .

ولو وقف على مباح في شريعته ومحرم في الشريعة الإسلامية فهو صحيح كوقفه على دور عبادته وطقوسه .

أما وقف المسلم فلا يصح إلا إذا كان قربة في حكم الإسلام على ما كان عليه العمل . إذ لم ينص على خلافه - اقرأ المادة - ٧ - .

وقد قدمنا أن الوقف إما خيري وإما أهلي وأن الخيري هو ما جعل لجهة خير من ابتداء إنشائه . والأهلي ما جعل من ابتداء إنشائه لنفس الواقف أو ذريته أو من أحب نفهم من الناس . والشرط في جهة الخير التي يجعل لها الوقف الخيري أن تكون جهة خير في حكم الإسلام إن كان مادة - ٧ - وقف غير المسلم صحيح ما لم يكن على جهة محرمة في شريعته وفي الشريعة الإسلامية .

الواقف مسلما وأن تكون جهة غير محرم الصرف عليها في الاسلام
وفي شريعة الواقف إن كان الواقف غير مسلم . وأما الشرط في الموقوف
عليه الوقف الأهلي فهو أن يكون معلوما باسمه أو معلوما بوصفه
كما إذا وقف على محمد وحسين وزينب أولاد فلان . أو وقف على ذرية
فلان . فأما إذا ردد الواقف بأن قال وقفت على أخى محمد أو أخى حسن أو
قال وقفت على أولاد أخى محمد أو أولاد أخى حسن فإن الوقف لا يصح
لأن الموقوف عليه أحد اثنين وهو مجهول . وإذا عين الواقف الموقوف
عليهم بأسمائهم بأن قال وقفت على إبراهيم وإسماعيل وإسحاق أولاد فلان
يشترط لاستحقاقهم ما وقف عليهم أن يكونوا موجودين وقت صدور
الوقف حتى لو كان أحدهم ميتا وقت صدور الوقف ووقف الواقف عليه من
غير أن يعلم بموته فالوقف عليه غير صحيح . وإذا لم يعين الواقف الموقوف
عليهم بأسمائهم بل عيّنهم بأوصافهم بأن قال وقفت على أولادى فلا يشترط
لاستحقاق الموقوف عليه أن يكون موجودا وقت الوقف بل يستحق في
الوقف أولاده الموجودون وقت الوقف ومن يولدون له بعده .

ما يشترط في صيغة الوقف

صيغة العقد أو التصرف هي ما يصدر من العاقد أو المتصرف من قول
أو كتابة أو إشارة مفهومة تعيّن عن إرادته ويأنا لما في نفسه . وقد قدعنا
أن الوقف تصرف يتم بالإيجاب فقط وليس قبول الموقوف عليه شرطا
لصحّة الوقف ولا لاستحقاق الموقوف عليه . وعلى هذا فصيغة الوقف
هي ما يصدر من الواقف دالا على إنشاء وقفه وإمضاءه وهذا هو الإيجاب

الوقف . وكما يصح أن يكون الإيجاب بالقول بأن يعبر الواقف عن إرادته
بألفاظ تدل لغة أو عرفاً على ما يريد من إنشاء الوقف على الصفة التي تحقق
رغبته . يصح أن يكون بالكتابة بأن يكتب الواقف ما يدل على
إنشاء وقفه وإمضائه . ويصح أن يكون بالإشارة المفهومة إذا كان الواقف
أخرس أو معتقل اللسان ولا يعرف الكتابة .

وسواء أصدرت صيغة الوقف من الواقف بالقول أم بالكتابة فإنه
يشترط لصحة الوقف بها شرائط ثلاثة .

الأول — أن تصدر الصيغة منجزة — ويقابل تنجز الصيغة تعليقها على
الشرط . وإضافتها إلى الزمن المستقبل . والفرق بين هذه الثلاثة من حيث
المعنى هو أن الصيغة المنجزة هي الصيغة التي تدل على إنشاء الوقف وإمضائه
من حين صدورها كقول الواقف وقفت أرضي أو حبستها أو جعلتها صدقة
موقوفة . وأما الصيغة المعلقة على الشرط فهي الصيغة التي لا تدل على إنشاء
الوقف وإمضائه من حين صدورها بل تدل بأداء فيها على تعليق هذا الإنشاء
وربط وجوده بوجود أمر مستقبل بحيث إن وجد الأمر المستقبل وجد
الإيجاب وإن لم يوجد فلا وجود له كقول الواقف إذا اشتريت هذه العمارة فقد
جعلتها صدقة موقوفة . وأما الصيغة المضافة إلى زمن مستقبل فهي الصيغة التي
تدل على إنشاء الوقف في الحال على أن لا يترتب عليه حكم إلا في زمن
مستقبل كقول الواقف وقفت أرضي في أول السنة الهجرية المقبلة .

أما الفرق بين هذه الثلاثة من حيث الحكم فهو ما يأتي : —

حكم الصيغة المنجزة — إذا كانت الصيغة التي أصدرت من الواقف

منجرة صح الوقف بها بالاجماع كقول الواقف وقفت أو حبست أو جعلت منزلى صدقة موقوفة .

حكم الصيغة المعلقة على الشرط . إذا كانت الصيغة التي صدرت من الواقف معلقة على أمر غير محقق في حال صدورها ويحتمل وجوده في المستقبل لا يصح الوقف فإذا قال الواقف إن شفيت من مرضي فقد جعلت منزلى صدقة موقوفة على الفقراء لا يكون منزله بعد شفائه وقتا بهذه الصيغة لأن الوقف وإن كان اسقاطا على مذهب أبي يوسف المختار فيه شبه بالتمليكات من جهة أنه يقتضى جعل العين الموقوفة على حكم مالك الله وجعل ريعها الموقوف عليهم فلكونه فيه شبه بالتمليكات وليس اسقاطا محضا لا يصح انشاؤه بصيغة معلقة على أمر محتمل وجوده في المستقبل لأن التمليكات لا يصح تعليقها على ما يحتمل وجوده .

لكن إذا كان التعليق على موت الواقف كما إذا قال الواقف إن مت فعشرة أفدنة من أطباني في جهة كذا موقوفة فإن هذه الصيغة تعتبر وصية بوقف العشرة الأفدنة بعد موته . وللوصي بهذا الوقف أن يرجع في وصيته ما دام حيا وإذا مات مصرأ عليها نفذ وقفه في العشرة الأفدنة بدون توقف على اجازة الورثة إن كانت لا تزيد على ثلث تركته سواء كان الموقوف عليهم من ورثته أو من غير ورثته على ما أخذ به في قانون الوصية الجديد في المادة ٣٧ منه . أما إذا كانت الصيغة معلقة على أمر محقق في حال صدورها فيصح الوقف لأن هذا تعليق صوري والصيغة في الحقيقة منجرة إذ المعلق على محقق في الحال منجر فإذا قال الواقف إن كان هذا المنزل ملكا لي وقفت على الفقراء أو قال إذا كانت زوجتي حاملا وقفت منزلي على حملها وتبين

أن المنزل ملك له وقت أن صدرت منه هذه الصيغة وأن زوجته حامل وقت صدورها صح وقفه .

حكم الصيغة المضافة الى زمن مستقبل — إذا كانت الصيغة مضافة إلى زمن مستقبل . فإن كانت الاضافة إلى ما بعد موت الواقف صح الوقف وأخذ حكم الوصية كالوقف المعلق على موت الواقف . وإن كانت الاضافة إلى زمن مستقبل غير ما بعد موت الواقف كقول الواقف وقفت عشرين فدانا على الفقراء في أول السنة المحررة المقبلة ففي المذهب روايتان إحداهما أن الوقف يصح لأنه من جهة أن المقصود منه الانتفاع بربع الموقوف يعتبر كالأجارة . والأجارة تصح إضافتها الى الزمن المستقبل . والثانية أن الوقف لا يصح لأن شبهه باتعليكات يقتضى أن لا يصح معلقا على شرط ولا مضافا الى زمن مستقبل . والصحيح الرواية الاولى .

الثاني : أن لا تقترن الصيغة بشرط من الشروط الباطلة . وذلك أن الشروط التي بشرطها الواقف في حجة وقفه لبيان ارادته في تقسيم ريعه وشروط استحقاقه وشؤون ولايته وغير ذلك من رغباته تنقسم الى ثلاثة أقسام : —

١ — شرط باطل . وهو كل شرط يخل بأصل الوقف أو يناقض حكمه وهو اللزوم والتأييد . وحكم هذا الشرط أنه لا يصح هو ولا يصح الوقف المقترن به ، لأن اقتران هذا الشرط بالصيغة يجعلها غير دالة على معنى الوقف شرعا فلا يصح بها الوقف . ومثال هذا ما إذا وقف الواقف منزله على نفسه مدة حياته ، ثم من بعده على أولاده ثم من بعدهم على الفقراء وشرط في حجة وقفه أن له أن يبيعه أو يرهنه متى شاء أو أنه إذا مات آل تركه

لورثته . أو أن له أن يرجع في وقفه أو أنه إذا انقرضت الطبقة الثانية من أولاده قسم الموقوف على من بعدهم قسمة تلك حسب الفريضة الشرعية ، فهذه الشروط وأمثالها . منها ما يخل بأصل الوقف كاشتراط حق بيعه أو رهنه أو إرضه ، ومنها ما ينافي حكمه : وهو اللزوم والتأييد كاشتراط حق الرجوع فيه وتوقيته ، فهي شروط باطلة والوقف المقترن بها غير صحيح . وفي رواية أنها تبطل هي والوقف يصح ، والقول الأول ، وهو بطلان الوقف والشرط هو مقتضى القياس . والقول الثاني استحسان ولهذا أفق به بعض الحنفية وعابه فلا فرق بين حكم الشرط الباطل والشرط الفاسد فكل منهما لغو والوقف صحيح .

ومن الشروط الباطلة شرط الخيار على قول محمد المختار للفتوى سواء عين الواقف مدة الخيار أو لم يعينها . لأن حكم الوقف اللزوم وعدم جواز الرجوع فيه ، ومقتضى شرط الخيار جواز الرجوع فيه فهو ينافي حكم الوقف فيبطل . ويبطل الوقف المقترن به : فإذا وقف الواقف وقفه على أنه بالخيار شهرا أو سنة أو أي زمن فوقفه باطل .

وقال أبو يوسف إذا كانت مدة خيار الشرط معينة صح الشرط وصح الوقف ، وهذا للتيسير والتسهيل على الواقفين ، وانفقا على أنه لو وقف مسجداً على أنه بالخيار شهرا أو سنة أو أية مدة فوقفه صحيح بشرطه لغو ولا يعمل به

٢ - وشرط فاسد ، وهو كل شرط لا يخل بأصل الوقف ولا ينافي حكمه ولكنه يخل بالانتفاع بالوقف أو بمصلحة الموقوف عليهم أو يخالف الشرع . وحكم هذا الشرط الفاسد أنه لغو ولا يعمل به والوقف المقترن به

صحيح . ومثال الشرط الذي يخل بالانتفاع بالموقوف اشتراط الواقف أن يقدم المصرف الموقوف عليهم على التعمير والترميم ودفع الضرائب . واشتراطه أن لا يستبدل بالموقوف ولو تخرب . ومثال الشرط الذي يخل بمصالح الموقوف عليهم اشتراط الواقف أن لا يعمل الناظر عليه ولو خان . واشتراطه أن لا يؤجر الموقوف لأكثر من سنة والناس لا يرغبون في الاستئجار لمدة سنة . ومثال الشرط الذي يخالف الشرع اشتراطه أن يصرف ريعه على محرم أو جناية أو في وجه غير مشروع .

٣ - - وشرط صحيح وهو كل شرط لا يخل بأصل الوقف ولا ينافي حكمه . ولا يخل بالانتفاع بالموقوف ولا بمصالح الموقوف عليهم ولا يخالف الشرع . وحكم هذا الشرط أنه شرط صحيح يجب العمل به ، ولا تجوز مخالفته إلا في أحوال استثنائية سيأتي بيانها . والوقف المقترن به صحيح . ومثال هذا الشرط اشتراط الواقف أن يبدأ من ريعه بسداد ديونه ودفع الضرائب المستحقة . وأن يصرف مرتبات خيرية للإناس أو جهات عينهم . واشتراطه ترتيب الطبقات في الاستحقاق والتقسيم بين المستحقين بنسب معينها . واشتراطه جعل النظر على وقفه للأرشد فالأرشد من أولاده . واشتراطه أن من استدان من أولاده محرم من الاستحقاق وأمثال هذه الشروط القانون الجديد - أخذ في القانون الجديد بأنه لا فرق بين حكم الشرط الباطل وحكم الشرط الفاسد . فصيغة الوقف إذا اقترنت بشرط باطل أو بشرط فاسد صح الوقف وبطل الشرط فلا يعمل به لأن الشرط إذا كان باطلاً أو فاسداً فهو غير مشروع واشتراط غير المشروع لغو . فيبطل ولا يعمل به ولا أثر له في صحة الوقف المقترن به . وهذه إحدى روايتين

في مذهب الحنفية كما قدمنا وقد اختارها بعض فقهاءهم للفتوى بها .
وعلى هذا فالشروط التي يشترطها الواقفون في أوقافهم تنقسم من حيث
حكمها إلى قسمين : شرط صحيح وهو الذي لا يخل بأصل الوقف ولا ينافي
حكمه ولا يخل بمنفعة الموقوف أو الموقوف عليهم ولا يخالف الشرع .
وحكم هذا الشرط الصحيح أنه واجب تنفيذه ، وشرط غير صحيح وهو الذي
يخل بأصل الوقف أو ينافي حكمه أو يخل بمنفعة الموقوف أو الموقوف عليهم
أو يخالف الشرع ؛ وهذا الشرط غير الصحيح يشمل الباطل والفاسد وحكمه
أنه لا يغير باطل لا يعمل به وعلى هذا لا أثر في صحة الوقف لأقرانه بشرط
غير صحيح . وسيأتي في الباب الثالث في شروط الواقفين بيان متى يكون
الشرط الذي يشترطه الواقف صحيحاً ومتى يكون غير صحيح حسب
الاحكام التي وردت بالقانون الجديد ، اقرأ المادة ٦ -

الثالث : أن لا اقترن الصيغة بما يدل على توقيت الوقف وعدم تأييده .
فان اقترنت بهذا لم يصح الوقف ، لان الوقف إنما شرع صدقة دائمة فتوقيته
ينافي شرعيته ويبطل الوقف سواء أكان الوقف خيرياً أم أهلياً . وفي مذهب
الإمام مالك يصح الوقف مؤبداً ومزقناً سواء أكان خيرياً أم أهلياً .

وقد اتفق الصحاحبان أبو يوسف ومحمد على أن تأييد الوقف صراحة أو ضمناً
شرط لصحة الوقف . فتأييده صراحة أن ينص الواقف على أنه وقف وقفه
أبداً إلى أن يرث الله الارض ومن عليها ، وتأييده ضمناً أن يقفه ولو ما لا
على جهة لا ينقطع كالفقراء أو ما كانوا . أو يصرح بأنه صدقة موقوفة . لان

مادة ٦- إذا اقترن الوقف بشرط غير صحيح صح الوقف وبطل الشرط

النصر يح بكونه صدقة يقتضى أنه على الفقراء فيكون وقفاً على مالا ينقطع
فهو مؤبد معنى . وانفقاً أيضاً على أن توقيت الوقف شرط باطل لا يصح
معه الوقف سواء كان التوقيت صراحة أو ضمناً كأن يكون الوقف قاصراً
على معين يحتمل انقطاعهم من غير ما يدل على التأييد . وهذا على أظهر
الروايتين عن أبي يوسف .

واختلفاً في حكم جزئيتين بناء على الاختلاف في أن كل واحدة منهما
فيها ما يدل على التأييد أو لا .

الأولى : إذا قال الواقف وقفت عشرة أفدنة من أطيان أو حبستها .
ولم ينص على التأييد ، ولم يذكر مصرفاً . قال محمد : لا يصح هذا الوقف .
لأن الواقف لم يعين مصرفاً ، ولم ينص على تأييد يؤخذ منه تعيين مصرفه .
والوقف كما يصرف ربه للمصرف يصرف للأغنياء . فلا يوجد في هذه
الصورة ما يدل على التأييد من لفظ أو مصرف لا يحتمل الانقطاع . كما
لا يوجد ما يرجع صرفه إلى الفقراء دون الأغنياء ، وقال أبو يوسف : يصح
هذا الوقف ، لأن اللفظ وقفت أو موقوف يراد في العرف تصدقت
أو صدقة ، والصدقة تصرف للفقراء ولو لم ينص عليهم . فالعرف بعين المصرف في
هذه الصورة وهم الفقراء وهم لا يحتمل انقطاعهم فالتأييد مدلول عليه بمعنى .

والثانية : إذا قال الواقف وقفت وتصدقت بعشرين فدانا من أطيان
على أولاد أخي ، أو على فقراء بلدي ، أو على نفسي ثم من بعدى على الطبقتين
الأولى والثانية من أولادي واقصر على ذلك ، قال محمد : لا يصح هذا
الوقف لأن الوقف على معين يحتمل انقطاعه موقت بوجود الموقوف
عليه وينقطع بانقطاعه . والوقف الموقت غير صحيح . وقال أبو يوسف

يصح هذا الوقف لأن التصريح بالتصدق والوقف يدل على التأييد وعلى أن مصرفه الفقراء فيكون ذكر المعينين بمثابة اشتراطه أن لا يصرف ريع وقته لمصرفه الأصلي وهم الفقراء إلا بعد انقراض المعينين الذين صرح بالوقف عليهم . واختلف في ترجيح أى القولين واختير للفتوى قول أبى يوسف لأنه أيسر .

القانون الجديد — الوقف من حيث توقيته وتأنيده فى القانون الجديد ينقسم ثلاثة أقسام :

الأول — وقف لا يصح إلا من بدأ وتوقيته باطل لا يعمل به وهو وقف المسجد . والوقف على المسجد . فمن وقف مسجداً أو وقف على مسجد ووقت وقفه بسنين معينة أو بحال معينة كحال حياته فتوقيته باطل ووقفه صحيح دائم . لأن وقف العقار مسجداً يقتضى خلوصه لله . وما صار خالصاً لله يبقى خالصاً له أبداً . ولأن عودة المسجد بعد مدة إلى أن يكون حائزاً أو مرتبطاً ماشية أو مسكناً بما يستذكر شرعاً وعرفاً . وألحق بوقف المسجد ما وقف عليه — وهذا يتفق ومذهب الحنفية لأنهم اشترطوا الصحة كل وقف تأييده خيرياً كان أو أهلياً بناء على أن الأصل فى تشريع الوقف أن يكون صدقة دائمة وأن يبقى الموقوف حياً مادامت السموات والأرض . فوقف المسجد والوقف على المسجد كما أنه لازم ليس للواقف الرجوع فيه هو دائم لا يجوز زلوا وقف توقيته

الثانى — وقف يصح أن يكون مؤبداً وأن يكون مؤقتاً وتوقيته صحيح ينبع ويعمل به وينتهى الوقف بانتهاء وقته . وهو الوقف الخيرى ما عدا وقف المسجد والوقف عليه . فمن وقف على مستشفى أو على مدرسة أو على

مالياً أو على الفقراء أو على أية مبرة جاز أن يجعل وقفه عليها أبداً وأن يجعله لمدة معينة أية مدة أرادها لأن الواقف متصدق ومتبرع للخير . ومن التوسعة على المحسنين وترغيبهم في الخير أن يفتح لهم باب الاحسان على أي وجه أرادوه مؤبداً أو مؤقتاً . وهذا يتفق ومذهب المالكية لأنهم لم يشترطوا لصحة الوقف تأييده بل جوزوا أن يكون الوقف مؤبداً ومؤقتاً خيراً ما كان أو أهلياً بناء على أن الوقف ما هو إلا بر وثبر كما يكون دائماً يكون مؤقتاً . وهذه رواية عن أبي يوسف نقلها عنه صاحب المبسوط وعبر عنها بقوله . وما توسع به أبو يوسف تجوزة الوقف المؤقت . وإذا أطلق الواقف صيغة الوقف الخيري عن التأييد والتوقيت حملت على التأييد لأنه الاصل في الوقف .

الثالث — وقف لا يكون إلا مؤقتاً وتأييده باطل لا يعمل به وهو الوقف الاهلي . فمن وقف على نفسه ثم على ذريته أو وقف على من أراد نفقهم من الناس لا يصح وقفه إلا مؤقتاً بستين معينة كعشر سنين أو عشرين . أو بحال معينة كحال حياة الواقف أو الموقوف عليه . وإذا وقت وقفه بستين وجب أن لا تتجاوز ستين عاماً من وقت وفاة الواقف . لا من وقت صدور الوقف وإذا وقته بطبقات من الموقوف عليهم وجب أن لا تتجاوز طبقتين . والموقوف عليهم إذا عينهم الواقف بأسمائهم يعتبرون طبقة واحدة ولو كانوا من بطون متعددة رتب بينهم أو لم يرتب . وإذا لم يعينهم الواقف بأسمائهم اعتبر كل بطن طبقة . ولا يدخل الواقف نفسه في حساب الطبقات ، واشترط التوقيت لصحة الوقف الاهلي . وتحديد أقصى الوقت بستين عاماً أو بحياة طبقتين . لا يتفق ومذهبها

من المذاهب الإسلامية فيما أعلم. وقد استند في هذا إلى مراعاة المصلحة بناء على
التجارب ذات على أن تأييد الوقف الأهلي أدى في كثير من الحالات
إلى أن نصيب كل موقوف عليه صار ضئيلا لا يعنى بشأنه وبهذا كثرت
أعيان الوقف المحترقة وعطلت موارد عديدة من موارد الثروة. ودلت على
أن بعض أفراد من طبقات الموقوف عليهم قد يكون لهم من الرشد وحسن
التصرف المالى ما لا يتفق والحجر عليهم في تصرفهم في الموقوف ولو رفع
هذا الحجر وتصرفوا في الموقوف برشدهم وخبرتهم وكياستهم لتوا الثروة
وضاعفوها .

اقرأ المادة - ٥ -

مادة - ٥ - وقف المسجد لا يكون إلا مؤبدا . ويجوز أن يكون الوقف
على ما عداه من الخيرات مؤقتا أو مؤبدا ، وإذا أطلق كان مؤبدا ، أما الوقف
على غير الخيرات فلا يكون إلا مؤقتا ، ولا يجوز على أكثر من طبقتين
ويعتبر الموقوف عليهم طبقة واحدة إذا عينهم الواقف بالاسم حين الوقف
رتب بينهم أو لم يرتب ، وإن كانوا غير معينين بالاسم اعتبر كل بطن طبقة
ولا يدخل الواقف في حساب الطبقات .

وإذا أوقف الوقف على غير الخيرات بمدة معينة وجب أن لا تتجاوز ستين
عاما من وقت وفاة الواقف ، ويجوز للواقف تأقيت وقفه الصادر قبل العمل
بهذا القانون طبقا لأحكام الفقرات السابقة متى كان له حق الرجوع .

ما يشترط قانوننا لصحة الوقف

بيننا ما يشترط شرعا لصحة الوقف في الواقف وفي الموقوف. والموقوف عليه. وصيغة الوقف. فتمت توافرت هذه الشروط صح الوقف شرعا وترتب عليه حكمه شرعا سواء صدرت صيغته عن الواقف بالقول أو بالكتابة. وسواء صدرت بكتابة عرفية أو بأشهاد رسمي. ولا يشترط شرعا لصحة الوقف وترتب آثاره عليه صدور الأشهاد رسمي به من الواقف. ولا يلزم مذهبا من مذاهب المسلمين اشترط التوثيق لصحة الوقف أو لاى تصرف من التصرفات - وعلى هذا كان عمل المحاكم الشرعية في مصر قبل صدور قانون الوقف الجديد فان المحاكم الشرعية كانت تسمع دعوى الوقف وما يتعلق به عند اقرار المدعى عليه به ولو لم يوجد اشهاد رسمي به. ومعنى هذا أنها كانت ترتب على الوقف آثاره ولو لم يكن مسجلا وكانت المحاكم تسمع في دعواه وتسمع شهادة الشهود لاثبات الوقف وبيان الأعيان الموقوفة وحدودها ومساحتها وبيان الموقوف عليهم وترتيبهم وشروط استحقاقهم. وغير ذلك من الوقائع التي لا يوجد إشهاد رسمي بها، وما كان يشترط وجود اشهاد رسمي بالوقف لسماع الدعوى به إلا عند إنكار المدعى عليه له طبقا للمادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية.

وقد دلت التجارب وقامت البراهين على أن هذا النظام لا يتفق والمصلحة من عدة وجوه

أولها - أن صحة الوقف بغير إشهاد رسمي به فتح الباب للدعوى الباطلة

ويمكن المبهطلين في إثبات أباطيلهم بشهود الزور وشهاداتهم . وما أغنى في هذا منع سماع دعوى الوقف عند إنكار المدعى عليه إلا إذا وجد اشهاد رسمي به لأن المبهطلين كانوا يدعون أن المدعى عليه مقر بالوقف ويستندون في إثبات هذا الإقرار إلى كتاب صدرت من المدعى عليه في محضر قضية أو محضر تحقيق بالبوليس أو النيابة . وقد تكون هذه الكتاب صدرت عرضاً وما قصد قائلها إقراراً بوقف ولا خطر له هذا الإقرار . وهذا الإقرار المتزع كانت تسمع دعوى الوقف الذي لا توجد به وثيقة رسمية وتسمع الشهود لإثباته وإثبات جميع وقائع الدعوى .

وثانيها - أن الوقف تصرف يقتضي خروج العقار الموقوف من ملك الواقف . وقد نص في المادة - ١ - من قانون التسجيل على أن جميع العقود الصادرة بين الأحياء بعوض أو بغير عوض والتي من شأنها إنشاء حق ملكية أو حق عيني عقارى آخر أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام النهائية التي يترتب عليها شيء من ذلك يجب إشهارها بواسطة تسجيلها ويترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تنقل ولا تتغير ولا تزول لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم .

ومسألة الوقف غير المسجل لا يتفق ونص هذه المادة . والتفريق في هذا بين التصرف في العقار ببيع أو رهنه أو هبته أو الوصية به وبين التصرف فيه بوقفه بأبائه اتساق القوانين والغرض من تشريع التسجيل .

وثالثها - أن الأعيان الموقوفة وخاصة في الوقف الخيري الذي يجوز

تأييده عرضة للضياع وإعتداد يد الطامعين اليها . وعدم وجود إشهاد رسمي بوقفها يسهل سبيل الضمع فيها ووجود وقفها .

فسدا للذريعة إلى الاحتيال وتنسيقا لأحكام التصرف في العقارات ومحافظة على أعيان الوقف من الضياع اشترط القانون الجديد في المادة ٢١ - لصحة الوقف والتصرفات المتعلقة به أن يصدر به إشهاد رسمي عن ملكة لدى إحدى المحاكم الشرعية بالمملكة المصرية على الوجه المبين بالمادتين الثانية والثالثة وأن يضبط بدفتر المحكمة .

فالشرط القانوني لصحة الوقف تسجيله بالصفة المبينة بالمواد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من قانون الوقف الجديد . فاذا توافرت جميع الشرائط الشرعية لصحة الوقف ولم يصدر به إشهاد رسمي بهذه الصفة لا يعتبر الموقوف وجود قانونا ولا يترتب عليه حكمه قضاء ولا تسمع الدعوى به ولا بما يتعلق به لا عند إقرار المدعى عليه به ولا عند إنكاره له ، فاذا صدر الإشهاد بالوقف من الواقف بالقول أو بورقة عرفية مكتوبة كلها بخطه ومصدق فيها على توقيع . أو بأشهاد رسمي بالمحكمة المختلطة أو المحكمة الوطنية أمام المختص بالتوثيق الرسمي . أو بالقبضات المصرية في خارج المملكة المصرية أمام القنصل المختص بتوثيق العقود . أو بمحكمة شرعية في غير المملكة المصرية لا يصح الوقف في حال من هذه الأحوال ولا يترتب عليه أثره قانونا . ويبقى الموقوف على ملك واقفه ويمتثل بعد موته إلى ورثته .

ومثل الوقف في هذا الرجوع فيه من الواقف . والتغير في مصاريفه وشروطه من الواقف . والاستبدال به من الواقف .

أقرأ المواد ٣٠٢، ١

مادة ١ — من وقت العمل بهذا القانون لا يصح الوقف . ولا الرجوع فيه . ولا التغيير في مصارفه وشروطه . ولا الاستبدال به من الواقف إلا إذا صدر بذلك إسماء من يملكه لدى إحدى المحاكم الشرعية بالمملكة المصرية على الوجه المبين بالماتين الثانية والثالثة . وضبط بتدقيق المحكمة .

مادة ٢ — سماع الإشهادات المبيية بالمادة الأولى عدا ما نص عليه في المادة الثالثة من اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية الشرعية التي بدانرتها أعيان الوقف كلها أو أكثرها قيمة أو من يحيلها عليه من القضاة أو المفتين الذين يعينهم وزير العدل لها الغرض بالمحكمة المذكورة دون سواهم ، وإذا بين الموثق وجود ما يمنع من سماع الإشهاد رفع الأمر لرئيس المحكمة ليفصل فيه أو يحيله على أحد القضاة .

مادة ٣ — سماع الإشهاد المشتمل على الحرمان الوارد بالفقرة الأولى من المادة ٢٧ ، وسماع الإشهاد بالرجوع في الوقف الصادر قبل العمل بهذا القانون أو بالتغيير في مصارفه من اختصاص هيئة التصرفات بالمحكمة التي بدانرتها أعيان الوقف كلها أو أكثرها قيمة دون غيرها

وتدعو المحكمة في الحالة الأولى من يراد حرمانه . وفي الحالة الثانية جميع المستحقين في حياة الواقف ومن يستحقون بعده مباشرة بمقتضى نص كتاب الوقف أو إسماء التغيير اسماع أقوالهم .

الباب الثالث

شروط الواقفين

ما المراد بشروط الواقفين ؟ - المراد بشروط الواقفين ما يعبر به كل واقف في وقفه عن نظمه ورغباته ومقاصده من وقفه . وقد تكون هذه الشروط متعلقة بأصل الوقف وإنشائه كاشتراط توقيت أو تأييده . وقد تكون متعلقة بغير أصله كاشتراط اتباع طريق معينة في توزيع ربحه والاستحقاق فيه والولاية عليه ونحو هذا . فشروط الواقفين هي المواد التي يكون منها كل واقف قانون وقفه للوصول إلى غرضه منه ، وهي لا سبيل إلى حصرها لأن أغراض الواقفين ورغباتهم لا سبيل إلى حصرها .

حكم شروط الواقفين في مذهب الحنفية - كل شرط يشترطه الواقف في وقفه تعبيراً عن إرادته إما أن يكون شرطاً باطلاً . وإما أن يكون شرطاً فاسداً . وإما أن يكون شرطاً صحيحاً . ولكل واحد من هذه الأنواع الثلاثة معناه وحكمه .

١ - فالشرط الباطل هو كل شرط يخالف بأصل الوقف أو يناقض حكمه وحكم هذا الشرط الباطل أنه يبطل الوقف فلا يترتب عليه أثره . فإذا شرط الواقف في وقفه أن يبقى الموقوف على ملكه فهذا شرط باطل لأنه يحل بأصل الوقف أي بتعديمه الوقف التي هي حبس الموقوف عن أن يكون ملكاً لأحد من العباد . وإذا شرط الواقف في وقفه أن له حق الرجوع فيه متى شاء فهذا

شرط باطل لأنه يناقض حكم الوقف وهو اللزوم . وفي رواية عن أبي يوسف
أن الشرط الباطل لا يبطل الوقف بل يصح الوقف ويلغو الشرط كان لم يكن

٢ - والشرط الفاسد هو كل شرط لا يخل بأصل الوقف ولا يناقض
حكمه ولكنه يخل بالانتفاع بالموقوف أو بمصلحة الموقوف عليهم . أو
بخالف الشرع . وحكم الشرط الفاسد أنه لا يبطل الوقف . بل يصح
الوقف ويلغو الشرط ويعتبر كأن لم يكن . فإذا شرط الواقف في حقه وقفه
أن لا يستبدل بالموقوف ولو تخرب . أو أن يصرف الربع للمستحقين ولو
احتاج الموقوف إلى التعمير فهذا شرط فاسد لأنه يخل بالانتفاع بالموقوف
وإذا شرط الواقف في وقفه أن لا يعمل الناظر من أولاده ولو خان أو أن
لا يتدخل القضاء في شؤونه وقفه فهذا شرط فاسد لأنه يخل بمصلحة
المستحقين . وإذا شرط الواقف في وقفه أن لا يستحق من أولاده إلا من
قاطع أمه أو أن يصرف من ريعه مبلغ معين في إرتكاب جريمة أو في أي
محرم فهذا شرط فاسد لأنه يخالف الشرع .

٣ - والشرط الصحيح هو ما لا يخل بأصل الوقف ولا يناقض حكمه ولا
يخل بالانتفاع بالموقوف ولا بمصالح المستحقين ولا بخالف الشرع وحكم
الشرط الصحيح أنه واجب الباعه وتنفيذه ولا تجوز مخالفته إلا في حالات
استثنائية سيأتي بيانها . فإذا شرط الواقف في وقفه أن يبدأ من ريعه بأداء
الضرائب المستحقة عليه أو بقضاء الديون الواجب قضاؤها أو بالقيام بما يحتاج
إليه الموقوف من تعمير وترميم أو اشتراط الترتيب بين طبقات أولاده في
الاستحقاق أو اشتراط الشروط العشرة وأن له حق التغيير في مصارف

وقفه وشروطه فهذه كلها شروط صحيحة والوقف المقترون بها صحيح وعلى
واجبة الاتباع .

فالشرط الصحيح واجب اتباعه والعمل به بالاتفاق بين صاحبيه .
والشرط الفاسد لغو لا يجوز مراعاته والوقف المقترون به صحيح بالاتفاق
بينهما . والشرط الباطل يبطل الوقف على قول محمد وعلى إحدى الروايتين
عن أبي يوسف . وعلى الرواية الأخرى عنه هو كالشرط الفاسد يلغو
والوقف المقترون به يصح . وقد اتفقا على أن من وقف مسجداً أو شرطاً في وقفه
شرطاً باطلاً أو فاسداً فوقفه صحيح وشروطه لغو رواه واحدة عن أبي يوسف
القانون الجديد . عدل عما كان عليه العمل في حكم الشرط غير الصحيح
فيما يعتبر شرطاً صحيحاً . أو شرطاً غير صحيح .

فأما في حكم الشرط غير الصحيح فقد نص في المادة ٦ على أنه ، إذا
اقتزن الوقف بشرط غير صحيح صح الوقف وبطل الشرط ، والشرط غير
الصحيح يشمل الباطل والفاسد . فحكمهما واحد وهو بطلان الشرط
وصحة الوقف المقترون به . وهذا يتفق وإحدى الروايتين عن أبي يوسف .
ويتفق وما اتفق عليه الصحابة في وقف المسجد .

وعلى هذا إذا شرط الواقف في وقفه شرطاً يخل بأصله أو ينافي
حكمه فهو لغو ولا اعتبار له . كما إذا شرط شرطاً يخل بالاتفاق بالوقوف
أو بمصالح المستحقين أو يخالف الشرع . ووجه اختيار هذا أن كلا من
الشرط الباطل والشرط الفاسد شرط غير صحيح . والشرط غير الصحيح

غير مشروع فلا يعتبر . وأن هذه الرواية عن أبي يوسف قد اختارها بعض فقهاء الحنفية للفتوى بها ، وأن التفريق بين حكمي الباطل والفاسد في وقف غير المسجد . والنسوية بينهما في وقف المسجد لا يظهر له وجه مقبول .

وأما فيما يعتبر شرطاً صحيحاً وما يعتبر شرطاً غير صحيح فقد نص القانون في بعض مواده على أحكام تقتض أن بعض الشروط التي كانت تعتبر باطلة على مذهب الحنفية لأنها تنافي حكم الوقف في مذهبهم صارت تعتبر شروطاً صحيحة لأنها لا تنافي حكم الوقف في القانون الجديد . وبعض الشروط التي كانت تعتبر صحيحة على مذهب الحنفية لأنها مماثلة للمواقف الحق في اشتراطها صارت تعتبر شروطاً غير صحيحة لأنها تنافي ما نص عليه في القانون الجديد .

فمن أمثلة النوع الأول — ١ — إذا شرط الواقف في وقفه أن له حق الرجوع فيه فهذا شرط باطل على مذهب الحنفية لأنه يتنافى حكم الوقف وهو لزوم . وهو شرط صحيح على القانون الجديد لأنه يتفق وما نص عليه في المادة ١١ من أن للواقف أن يرجع في وقفه كله أو بعضه عدا وقف المسجد وما وقف عليه .

٢ — إذا شرط الواقف نوقيت وقفه . بمدة معينة كعشرين أو بخال معينة كحال حياته أو حياة الموقوف عليهم المعينين فهذا شرط باطل على مذهب الحنفية لأنه يتنافى مقتضى الوقف عندهم وهو التأيد سواء كان الوقف خيرياً أو أهلياً . وهو شرط صحيح على القانون الجديد لأنه يتفق وما نص عليه في المادة ٥ من أن الوقف الخيري — عدا وقف المسجد وما وقف عليه — يصح مؤبداً أو مؤقظاً . والوقف الأهلي لا يصح إلا مؤقظاً .

ومن أمثلة النوع الثاني : ١ - إذا شرط الواقف تأييد وقفه الأهل في هذا شرط صحيح على مذهب الحنفية وهو شرط باطل على القانون الجديد لأنه نص في المادة ٥ على أن الوقف الأهل لا يكون إلا مؤلفاً

٢ - إذا شرط الواقف لاستحقاق الموقوف عليه أن يسكن في بلد معين أو في مسكن معين . أو شرط لاستحقاق زوجته بعد وفاته أن لا تزوج أو شرط لاستحقاق إحدى بناته أن لا تزوج . أو شرط لاستحقاق الموقوف عليه أن لا يتزوج من أسرة معينة أو طائفة معينة أو من بلد معين أو إقليم معين . أو شرط لاستحقاقه أن يتزوج من زوجة معينة أو من أسرة معينة فهذه كلها شروط صحيحة على مذهب الحنفية تحجب مراعاتها في الاستحقاق : وهي شروط غير صحيحة على القانون الجديد لأنه نص على بطلانها في المادة ٢٢ التي نصها مع عدم الإخلال أحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٧ يبطل شرط الواقف إذا قيد حرية المستحق في الزواج أو الإقامة ، أو الاستدانة إلا إذا كانت لغیر مصلحة - ويبطل كذلك كل شرط لا يترتب على عدم مراعاته تفويت مصلحة للواقف أو الوقف أو المستحقين .

٣ - إذا شرط الواقف في وقفه أن يصرف ريعه من بعده لابنائه وبناته دون زوجته ووالديه الموجودين حين وفاته . أو شرط أن يصرف الربع لهم على غير ما ينفق وأحكام الميراث . أو شرط أن ينتقل الاستحقاق بعد أولاده إلى أولاد ابنائه دون أولاد بناته فهذه كلها شروط صحيحة تحجب مراعاتها في الاستحقاق على مذهب الحنفية . وهي شروط غير صحيحة على القانون الجديد لأنها تخالف المادة ٢٤ التي نصها مع مراعاة أحكام المادة ٩ ، يجب أن يكون للوارثين من ذرية الواقف وزوجه أو أزواجه ووالديه الموجودين وقت

وفاته استحقاقه في الوقف فيراد على ذلك ماله وفقا لأحكام الميراث . وإن
ينتقل استحقاق كل منهم إلى ورثته من بعده وفقا لأحكام هذا القانون .
ومن هنا يتخذ أن الشرط الذي يشترطه الواقف في وقفه يكون صحيحا
إذا لم يتخل أصل الوقف . ولم يناف حكا من أحكامه الجاري بها
العمل من مذهب الحنفية وما ورد في القانون الجديد . ولم يخالف الشرع
وأن تعريف الشرط الصحيح وغير الصحيح لم يخلف في القانون الجديد عن
تعريفهما في مذهب الحنفية وإنما اختلف تطبيقهما على بعض الجزئيات بناء
على اختلاف بعض أحكام الوقف حسبما نص عليه في القانون الجديد .

الشروط العشرة

حي شروط عشرة اعتاد أكثر الواقفين أن يشترطوها في أوقافهم ليحتفظوا
بالحق في التغيير في مصارف الوقف والاستبدال بأعيانه . وهي شرط صحيحة
لأنها لا تتخل بأصل الوقف ولا يحكم من أحكامه الجاري بها العمل ولا
تخالف الشرع . وثمانية منها مرجعها إلى التغيير في مصارف الوقف وهي
الزيادة والنقصان ، والاعطاء والحرمان ، والادخال والاسخراج ، والتفصيل
والتخصيص . واثنان منها مرجعها إلى إحلال عين محل العين الموقوفة
وهما الاستبدال والاستبدال .

وقد ذهب أكثر فقهاء الحنفية إلى أن هذه الشروط عشرة عند اجتماعها
يراد من كل شرط منها معنى غير المعنى الذي يراد من الآخر لأن الأصل
في الكلام التأسيس أي إفادته معنى غير مفهوم من غيره لا التأكيد أي
إفادته معنى مفهوم من غيره . ولهذا نهى المراد من كل شرط من هذه
الشروط على أرجح الأقوال في مذهب الحنفية .

الزيادة والنقصان . المراد منهما التعديل في مقادير الانصبة المخصصة
للمستحقين بزيادة أنصبة بعض المستحقين ونقص أنصبة بعضهم ، والتعديل في
مرتبات الموظفين وأرباب الشعائر بزيادة مرتب بعض الموظفين ونقص مرتب
بعضهم على أن لا يؤدي النقص إلى أن لا يكون المستحق نصيب أصلا
أو لا يكون الموظف مرتب أصلا لأن هذا يكون من الإخراج والحرمان
لأمن النقصان . فالمشروط له في الوقف هذان الشرطان له أن يجعل نصيب
المستحق ستة قراريط من صافي ريع الوقف بدل أربعة وأن يجعل نصيب
المستحق الآخر أربعة قراريط من صافي الربع بدل ستة وله أن يجعل
مرتب إمام المسجد عشرة جنيهات شهريا بدل خمسة ومرتب خادم المدرسة
جنيهين بدل ثلاثة .

الاعطاء والحرمان — المراد منهما إعطاء ريع الوقف كله أو بعضه
لبعض الموقوف عليهم وحرمان بعضهم الآخر من ريع الوقف كله أو بعضه
حرمانا مطلقا أو مؤقتا بوقت معين أو ريع معين . فالمشروط له هـذا
الشرطان له أن يعطى ريع وقفه كله لبعض الموقوف عليهم ويحرم
سائرهم وله أن يعطى ريع عين معينة من وقفه لبعض الموقوف عليهم ويحرم
منه سائرهم وله أن يطلق هذا الإعطاء والحرمان وله أن يقيد بمدة معينة
أو بحال معينة وله أن يقصرهما على الموقوف عليهم الموجودين وله أن
يجعلهما شاعلين لذريتهم ونسبهم .

الإدخال والإخراج — المراد منهما أن يدخل في الوقف من لم يكن
موقوفا عليه من قبل ويخرج منه من كان موقوفا عليه من قبل بحيث لا يصبح

من أهل الوقف . فالشروط له هذا الشرطان له أن يدخل في الوقف من لم
يكن موقوفا عليه من قريب أو أجنبي وله أن يخرج من الموقوف عليهم من
شاء أخرجه منهم من قريب أو أجنبي وله أن يطلق الإدخال والأخراج وله
أن يقيدهما بمدة معينة أو بحال معينة وله أن يقصرهما على من أدخله ومن
أخرجه وله أن يجعلها شاملين لأخريتهما ونسليهما .

التفضيل والتخصيص - المراد بالتفضيل تمييز بعض الموقوف
عليهم عن بعض في أنصبتهم من الربيع بحيث لا يؤدي إلى حرمان بعضهم
من الربيع لأن مقتضى التفضيل بين الموقوف عليهم أن يكونوا جميعا لهم في
الربيع وإنما يمكن بعضهم مفضل على بعض . والمراد بالتخصيص تخصيص
بعض الموقوف عليهم بربيع عين من أعيان الوقف أو بمقدار معين من الربيع
بحيث لا يشاركه فيه غيره حتى يتحقق معنى التخصيص .

وفي بعض حجج الاوقاف يذكر بدل التفضيل والتخصيص - التغير
والتبديل - ويراد بالتغير التغير في شروط الوقف أي أن الواقف بالشروط
السابقة حفظ الحق في تغيير مصارف وقفه وبالشروط التغير حفظ الحق في
تغيير شروطه فله بشرط التغير أن يغير ما شرطه في حجة وقفه كما يشاء .

ويراد بالتبديل التبديل في كيفية الانتفاع بالموقوف فإن وقف عقارا سكنى
الموقوف عليهم فله بشرط التبديل أن يجعله للاستغلال أو أرضا تزرع أو غير هذا

الابدال والاستبدال - المراد من الابدال بيع عين من أعيان الوقف
ببدل من النقود أو الأعيان . والمراد من الاستبدال شراء عين للوقف بالتبديل
الذي بيعت به عين من أعيانه لتحل وقفها . فالعين المبدلة هي المبيعة من أعيان
الوقف والعين المستبدلة هي المشتراة للوقف بدل على ما يبيع . وبعض الفقهاء يطلق

البذل أو التبادل على المقايضة أى بيع عين من أعيان الوقف بعين أخرى .
ومن بيان معاني هذه الشروط يتبين أن بعضها يرادف بعضها مثل
الاعتراف بالحرمان التخصيص . ومثل الزيادة والتفضيل . وأنها يغني عنها كلها
شرط التغيير والتبديل على أن يراد بالتغيير مطلق التغيير في المصارف
والشروط . ويراد بالتبديل الأبدان والاستبدال . وأن عددها عشرة إنفاها
بحاراة للعرف الشائع على السنة المولدين والفقهاء .

من له الحق في اشتراط هذه الشروط ومتى نشترط - الذي له الحق في
أن يشترط هذه الشروط كلها أو بعضها هو الواقف فقط بشرط أن
يشترطها في أثناء إنشاء وقفه . فهو الذي له وحده أن يشترطها بمقتضى بصيغته
وقفه . وأما غير الواقف فليس له أن يشترط هذه الشروط ولا أى شرط
منها . والواقف نفسه بمد تمام وقفه ليس له أن يشترطها ولا شرطاً منها
فوق اشتراط هذه الشروط هو وقت إنشاء الوقف فقط . وحق اشتراطها
هو للواقف فقط .

من له العمل بها في مذهب الحنفية - للواقف أن يشترطها في وقفه لنفسه فقط .
أو له ولغيره في حياته وبعد موته . لأن من ملك حقاً ملك أن يملك غيره . فإذا
اشتراط الواقف في وقفه الشروط العشرة لنفسه فقط كان له وحده في حياته أن
يعمل بمقتضاها وأن يغير في مصارف وقفه وشروطه ويبدل في أعيانه . وليس
لأى أحد غيره أن يعمل بها . فإذا مات الواقف من غير أن يستعمل
هذا الحق ولم يحدث في مصارف وقفه وشروطه أى تغيير لزم وقفه على ما أنشأه
وإذا أحدث تغييراً بمقتضاها لزم وقفه على آخر تغيير أجراه قبل موته .
وإذا اشتراط الواقف في وقفه الشروط العشرة لنفسه ثم لغيره من بعده

كان لمن شرطها أنه بعد موته أن يعمل بمقتضاها سواء أ كان ناظر الوقف أم غيره . وسواء أ كان من المستحقين أم من غيرهم .

وإذا اشترط الواقف في وقفه الشروط العشرة لنفسه والغيره معه كان لغيره أن يعمل بمقتضى هذه الشروط طمع الواقف . وليس له أن ينفرد بمباشرة العمل بشرط . منها لأن الواقف اشترطها لغيره معه فالمصاحبة قيد في تلك غيره هذه الشروط . ولكن الواقف نفسه له الانفراد عن هذا الغير بالعمل بهذه الشروط لأن المصاحبة قيد لتلك الغير فقط ، ولأن منح الغير هذا الحق إنما هو من قبيل التوكيل من الواقف فالواقف أصيل في العمل بمقتضى هذه الشروط وغيره الذي شرطها له معه كالوكيل عنه والوكيل أن ينفرد بالتصرف فيما وكل فيه ويعتبر هذا عز لا توكيل من هذا التصرف

وإذا اشترط الواقف في وقفه هذه الشروط العشرة لغيره دون نفسه ثبت الحق في العمل بهذه الشروط لغيره الذي اشترطها له . وثبت له أيضا الحق في العمل بهذه الشروط طمع أنه إنما اشترطها لغيره فقط دون نفسه . أما وجه ثبوتها لغيره الذي اشترطها له فظاهر لأن هذا منطوق عبارة الواقف . وأما وجه ثبوتها للواقف نفسه فلأن تملكه هذه الشروط لغيره يقتضى أن يكون هو مالكها لأن الإنسان لا يملك غيره إلا ما يملكه . فصحة تملك الواقف هذه الشروط لغيره اقتضت أن يكون هو مالكها ولذا قال الفقهاء - في هذه الصورة ثبت الحق في هذه الشروط لغير الواقف بعبارة النص وثبت الحق فيها للواقف بالاقتضاء .

والذي يملكه من شرطت له هذه الشروط من الواقف إنما هو التغير

مصارف الوقف والتعديل في أعيانه لأن مقتضى الشروط العشرة ليس إلا هذا كما بينا . وأما التغيير في الولاية على الوقف وفي شروطه من يتولاه فهذا لا يملكه إلا الواقف وحده . ويملكه مطلقا سواء اشترطه لنفسه في وقفه أم لم يشترطه فهو حق له بدون اشتراطه . ومن هذا يبين الفرق بين التغيير في مصارف الوقف وشروطه . والتغيير في الولاية عليه . وللو واقف أن لا يشترط في وقفه أي شرط من هذه الشروط لا لنفسه ولا لغيره فمقتضى مصارف وقفه وشروطه على ما انشاء . وله أن يشترط في وقفه بعضها دون بعض . وله أن يشترط تكررها وأن لا يشترطه فلا يعمل بمقتضى الشرط منها إلا مرة

ومن له الحق في هذه الشروط سواء كان الواقف أو من شرطها له يملك العمل بمقتضاها في حال صحته وفي مرض موته لأن المريض مرض الموت فيما عدا التصرفات الإنشائية التي تضر بدائنيته وورثته هو والصحيح سيان .

القانون الجديد — قرر القانون الجديد أحكاما في الشروط العشرة وفي من له العمل بها . وفي حدوده . وفي شروط صحته تخالف ما كان عليه العمل من مذهب الحنفية . وهذا بيانها :

أولا — للواقف حق التغيير في مصارف وقفه وشروطه بوصف أنه الواقف لا بمقتضى اشتراط الحق في التغيير لنفسه في وقفه . فسواء اشترط الواقف في وقفه لنفسه الزيادة والنقصان والإعطاء والحرمان والإدخال والإخراج والتفضيل والتخصيص أو لم يشترطها في وقفه لنفسه فهي حق له لأنها كلها تغيير في مصارف وقفه وهو يملك أن يغير في مصارف وقفه وشروطه ولو حرم نفسه من ذلك كما ورد في نص المادة ١١ - وهذا مبني

على ما أخذ به في القانون - وهو مذهب الإمام أبي حنيفة - من أن الوقف غير لازم في حياة الواقف وأن للواقف أن يرجع في وقفه كله أو بعضه ولو حرم نفسه من ذلك لأن من ملك الرجوع في الوقف ملك التغيير في مصارفه وشروطه فكما أن الوقف نفسه غير لازم بالنسبة للوقف فمصارفه وشروطه غير لازمة بالنسبة له ، وعلى هذا فالشروط العشرة - عدا الإبدال والاستبدال - حق للواقف بوسعف أنه واقف ولا يتوقف ثبوت هذا الحق له على اشتراطه لنفسه في وقفه ولا ينتفى عنه بنفيه . وهذا منطوق عبارة المادة ١١ التي نصها ، كما يجوز له أن يغير في مصارف وقفه وشروطه ولو حرم نفسه من ذلك ، ومن هذا يظهر أن المادة ١٢ من القانون التي نصها ، للواقف أن يشترط لنفسه لا لغيره الشروط العشرة أو ما يشاء منها وتكرارها ، لا تثبت حقاً للواقف غير ثابت له بالنسبة لاشتراط الشروط الثمانية التي مقتضاها التغيير في مصارف وقفه وشروطه ولا بالنسبة لتكرارها وإنما تقرر حقاً ثابتاً له بنص المادة ١١ من القانون ، ولعل الباعث على وضع هذه المادة هو النص على أن هذا الحق للواقف لا لغيره . وأما بالنسبة للإبدال والاستبدال فقد تقرر في القانون ما كان عليه العمل في مذهب الحنفية فإن اشترطهما في وقفه لنفسه كان له الحق في العمل بهما وإن لم يشترطهما في وقفه لنفسه فالمختص بالعمل بهما المحاكم الشرعية كما ورد في المادة ١٣ .

وثانياً - ليس للواقف أن يشترط الشروط العشرة كلها أو بعضها لغيره في حياته أو بعد موته ، فإذا اشترطها كلها أو بعضها لغيره فالشرط غير صحيح لأنه يخالف ما نص عليه في المادة ١٢ من أن ، للواقف أن يشترط لنفسه

لا لغيره الشروط العشرة أو ما يشاء منها ، فليس لمن شرط له أن يتصرف بمقتضاها لأن الشرط غير الصحيح باطل لا يعمل به . وهذا مأخوذ من مذهب الحنابلة . ووجه اختيار الأخذ به أن الحوادث دلت على أن كثيرين ممن اشترط الواقفون لهم هذه الشروط أساءوا استعمالها وألحقوا الأضرار بالموقوف عليهم إما نكابة بهم أو طمعا في مال الوقف لأنفسهم وذريتهم وكثيراً ما أدى تصرفهم بهذه الشروط إلى إيجاد أضرار وأحقاق انتهت إلى انتقامات وخصومات ما كان بقرها ولا رضاها الواقفون لو كانوا أحياء فانتفاء هذه الأضرار اختبر مذهب الحنابلة في أنه لا يجوز اشتراط هذه الشروط العشرة كلها أو بعضها لغير الواقف .

وثالثاً - ليس للواقف مطلق الحرية في التصرف بمقتضى هذه الشروط بل هو مقيد بأن لا يؤدي تصرفه بمقتضاها إلى مخالفة ما نص عليه في هذا القانون ولهذا ورد في آخر المادة ١٢ ما نصه : على أن لا تنفذ إلا في حدود هذا القانون ، فإذا غير الواقف في وقف المسجد أو فيها وقف عليه فتغيره غير صحيح ولا ينفذ لأنه يخالف ما نص عليه في المادة ١١ من أنه لا يجوز التغيير في وقف المسجد ولا فيها وقف عليه ، وإذا غير الواقف في وقفه الإلهي تغييراً يؤدي إلى حرمان بعض من يجب استحقاقهم من الوارثين من ذريته وزوجه ووالديه الموجودين وقت وفاته . أو إلى أن تكون أنصبتهم بالاستحقاق لا تتفق وأنصبتهم بالإرث . أو إلى أن ينتقل استحقاق أحدهم إلى غير ذريته من بعده فتغيره غير صحيح ولا ينفذ لأنه يخالف ما نص عليه في المادة ٢٢ . وكذلك كل تغيير يؤدي إلى مخالفة نص في القانون أو أي حكم جاز به العمل من مذهب الحنفية .

اقرأ المادة ١٢ —

ورابعا — لا يصح التعبير من الواقف في مصارف وقفه وشروطه بأي نوع من أنواع التغيير إلا إذا صدر به إشهاد رسمي من يملكه لدى إحدى المحاكم الشرعية بالمملكة المصرية على ما نص عليه في المادة — ١ — من القانون . وسماع الأشهاد من الواقف بالتغيير في مصارف وقفه الصادر بعد العمل بالقانون من اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية الشرعية التي بدائرتها أعيان الوقف كلها أو أكثرها قيمة أو من يحيلها عليه من القضاة أو الموثقين وأما سماع الأشهاد من الواقف بالتغيير في مصارف وقفه الصادر قبل العمل بالقانون حيث يجوز له هذا التغيير طبقا لما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ١١ فهو من اختصاص هيئة التصرف بالمحكمة الابتدائية الشرعية التي بدائرتها أعيان الوقف كلها أو أكثرها قيمة لأن اختصاص رئيس المحكمة أو من يحيلها عليه .

وخامسا — على المختص بسماع الأشهاد بالتغيير أن يرفض سماعه إذا جاوز تغييره حدود ما نص عليه في القانون أو اشتمل على تصرف يخالف حكما جاريه العمل من هذا القانون أو من مذهب الحنفية كما ورد بالمادة ٤ من القانون .

مادة ١٢ — للواقف أن يشرط لنفسه لاغيره الشروط العشرة أو بإشهاد منها أو تكرارها ، على أن لا تنفذ إلا في حدود هذا القانون .

ولا ريب في أن قصر الحق في العمل بهذه الشروط على الواقف نفسه دون غيره . وتقييد حرية الواقف نفسه في العمل بها بأن لا يردى عمله بمقتضاها إلى مخالفة حكم جاري به العمل من أحكام القانون الجديد ومن مذهب الحنفية . واشترط صدور إيجاب أو تغيير بعدئذ الواقف في مصارف وقفه وشروطه . وجعل سماع الإيجاب بهذا التغيير من الواقف من اختصاص رئيس المحكمة أو من يحلها عليه حيث يكون الحق فيه للواقف مطلقا عن كل قيد وفي كل حال وجعل سماع هذا الإيجاب من الواقف من اختصاص هيئة التصرفات حيث يكون الحق فيه له مقيدا بشرط وفي حالات خاصة وإلزام المختص بسماع الإيجاب أن يرفض سماعه إذا اشتمل على مخالفة الأحكام الجارية بها العمل . لا ريب في أن كل هذا فيه ضمان للمعدل وتحقيق المصلحة الإبدال والاستبدال قدمنا في بيان معاني الشروط العشرة أن المراد بالإبدال بيع عين من أعيان الوقف ببديل نقدي أو عيني . وأن المراد من الاستبدال شراء عين الوقف ببديل مبيع من أعيانه . وأنهما من الشروط الصحيحة لأن مقتضاها إحلال عين محل عين من غير إحلال بأصل الوقف أو حكمه أو منفعة الموقوف أو الموقوف عليهم . ولما زيد الاحتياط أفردهما الفقهاء عن سائر الشروط العشرة ببعض بحوث .

من له الحق في الإبدال والاستبدال — الذي له الحق في الإبدال والاستبدال هو الواقف إذا شرطهما لنفسه في وقفه . فإن لم يشترطهما الواقف في وقفه لنفسه فالحق فيهما للقائمين المختصين — وهذا ما اتفق فيه القانون ومذهب الحنفية .

فإذا شرط الواقف في وقفه لنفسه الإبدال والاستبدال كان له الحق بمقتضى هذا الاشتراط أن يبيع أي عين من أعيان الوقف وأن يشتري ببدلها عيناً تحمل خطها سواء أكانت العين التي باعها عامرة ذات ريع قليل أو كثير أو متخربة لا ريع لها وسواء باعها بالنقد أو بمقايضة بعين أخرى وبذلك مباشرتهما من غير توقف على إذن القاضى المختص بهما لأنه نصرف بمقتضى الشرط في حجة الوقف فيملكه من غير توقف على موافقة القضاء . فان باع العين الموقوفة بمقايضة بعين أخرى صارت العين المشتراة وقفاً بديل المبيعة بمجرد تمام الشراء له من غير حاجة إلى إنشاء وقفها لأن بدل الموقوف يكون موقوفاً وتنفذ فيه شروطها وأحكامها . وإن باعها بنقد وكانت هذه النقود مال البديل للعين الموقوفة المبيعة وأخذت حكمها فتكون أمانة في يد متولى الوقف كما كانت العين الموقوفة أمانة في يده . ولا يسوغ له أن يصرف شيئاً منها للموقوف عليهم لأنها بدل عين الوقف ولا حق للموقوف عليهم إلا في ريعه . ولا يسوغ له أن يصرف فيها إلا بأن يشتري بها عيناً للموقف بدل التي بيعت وإذا لم يشترط الواقف في حجة وقفه الإبدال والاستبدال لنفسه أو نهي في حجة وقفه عن الإبدال والاستبدال ثبت الحق في الإبدال والاستبدال في هذه الحال للقاضى . ولا يثبت للواقف ولا لناظر الوقف ولا لآى أحد غير القاضى .

والقاضى لا يسوغ له استعمال هذا الحق حيث يبدت له إلا إذا وجد المسوغ الشرعى له : والمسوغ الشرعى للإبدال والإستبدال في هذه الحال إما الضرورة أو المصلحة .

فمن أمثلة الإبدال للضرورة ما إذا صارت الأطنان الموقوفة بوراً لطاريء طراً على تربتها ، أو على نظام ريعها أو صرفها . بحيث صارت لأربع لها أو لها ريع ضليل لا يمكن ضربيتها ونفقاتها ولا يوجد الموقف ريع متجمد لعلاجها وإصلاحها ، وما إذا صارت الدار الموقوفة خربة لا ريع لها أو آيلة للسقوط ولا يرغب أحد في سكنها وليس للموقف ريع متجمد تبني أو تعمير به ولا يوجد من يستأجرها مدة طويلة بأجرة معجزة تعميرها ، وما إذا احتيج إلى عن من أعوان الموقف المنفعة العامة كان وقعت في شارع يراد فتحه أو في مصرف يراد أنشاؤه ، ففي هذه الحالات وأمثالها يسوغ للقاضي الإبدال للضرورة - وهذا بالاتفاق .

ومن أمثلة الإبدال المصلحة ما إذا صارت الأطنان الموقوفة قربية من المساكن وصار بيعها لبناء مساكن عليها بأنى بثمن كبير إذا اشترى به عقار آخر كان ريعه أضعاف ريع هذه الأطنان الموقوفة . وما إذا كان العقار الموقوف مبنيًا على طراز قديم وأصبح في أحسن شارع بالمدينة ولا مال للموقف يمكن أن يبنى به على الطراز الجديد ويوجد من يدفع في هذا العقار ثمنًا كبيرًا لو اشترى به عقار آخر كان ريعه أضعاف ريع هذا العقار . وما إذا كان العقار الموقوف منزلاً ووجد من يرغب في أن يشتريه بأطنان ودلت التجربات على أن الأطنان أكثر ريعاً وأنفع للموقوف عليهم ، ففي هذه الحالات وأمثالها يجوز للقاضي الإبدال لتحقيق المصلحة ولما هو أنفع الوقوف عليه : وهذا مذهب أبى يوسف .

فملاحظة ما تقدم أن الإبدال والاستبدال إذا كان مشروطين للموقف

في حجة الوقف تسوغ له مباشرتهما له بمقتضى الشرط من تغير توقف على
إذن القاضى أو وجود ضرورة ، وإذا لم يكن مشروطين في حجة الوقف
لانسوخ مباشرتهما الا بإذن القاضى ، والقاضى ليس له أن يأذن بهما
الا للضرورة أو المصلحة ، وحال الضرورة محل اتفاق بين صاحبيه ، وحال
المصلحة محل اختلاف ، وتسويغ الإبدال فيها مذهب أبى يوسف .

وتوجد حالتان يسوغ الإبدال فيهما لناظر الوقف من غير أن يكون
مشروطا له ومن غير أن يأذن القاضى به .

الأولى إذا غصب العين الموقوفة غاصب وعجز ناظر الوقف عن استردادها
منه وليس لدى الناظر بينة أو مستندات كافية لإثبات دعواه عليه إذا غاصب
وقبل الغاصب أن يدفع قيمة العين الموقوفة التى غصبها فعلى الناظر أن
يأخذ هذه القيمة وتكون مال يشتري به عقار بدل ما غصب .

الثانية إذا غصب الأرض الموقوفة غاصب وأخرجها عن أن ينفع
بها كان غمرها بماء ملح أو أفسد تربتها بأي مفسد أو غصب أشجار
الوقف غاصب وأتلفها بحيث صارت لا تثمر وضمن ناظر الوقف الغاصب قيمة
الأرض أو الأشجار التى غصبها وأتلفها كانت هذه القيمة مال بدل يشتري
بها أرض أو شجر بدل ما غصب وأتلف .

ففي هاتين الحالتين إبدال اضطرارى اضطر ناظر الوقف إليه حرجا
على مصلحة الوقف والموقوف عليهم .

القانون الجديد الذى له الحق في الإبدال والاستبدال هو الواقف
إذا مرطما لنفسه في وقعه . فإن لم يشترطهما في وقفه لنفسه فالحق

فيهما بالحكمة الشرعية المختصة . وإيسر للواقف أن يشترطهما للغيره .
 فإذا اشترط الواقف لنفسه في وقفه الإبدال والاستبدال خيرها كان
 وقفه أو أهليا فله الحق في أن يبيع أي عين من أعيان الوقف ببدل تقدي
 أو عين وعليه أن يشتري بالبدل عينا تكون وقفها محلها . وله بإمرة هذا البيع
 أو شراء بدون رجوع إلى المحكمة المختصة أو استصدار قرار بموافقتها
 لأنهما حقهما اشتراطهما لنفسه فيملكه من غير رقابة عليه وهذا يتفق ومذهب
 الحنفية لأنهم جعلوا لمن شرط له في الوقف الإبدال والاستبدال أن
 يباشرهما بنفسه عن غير توقف على موافقة القضاء لأنه تصرف بمقتضى
 الإشراف . ولكن راعى أنه لا يصح الإبدال والاستبدال من الواقف الذي
 اشترطهما لنفسه في وقفه بعد استيفاء الشروط الشرعية لصحتها إلا إذا
 صدر به الأشهاد الرسمي المنصوص عليه في المادة - ١ - التي جاء فيها
 . لا يصح الوقف . ولا الرجوع فيه ولا التغيير في مصارفه وشروطه .
 ولا الاستبدال به من الواقف إلا إذا صدر بذلك أشهاد من يملكه
 والمراد من الاستبدال التبادل فيشمل الإبدال .

وإذا لم يشترط الواقف لنفسه في وقفه الإبدال والاستبدال فالحق
 فيهما لهية التصرفات المختصة . ولهية التصرفات بالمحكمة المختصة أن توافق
 على الإبدال والاستبدال إذا قضت به ضرورة أو رأيت فيه مصلحة سواء
 كان المراد إبداله عامرا أو متغيرا وسواء أكانت المصلحة من حيث الثمن أو من
 حيث الانتفاع أو من أية ناحية أخرى فهي مقيدة بأن يبنى موافقتها على أن
 في الإبدال والاستبدال مصلحة الموقوف أو الموقوف عليهم أي مصلحة

كانت . وليست مقيدة بأن تبنى موافقتها على مصلحة مالية أو استغلالية أو أية مصلحة خاصة . وهذا يتفق ومذهب الحنفية على قول أبي يوسف الذي سوغ للقاضي أن يبدل أو يستبدل إذا قضت ضرورة أو وجدت مصلحة بإطلاق المصلحة .

اقرأ المادة - ١٢

شروط الإبدال والإستبدال . - يشترط لصحة الإبدال والاستبدال شروط ثلاثة سواء باشرهما عن شرط له أو القاضي عند عدم اشتراطهما . وأساس هذه الشروط الثلاثة الإحتياط لجانب الوقف .

الأول : أن لا يكون في المبادلة غبن فاحش لحية الوقف . ويمتبر الغبن فاحشا إذا كان بأكثر من خمس القيمة فإذا يسع الفسادان الموقوف الذي قيمته مائة جنيه بأقل من ثمانين لا يصح هذا الإبدال . وإذا اشترى بمال البذل الفدان الذي قيمته مائة جنيه بأكثر من مائة وعشرين لا يصح هذا الإستبدال لأن في المبادلة غبنا فاحشا لجانب الوقف .

الثاني : أن لا تكون في المبادلة تهمة لمن باشرها وتوجد التهمة في المبادلة إذا باع المبدل لواحد من أصوله أو فروعده أو لزوجته أو اشترى من أحدهم لأن هؤلاء لا تقبل شهادتهم له نفيا للتهمة

مادة ١٢ - فيما عدا حق الوقف الذي شرطه لنفسه يكون الاستبدال في الوقف من اختصاص المحكمة الشرعية . ولها ذلك متى رأت المصلحة فيه .

فلا تصح مبادلته عينا من أعيان الوقف معهم نفيا للثمة . وهذا شرط
في صحة تصرف الوكيل وكل من يعمل لغيره .

الثالث أن لا يكون الإبدال يثمن هو دين للمشتري على المبدل
لأن الثمن يكون في هذه الحال هو هذا الدين فإذا عجز المدين عن
أدائه أو مات مقلبا ضاع الوقف بضياع مال بدله .

ولا يشترط لصحة الاستبدال اتحاد البدل والمبدل في الجنس بل يجوز
لواقف أو للقاضي عند عدم الشرط أن يشتري بدل الأتبان الموقوفة
أطيانا أو بدل العمارة عمارة ويجوز له أن يشتري بدل الأتبان عمارة
ويشترى بدل العمارة أطيانا لأن المقصود من الوقف ريعه لا جنس عينه .
ويستثنى من هذا حالتان يشترط في كل واحدة منهما أن يتحد البدل
والمبدل جنسا .

الأولى : إذا كانت العين الموقوفة دارا وقفها الواقف لسكناء أو سكنى
من شاء من أولاده أو غيرهم . فإذا باعها من شرط له الإبدال
والإسبدال أو باعها القاضي عند عدم الشرط ووجود المسوغ لا يصح
أن يشتري بدلها إلا دارا للسكنى لأنه لو اشتري بدلها أطيانا أو محالا
للتجارة فأت غرض الواقف من وقفه وهو سكنى من وقف وقفه لسكنائهم

الثانية : إذا شرط الواقف في حجة وقفه الإبدال والإسبدال وشرط
أن لا يستبدل بوقفه إلا ما هو من جنسه فليس للمستبدل له أن يخالف
هذا الشرط ، وعليه أن يشتري بدل الأتبان أطيانا . وبذل العمارة عمارة .

إلا إذا كان في تخفيف هذا الشرط ضرر بمصلحة الموقوف عليهم ، فرفع الأمر للقاضي ليأذن بمخالفة هذا الشرط إذا ثبت أن مصلحة الموقوف عليهم تقتضي هذه المخالفة .

حكم مال البذل في مذهب الحنفية إذا بيعت عين من أعيان الوقف بدل تقدي في هذا المذهب يسمى مال البذل . ومواد ما كان البيع من الواقف الذي شرط لنفسه في وقفه الأبدال والاستبدال أم من المحكمة الشرعية المختصة حيث لا اشتراط من الواقف فإن مال البذل حكمه حكم العين الموقوفة التي بيعت به فيكون أمانة في يد الواقف أو ناظر الوقف . وعليه أن يحفظه حتى يشتري به عقارا بديل ما بيع به ويضمه إذا هلك في يده بتعمده أو إهماله في حفظه كما يضم كل أمين ما يملك في يده من الأمانات وإذا مات بمهلا له كان مضمونا في تركته .

ولا يسوغ إعطاء مال البذل كله أو بعضه للمستحقين لأن هذا بدل الموقوف وحكمه حكمه وهم إنما يستحقون في ريعه . ولا يسوغ أن يصرف كله أو بعضه في تعمير الأعيان الموقوفة إلا بشرط ثلاثة . أولها أن يكون التعمير ضروريا بحيث يخلص من تأخير ضرر . وثانيها أن تكون العين الموقوفة المراد تعميرها موقوفة على نفس الجهة الموقوفة عليها العين التي بيعت بهذا البذل . وثالثها أن يكون ذلك بإذن القاضي ، فإذا توافرت هذه الشروط جاز صرف مال البذل في التعمير بطريق استدانته لهذا الغرض وعلى متولى الوقف أن يرد ما استدانته من مال البذل لأجل التعمير من غلة الوقف دفعة واحدة أو أقساطا .

وبتقص النعليات المنسوبة الآن بأن يودع مال البدل في خزانة من خزائن الحكومة ولا يسلم الى متولى الوقف في أية حال وهذا احتياط اقتضته المحافظة على أموال البدل. ولهذا الاحتياط ذهب بعض الفقهاء الى أنه لا يجوز أن يبدل بالعقار الا عقار لأنه لو بيع بثمن كان عرصة للضياع فيضيع الوقف. ولكن المذهب الجاري في العمل جواز بيع الموقوف عين أو بثمن مع الاحتياط بالمحافظة على الثمن بإيداعها في خزانة حكومية.

القانون الجديد - نص في المادتين ١٤، ١٥ على التصرف في أموال البدل المودعة بخزانة الحكومة قبل صدور القانون والتي تودع بها في المستقبل. والأساس الذي بنيت عليه هذه الأحكام إطلاق الحرية للمحاكم في اختيار الطريق الأصح لاستثمارها بما يعود بالخير على الوقف ومنحقيقه ومنع تقييدها بأن تشتري بها عقارات. والغرض من اختيار هذه الأحكام علاج الحال التي أدت الى تجمد أموال بدل ضخمة في خزانة الحكومة من غير استثمارها ومنع هذا التجمد في المستقبل.

نصت المادة ١٤ على أن هيئة التصرفات بالمحكمة المختصة عليها أن تشتري بناء على طلب ذوي الشأن من نظام ومستحقين ويمثل جهات الاستحقاق وعديهم الأهلية من المستحقين بأموال البدل المودعة خزائنها عقارا أو منقولا يحل محل العين الموقوفة. فكلما يجوز لها أن تشتري بأموال البدل أطمينا زراعية أو محارات يجوز لها أن تشتري بها سفنا أو عوامات أو سيارات وغيرها من المنقولات.

ولها أن تأذن باتفاقها في إنشاء مستغل جديد بأن تأذن بأن تبنى بها عمارة

أو منزل على أرض للوقف أو أن تبني بها طبقة ثانية أو ثالثة أو أكثر فوق منزل للوقف .

ولها أن تأذن بصرفه كله أو بعضه في تعمير أعيان الوقف المحتاجة إلى التعمير ولا يكون ما يصرف منه في هذا دينا على الوقف ولا يسدد من غلبه وإلى أن يتمم شراء عين بها أو إنشاء مستغل بها يجوز أن تشتري بها أسهما من أسهم شركة المياه أو قناة السويس أو السكر أو أية شركة عقارية أو صناعية أو زراعية أو تجارية تستثمر أموالها بطرق جائزة شرعا ويكون ربح الأسهم للمستحقين .

ومن هذا ينبى أن القانون الجديد أطلق لهيئته التصرفات الحرة في استغلال أموال البديل المودعة بغيريتها وأباح لها عدة طرق لم تكن كلها مباحة لها من قبل لئلا يتعمد أموال البديل بدون ثمرة . فأباح لها أن تشتري بمال البديل أى منقول يستغل ولا تنقيد بشراء عقار كما كان عليه العمل من قبل . وهذا يتفق وما أدخل به في القانون من صحة وقف المنقول مطلقا كالعقار . وأطلق يد هيئته التصرفات في أن تشتري بمال البديل أسهما أو سندات أو أوراقا مالية تستغل استغلالا جائزا شرعا ويكون ربح هذه الأسهم أو السندات أو الأوراق المالية ربحا للوقف يصرف للمستحقين ، وإذا رأت المصلحة في بيع الأسهم أو السندات أو الأوراق كلها أو بعضها وشراء عين بها فلها ذلك ، وأباح لها أن تأذن بصرف مال البديل كله أو بعضه في إنشاء مستغل جديد للوقف بأن يتمم به بناء فوق أرض للوقف أو تبني به طبقة أو أكثر فوق بناء الوقف . وهذا يتفق وما كان عليه العمل بالمحاكم من مذهب الحنفية . وأباح

لها أن تأذن بإتفاقه كله أو بعضه في تعمير عين الوقف محتاجة إلى التعمير دون رجوع في غلته وهذا يتفق وظاهر مذهب الحنابلة . والظاهر أن هذا عقيد الشرطين . الأول أن يتحقق من حاجة التعمير إلى مال البذل كله أو بعضه وذلك بأن يتحقق من أن ما حجز للمعارة طبقا للعادة من هذا القانون لا يفي بالتعمير . وليس في الغلة وفريفي به . والثاني أن يتحقق من أن الرجوع في الغلة بمال البذل الذي اتفق في التعمير يلحق ضررا ظاهرا بالمستحقين أموالا كانت الغلات وغيره وتسديد مال البذل منها لا يضر بالمستحقين ضررا ظاهرا لأن الباقي منها بعد تسديده فيه غناء فإنه يسدد مال البذل منها أولا . وإنما يستظهرنا اشتراط هذين الشرطين لأن إتفاق مال البذل كله أو بعضه في المعارة دون رجوع به في الغلة هو إنهاء الوقف فيه . وهذا لا يجوز إلا للضرورة ولا يتحقق الضرورة إلا بهذين الشرطين .

وأباح لها إلى أن يفسر شراء من ذلك أن تأذن باستثماره بأي وجه من وجوه الاستثمار الجائزة شرعا كأن تدفع لمن يعمل فيه مضاربة مع اتخاذ الضمانات الكافية .

وإذا كان مال البذل ضئيلا . ولم يفسر استغلاله أو استثماره ولم ينتج إليه في تعمير عين من أعبان الوقف ينتهي الوقف بالنسبة له . ويعتبر كالغلة ويصرف في مصرفها . وهذا يتفق وما ذهب إليه بعض فقهاء المالكية .

والظاهر من عبارة المادة ١١٠ ومن مقتضى السعة المقصودة بها أن هيئة التصرفات غير ملزمة بالتباع ترتيب خاص في طرق الاستغلال . وأن لها أن تستغل مال البذل على الوجه الذي ترى فيه المصلحة من هذه الوجوه . ولها أن تستغل بعضه بوجه من هذه الوجوه وتستغل بعضه بوجه آخر منها .

اقرأ المادة — ١٤ —

أما أموال البذل المودعة بخزائن الحكومة من قبل العمل بهذا القانون فقد نصت المادة ١٥ على ما يقع بشأنها، فأوجبت على ذوى الشأن فيها من نظار ومستحقين وموقوف عليهم ومن يمثل جهات الاستحقاق أو عديم الأهلية من المستحقين أن يطلبوا تطبيق الأحكام السابقة عليها في خلال سنة من وقت العمل بالقانون . فإن طلب بعضهم ذلك اتبعت هيئة التصرفات مانص عليه في المادة ١٤ . وإن مضت سنة من تاريخ العمل بالقانون ولم يقدم أحد من ذوى الشأن طلبا باستغلالها فلهيئة التصرفات بالقاهرة بناء على طلب وزير العدل أن تعتبر هذه الأموال بمجموعة واحدة أو عدة مجموعات وتشترى بالمجموعة مستغلا عقارا أو منقولا أو تأذن بإنشاء مستغل بها أو تأذن

مادة — ١٤ — تشترى الهيئة بناء على طلب ذوى الشأن بأموال البذل المودعة بخزائنها عقارا أو منقولا يحل محل العين الموقوفة . ولها أن تأذن بانفاقها في إنشاء مستغل جديد .

ويجوز لها — إلى أن يتيسر ذلك — أن تأذن باستثمار أموال البذل بأي وجه من وجود الاستثمار الجائز شرعا .

كما أن لها أن تأذن بانفاقها في عمارة الوقف دون رجوع في غلته . وإذا كانت هذه الأموال ضئيلة ولم يتيسر استثمارها ولم يحتاج إلى انفاقها في العمارة اعتبرت كالعلة وصرفت مصرفها .

بالإنفاق منها في عمارة الوقف ، ويكون ما يشتري أو ينشأ وفقاً لمشاركين الأوقاف صاحبة هذه الودائع بنسبة ما لكل وقف منها . ويعين على هذا الوقف المشترك ناظر مستقل بعد إخراج النظار السابقين من النظر على تلك الودائع وإدارة شؤونها ، وعلى الناظر المقام على الوقف المشترك أن يسلم ناظر كل وقف نصيبه من الغلة ليضمه إلى غلات الوقف الأخرى ويصرفه في مصارفه ، وجعل الحق في هذا هيئة التصرفات بالقاهرة خاصة وإن لم تكن في اختصاصها أعيان الوقف كلها أو أكثرها قيمة لأن في هذا تيسيراً لكثير من الاجراءات

وظاهر أن هيئة التصرفات إذا رأت أن مالا من أموال البذل المودعة من قبل كبير المقدار بحيث يمكن أن يشتري به وحدة عقار أو منقول أو ينشأ به وحدة مستغل لا تضمه إلى مجموعة إلا إذا قضت بضمه مصلحة .
اقرأ المادة - ١٥ -

مادة - ١٥ - إذا لم يطالب ذوى الشأن تطبيق أحكام المادة السابقة على أموال البذل المودعة خزان المحاكم الشرعية في مدى سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، فلهيئة التصرفات بالقاهرة بناء على طلب وزير العدل أن تشتري بها مستغلات من عقار أو منقول أو تأذن بإنشاء مستغلات بها . وهذا مع مراعاة مانص عليه في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة السابقة .

ويكون جميع ما ينشأ أو يشتري مشتركاً بين الأوقاف المستحقة في هذه الأموال بنسبة ما لكل وقف فيها . وتخرج المحكمة نظار الأوقاف التي تنبعا هذه المستغلات من النظر عليها وتقيم عليها ناظراً .

شرط الواقف كنص الشارع - الشرط الصحيح الذي يشترطه الواقف في حجة وقفه يعتبر كنص الشارع من عدة وجوه .

الاول : من جهة وجوب العمل به فسكا أن نص الشارع يجب اتباعه والعمل بما يقتضيه كذلك الشرط الصحيح للواقف يجب اتباعه والعمل به ولا يجوز مخالفته إلا لضرورة أو لحاجة . لانه ترجمان إرادة الواقف وقصده . وما طابت نفسه بتبرعه إلا على وفقه وهو شرط صحيح لا يخل بأصل الوقف ولا بحكمه ولا بمنفعة الموقوف أو الموقوف عليهم ولا يخالف الشرع

الثاني : من جهة فهمه ودلالته على معناه فسكا أن المطلق من النصوص الشرعية يحمل على اطلاقه مالم يوجد ما يقيد به . والعام منها يحمل على عمومه مالم يوجد ما يخصه ، والظاهر يفهم على ظاهره مالم يقم دليل على تأويله . والنصان المتعارضان إذا لم يمكن التوفيق بينهما يعتبر المتأخر منها ناسخا للمتقدم كذلك تفهم شروط الواقف الصحيحة وعباراته الصادرة منه في حجة وقفه على هذه الطريق التي يسار عليها في فهم النصوص الشرعية .

الثالث : من جهة رعاية عرفه في فهم ألفاظه وعباراته . فسكا أن نص الشارع تفهم ألفاظه على ما يقتضيه العرف الشرعي لاعلى ما يقتضيه الوضع اللغوي ولهذا تفهم ألفاظ الصلاة والزكاة والحج والربا في النصوص الشرعية على وفق معانيها العرفية الشرعية لاعلى وفق معانيها اللغوية كذلك تفهم ألفاظ الواقف وعباراته على وفق عرفه ومقتضى بيئته وقت صدور وقفه لاعلى وفق الوضع اللغوي فإذا جعل الواقف وقفه على أقاربه لا يدخل

في وقفه أبواه ولا أولاده أصله لأن الأب أو الإبن لا يطلق عليه عرفاً لفظ قريب ، لأنه أحص من هذا وإن كان لغة يصدق عليه لفظ قريب .

اقرأ المادة — ١٠ — .

متى تجوز مخالفة شرط الواقف — قدمنا أن الشرط الصحيح الذي يشترطه الواقف في حجة وقفه يجب اتباعه والعمل بما يقتضيه . ولكن توجد حالات تسوغ فيها مخالفة هذا الشرط . وذلك أن بعض الشروط قد تكون مراعاتها غير مؤثرة في منفعة الوقف أو مصالح المستحقين في زمن من الأزمان ومؤثرة فيها في زمن آخر . وبعض الشروط قد تكون مخالفتها غير مفوتة غرض الواقف بل هي أو في بتحقيقه .

فالشروط التي من النوع الأول تجوز مخالفتها بإذن القاضي ، لأنه هو الذي يقدر الطوارئ ويحكم بأن تنفيذ الشرط مفوت منفعته الوقف أو مصالح المستحقين أولاً .

أمثلاً : إذا شرط الواقف ألا يستبدل بوقفه ثم دعت ضرورة أو قصت مصلحة بالاستبدال جاز الاستبدال بالوقف بإذن القاضي .

إذا شرط الواقف أن لا توجر أطيانه لمدة أكثر من سنة ثم لم يوجد من يرغب في استئجارها إلا لمدة ثلاث سنين أو كان تأجيرها لأكثر من سنة يزيد في أجرتها عن تأجيرها لمدة سنة جازت مخالفة هذا الشرط وتأجيرها لمدة أكثر من سنة بإذن القاضي .

مادة — ١٠ — يحمل كلام الواقف على المعنى الذي يظهر أنه أراد به وإن لم يوافق القواعد اللغوية .

إذا شرط الواقف أن لا يضم إلى ناظر وقفه ناظر آخر ، أو أن لا يعين عليه مشرف ، ثم قضت المصلحة بضم ناظر إلى الناظر أو بتعيين مشرف عليه جاز للقاضي مخالفة هذا الشرط وضم ناظرا إلى ناظر الوقف أو عين مشرفا عليه .
إذا شرط الواقف أجرا معيناً لمن يتولى النظر على وقفه أو أجوراً معينة لمن يؤدون الوظائف في مسجده أو مدرسته ، ثم دعت المصلحة وحال العمل والمعيشة إلى زيادة أجر الناظر أو أجور أرباب الوظائف جاز للقاضي مخالفة الشرط وزيادة الأجور إلى القدر الذي تقتضيه المصلحة .

إذا شرط الواقف أن لا تغير معالم وقفه إذا جدد أو عمر ثم تبين أن المصلحة تقتضي بتغيير تلك المعالم وتجهيد بناء الوقف على طراز آخر جازت مخالفة هذا الشرط وتغيير معالم الوقف بإذن القاضي .

إذا شرط الواقف مرتبات لعشرة قراء يقرءون القرآن في مسجد الحسين ثم دعت المصلحة أن تكون القراءة في مسجد آخر أو في أي مكان جاز للقاضي أن يأذن بمخالفة هذا الشرط .

والضابط العام لهذا النوع هو أن الشروط الصحيحة التي يشترطها الواقف في حجة وقفه إذا طرأ من تغير الظروف والاحوال ما يجعل تنفيذها مؤثراً في منفعة الوقف أو في مصالح المستحقين جاز للقاضي أن يأذن بمخالفتها بعد تقدير هذه الظروف عملاً بما هو الانفع للوقف أو الموقوف عليهم .

وأما الشروط التي من النوع الثاني وهي الشروط الصحيحة التي يشترطها الواقف في حجة وقفه ولا يسكون في مخالفتها فتدبر لغرض الواقف ، بل

ربما كانت مخالفتها أو في بتحقيق غرضه . فيجوز لناظر الوقف أن يخالفها بدون توقف على إذن القاضى .

أمثلتها . إذا شرط الواقف أن يتصدق من ريع وقفه بخمسين قرشا كل يوم على الفقراء الذين يسألون الناس على أبواب المسجد الحسينى جاز لناظر الوقف أن يصرف هذه الصدقة للفقراء الذين يسألون على أبواب أى مسجد آخر . وللفقراء المتعنفين عن السؤال فى أى مكان لأن غرض الواقف الصدقة على الفقراء لا على أشخاص معينين منهم .

إذا اشترط الواقف أن يشتري من ريع وقفه كل يوم مائة أقة خبز وتوزع على طلبة معهد من المعاهد ، واختار الطلبة الموقوف عليهم أن يصرف لهم يوميا ثمن هذا الخبز ، جاز لناظر الوقف صرف الثمن ، لأن غرض الواقف معونة هؤلاء الطلبة ، وقد يكون صرف هذا الثمن لهم أنفع .

هل يعمل بالشروط العشرة مرة أو عدة مرات ؟ - إذا شرط الواقف فى حجة وقفه هذه الشروط . فإما أن يشترط حق تكرير العمل بمقتضاها المرة بعد المرة . وإما أن لا يشترط حق هذا التكرير .

ففى مذهب الحنفية إذا شرط الواقف حق تكرير العمل بها فله أن يعمل بمقتضاها ويغير ويبدل كلما رأى ذلك . فإن زاد واحدا من المستحقين كان له أن يزيد أى مستحق آخر وكان له أن يزيد ثانياً من زاده أولاً ، وأن أدخل أجنبيا عن الوقف فى الموقوف عليهم كان له أن يدخل أجنبيا آخر وأخر وكذلك الحال فى كل الشروط .

وإن لم يشترط الواقف حق تكريرها فليس له أن يعمل بمقتضى أى شرط منها إلا مرة واحدة . وبمجرد عمله بالشرط مرة سقط حقه فى العمل بهذا الشرط . فإذا باع عينا من أعيان الوقف بعين فليس له أن يبدل هذه . وإذا باع عينا من أعيانه بنقود واشترى بالنقود عينا فليس له أن يبيع العين المشتراة لأن حقه فى الإبدال انتهى بالإبدال الأول . ويلاحظ أنه لا يعتبر العمل بالشرط تكريراً إلا إذا ورد التصرف مكرراً على محل واحد وأما إذا ورد التصرف على محلين فلا يعتبر تكريراً لأنه تصرف أول بالنسبة إلى كل محل . فإذا كان الموقوف عدة أعيان وأبدل عينا منها فله أن يبدل عينا أخرى ولا يعتبر هذا الإبدال تكريراً للأول لأن التكرير هو أن يبدل العين التى حلت محل المبدلة أولاً . وإذا شرط حق الزيادة من غير اشتراط التكرير كان له أن يزيد نصيب هذا المستحق ثم يزيد نصيب مستحق آخر ولكن ليس له أن يزيد ثانياً من زاده أولاً لأن هذا التكرير للعمل بالشرط وهو ليس له .

وفى هذه الحال التى يشترط فيها حق التكرير إذا عمل من شرط له بمقتضى الشرط انتهى حقه . وإذا قضت الضرورة أو المصلحة بإبدال أو استبدال بعد ذلك كان هذا من حق القاضى وإذا دعت الحاجة إلى زيادة مرتبات أرباب الوظائف أو تغيير مهالم الوقف حين تعميمه كان هذا للقاضى وأما فى القانون الجديد فقد جعلت الشروط الثمانية التى هى تغيير البصارف من حق الواقف بدون توقف على اشتراطها فله العمل بمقتضاها وتكريرها بدون توقف على اشتراطها وأما الإبدال والاستبدال فالحكم فيهما هو حكم مذهب الحنفية هل الشروط العشرة تسقط بإسقاطها ؟ - إذا شرط الواقف فى حجة

وقفه الشروط فهل يكون له أن يسقطها عن نفسه أو ليس له ذلك
قال بعض فقهاء الحنفية لا يصح أن يسقط حقه فيما شرطه منها فإذا
شرط الواقف الزيادة والنقصان أو غيرهما لنفسه وأسقط هذا الشرط
لا يسقط. ويبقى له أن يعمل بمنزلة لأن الحقوق الثابتة بحجة الوقف
صارت جزءا من الوقف ولزمت بلزومه فلا تقبل الإسقاط . وقال
بعضهم يصح لمن شرط له هذه الشروط كلها أو بعضها أن يسقط
حقه فيما شرطه فلو قال من شرط له الاعطاء والحرمان أسقطت
حق فيهما سقط حقه وليس له بعد ذلك إعطاء ولا حرمان لأن صاحب الحق
له أن ينازل عن حقه كحق الشفيع في الشفعة وحق المرتين في حبس
العين المرهونة .

القانون الجديد - الشروط الثمانية التي هي تغيير في المصارف والشروط
لا تسقط إذا أسقطها الواقف عن نفسه لأن حقه فيها ثابت لا بمقتضى القانون
لا بمقتضى اشتراطه ولهذا ثبت له الحق فيها ولو حرم نفسه منها والحق الثابت
بحكم القانون لا ينفى عنه ثبت له إذا نقض . وأما شرط الإبدال والاستبدال
فهما حقان لا يشتركان للواقف إلا إذا شرطهما لنفسه في وقفه فإذا ثبتا له
باشتراطهما لنفسه ثم أسقطهما عن نفسه فالظاهر أن حكم هذا الإسقاط على
الخلافا . والراجح أنهما يسقطان لأنهما ثبتا له بالنية فيتقيدان عنه بإسقاطه

الباب الرابع

انتهاء الوقف

قدمنا أن الوقف على مذهب الحنفية لا يصح إلا مؤبدا سواء أكان خيرا
أم أهليا وسواء أكان الخيري وقف مسجد أم وقفنا على مسجد أم وقفنا على
أية جهة من جهات الخير . وأن توقيت الوقف بمدة معينة أو بموقوف عليه
معين شرط باطل يبطل الوقف على إحدى الروايتين . وببطل هو وبصح
الوقف المقترن به مؤبدا على الرواية الأخرى .

وعلى هذا لا توجد في مذهب الحنفية حالات ينتهي الوقف فيها ولا أحكام
للموقوف الذي انتهى انوقف فيه إلا فيما يؤخذ من قول محمد بن الحسن في
المسجد الذي تخرب ما حوله واستغنى الناس عنه من أنه ينتهي وقفه ويعود
للواقف أو ورثته .

وأما على ما أخذ به في القانون الجديد من أن الوقف من حيث
توقيته وتأيدته ثلاثة أنواع . وقف لا يصح إلا مؤبدا وهو وقف المسجد
والوقف على المسجد . ووقف يصح مؤبدا ومؤقتا وهو الوقف الخيري عدا
وقف المسجد والوقف عليه . ووقف لا يصح إلا مؤقتا وهو الوقف الأهلي
وتوقيته إما بمدة معينة أو بموقوف عليهم معينين . وعلى ما أخذ به في القانون

أيضا في حكم ما تخرب من أعيان الوقف ولم يمكن تعميره ولا الاستبدال به : وفي حكم نصيب أى مستحق صارت غلته ضئيلة . وفي حكم مال البذل الذى أذنت المحكمة بانفاقه في تعمير أعيان الوقف . وفي حكم مال البذل الضئيل الذى لا يمكن استغلاله ولا استثماره فإنه توجد حالات ينتهى فيها الوقف . وأحكام للموقوف الذى ينتهى الوقف فيه وقد نص على هذا في المواد ١٦ ، ١٧ ، ١٨ من القانون .

والذى يؤخذ من هذه المواد ومن المادة — ٥ — السابقة أن الوقف يبقى مؤبدا ولا ينتهى في حالات ثلاث . وينتفى في حالات أربع .
الحالات الثلاث التى لا ينتهى فيها الوقف .

١ — إذا وقف العقار ليكون مسجدا أو وقف على مسجد فإنه في الحالين بطل وقفه أبدا .

٢ — إذا وقف العقار على مستشفى أو معهد أو مدرسة أو على الفقراء أو على أية جهة خيرية غير المسجد وشرط الواقف في وقفه أن يظل وقفا أبدا فإنه يتبع شرطه لأن واقف الوقف الحبرى له أن يجعله مؤبدا . ولا ينتهى وقفه إلا إذا رجع الواقف نفسه في حياته عن وقفه .

٣ — إذا وقف العقار وقفا أهليا بأن جعله الواقف على نفسه ثم على أولاده من بعده وحدد وقفه بمدة معينة أو بموقوف عليهم معينين وشرط في وقفه أنه بعد انتهاء المدة المحددة أو بعد انقضاء

الموقوف عليهم يكون وقفا على مستشفى أو مدرسة أو معهد أو
أية جهة من جهات الخير ويظل وقفا أبدا فإنه يتبع شرطه ويستمر
وقفه ولا ينتهي لأنه لما صار وقفا خيرا صرح تأييده . وكذلك
إذا نص على هذا في أية حصة انقضى مستحقوها . وكذلك
إذا وقف العقار وقفا خيرا موقفا وشرط في وقفه أنه بعد انتهاء
الوقت يكون على جهات خيرية أخرى موقفا فإنه يستمر وقفا
ولا ينتهي .

الحالات الأربع التي ينتهي الوقف فيها :

٢ - إذا وقت الواقف وقفه بمدة معينة ينتهي وقفه بانتهاء مدته خيرا
كان وقفه أو أهليا . فمن وقف عشرة أفدنة من أطيانه على جمعية الأسعاف
بالقاهرة أو على مستشفى المواساة بالإسكندرية أو على أية مبرة أو جهة
خيرية غير المسجد وحدد لوقفه مدة معينة عشرين سنة أو ستين أو مائة
أو أكثر ينتهي وقفه بانتهاء المدة التي حددها طالت أو قصرت لأن المدة
التي يوقت بها الوقف الخيري ليس لها حد أعلى .

ومن وقف عشرة أفدنة من أطيانه على نفسه ثم من بعده على أولاده المعيين
ثم من بعدهم على أولادهم وحدد لوقفه مدة معينة ثلاثين سنة أو خمسين
أو ستين -- وليس له أن يحدد لوقفه الأهلى أكثر من ستين عاما من وقت
وفاته -- فإذا انتهت المدة المحددة والموقوف عليهم أحياء بأن كان أولاده
وأولاد أولاده جميعا أحياء ينتهي وقفه بانتهاء مدته التي حددها .

وأما إذا انقضى الموقوف عليهم جميعا قبل انتهاء المدة بأن انقضى

أولاده وأولاد أولاده قبل انتهاءها فإن الوقف ينتهي بانقراضهم ولا يستمر وفقاً إلى نهاية المدة . وكذلك ينتهي الوقف إذا مات الواقف قبل انتهاء المدة وليس له أولاد . أو مات أولاده قبل انتهاء المدة وليس لهم أولاد لأن انقراض الموقوف عليهم قبل انتهاء المدة يشمل ما إذا وجدوا وانقرضوا قبل انتهاءها ويشمل ما إذا لم يوجدوا أصلاً .

وإذا انقرض بعض الموقوف عليهم قبل انتهاء المدة وبقي بعضهم أحياء حتى انتهاءها بأن مات بعض أولاده المعيّنين قبل انتهاء المدة ولم يكن لمن مات منهم فرع ينتهي الوقف بانقراضه بالنسبة لتصيبه إلا إذا نص الواقف في وقفه على أن من مات من أولاده وليس له فرع يكون نصيبه لباقي الموقوف عليهم أو لبعضهم فإنه يستمر وفقاً ويصرف ريعه حسب شرط الواقف .

فأخلاقاً أن الوقف إذا حدد مدة معينة ينتهي بانتهاء مدته إلا إذا كان وفقاً لأهلياً وانقرض الموقوف عليهم كلهم أو بعضهم قبل انتهاء مدته فإنه إذا انقرض الموقوف عليهم كلهم قبل نهاية المدة ينتهي الوقف كله من حين انقراضهم . وإذا انقرض بعض الموقوف عليهم قبل نهاية المدة ينتهي الوقف في حصصهم من حين انقراضهم إلا إذا نص الواقف في وقفه على استمرار وقفه فيها وصرف ريعها لباقيهم أو لبعضهم .

٢ - إذا لم يوقت الواقف وقفه إلاهلي مدة محددة ولكن وقفه بطبقات الموقوف عليهم فإن وقفه ينتهي كله بانقراض الموقوف عليهم طبقة كانوا أو طبقتين . وينتهي في الحصة التي انقرض مستحقها أو مستحقوها قبل انقراض

الطائفة ما لم يدل نص في كتاب الوقف على عودة ريع هذه الحصة إلى باقي الموقوف عليهم أو بعضهم فإن الوقف يستمر فيها ولا ينتهي إلا بانقراض من عادت إليه بنص الوقف .

فمن وقف عشرين فدانا من أطيانه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ورثته من ذريته ووالديه وزوجته ثم من بعدهم على أولادهم فإذا مات الواقف وانقرض أولاده ووالداه وزوجته وذريتهم ينتهي وقف العشرين فدانا . وإذا مات الواقف وانقرض والداه وذريتهما ينتهي وقف الأفدنة التي كانوا يستحقون ريعها حسب شرط الواقف إلا إذا نص الواقف في حجة وقفه على أن مات من الموقوف عليهم في الطبقة الأولى وليس له ذرية استحق نصيبه باقي الموقوف عليهم فإنه لا ينتهي الوقف فيه .

ومثل انقراض الموقوف عليهم كلهم أو بعضهم . حرمان الموقوف عليهم من الاستحقاق كلهم أو بعضهم . ورد الموقوف عليهم المعينين الموقوف كلهم أو بعضهم .

فإذا حرم الواقف جميع المستحقين في وقفه من الاستحقاق أو بعضهم طبقا لبادة ٢٧ يعتبر من حرم بمثابة من انقرض من الموقوف عليهم فينتهي الوقف كله إذا حرم كل المستحقين فيه . وينتهي الوقف في الحصة التي حرم مستحقوها .

وكذلك إذا رد الوقف الموقوف عليهم المعينون كلهم أو بعضهم فإنه يبطل استحقاقهم فيه بردهم ويعتبر هذا الرد بمثابة انقراض الموقوف عليهم

كلهم أو بعضهم فينتهي الوقف كله أو في الحصة التي ردها من وقفت عليه .
وذلك لأن حرمان المستحق من الاستحقاق يبطل استحقاقه . وكذلك رد
الموقوف عليه المعين بانقراض الموقوف عليه وبحرمانه من الاستحقاق
ورده الوقف لا يكون للوقف مستحق حسب نص الواقف فينتهي وقفه
ولهذا نصت المادة ٣٤ على أنه : يكون حكم نصيب من حرم من الاستحقاق
أوبطل استحقاقه لرده حكم نصيب من مات .

اقرأ المادة - ١٦ -

حكم الموقوف الذي انتهى وقفه في إحدى هاتين الحالتين :

إذا انتهى الوقف بانتهاء مدته التي وقته بها الواقف . أو انتهى جميعه بانقراض
الموقوف عليهم جميعهم . أو انتهى في حصة معينة بانقراض من وقفت عليه
حيث لا نص من الواقف على استمرارها وقفا على غيرهم فإن الموقوف الذي
انتهى وقفه يعود ملكا وتثبت عليه حقوق الملكية .

فإن كان الواقف حيا عاد الموقوف الذي انتهى وقفه ملكا له وصار
له الحق في أن يتصرف فيه بجميع التصرفات التي تجوز للمالك في ملكه

مادة - ١٦ - ينتهي الوقف الموقت بانتهاء المدة المعينة أو بانقراض
الموقوف عليهم ، وكذلك ينتهي في كل حصة منه بانقراض أهلها قبل انتهاء
المدة المعينة أو قبل انقراض الطبقة التي ينتهي الوقف بانقراضها وذلك ما لم
يدل كتاب الوقف على عود هذه الحصة إلى باقي الموقوف عليهم أو بعضهم
فإن الوقف في هذه الحالة لا ينتهي إلا بانقراض هذا الباقي أو بانتهاء المدة .

الخالص سواء أكان الوقف الذي انتهى خبراً أم أهلياً وسواء أكان وقفاً
على ذوى الإستحقاق الواجب أم على غيرهم .

وإن كان الواقف غير حى يفرق بين ما هو موقوف على ذوى الإستحقاق
الواجب وبين ما هو موقوف على غيرهم .

فالموقوف على ذوى الإستحقاق الواجب وهم ذرية الواقف من ذريته
وأبويه وزوجته أو زوجاته الموجودون وقت وفاته إذا انتهى الوقف فيه
يصير ملكاً لهم حسب انصباتهم فى الارث كما كان وفقاً عليهم حسب انصباتهم
فى الارث أى أن ما كان وفقاً على الوارث منهم يصير بعد انتهاء وقفه ملكاً
له لأن الوقف عليهم بحكم القانون يجب أن يكون وفقاً لأحكام الارث
فاذا انتهى الوقف ملك كل وارث منهم ما كان وفقاً عليه .

فاذا كان مال الواقف ٣٦ فداناً ووقف منها ٢٤ ف على نفسه مدة حياته
ثم من بعد وفاته تكون وفقاً على ورثته من ذوى الإستحقاق الواجب وهم
ذريته وأبواه وزوجته لمدة ٥٠ سنة ينتهى الوقف بانتهائها . فالاربعة العشرون
فداناً تكون وفقاً على من وجد بعد وفاة الواقف من ذريته وأبويه وزوجته
أو زوجاته الوارثين له بنسبة انصباتهم فى الارث إلى انتهاء الخمسين سنة . وباقيها
الخمين سنة ينتهى الوقف فيها وتصير ملكاً لمن هى وقف عليهم بنسبة أرثهم
وقد ينتهى الوقف والمستحقون هم الطبقة الاولى أى أولاد الواقف وأبواه
وزوجته فيصير الموقوف ملكاً لهم . وقد ينتهى الوقف والمستحقون هم ذرية الطبقة
الاولى إذا كانوا قد ماتوا كلهم وانتقل استحقاق كل منهم إلى ذريته فيصير الوقف

ملكاً لهم . وقد ينتهي الوقف والمستحقون خليط من الطبقة الأولى ومن ذرية من مات منهم أو خليط من الطبقة الثانية ومن ذرية من مات منهم . فإن لم يوجد أحد من ذرية ذوى الاستحقاق الواجب حين انتهاء الوقف فيما وقف عليهم ولا أحد من ذريتهم الذين ينتقل إليهم الاستحقاق صار الموقوف عليهم ملكاً لورثة الواقف يوم وفاته كأخوته وأخواته ، فإن لم يوجد منهم أحد كان للخزانة العامة ككل ملك لا وارث له .

وأما الموقوف على غير ذوى الاستحقاق الواجب كأخوة الواقف وأخواته وجهات الخير . وكل من أراد نفعهم من الأجانب فإنه إذا انتهى الوقف فيه يصير ملكاً لورثة الواقف يوم وفاته ، فإن لم يوجد حين انتهاء الوقف فيما وقف عليهم أحد من ورثة الواقف يوم وفاته أو كانوا وانقرضوا ولم يكن لهم ورثة كان للخزانة العامة .

فإذا وقف الواقف ١٢ ف من أطيانه التي قدرها ٢٦ ف على نفسه ثم من بعده على أخوته وأخواته أو على مستشفى بلده أو بعض خدمه لمدة ٥٠ سنة ينتهي الوقف بانتهائها . فإذا انتهت الخمسون سنة انتهى الوقف في الاثني عشر فداناً وصارت ملكاً لورثة الواقف يوم وفاته أو لورثة ورثته فإن لم يوجد للواقف حين انتهاء الوقف فيها ورثة ولا ورثة ورثته آلت للخزانة العامة ككل مال لا وارث له .

مأخذ الاحكام في هاتين الحالتين ... أما انتهاء الوقف بانتهاء مدته التي وقت بها . أو بانقراض الموقوف عليهم فهذا مأخوذ من مذهب المالكية

لأنهم يجوزوا الوقف مؤقتا غير بالكان أو أهلها ترسعة على الراغبين في الخير
ومقتضى جواز التوقيف انتهاء الوقف بانتهاء ما وقت به سواء أكان سنين معينة
أم طبقات من الموقوف عليهم معينة .

وأما حكم الموقوف الذي انتهى وقفه في إحدى هاتين الحالتين فهو
مأخوذ من مذهب المالكية والحنابلة .

وذلك أن مذهب المالكية أن الأعيان الموقوفة تبقى على ملك واقفها
ولكنها تعلق بها حق لازم وهو حق الموقوف عليهم . ولعلنا قد علمنا هذا الحق
اللازم بها لاتباع ولا توهب ولا تورث . فإذا زال هذا الحق بانتهاء الوقف
عاد الموقوف ملكا خالصا كما كان قبل وقفه فيصير ملكا للواقف إن كان حيا
وملكا لورثته يوم وفاته إن كان قد توفي .

ومقتضى هذا المذهب أن الموقوف إذا انتهى وقفه صار ملكا للواقف
إن كان حيا وملكا لورثته يوم وفاته إن كان غير حي بلا تفريق بين ما وقف
على ذوى الاستحقاق الواجب وما وقف على غيرهم — ومذهب الإمام أحمد
فيما هو الظاهر عنه أن الأعيان الموقوفة تكون ملكا للموقوف عليهم . ولكنه
ملك ناقص . ولهذا ليس لهم بيعها ولا هبتها ولا تورث عنهم . فإذا انتهى الوقف
بانتهاء مدته ملك الموقوف عليهم ما وقف عليهم ملكا تاما . وإذا انتهى بانقراض
الطائفة الثانية ملك ورثتهم ما كان موقوفا على أصولهم — ومقتضى هذا المذهب
أن الموقوف إذا انتهى وقفه صار ملكا للموقوف عليهم إن كانوا أحياء أو
لورثة الطائفة الثانية إن كانوا قد انقرضوا بلا تفريق بين ما إذا كان الواقف حيا
أو غير حي . وبين ما وقف على ذوى الاستحقاق الواجب وما وقف على غيرهم

وقد أخذ في القانون بمذهب المالكية إذا كان الواقف حيا فنص على أن الموقوف الذي انتهى وقفه يصبح ملكا للواقف إن كان حيا سواء أكان الموقوف عليهم من ذوى الاستحقاق الواجب أم من غيرهم .

وأخذه بمذهب المالكية أيضا إذا كان الواقف حين انتهاء الواقف غير حي والموقوف عليهم ليسوا من ذوى الاستحقاق الواجب فنص على أن ما انتهى وقفه في هذه الحال يصبح ملكا لورثة الواقف يوم وفاته . فإن لم يكن له ورثة أو كانوا بانقراضهم ولم يكن لهم ورثة كلن للخزينة العامة . وأخذه بمذهب الإمام أحمد إذا كان الواقف حين انتهاء الواقف غير حي والموقوف عليهم من ذوى الاستحقاق الواجب فنص على أن الواقف إذا انتهى في هذه الحال يصبح الموقوف ملكا للمستحقين أو لذرية الطبقة الأولى أو الثانية فإن لم يكن منهم أحد صار ملكا لورثة الواقف يوم وفاته ولا كان للخزينة العامة وإنما أخذ بمذهب الإمام أحمد في هذه الحالة لأن القانون قصد إلى رعاية مصلحة ذوى الاستحقاق الواجب وحمايتهم من الضياع فلو أخذ بمذهب المالكية في هذه الحالة لأصبح . كان موقوفا عليهم بنسبة انصبتهم في الارث حين انتهاء وقفه ملكا لورثة الواقف جميعهم يوم وفاته وقد يكون في هذا أخذ نصيب من ذرية الواقف واعطاؤه لغيرهم . لحماية لذوى الاستحقاق الواجب وذريتهم نص على أن الموقوف عليهم إذا انتهى وقفه أصبح ملكا لهم ولذريتهم الذين يخلفونهم في الاستحقاق - اقرأ المادة - ١٧ -

مادة - ١٧ - إذا انتهى الواقف في جميع ما هو موقوف على ذوى الخصص الواجبة طبقا للمادة ٢٤ أو في بعضه أصبح ما انتهى فيه الواقف ملكا =

الحالة الثالثة من الحالات الأربع التي ينتهي الوقف فيها — إذا تخربت أعيان الوقف كلها أو بعضها وأصبحت لأربع لها ولم يمكن تعمیرها، ولا الاستبدال بها، ولا الانتفاع بها بطريق يفيد الموقوف عليهم من غير اضرار بهم يجوز إنهاء الوقف في هذا المتخرب الذي أصبحت هذه حاله سواء لم يمكن الانتفاع به أصلاً بأي طريق أو أمكن ولكن بطريق يؤدي إلى منفعة ضئيلة أو إلى منفعة غير خفيفة ولكن بعد زمن طويل يتضرر الموقوف عليهم من انتظاره.

الحالة الرابعة — إذا كانت أعيان الوقف عارية ذات ريع وفير ولكن لكثرة المستحقين في الوقف صار الريع الذي يخص كل مستحق أو بعض المستحقين ضئيلاً زهيداً بالنسبة له يجوز إنهاء الوقف في الحصة التي تغل هذا الريع الضئيل . بناء على طلب مستحقه

ومن الظاهر أن انتهاء الوقف في هاتين الحالتين مبني على أمر تقديري يختلف فيه الانظار حسب اختلاف الأحوال لأن إمكان الانتفاع بالمتخرب انتفاعاً مفيداً يختلف باختلاف طرق الانتفاع وحال الموقوف عليهم . وكذلك مسألة

للووقف ان كان حياً، فإن لم يكن صار ملكاً للمستحقين أو لذرية الطبقة الأولى أو الثانية حسب الأحوال ، فإن لم يكن منهم أحد صار ملكاً لورثة الواقف يوم وفاته والا كان للخزانة العامة .

وإذا انتهى الوقف في جميع ما هو موقوف على غيرهم أو في بعضه أصبح ما انتهى فيه الوقف ملكاً للواقف ان كان حياً أو لورثته يوم وفاته فإن لم يكن له ورثة أو كانوا وانقرضوا ولم يكن لهم ورثة كان للخزانة العامة

انصيب المستحق من الغلة تختلف باختلاف المستحقين وبيئاتهم وعميشتهم وماليتهم فقد يكون الجنيه شهريا ضئيلا بالنسبة إلى مستحق وليس ضئيلا بالنسبة إلى آخر وقد يكون الانتظار بعد تعمير المتخرب مضرا بمستحق ولا ضرر منه لآخر . ولهذا نص القانون على أن انتهاء الوقف في هاتين الحالتين يكون بقرار من محكمة التصرفات بناء على طلب يقدم لها من ذوي الشأن فإذا ثبت المحكمة أن المبن متخربة على الصفة الميذنة حكمت بانتهاء الوقف فيها وإذا ثبت لها أن ريع مستحق صار بالنسبة له زهيدا ضئيلا حكمت بانتهاء الوقف في نصيبه .

مأخذا الأحكام في هاتين الحالتين - أما انتهاء الوقف فيما تخرب من أعيانه ولم يمكن تعميره ولا الانتفاع به انتفاعا مفيدا فهو مأخوذ مما روى عن محمد بن الحسن في المسجد من أنه إذا خرب ما حوله واستغنى عنه الناس ينتهي وقفه ويمود إلى ملك واقفه أو ورثته ولذا قال صاحب الفتح - ويتفرع على هذا أن الوقف إذا تهدم وليس له ما يعمر به وفات الانتفاع به يرجع إلى الواقف أو ورثته من بعده .

وأما انتهاء الوقف في الحصة التي أصبح ريعها ضئيلا بالنسبة إلى مستحقها فهو مأخوذ مما نقله المبدون أحد فقهاء المالكية في المقيار من أن الموقوف عليهم إذا لم يكن لهم ما يسد حاجتهم والغلة لا تكفيهم يباع الموقوف وينتهي وقفه . وعلى هذا أيضا بنى ما قدمناه من أن مال البذل إذا كان ضئيلا ولم يتيسر استثماره ولم يحتاج إلى انتفاعه في التعمير انتهى وقفه واعتبر كالغلة وصرف مصرفها .

حكم الموقوف وقف بعد الحكم بانتهاء وقفه في هاتين الحالتين -- إذا كان
الواقف حياً فالموقوف الذي حكم بانتهاء وقفه في إحدى هاتين الحالتين
يصبح ملكاً خالصاً له . وإن كان غير حي فهو ملك المستحقين في الوقف
وقت الحكم بانتهائه ولو كانوا هم غير المستحقين الذين طلبوا انتهاء الوقف .
وهذا مأخوذ من مذهب الحنابلة على ما هو الظاهر عندهم من أن الموقوف
ملك الموقوف عليهم .

اقرأ المادة - ١٨ -

مادة - ١٨ - إذا تخربت أعيان الوقف كلها أو بعضها ولم تمكن عمارة
المتخرب أو الاستبدال به على وجه يكفل المستحقين نصيباً في الغلة غير
ضئيل ولا يضرهم بسبب حرمانهم من الغلة وقتاً طويلاً انتهى الوقف فيه .
كما ينتهي الوقف في نصيب أي مستحق يصبح ما يأخذه من الغلة ضئيلاً .
ويكون الانتهاء بقرار من المحكمة بناء على طلب ذوي الشأن ، ويصير ما انتهى
فيه الوقف ملكاً للواقف إن كان حياً وإلا فالمستحقين وقت الحكم بانتهائه .

الباب الخامس

الاستحقاق في الوقف

أحكام الاستحقاق في الوقف التي قررها قانون الوقف الجديد خالفت ما كان عليه العمل من مذهب الخنفية في أحكام الاستحقاق مخالفة ظاهرة في أصولها وفي فروعها . لأن أحكام الاستحقاق في الوقف التي كان عليها العمل قبل صدور القانون الجديد كانت مبنية على أساسين .

الأول - أن استحقاق أي أحد في الوقف إنما يكون بنص من الواقف في حجة وقفه . ولا استحقاق لأحد بقوة القانون

والثاني - أن للواقف تمام الحرية في أن يقف كل ماله أو بعضه على من يشاء من ورثته أو الأجنبي عنه . وفي أن يقف على بعض ورثته دون بعض . وفي أن يجمع بين طبقات المستحقين أو يرتب بينهم ترتيب طبقة على طبقة أو ترتيب كل فرع على أصله . وفي أن يسوي بين الأنصباء أو يفضل

وأما أحكام الاستحقاق في الوقف بعد صدور القانون الجديد فهي مبنية على أساسين آخرين :

الأول - أن بعض ورثة الواقف حين وفاته لهم استحقاق واجب في وقفه قانوناً ولو لم ينص الواقف على استحقاقهم في حجة وقفه

والثاني — أن ليس للواقف تمام الحرية إلا في وقفه مالا يزيد على ثلث ماله وأما ما زاد على ثلث ماله فهو مقيد بمن يقفه عليهم . وفي توزيع ربيع الوقف بينهم . وفي انتقال نصيب كل مستحق منهم .

وقد نص القانون في المادة ٥٧ على أن أحكام الاستحقاق الواردة به في المواد ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٠ لا تطبق على الأوقاف الصادرة قبل العمل بالقانون إذا كان واقفوها قد ماتوا أو كانوا أحياء وليس لهم حق الرجوع فيها . أما إذا كان واقفوها أحياء لهم حق الرجوع فيها فإنها تطبق إذا أراد أحدهم التغيير بحيث لا يسمع منه التغيير إلا طبقاً لأحكام هذا القانون .

وعلى هذا فالأحكام الآن تطبق في أحكام الاستحقاق نوعين من الأحكام فمن تطبق على الأوقاف الصادرة قبل العمل بالقانون أحكام الاستحقاق في مذهب الحنفية . وتطبق على الأوقاف الصادرة بعد العمل بالقانون أحكام الاستحقاق الواردة بالقانون . ومن أجل هذا نبين النوعين من الأحكام .

أحكام الاستحقاق في مذهب الحنفية

وقف الواقف على نفسه — إذا وقف الواقف وقفه على نفسه مدة حياته أو أية مدة ثم من بعده على من عينهم بحجة وقفه صحيح وقفه على نفسه وهذا قول أبي يوسف الجاري به العمل في المحاكم . وعلى قياس قول محمد لا يصح وقف الواقف على نفسه . وجه قول أبي يوسف أن جعل الواقف ربيع وقفه كله أو بعضه لنفسه لا ينافي خروج العين الموقوفة من ملكه ولا تصدق برها لأن نفقة المرء على نفسه صدقة في الحال ولأن آخره جهة بر لا تنقطع فهو صدقة في المال . فوقف المرء على نفسه لا ينافي الحقيقة الشرعية للوقف

ولأنه من المتفق عليه أن الواقف لو بى مضيعة أو مستثنى ووقف عليها عقارا من ملكه بشرط أن له أن ينزل بالمضيعة أو يعالج في المستثنى صح وقفه مع أن فيه انتفاعه بربع وقفه ولا فرق بين أن يجعل ربع وقفه لنفسه خاصة وأن يجعله لنفسه مع غيره .

ووجه قياس قول محمد أن الوقف عليك على وجه التبرع . والتملك يقتضى ملكا وممتلكا ولا ينحقق التملك في وقف المرء على نفسه فلا يصح ، كما لا يصح التصديق من أعطى فقيرا دينارا على أن يكون الدينار في ملك المتصدق وقول أبي يوسف أرجح لأنه لا يحرم واقفا من الانتفاع بربع وقفه ولأن جعل العين الموقوفة على حكم ملك الله لا ينافي أن ينتفع واقفها بربعها كله أو بعضه . وقد روى أن الرسول كان يأكل من صدقته الموقوفة . ولا بد أن يكون قد شرط ذلك لنفسه لأن الانتفاع بالموقوف لا يكون إلا بالشرط وقف الواقف على أولاده أو أولاد غيره . - إذا وقف الواقف وقفه على أولاده أو أولاد غيره ابتداء أو بعد أية جهة عيها صح هذا الوقف بالاتفاق وحاصل ريعه للموقوف عليهم حسب الشروط والترتيب المصوح عليهم ما في حجة الوقف .

والأصول التي بنيت عليها أحكام استحقاق الأولاد الموقوف عليهم في الوقف سواء كانوا أو أولاد الواقف أو أولاد غيره ثلاثة

الأول : لا يثبت الاستحقاق في الوقف لاحدا إلا بنص من الواقف
الثاني : المستحقون في الوقف بنص الواقف ينبع في استحقاقهم وترتيبهم وتوزيع الربح بينهم مقتضى نصه لا غير . أي أن المستحقون وأيما كان مقتضى النص .

الثالث . الأصل أن تحمل عبارة الواقف على معناها الحقيقي . فإن تعذر حملها على معناها الحقيقي تحمل على معناها المجازي فإن تعذر حملها على معناها الحقيقي . وعلى معناها المجازي تعطل . ويصير الوقف متعذراً صرف ريعه حسب شرط واقفه ، وبسمى وقفا منقطعاً ، وسيأتي حكمه .

بناء على هذه الأصول تفرعت الأحكام الآتية : -

إذ اعبر الواقف في وقفه على أولاده أو أولاد غيره بلفظ المفرد . فاما أن يقتصر على درجة واحدة ، أو ينص على درجتين . أو ينص على أكثر فإن اقتصر على درجة واحدة بأن قال جعلت وقفى على ولدى ، ثم من بعدهم على الفقراء . دخل في هذا الوقف كل ولد صلبى له سواء كان من البنين أو البنات وسواء كان واحداً أو متعدداً . وسواء كان موجوداً في وقت الوقف أو ولد له بعده . لأن هؤلاء جميعاً يصدق عليهم أنهم ولده أى مولودون له واللفظ مفرد مضاف فيهم جميع أفراد ولده ، ولا يدخل في هذا الوقف أحد من أولاد ولده . لا مع ولده ولا من بعد ولده . لأن اللفظ الذى عبر به الواقف وهو لفظ ولدى معناه الحقيقي ولده أصليه ، ولا يصدق على أولاد ولده حقيقة فلا يدخلون في الوقف معهم . ولأن الواقف في عبارته اقتصر على درجة واحدة من ولده ثم من بعدهم على الفقراء فلا يدخل في هذا الوقف أحد من أفراد طبقة غير الأولى . لأنه لا استحقاق إلا بنص . ولا يدخل في هذا الوقف ولد صلبى للواقف مات قبل صدور الوقف ، لأن وجود الموقوف عليه من أهل الاستحقاق وقت الوقف أو وقت ظهور ريعه شرط لصحة الوقف عليه وإن لم يكن للواقف حين صدور الوقف منه هذه الصيغة لصلى لأن

البنتين ، ولأمن البنات ، وكان له ولد ابن أو ولد ابن ابن ، وإن نزلت درجته كان الموقوف عليه هو الموجود من ولد ابنته أو ولد ابن ابنته سواء كان من البنين أو البنات ، وسواء كان واحدا أو متعددا ويشترك مع من كان موجودا منهم وقت صدور الوقف من وجد منهم بعده لا نعلمنا نذكر حمل لفظ الواقف وهو (ولدى) على معناه الحقيقي وهو والده لصلبه لعدم وجودهم وأمكن حمله على معناه المجازي وهم أولاد ابنته أو أولاد ابن ابنته يسكنون هم الموقوف عليهم ولا يدخل مع أولاد ابن الواقف أحد من أولاد ابن ابنته ، لأن اقتصار الواقف على درجة واحدة من ولده يقتضي أن لا يشترك أحد مع من في درجة أعلى منه .

ولا يدخل معهم أحد من أولاد بنته من أي درجة لأن أولاد بنته ليسوا من ولده ، بل هم من ولد أبيهم ، فهم لا يدل عليهم لفظ الواقف لا بطريق الحقيقة ولا بطريق المجاز ولا استحقاق إلا بنص (١)

وإن لم يسكن المواقف حين صدر منه الوقف بهذه الصيغة ولد صلي ولا ولد ابن أو ولد ابن ابن تعطل تطبيق نصه لتعذر حمله على معناه الحقيقي وتعذر حمله على معناه المجازي . ويسمى هذا الوقف منقطع الأول ، لأنه من أول إنشائه لم يوجد له مصرف حسب نص الواقف ، فيصرف ريعه إلى الفقراء لأنهم مصرف كل صدقة لا يعلم لها مصرف معين .

(١) وإلى هذا يشير الشاعر العربي يقول :

بنونا بنو أبنائنا وبنائنا بنو من أبناء الرجال الأباة

وإذا تعذر حمل اللفظ على معناه الحقيقي بسبب عدم وجود ولد صلي للواقف وقت صدوره وحمل اللفظ محازا على أولاد ابنته أو أولاد ابن ابنته ثم وجد للواقف ولد صلي عاد الوقف إليه عملا بنص الواقف ما أمكن .

وإذا تعذر حمل اللفظ على معناه الحقيقي وتعذر حمله على معناه المجازي وصرف الربيع للفقراء بسبب عدم وجود ولد صلي للواقف أو ولد لابنته أو لابن ابنته ، ثم وجد منهم أحد عاد الوقف إليه عملا بنص الواقف ما أمكن وإن لم يقتصر الوقف على درجة واحدة ، بل نص على درجتين بأن قال : جعلت وقفى على ولدى وولد ولدى ثم من بعدهم على الفقراء ، دخل في هذا الوقف أولاده لصلبه من البنين والبنات وأولادهم من البنين والبنات أى أن جميع أفراد الطبقة الأولى من أولاده ، وجميع أفراد الطبقة الأولى من أولاد أولاده يشتركون في استحقاق وقفه بلا تفريق بين ولد الابن وولد البنت لأن بنته من ولده فأولادها من ولد ولده والواقف جعل وقفه على ولده وولد ولده (١) ولا يشاركهم في هذا الاستحقاق أحد من أفراد الطبقة الثالثة لأن الواقف اقتصر على درجتين فيمجر دانقرض أفراد الطبقة الثانية ينتقل الوقف إلى الفقراء .

وإن نص على أكثر من درجتين بأن قال جعلت وقفى على ولدى وولد ولدى وولد ولدى ثم من بعدهم على الفقراء دخل في وقفه جميع أولاده

(١) وهذا هو القول الصحيح المجازي عليه العمل . وقال بعضهم أولاد بناته لا يدخلون في وقفه هذا لأنهم عرفان أولاد ولد غيرهم لا يدخلون الواقف

وأولاد أولاده من أي طبقة لأنه لما نص على جمع من درجات أولاده
دل على أنه أراد شمول كل فرد منهم في أي درجة فكأنه جعل وقفه على
ذريته ونسله فلا ينتقل الوقف إلى الفقراء إلا بعد انقراض ذريته من أولاد
أبنائه وأولاد بنائه .

٢ — إذا عبر الواقف في وقفه على أولاده أو أولاد غيره بلفظ المتني
فأما أن يعين الاثنين اللذين وقف عليهما أو لا يعينهما، فإن عينهما باسميهما
كان قال وقف على ولدي محمد ومحمود ثم من بعدهما على أولادهما ثم من
بعدهم على الفقراء استحق وقفه ولداه المسميان . وكذلك إذا تعينا بالإشارة
اليهما أو بسبب عدم وجود غيرهما . وبشرط لاستحقاق هذين المعينين أن
لا يردها الوقف فاما إن ردها فلا استحقاق لهما ويصرف الربيع إلى الفقراء
إلى أن يموتا فيصرف الربيع لأولادهما ويسمى هذا الوقف منقطع الأول .
وكذلك حكم نصيب أحدهما إذا رد وحده . فإن مات أحدهما بعد قبولهما
صرف ربيع نصيبه للفقراء إلى أن يموت الثاني فيصرف الربيع لأولادهما .
ويسمى هذا الوقف منقطع الوسط . وإن لم يعين الاثنين اللذين وقف
عليهما بأي طريق من طرق التعيين كأن قال وقف على ولدي وله عدة
أولاد بطلب منه في حياته أن يعينهما وإن مات من غير أن يعينهما بوقف
صرف ربيع الوقف حتى تنفق أولاده على تعيين اثنين منهم على أساس أنهما
المقصودان للوقف — وهذه صورة خيالية : —

٣ — إذا عبر الواقف في وقفه على أولاده أو أولاد غيره بلفظ الجمع فاما
أن يعين الجمع اللذين وقف عليهم منهم بأسمائهم أو بالإشارة اليهم . وأما أن لا يعين

فاذا عين بأن قالت على أولادى محمد وعلى وفاطمة وزينب ثم من بعدهم
على أولادهم ثم من بعدهم على الفقراء استحق وقفه أولاده المعينون بأسمائهم
دون غيرهم . ثم استحقه من بعدهم أولادهم ثم استحقه من بعدهم أولادهم
ثم الفقراء . والشرط لاستحقاق هؤلاء الجمع من الأولاد المعينين أن لا يردوا
كما قدمنا في الاثنين المعينين وإذا لم يعين بأن قال وقفت على أولادى ثم على
الفقراء فسواء اقتصر على درجة واحدة أو نص على درجتين أو نص على
أكثر يستحق وقفه كل أولاده وأولاد أولاده بلا فرق بين البنين والبنات
وأولاد البنين وأولاد البنات على الصحيح وبلا فرق بين أفراد الطبقة الأولى
والثانية والثالثة وإيه طبقة لأن لفظ أولادى بصيغة الجمع يرادف فى العرف
لفظ ذريتى فكأن الواقف قال وقفت على ذريتى فلا يقول الواقف الى الفقراء
الا بعد انقراض ذريته .

ومن هذا يتبين أنه فى حال التعبير بالمفرد يختلف الحكم بين ما اذا اقتصر
على درجة واحدة وما اذا نص على درجتين وما اذا نص على أكثر . وفى
حال التعبير بالجمع لا يختلف الحكم فى هذه الحالات الثلاث بل يعم الاستحقاق
جميع أفراد الذرية فى كل حال منها وهذا هو القول الراجح . وقيل إنه اذا
عبر بلفظ الجمع واقتصر على درجة واحدة كان الواقف على أولاده خاصة ،
وان زاد عن درجة كان الواقف على جميع ذريته من أى طبقة فلا يعم وقفه
جميع طبقات أولاده إلا اذا زاد عن درجة .

وفى حال التعبير بصيغة الجميع (على أولادى) اذا وجد للواقف ولد
واحد يستحق كل الربع سواء نص الواقف فى كتاب وقفه على أن الواحد

استقل بالربع عند الانفراد أو لم ينص . وقيل إذا نص على ذلك الواقف
استحق الواحد كل الربع ، وإذا لم ينص الواقف على ذلك لم يستحق الواحد
الانصف الربع ، وكان نصف الربع للفقراء لأن الوقف على الجمع . وأقل
الجمع اثنان فأكثر ما يخص الواحد نصف الربع ، والراجع القول الأول لأن
الإضافة في قول الواقف أولادى أبطلت معنى الجمع وصار المقصود جنس
الأولاد . والجنس يتحقق في الواحد والأكثر . وقد نص فقهاء الحنفية
على أن الواقف إذا قال وقفت على أبنائى أو بنائى ثم لم يوجد له إلا ابن واحد
أو بنت واحدة استحق الواحد أو الواحدة نصف الربع لأكله قولاً واحداً
وقالوا إن العرف جرى على مراعاة الجمع في أبنائى وبنائى ومراعاة الجنس
لا الجمع في أولادى . وفي هذا نظر .

وقف الواقف على ذريته ونسله . إذا عبر الواقف في وقفه على
أولاد أو أولاد غيره بلفظ ذريتي أو نسلي كأن قال جعلت وقفى من بعدى
على ذريتي أو على نسلي دخل في وقفه كل من تفرعوا منه من البنين والبنات
وأولادهم من بنين وبنات في أى طبقة ، لأن اللفظ لغة وعرفاً يدل على هذا

وقف الواقف على عقبه وأولاد الظهور . إذا قال الواقف : جعلت
وقفى من بعدى على عقبى دخل في وقفه أولاده أصليه من بنين وبنات ،
ودخل أولاد أبنائه وإن نزلوا دون أولاد بنائه لأن لفظ عقبى يدل على
من يعقب الواقف في نسبه أى من يكون عقبه وخلفاه . وأولاد أبنائه
ينسبون إلى أبيهم وإلى أبيهم ، وكذلك إذا قال الواقف جعلت وقفى من بعدى

على أولادى أولاد الظهور . يدخل في وقفه أولاده لصلبه من بنين وبنات
وأولاد أبنائه وإن تزواجوا أولاد بنائه . لأن العرف يطلق أولاد الظهور
على من كانوا من صلب الواقف أو من أولاد أبنائه . وأما أولاد البنات فيطلق
عرفاً عليهم أولاد البطلون .

وقف الواقف على أقاربه : إذا قال الواقف جعلت وقفي من بعدى على
أقارب أو ذوى قرابتي أو أولى الأرحام لي ثم من بعدهم على الفقراء ،
دخل في وقفه بعد موته كل من تربطهم بالوقف صلة القرابة سواء
كانوا من ناحية أبيه أو من ناحية أمه . وسواء كان من الأقارب
المحصرون كالإخوة أو الأخوات والأعمام والعمات والأخوال والحالات
أو من الأقارب غير المحصورين كأولاد الأعمام والعمات وأولاد الأخوال
والحالات . ولا يدخل في هذا الوقف أبو الواقف ولا أمه ولا ولده لصلبه
لأن لفظ قريب لا يطلق عرفاً على الأبوين والولد الصلي إذا لم يقل إنسان
عن شخص إنه قريبه . يفهم عرفاً أنه ليس أباه ولا ابنه . لأن صلة الأبوة
والبنوة أخص من أن يشملها عموم القرابة ، ولذا قال تعالى : الرجال نصيب
بما ترك الوالدان والأقربون ، وقال : كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن
ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين . - وأما أبو الأب وإن علا وأولاد
الابن وإن نزل ، فيدخلون في هذا الوقف لأن لفظ قريب يقتضيه ، وهذا
قول محمد وهو ظاهر الرواية . قيل لا يدخلون ، لأن أبا الأب كالأب وأولاد
الابن كالإبن . وهذا قول أبي يوسف . ومقتضى قول أبي حنيفة .

وقف الواقف على أقرب الناس إليه ، ولو قال جعلت وقفى من بعدى على أقرب الناس إلى ثم من بعدهم على الفقراء دخل فى وقفه أقرب الناس إليه سواء أكانوا أولاده لصلبه أو أبويه أو إخوته وأخواته أو سائر أقاربه من ذوى الفروض والعصبة وذوى الأرحام ، لأن لفظ أقرب الناس إلى يطلق عرفا على الولد والاب والام دون لفظ قريب . وعلى هذا إذا وجد للواقف بعد موته عدد من أقاربه يستحق وقفه أقربهم جهة ، أى جهة النية ثم جهة الأبوة ثم جهة الأخوة ثم جهة العمومة ، فإن كانوا من جهة واحدة يستحق وقفه أقربهم درجة ، فإن كانوا من جهة واحدة وفى درجة واحدة يستحق وقفه أقواهم قرابة . وإن كانوا من جهة واحدة وفى درجة واحدة ، وقوة قرابتهم واحدة اشتركوا فى الاستحقاق . فإن وجد للواقف بعد موته أولاده لصلبه وأبواه استحق وقفه أولاده لصلبه دون أبويه تقدما بالجهة ، وإذا وجد بنت بنت وابن ابن استحق وقفه بنت بنته لابن ابن ابنه تقدما بالدرجة وإذا وجد له أخ شقيق وأخ لأب استحق وقفه أخوه الشقيق تقدما بالقوة ، ولا يراعى الإرت لافى الاستحقاق ولا فى توزيع الغلة فالعصبة وأصحاب الفروض وذوو الأرحام كلهم متحقق فيهم وصف القرابة فأقربهم أحقهم بالوقف . وإذا لم يكن للواقف أولاد ، وله أبوان استحقا الوقف بالنسابة ، وإذا كان له ابن أخ شقيق وبنت أخ شقيق استحقا الوقف بالنسابة .

وقف الواقف على آله — إذا قال الواقف جعلت وقفى من بعدى على آل بيتى أو جنسى دخل فى وقفه بعد موته كل قريب له يتصل نسبه بنسبه من

جهة أبيه أو آيائه لأن أهل المرء وجنسه هم قومه من ناحية أبيه فيدخل في هذا الوقف أولاده أصليه وأولاد ابنته وإن نزل . وأبوه وأبو أبيه وإن علا . وإخوته الأشقاء أو لأب ولا تدخل في هذا الوقف أم الواقف ولا أولاد بناته ولا أولاد أخواته وعماته وخالاته إلا إذا كان هؤلاء من جنس الواقف بأن كان آبائهم من قومه .

وإذا قال الواقف جعلت وقفى من بعدى على بنى ومات عن أبناء وبنات اشتركا جميعا في استحقاق الوقف لأن لفظ البنين يطلق بطريق التغليب على الخليط من الأبناء والبنات قال الله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا .

وإذا قال الواقف جعلت وقفى من بعدى على بنائى ومات عن أبناء وبنات لا يشترك الأبناء والبنات في الاستحقاق بل يكون الاستحقاق للبنات خاصة لأن لفظ البنات لا يطلق على الأبناء لاوضعا ولا تغليباً .

وإذا قال الواقف جعلت وقفى من بعدى على بنى ومات عن بنات فقط أو قال جعلت وقفى من بعدى على بنائى ومات عن أبناء فقط فالوقف منقطع الأول في صورتين فيصرف ريعه للمفقراء إلى أن يظهر له أبناء في الصورة الأولى أو بنات في الثانية .

ترتيب الموقوف عليهم في الاستحقاق

إذا جعل الواقف وقفه على أولاده أو ذريته أو على أولاد غيره أو ذريته فله في مذهب الحنفية أن يسوى بين جميع طبقاتهم في الاستحقاق بأن يجعل أفراد كل طبقة شركاء مع أفراد الطبقة التي فوقهم والطبقة التي تحتهم . وله أن يترتب الطبقات في الاستحقاق : وهذا الترتيب قد يجعله ترتيب جملة على جملة وذلك بأن يجعل الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى بحيث لا يستحق واحد من أفراد الطبقة الثانية إلا بعد انقراض جميع أفراد الطبقة الأولى . وقد يجعله ترتيب أفراد على أفراد وذلك بأن يجعل كل أصل يحجب فرعه فقط ولا يحجب فرع غيره .

فإذا سوى الواقف في الاستحقاق بين طبقات أولاده ولم يترتب بينهم بأن قال جعلت وقفى من بعدى على أولادى ثم من بعدهم على الفقراء دخل في وقفه جميع أولاده وأولاد أولاده من البنين والبنات وأولادهم من أى طبقة ومن أى نوع . فإذا ظهر ربيع الوقف أو حل موعد استحقاق أجرته يخصى عدد الموردين من ذرية الواقف في أى طبقة ويقسم الربيع بينهم حسب شرط الواقف (بالتساوى أو بالتفاضل) وهذا العدد قد يتغير سنة بعد سنة بالزيادة أو النقص . وفي هذه الحال قد يستحق الواحد من ذرية الواقف نصيبين من ربيع الوقف ، وذلك إذا نص الواقف في كتاب وقفه على أن من مات من الموقوف عليهم عن فرع يصرف نصيبه لفرعه . فإن الربيع بمقتضى هذا الشرط يقسم على جميع أولاد الواقف وأولاد أولاده الأحياء

منهم ومن مات عن فرع فما خسر الحى أخذه وما خسر الذى مات عن فرع أخذه فرعه عملاً بشرط الواقف . فيسكون هذا الفرع استحق نصيبين من الربع نصيبه باعتبار فرده من ذرية الواقف الذى سوى بين أفراد كل الطبقات . ونصيبه الذى آل إليه عن أبيه بمقتضى شرط الواقف . فإذا انقرضت ذرية الواقف دخلت بقساع الأرض منهم انتقل الوقف إلى الفقراء .

وإذا رتب الواقف الموقوف عليهم فى الاستحقاق طبقات يعرف بترتيب كقولهم وقفت على أولادى ثم على أولاد أولادى . أو بصريح العبارة كقولهم وقفت على أولادى وذريتي طبقة بعد طبقة الطبقة العليا منهم تحجب السفلى . فاما أن يجعل الترتيب بين الطبقات . وإما أن يجعل الترتيب بين كل أصل وفرعه فقط . فإذا جعل الترتيب بين الطبقات كما إذا قال جعلت وقفي من بعدى على أولادى وذريتي طبقة بعد طبقة الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى ثم من بعدهم على الفقراء لا يستحق واحد من أفراد الطبقة الثانية مادام يوجد فرد من أفراد الطبقة الأولى أى أن الفرد من أفراد الطبقة العليا يحجب كل الطبقة التى نليه من فرع نفسه وفرع غيره وعلى هذا إذا مات الواقف استحق ربع وقفه أولاده لصلبه الموجودون وقت ظهور الربع ويبقى الاستحقاق فيهم ما بقى منهم واحد ، فإذا لم يوجد له أولاد لصلبه أو كانوا وانقرضوا عن آخرهم استحق ربع وقفه أولاد أولاده الموجودون وقت ظهور الربع ويبقى الاستحقاق فيهم ما بقى منهم واحد . فإذا لم يوجدوا أو وجدوا وانقرضوا استحق ربع الوقف أولاد

أولاد أولاده وهكذا إلى أن ينقرض آخر فرد من آخر طبقة فينتقل
الربيع للفقراء . ويسمى هذا الوقف مرتب الطبقات . ويعتبر عدد المستحقين
كل سنة وقت ظهور الربيع . وإذا لم يوجد أحد في طبقة وصرف الربيع
إلى الطبقة التي تليها ثم وجد أحد من أهل تلك الطبقة عاد الاستحقاق إليها

وإذا جعل الترتيب بين كل أصل وفرعه كما إذا قال جعلت وقفي
من بعدى على أولادى وذريتي طبقة بعد طبقة الطبقة العليا تحجب الطبقة
السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره
ثم من بعد إنقراضهم على الفقراء لا يستحق من أفراد الطبقة الثانية
من وجد أصله من أفراد الطبقة الأولى فإذا مات أصل عن فرع شارك
فرعه أعمامه في الاستحقاق واستحق ما كان يستحقه أصله لو كان حياً .

فإذا مات الواقف قسم ربيع وقفه حين ظهوره بين أولاده أصله الأحياء
ومن مات منهم عن فرع . فما خص الحي منهم أخذه وما خص من مات عن
فرع أخذه فرعه . وفي كل سنة حين ظهور الربيع يقسم على هذا النظام إلى أن
يموت آخر فرد من أولاده أصله فتتفضل القسمة . ويقسم ربيع الوقف حين
ظهوره بين أولاد أولاده الأحياء ومن مات منهم عن فرع فما خص الحي
أخذه وما خص من مات عن فرع أخذه فرعه . وفي كل سنة حين ظهور
الربيع يتبع هذا في القسمة إلى أن ينقرض آخر فرد من أولاد أولاده
فتتفضل القسمة ويقسم الربيع بين أولاد أولاد أولاده ويتبع في قسمة
الربيع على أفرادهم ما اتبع في قسمته على أفراد من قبلهم ، وتسمى طبقة
الفرع الذى مات أصله في هذا الوقف طبقة جمالية إذ أن الواقف بهذا

الترتيب جعل الفرع في طبقة أعلى من طبقة وشاوك أفرادها في الاستحقاق .

وإذا نص الواقف في وقفه هذا على أن من مات عتقاً من أفراد أي طبقة من أولاده استحق نصيبه إخوته وأخواته المشاركون له في الدرجة والاستحقاق فهل يدخل في استحقاق هذا النصيب أفراد الطبقة الجملة أو تختص باستحقاقه الإخوة والأخوات من أفراد الطبقة الحقيقية ؟ أي إذا مات الواقف وآل الاستحقاق لأولاده نصيبهم ومات أحدهم عن فرع ومات أحدهم عتقاً فهل يستحق نصيب من مات عتقاً سائر الأولاد الصليبيين فقط لأن هؤلاء هم إخوته وأخواته المشاركون له في الدرجة حقيقة أو يشاركونهم فيه فرع من مات منهم لأن الواقف لما جعله في طبقتهم ومستحقاً معهم جعله أخاً مشاركاً لهم في الدرجة والاستحقاق ، في المذهب قولان ، والذي رجحه ابن عابدين أنه لا يشارك أعمامه في استحقاق نصيب من مات منهم عتقاً لأن نص الواقف اقتضى جعله من طبقتهم في استحقاق ما كان يستحقه أبوه فيقتصر أثر العمل على هذا ، ولا يمتد إلى جعله من إخوة أعمامه

توزيع الريع بين الموقوف عليهم

يتبع في قسمة ريع الوقف بين مستحقيه في مذهب الحنفية ما نص عليه الواقف في كيفية توزيعه ، فإن نص في حجة وقفه على أن الريع يقسم بين المستحقين بالسوية يقسم بينهم بالسوية ولا يفضل ابن على بنت ، وإن نص على أن الريع يقسم بينهم بنسب أو بمقادير معينة يقسم بينهم كما نص . وأن سكوت عن بيان كيفية

التوزيع ولم ينص على تسوية أو تفاضل يقسم بينهم بالسوية لأن سكونه
يعتبر رغبة في التسوية .

وإذا قال جعلت وقفي من بعدى على أولادى حسب الفريضة الشرعية
قسم الربيع بين أولاده حسب الميراث بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين لأن
الفريضة الشرعية فى الأولاد هى هذا . وإذا قال : جعلت وقفي من بعدى على
ورثتى حسب الفريضة الشرعية قسم ربيع وقفه بعده وته على ورثته بنسبة إرثهم
فرضاً وتعصياً ، فكما أن المالك له فى مذهب الحنفية تمام الحرية فى أن يقف
كل ماله أو بعضه على ما شاء من جهات الخير ومن شاء من ورثته وأقاربه
والاجانب منه . له فى مذهبهم تمام الحرية فى أن يرتب طبقات الموقوف
عليهم كيف شاء . وفى أن يوزع الربيع بين الموقوف عليهم كيف شاء .

أحكام الاستحقاق فى القانون الجديد

ما للمواقف تمام الحرية فى وقفه — للمالك تمام الحرية فى ترك ماله فقط .
فكما تنفذ وصيته بما لا يزيد على ترك ماله مطلقاً سواء أوصى به إلى بعض
ورثته أو إلى أجنبي منه ينفذ وقفه فيما لا يزيد على ترك ماله مطلقاً سواء وقفه
على جهة أو أكثر من جهات الخير أو على من شاء من ورثته أو من غيرهم
أو على بعض ورثته دون مضهم . فترك ماله بحال تنفيذ رغبته وإرادته المطلقة
يقفه كله أو بعضه على من شاء ويرتب الموقوف عليهم فى استحقاقهم أربعة كما
يشاء ويجعل توزيع ربيع الموقوف عليهم بالنسوى أو التفاضل أو حسب
الفريضة الشرعية أو بأية طريقة شاءها فى التوزيع ويجعل انتقال نصيب الموقوف
عليه من بعده كما يشاء . وهذا التحديد للترك مبنى على ما ذهب إليه طائفة من العلماء

منهم عروة وشهاب وعمر بن عبد العزيز من أن المالك ليس له أن يتصدق بأكثر من ثلث من ماله. وأنه يرد من حيف الناحل في حياته ما يرد من حيف الناحل في وصيته عند موته والوصية على ما أخذ به في المادة ٣٧ من قانون الوصية الجديد تصح بالثلث للوارث وغيره وتنفذ من غير إجازة الورثة فالوقف يصح في الثلث للوارث وغيره وينفذ كما شاء واقفه من غير إجازة أحد. ويراعى في تحديد ثلث مال الواقف أمران.

أولهما أن المراد به ثلث المال الذي للواقف حين موته سواء كان من العقارات أو المنقولات أو النقود أو الديون أو الحقوق المالية أى أنه بعد وفاته وحصر أمواله ينسب إليها ما وقفه في حياته فإن لم يزد على ثلثها نفذ وقفه كما أراد. وإن زاد على ثلثها يكون حكم الوقف في الزائد على الثلث على ما نص عليه في القانون.

ومن هذا يتبين أن ما وقفه الواقف لا يمكن أن يعرف في حياته إن كان يزيد على ثلث ماله أو لا يزيد وإنما يعرف ذلك بعد موته وحصر ماله ونسبة ما وقفه إلى ماله حين موته، ففي حياة الواقف ينفذ وقفه كما أراد وبعد موته ينظر في مقدار ما وقفه ومن وقف عليهم.

وثانيهما — أن ماله كما يشمل المال الباقي على ملكه حين موته من عقارات ومنقولات وديون وحقوق مالية يشمل ما وقفه سواء صدر وقفه منه بعد العمل بالمقانون أو قبله. وسواء كان وقفه أخيراً بالملك أهلياً لأن الموقوف بعد وقفه على مذهب مالك الذى أخذ به في القانون في هذا لم يزل على ملك الواقف وإنما تعلق به حق الموقوف عليه تعلق حق المستعير بالعارية اللازمه حال حياة الواقف

وتعلق حق الموصى له بالمنفعة بالعين الموصى بها بعد موته . ولأن الواقف له بمقتضى هذا القانون حق الرجوع فى وقفه الصادر قبل العمل بالقانون والصادر بعده . وبناء على هذين يعتبر ما وقفه من ماله إلا إذا كان ما وقفه ليس له الرجوع فى وقفه فإنه لا يعتبر من ماله ولا يحتسب فى تحديد الثلث لأن انقطاع حقه فى الرجوع فيه قطع قدرته على التصرف فيه فصار كمال باعه أو وهبه ومن المادة ١١ تبين أن الوقف الذى لا يجوز لواقفه الرجوع فيه وقفان أحدهما وقف المسجد والوقف عليه فهذا لا يجوز للواقف الرجوع فيه سواء صدر قبل العمل بالقانون أو بعده فلا يحتسب من ماله حين تحديد الثلث وثانيهما الوقف الصادر قبل العمل بالقانون الذى دلت القرائن على أنه ما كان فى الواقع تبرعا للوقوف عليه وإنما كان سداداً لدين أو ضمانا لحق أو معاوضة صورت بصورة التبرع لغرض من الأغراض فهذا أيضا لا يجوز للواقف الرجوع فيه فلا يحتسب من ماله حين تحديد الثلث .

فن وقف ١٠ فدين على مسجد و ٢٠ فدين وقفاً أهليا و ٣٠ فدين وقفاً أهليا ثانيا وبعد صدور القانون وقف أربعين فدنا وقفاً أهليا ثالثا ومات عن تركته قدرها ٢٠ فدين فإذا تبين أن وقفه العشرين فدانا الأولى كان تبرعا صوريا والحقيقة أنه كان معاوضة ولم يتبين هذافيا وقفه بعدها لا يحتسب فى تقدير ماله لتحديد ثلثه العشرة التى وقفها على المسجد ولا العشرون التى تبين أن وقفها صورى لأنه ليس له الرجوع فى هذين ويكون ماله هو ٤٠ + ٢٠ أى تسعين فدانا فإذا كانت متساوية القيمة فثلث ماله ثلاثون وبما أنه قد وقفها أولا واستغنى بوقفها الثلث الذى له تمام الحرية

في أن يوقفه كما يشاء ، فما وقفه بعد القانون يعد بما يزيد على هذا الثلث وتطبق عليه أحكام القانون في وقف ما زاد على الثلث

واحساب ماله حق الرجوع فيه بما وقفه قبل العمل بالقانون في تقدير ماله لا يراد منه إلا تحديد الثلث الذي يكون له فيه تمام الحرية لحسب وليس له أثر آخر . فالأوقاف الصادرة قبل العمل بالقانون لا يمكن المساس بها ولا بالاستحقاق فيها مهما كان مندارها . فهو كان لشخص مائة فدان منساوية القيمة وقف منها قبل القانون خمسين على جهات الخير أو على من شاء من الأجانب منه ووقف بعد القانون الخمسين الباقية تطبق على وقف الخمسين الباقية أحكام القانون في وقف ما زاد على الثلثين لأنه بوقفه الخمسين الأولى استنفذ الثلث وأكثر منه قبل العمل بالقانون ، ولا تطبق هذه الأحكام على ما زاد على ثلث ماله من الخمسين فداناً الأولى التي وقفها قبل العمل بالقانون بل تبقى الخمسون كلها وقفاً كما أرادو يتبع فيه شرطه وتنفذ رغبته في الموقوف عليهم وترتيبهم وتوزيع الربيع بينهم .

وبما أن تقييد حرية الواقف بثلث ماله إنما هو لحماية ورثته ذوى الاستحقاق الواجب والضمنان انتفاعهم بالجزء الأكبر من مال مورثهم فإذا وقف كل ماله على الوارثين له وقت وفاته من ذريته وزوجه أو أزواجه ووالديه صح وقفه واتبع فيه ما نص عليه في المادة ٢٤ من وجوب تقسيم الربيع عليهم بنسبة الإرث وانتقال نصيب كل منهم إلى فرعه . وكذلك إذا وقف كل ماله على ما شاء من جهات الخير أو من شاء من ليست لهم قرابة ومات وليس له وارث من أهل الاستحقاق الواجب المنصوص عليهم بالمادة ٢٤ صح وقفه ونفذ كما تنفذ وصية من لا وارث له بكل ماله لمن شاء .

إقراء المادة - ٢٣ -

ما ليس للواقف تمام الحرية في وقفه -

ما زاد على ثلث مال المالك ليس له تمام الحرية في وقفه بعد العمل بالقانون . فإذا وقف بعد العمل بالقانون ما يزيد على ثلث ماله كله أو بعضه فهو مقيد فيمن يوقف عليهم . وفي توزيع ريع الوقف بينهم . وفي انتقال استحقاق كل مستحق منهم بعده .

من يوقف عليهم - يجب على المالك إذا وقف ما زاد على ثلث ماله أن يوقفه على من يكون موجوداً حين موته من ذريته . ووالديه . وزوجه أو أزواجه الوارثين له فعلاً . فإلا . وحدهم هم أصحاب الاستحقاق الواجب في وقف ما زاد على الثلث بمقتضى القانون . وذرية الواقف تشمل كل وارث له فعلاً من فروعه سواء أكان من العصبة أم من أصحاب الفروض أم من ذوى الأرحام .

مادة ٢٣ - يجوز للمالك أن يوقف ما لا يزيد على ثلث ماله على من يشاء من ورثته أو غيرهم أو على جهة بر . وتكون العبرة بقيمة ثلث مال الواقف عند موته ، وبدخل في تقدير ماله الأوقاف التي صدرت منه قبل العمل بهذا القانون وبعده إلا إذا كانت أوقافاً ليس له حق الرجوع فيها .

ومع مراعاة أحكام المادة ٢٤ يجوز له أن يوقف كل ماله على من يكون موجوداً وقت موته من ذريته وزوجه أو أزواجه ووالديه . وإذا لم يوجد له عند موته أحد من الميدين في المادة ٢٤ جاز وقفه لكل ماله على من يشاء .

ولا يجب الاستحقاق في وقف ما زاد على الثلث لأحد من ورثة الواقف غير هؤلاء فلا يجب لأخوته وأخواته وأعمامه وعماته وسائر أقاربه من العصبية أو أصحاب الفروض أو ذوى الأحماء ، وإن كانوا ممن يرثونه فعلاً بعد موته ولا يجب الاستحقاق لواحد من أهل الاستحقاق الواجب للميراثين بالمادة ٢٤ إلا بشرطين

أحدهما أن يكون حين موت الواقف ممن يرثونه فعلاً لأن الاستحقاق إنما وجب له تعويضاً عما يفوته بالإرث فلو كان أحد هؤلاء حين موت الواقف ممنوعاً من إرثه بمانع شرعي من موانع الإرث كقتل أو اختلاف دين . أو كان محجوباً ممن يرثه حجب حرمان بسبب وجود من هو أولى بالإرث منه لا يجب له الاستحقاق ، فإذا مات الواقف عن أمه وزوجته وبنت بنته فلبست بنت بنته ممن يجب لها الاستحقاق فيما زاد على ثلث ماله لأنها من ذوى الأرحام ولا ترث مع وجود صاحب فرض غير أحد الزوجين وهو الأم في هذا المثال فلا تستحق فيما زاد على الثلث ، ولهذا استثناء مبين بالمادة ٢٩ سيأتي بيانه ولهذا قبل في صدر المادة ٢٤ مع مراعاة المادة ٢٩

وثانيهما أن لا يكون الوارث فعلاً من هؤلاء قد أعطاه الواقف بغير عوض ما يعادل نصيبه فيما زاد على ثلث ماله أو أكثر منه قبل العمل بالقانون أو بعده . فإذا كان الواقف قد وهب زوجته أو أحد أولاده مثلاً قبل العمل بالقانون أو بعده ما يعادل نصيبه في ثلثي تركته أو يزيد أو وقف عليه في حدود الثلث مقدار هذا فلا يكون من وهب له أو وقف عليه أو تبرع له بهذا المقدار ممن يجب له الاستحقاق منعاً له بما به التي تورث العداوة والبغضاء ومعنى عدم وجوب استحقاقه أن للواقف أن يدخله في وقف الثلثين وأن لا يدخله أما إذا كان

ما تبرع به الواقف لواحد من هؤلاء قبل القانون أو بعده أقل مما يعادل نصيبه في ثلثي تركته فإنه يجب له إستحقاق في الوقف بقدر ما يكمل نصيبه تحقيقاً للعدل .

توزيع ريع الوقف بينهم -- يجب على الواقف أن يوزع ريع ما يقفه مما يزيد على ثلث ماله على أصحاب الاستحقاق الواجب على وفق أحكام الميراث . فكل وارث منهم يستحق من الربع السهام التي كان يرثها في الموقوف لو ورثوه . لأن إستحقاقهم إنما يجب لهم عوضاً عن إرثهم فتكون سهامهم في الاستحقاق في الوقف بنسبة سهامهم في الإرث حسب الفريضة الشرعية . فإذا كانوا أبويه وزوجته وأولاده ذكوراً وإناثاً فلا يويه لكل واحد منهما سدس ريع ما يقفه . وللزوجة ثمنه . وباقيه للأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين .

انتقال نصيب المستحق منهم -- ويجب أن ينتقل نصيب كل مستحق من هؤلاء من بعده إلى ذريته وفقاً لأحكام هذا القانون فيما يخص بموت هذا المستحق أو حرمانه أو بطلان إستحقاقه برده -- ولهذا إستثناء مبين بالمادة ٢٨

إقرأ المادة — ٢٤ —

ماده — ٢٤ — مع مراعاة أحكام المادة ٢٩ يجب أن يكون للوارثين من ذرية الواقف وزوجه أو أزواجه ووالديه الموجودين وقت وفاته إستحقاق في الوقف فيما زاد على ثلث ماله وفقاً لأحكام الميراث . وأن ينتقل

استثناءان من أحكام المادة ٢٤ أحدهما بشأن انتقال الاستحقاق الواجب للأبوين وأحد الزوجين . وثانيهما بشأن استحقاق فرع من مات من أولاد الواقف في حياته .

١ — انتقال استحقاق الأبوين أو أحد الزوجين

نصت المادة ٢٤ على أنه يجب أن ينتقل استحقاق كل وارث من أصحاب الاستحقاق الواجب فيما زاد على الثلث إلى ذريته من بعده . فاستحقاق كل وارث من ذرية الواقف يجب أن ينتقل من بعده إلى ذريته . وكذا استحقاق الوارث من أحد الزوجين ومن الأبوين . والغرض من إيجاب انتقال استحقاق كل مستحق منهم إلى ذريته من بعده هو إبقاء الاستحقاق في ذرية الواقف حماية لهم وضمانا لا تنفاعهم بالجزء الأكبر من مال أصلهم بإبقاء استحقاق كل مستحق في ذريته . ولما كانت ذرية زوجة الواقف يكونون أجنب عنه إذا كانوا فرعاً من غيرها من غيره . وذرية أم الواقف لا يكونون من ذريته إذا كانوا فرعاً من غير أبيه . وذرية أبي الواقف لا يكونون من ذريته إذا كانوا فرعاً من غير أمه . ولما كان انتقال استحقاق كل من الزوجة والأبوين إلى ذريته في مثل هذه الأحوال يكون انتقالاً لغير ذرية الواقف ولا يتفق وغرض الشارع

استحقاق كل منهم إلى ذريته من بعده وفقاً لأحكام هذا القانون . ولا يجب هذا الاستحقاق لمن يكون الواقف قد أعطاه بغير عوض ما يساوي نصيبه عن طريق تصرف آخر . فإن كان ما أعطاه أقل مما يجب له استحقاق في الوقف بقدر ما يكمله .

من إيجاب انتقال استحقاق كل مستحق إلى ذريته من بعد لهذا أيسر للمواقف أن يجعل استحقاق كل من الزوجين والأبوين له شخصيا في مدة حياته خاصة ولا ينتقل من بعده إلى ذريته بشرط أن يجعل انتقاله إلى ذرية الواقف تحقيقا للغرض المقصود من إيجاب انتقال الاستحقاق الواجب . ولا يجب أن يكون انتقاله لجميع ذرية الواقف بل له أن ينقله إلى جميعهم وإلى بعضهم أى لا يخرج عنهم . أى أن ما يؤول إلى ذرية الواقف من بعد أحد الأبوين أو الزوجة لا يلزم أن يؤول لجميع ذرية الواقف بل للواقف أن يجعل مآله لبعضهم دون بعض . اقرأ المادة — ٢٨ —

٢ — فرع من مات من أولاد الواقف في حياته :

نصت المادة ٢٤ على أنه يجب لكل وارث للواقف من ذريته والديه وزوجه أو أزواجه الموجودين وقت وفاته استحقاق في الوقف فيما زاد على ثلث ماله بقدر إرثهم فيه . ومقتضى هذا أن فرع من مات من أولاد الواقف في حياته لا يجب لهم استحقاق في وقف ما زاد على ثلث ماله بقدر ما كان يجب لأصلهم لو كان حيا لأنهم إما محجوبون من الإرث حسب حرمان إذا وجد عاصب من أولاد الواقف أعلى منهم درجة فلا يكونون من ذرية الواقف الوارثين فعلا ولا يجب لهم استحقاق شيء أصلا . وإما غير محجوبين من

مادة — ٢٨ — للواقف أن يجعل استحقاق كل من الزوجين ومن الوالدين لمدة حياته ثم يكون من بعده لذرية الواقف .

الإرث يجب حرمان فيكونون من ذرية الواقف الوارثين ولمكن يجب لهم استحقاق بقدر إرثهم لا بقدر ما كان يجب لأصلهم .

ولما كان الغرض حماية ذرية الواقف مطلقا ومنهم فرع من مات من أن لاده في حياته أباح القانون للواقف أن يجعل لفرع من توفي من أولاده في حياته استحقاقا في الوقف بقدر ما كان يجب لأصله بمقتضى المادة ٢٤ لو كان موجوداً عند موت الواقف أو بقدر ما يكمله . ولو أدى هذا إلى نقص نصيب الوارث من أصحاب الاستحقاق الواجب عما يجب له من استحقاق فيما زاد على الثلث . وإلى تجاوز ثلث مال الواقف فيما يقفه على غير ورثته لأن هذه حال استثنائية يسوغ فيها أن ينقص نصيب الوارث من أصحاب الاستحقاق الواجب فيما زاد على الثلث عما كان يرثه وأن يزيد الموقوف على غير ورثته الواقف على ثلث ماله وهذه أمثلة توضح هذا - من له تسعون فدانا وقفها كلها بعد العمل القانون على أولاده وذرتهم وجعل ثلاثين منها وقفا على أولاد ابنه الذي مات في حياته ومات عن ابن واحد أو أكثر وارثين له نفذ وقفه حسب شرطه ووزع الاستحقاق كما أراد . لأولاد ابنه الذي مات في حياته ربع ثلاثين فدانا . ولابنه أو أبنائه الوارثين له ربع ستين فدانا . وفي هذه الصورة لم ينقص نصيب أصحاب الاستحقاق الواجب لأن الثلثين لهم ؛ ولم يتجاوز نصيب الفروع الثلث - من له تسعون فدانا وقفها كلها بعد العمل بالقانون على أولاده وذرتهم وجعل أربعين منها وقفها على أولاد ابنه الذي مات في حياته ومات عن ابن وارث فقط نفذ وقفه حسب شرطه ووزع الاستحقاق كما أراد لابنه ربع خمسين ولأولاد ابنه الذي مات في حياته

ربيع أربعين وفي هذه الصورة زاد الموقوف على غير الورثة على ثلث مال
الواقف ونقص نصيب صاحب الاستحقاق الواجب لانه كان يستحق الثلثين
وهو ستون ولكن لما جعل الواقف لفرع من مات في حياته استحقاقا بقدر
ما كان يجب لأصله اعتبر هذا الأصل موجوداً واعتبر مستحقاً في الثلثين
مع الابن الوارث واعتبر الابن الوارث مستحقاً أكثر مما كان يستحقه وهو
خمسون بدلاً لثلاثين - من له تسعون فدانا وقف منها قبل العمل بالقانون
ثلاثين على أية جهة من جهات الخير أو على من شاء من غير ذريته . ثم
وقف الستين الباقية على أولاده وذريتهم وجعل منها عشرين وقفاً على أولاد
ابنه الذي مات في حياته عن ابنتين واثنتين فقط . نفذ وقفه حسب
شرطه ووزع الاستحقاق فيه كما أراد . لابنتيه أربعون فدانا لكل واحد منهما
عشرون . ولفرع ابنه الذي مات في حياته عشرون . وفي هذه الصورة تجاوز
ما وقفه على غير ذريته الوارثين ثلث ماله لانه بلغ خمسين . وأخذ جميع
ما وقف على فرع من مات في حياة الواقف من أولاده من أنصباء الوارثين
فعلا وبهذا نقص نصيب ابنه الوارث عما كان يجب له لو نظرنا إلى الوارثين
فعلا لانه استحق عشرين وقد كان يستحق نصف الاثنين أي ثلاثين لكن
لما شرط الواقف استحقاق فرع من مات ما كان يستحقه أصله اعتبر أصله
حيّاً واعتبر الثلثان أي الستون مستحقين لثلاثة للاثنتين فلكل واحد عشرون
وبهذا الاعتبار لم ينقص نصيب أحد الاثنين ولم يزد نصيب فرع من مات
عما كان يستحقه أصله لكن لو مات الواقف عن أكثر من ابنتين تبين أن
العشرين فدانا التي جعلها الفرع من مات أولاده أكثر مما كان يستحقه أصلهم

لو كان حياً فتنقص إلى مقدار ما كان يجب له . وما يؤخذ منهم يرد إلى
الأبناء الوارثين فعلاً ، فلو مات عن ثلاثة أبناء كان نصيب الإبن الواحد
في الثلثين أي الستين فدائماً خمسة عشر باعتبار من مات حياً واعتبار الأبناء
الوارثين أربعة ويكون الموقوف على فرع من مات في حياة الواقف وهو
عشرون زائداً خمسة عما كان يجب لأصلهم فينقص من الموقوف عليهم ويرد
إلى الأبناء الثلاثة .

مالك له تسعون فدائماً وقف منها قبل العمل بالقانون عشرين على أية
جهة خيرية أو على من شاء من غير ذريته ووقف السبعين الباقية على أولاده
وذريتهم وجعل تولد من مات ثلاثين وتوفي عن ابن وارث واحد نفذ وقفه
حسب شرطه .

وفي هذه الصورة أخذ أولاد من مات ما شرط لهم العشرة الباقية من
ثلث مال الوقف والعشرين مما كان يجب للإبن . وعلى اعتبار من مات حياً
لا يكون نصيب الإبن قد نقص عما كان يجب له .

فالحلاصة أن الواقف ليس له أن يجعل لفرع من مات في حياته من
أولاده أكثر مما كان يستحقه أصلهم لو كان حياً ولو جعل لهم ما هو أكثر
لا ينفذ وقفه عليهم فيما زاد . وإن وقفه عليهم ما كان يستحقه أصلهم لو كان
حياً ينفذ ولو ترتب عليه تجاوز الثلث الذي له تمام الحرية في وقفه على غير
ذريته ، أو ترتب عليه نقص أنصبة الوارثين فعلاً من ذوى الاستحقاق الواجب
عما كانوا يستحقونه حقيقة فيما زاد على الثلثين وفقاً لأحكام الميراث .
والمراد من الفرع في نص المادة ، الفرع من توفي ، ما يشمل الواحد

والأكثر والذكر والآث وما يشمل الغاصب وصاحب الفرض وذا الرحم
مهما نزلت درجته . والمراد من أولاد الواقف أولاده لصلبه ذكوراً
كانوا أو إناثاً .

اقرأ المادة - ٢٩ -

إقرار المستحق بالاستحقاق لغيره وتنازله عنه لغيره

مذهب الحنفية : إذا قال أحد المستحقين في الوقف أقر أن فلاناً يستحق
ربيع هذا الوقف دوني وكان أهلاً للإقرار وصادقه المقر له صح هذا الإقرار
واستحق المقر له من ربيع الوقف ما يستحقه المقر مادام كل من المقر والمقر
له على قيد الحياة ، فإذا مات أحدهما بطل الإقرار وانتهى هذا الاستحقاق
لأنه إذا مات المقر لا يكون إقراره حجة على من يستحق ربيع الوقف
بعده إذ الإقرار حجة قاصرة على نفس المقر فينتقل استحقاق نصيبه إلى
من جعله له الواقف بعد موته ، وإذا مات المقر له لا يعود الاستحقاق إلى
المقر لأنه غير مستحق بإقراره ولا ينتقل إلى ورثته لأن الإقرار لشخصه
فيعود النصيب المقر باستحقاقه إلى أصل الغلة ويصرف في مصرفها .

وإذا قال أحد المستحقين في الوقف : أقر أن فلاناً يستحق معنا في ربيع

مادة - ٢٩ - للواقف أن يجعل لفرع من توفي من أولاده في حياته
استحقاقاً في الوقف بقدر ما كان يجب لأصله بمقتضى المادة ٢٤ لو كان
موجوداً عند موت الواقف ، ويقدر ما يكمله . ولو تجاوز هذا الاستحقاق
ثلث ماله .

هذا الوقف ، وكان أهلا للإقرار ومصادقة المقر له على إقراره ولم بمصادقة
باقي المستحقين صح هذا الإقرار في حق المقر خاصة فيشاركه المقر له في
نصيبه . وكيفية هذه المشاركة أن يقسم ريع الوقف على المستحقين وليس
فيهم المقر له ويقسم عليهم بما فيهم المقر له . ويأخذ المقر نصيبه حسب التقسيم
الثاني ويأخذ المقر له الفرق بين هذا النصيب والنصيب على التقسيم الأول .
فإذا كان المستحقون في الوقف ثلاثة وأقر أحدهم لآخر أنه يستحق معهم
ومصادقة المقر له ولم بمصادقة باقي المستحقين قسم ريع الوقف على ثلاثة ،
فالنصيب ٨ ط من ٢٤ ط ثم قسم على أربعة فالنصيب ٦ ط من ٢٤ ط
فالمقر يأخذ ٦ والمقر له يأخذ ٢ ط .

وإنما صح الإقرار بالاستحقاق في هاتين الصورتين في مذهب الحنفية ،
واستحق المقر له في الوقت بمقتضى هذا الإقرار مع أنه في مذهبهم لا استحقاق
في وقف إلا بنص من الوقف . لأن هذا الإقرار إخبار بما يحتمل الصدق
والكذب ، ويمكن حمله على الصدق بتقدير أن الواقف قد يكون غير في
مصارف وقفه بما له من حق التغيير ، وجعل هذا المقر له يستحق دون المقر
أو معه ومع باقي المستحقين وعلم المقر بهذا فأقر وهو أهل للإقرار . فيعامل
بإقراره في حق نفسه ولا ضرر على غيره من معاملته بإقراره .

وقد نص بعض فقهاء الحنفية على أن هذا التعليل لصحة الإقرار
بالاستحقاق يؤخذ منه أنه لو ثبت أن هذا الإقرار إنما هو بيع للاستحقاق
أو تنازل عنه صيغ في صيغة الإقرار لا يصح ؛ لأن العبارة للمعاني لا الألفاظ
وكما يسمى هذا إقراراً بالاستحقاق يسمى بمصادقة على الاستحقاق . وإذا

دلت القرائن القاطمة على نفي احتمال صدق المقرر لا يصح إقراره .

أما تنازل المستحق عن استحقاقه كله أو بعضه لغيره فلا يصح لأن الاستحقاق في الوقف كالاستحقاق في الإرث لا يقبل واحد منهما الإسقاط والتنازل عنه سواء كان إسقاطاً مجرداً أو كان إسقاطاً لشخص معين ، فإذا قال أحد المستحقين : تنازلت عن استحقاقى في الوقف كله أو عن بعضه ، أو قال : أسقطت استحقاقى في الوقف كله أو بعضه ، أو قال تنازلت عنه لفلان أو جعلته لفلان ، فهذا كله باطل لا يترتب عليه أثر . ولهذا المستحق المتنازل أن يطالب باستحقاقه ، لأن الاستحقاق في الوقف مما لا يقبل الإسقاط ولا يكون للمتنازل له استحقاق فيه لأنه لا استحقاق في الوقف إلا بنص الواقف ، وليس للمستحق إثبات استحقاق من غير نص الواقف . والاقرار بالاستحقاق للغير إنما صح حملاً له على أنه إخبار عن تصرف من الواقف يقضى بهذا ، فأما إنشاء الاستحقاق للغير بإسقاطه له أو جعله له ، فهذا لا مسوغ لتصحيحه .

ويراعى التفريق بين الاستحقاق في الوقف وبين النصيب الذى يستحق فعلاً منه ، فإن النصيب بعد استحقاقه فعلاً يجوز لمستحقه أن يتصرف فيه بأى تصرف وأن يجعله لغيره بعوض أو بغير عوض وأن يقربه لغيره كما يشاء وأن يتنازل عنه لمن شاء . لأنه صار ملكاً خالصاً له كالوارث بعد أن يرث يجوز له أن يتصرف فيما ورثه بأى تصرف .

القانون الجديد - نص القانون على أن إقرار المستحق باستحقاقه كله أو بعضه لغيره باطل كما أن تنازله عن استحقاقه كله أو بعضه لغيره باطل .

أما بطلان تنازل المستحق عن استحقاقه لغيره فهذا هو الراجح في مذهب
الحنفية والعمل جاريه . وأما بطلان إقرار المستحق باستحقاقه كله أو بعضه
لغيره فهذا عدول عن الراجح في مذهب الحنفية وأخذ بما ذهب إليه بعض
مأخريهم . وبما نص عليه في مذهب الحنابلة من أن الإقرار بما يخالف ما جاء
بكتاب الوقف باطل . والذي دعا إلى الأخذ بهذا ما دلت عليه الحوادث من
أن بعض المستحقين يتخذون هذا الإقرار وسيلة لبيع استحقاقهم بشئ
بخس . وأن الربوبين يستغلون هذه الوسيلة . وأنه يؤدي إلى ما لا يتفق
وعرض الوقف وإلى انتفاع غير الموقوف عليهم ببيع الوقف .

اقرأ المادة - ٢٠ -

استحقاق المقر له بالنسب - ثبت النسب في مذهب الحنفية بالفراش
أو بالبينة أو بالإقرار . فإذا أقر شخص لغيره نسبه أنه ابنه وتوافرت
الشروط الشرعية لصحة إقراره ثبتت بهذا الإقرار بنوة المقر له للمقر
واستحق في إرثه ووصيته ووقفه على أولاده ما يستحقه أحد أولاده وثبتت
له كل الأحكام التي تثبت لولد ثابت نسبه بالفراش أو بالبينة . فإذا وقف
الواقف على أولاده أو أولاد أخيه وأقر هو أو أخوه بنوة غلام له استحق
الغلام المقر له بالنسب من لواقف أو من أخيه مع أولاد الواقف أو أولاد
أخيه كما يستحق سائر أولادها .

مادة - ٢٠ - يبطل إقرار الموقوف عليه لغيره بكل أو بعض استحقاقه
كما يبطل تنازله عنه .

وقد دلت الحوادث على أن الإقرار بالنسب قد اتخذ في بعض الحالات وسيلة إلى إدخال غير الموقوف عليهم في الوقف بغيره في محاباتهم أو في الأضرار بباقي الموقوف عليهم مع قيام القران بالله على أن المقر له بالنسب لا يمت إلى المقر بصلة . فمنعاً لهذا الاحتيال ودفعاً للضرر عن الموقوف عليهم ومحافظة على رغبات الواقفين نص القانون على أن المقر ينسب على نفسه سواء أكان هو الواقف أم غيره إذ دلت القرائن على أنه منهم في إقراره وأن إقراره إحتيال على إدخال المقر له في الاستحقاق برده عليه قصده ولا يتعدى أثر إقراره إلى الموقوف عليهم ولا يشاركهم في الاستحقاق .

فإذا وقف الواقف على أولاده ثم أقر لغيره فإنه ابنة وقامت القرائن على أنه منهم في إقراره لا يستحق المقر له في وقفه على أولاده ولا يشارك أولاد الواقف . وإذا وقف الواقف على أولاد أخيه ثم أقر أخوه لغيره فإنه ابنة وقامت القرائن على أن المقر منهم في إقراره لا يستحق المقر له في وقف الواقف على أولاد أخيه .

وهذا مقتضى مافي مذهب المالكية من أن التهمة في الإقرار بالنسب أو غيره إما مبينة للإقرار أو مانعة من ترتيب آثار ثبوت النسب عليه وخاصة ما يضر بغيره . وهو أيضاً مقتضى مافي مذهب الحنفية من أنه يشترط لصحة الإقرار من المتمر أن لا يكذبه الظاهر . وقيام القران على إتمام المقر في إقراره دليل على تكذيب الظاهر له .

وقد يقال إن الواقف بمقتضى هذا القانون يملك التغيير في مصارف وقفه وشروطه ولو لم يشترطه فهو يملك إدخال من شاء في وقفه وإخراج من شاء .

فليس مظنة لأن يثبت في إقراره ولا وجه لإبطال إقراره ينسب من نفسه
بإتهامه : والجواب أنه قد يتخذ هذا الإقرار وسيلة إلى حرمان ذريته من
بعض ما يجب لهم من الاستحقاق بمقتضى أحكام هذا القانون ولهذا جعل
حكمه كحكم على مقر بالنسب على نفسه إذا دلت القرائن على أنه منهم في إقراره
اقرأ المادة - ٢٠ -

اشتراط الواقف شروطا لاستحقاق الموقوف عليه - للواقف أن

يشترط لاستحقاق الموقوف عليه من الشروط ما يرى أنه يتفق وعرضه من
وقفه كاشتراطه في الموقوف عليه أن يكون طالب علم أو فقيرا . وشرطه
هذا واجب اتباعه لأنه ما طابت نفسه بوقفه إلا به ، ولكن تبين من تتبع
كثير من حجج الاوقاف أن كثيرا من الواقفين غلوا وتعسفوا في بعض
الشروط التي يشترطونها لاستحقاق الموقوف عليهم - فمنهم من شرط شروط
تخالف الشرع كاشتراط الواقف لاستحقاق ابنه أن لا يتزوج أو لاستحقاق زوجته
من بعده أن لا يتزوج . وكاشتراطه لاستحقاق ابنه أن يتزوج من فلانة أو
من امرأة معينة أو ولد معين واشتراطه لاستحقاقه أن لا يتزوج من فلانة أو
من امرأة معينة أو ولد معين وأمثال هذه الشروط التي تقتضي الرهبانية والترمل
وتقييد الحرية الشخصية في الشخص ما يختص بالإنسان .

ومنهم من شرط شروطا يترتب على مراعاتها إضرار بالموقوف عليه أو نفوذه

مادة ٢١ - إقرار الواقف أو غيره بالنسب على نفسه لا ينعدي إلى

الموقوف عليهم متى دلت القرائن على أنه منهم في هذا الإقرار .

مصلحة له كاشتراط الواقف لاستحقاق الموقوف أن يسكن في مسكن معين أو يقيم في جهة معينة أو يسكن مع أفراد أسرة الواقف في منزل الواقف فهذه شروط تضر بالموقوف عليه الذي تحتم عليه وظيفته أو حاجات معيشته أو أية ظروف تحيط به أن يسكن في غير ما شرط الواقف لاستحقاقه السكنى فيه وكاشتراط الواقف لاستحقاق الموقوف عليه أن لا يستدين فإن هذا شرط يفوت المصلحة على من يستدين لسد حاجة أو لتلافي ضرر .

ومنهم من شرط شروطا لا فائدة فيها ولا يترتب على عدم العمل بها تفويت مصلحة الواقف أو الوقف أو المستحق كاشتراط الواقف لاستحقاق القاري للقرآن أن يكون قارئاً في مسجد معين أو لاستحقاق الفقير السائل أن يكون سائلاً في مكان معين . أمثال هذه الشروط التي فيها التزام ما لا فائدة في التزامه ولا شك في أن الشروط التي تخالف الشرع . والشروط التي تضر بالموقوف عليهم أو تفوت مصالحهم . والشروط التي لا فائدة فيها ولا تفوت بإعمالها أية مصلحة شروط غير مشروعة ولهذا نص القانون في المادة ٢٢ على بطلان كل شرط يفقد حرية المستحق في الزواج أو الإقامة أو الاستدانة . وعلى بطلان كل شرط لا يترتب على عدم مراعاته تفويت أية مصلحة واستثنى حالتين . أحدهما مبينة بالفقرة ٢ من مادة ٢٧ والثانية هي مبينة بالمادة ٢٢ وهي ما إذا اشترط الواقف لاستحقاق الموقوف عليه أن لا يستدين وثبت أن الموقوف عليه استدان لغیر مصلحة فإن يتبع شرط طوعاً يحرم من الاستحقاق . وبطلان النوعين الأولين من الشروط صريح قول ابن تيمية وتلميذه ابن القيم من فقهاء الحنابلة . وبطلان كل شرط لا فائدة فيه صريح مذهب الحنفية الذين جوزوا مخالفة كل شرط للواقف لا يترتب على مخالفته ضرر .

إقرأ المادة - ٢٢ -

متى يستحق الموقوف عليهم فعلاً .

قدّمنا أنه لا يصح الوقف على من مات قبل صدوره . وأنه يصح الوقف على الموجودين حين صدوره وعلى الذين يوجدون بعده . فإذا وقف الواقف على أولاده لم يدخل في أولاده من مات منهم قبل إنشاء هذا الوقف ، ودخل في وقفه أولاده الموجودون وقت إنشائه ومن يولدون له بعده . ولكن الموقوف عليهم تارة يشترط لاستحقاقهم فعلاً وجودهم وقت إنشاء الوقف وتارة يشترط لاستحقاقهم فعلاً وجودهم وقت ظهور ريعه لا وقت إنشائه . فيشترط لاستحقاق الموقوف عليهم فعلاً وجودهم وقت إنشاء الوقف في ثلاث صور :

الأولى : إذا كان الموقوف عليهم قد عينهم الواقف بأسمائهم . فإذا قال الواقف : جعلت ثلث مالى وقفاً على محمد ومحمود وعائشة أولاد شقيقي إبراهيم ثم من بعدهم على الفقراء استحق الوقف هؤلاء المعينون الموجودون وقت إنشاء الوقف حتى لو ظهر أن أحدهم كان ميتاً حين إنشاء الوقف ولم يعلم الواقف بموته لم يصح الوقف عليه ، لأن الوقف على الميت باطل كما قدّمنا .

مادة ٢٢ - مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة ١٧

يبطل شرط الواقف إذا قيد حرية المستحق في الزواج ، أو الإقامة ، أو الاستدانة إلا إذا كانت لغير مصلحة .

وبطل كذلك كل شرط لا يترتب على عدم مراعاته نفويت مصلحة للواقف أو الوقف أو المستحقين .

الثانية : إذا كان الموقوف عليهم قد عينهم الواقف بوصف من الأوصاف الثابتة التي لا يزول عادة كالعمى والصمم والخرس وغيرها من العاهات المستديرة . فإذا قال الواقف : جعلت ثلث مالى وقفاً على العمى أو الصم أو الخرس من أقاربي ثم من بعدهم على الفقراء استحق في وقفه كل قريب له أعمى أو أصم أو أخرس موجود بوصفه هذا وقت إنشاء الوقف . حتى لو ولد قريب له بعد إنشاء الوقف وأصيب بهذه العاهة لا يستحق ! ولو كان له قريب وقت إنشاء الوقف سليماً من هذه العاهة ثم أصيب بعده لا يستحق .

الثالثة : إذا كان الموقوف عليهم قد عينهم الواقف بوصف من الأوصاف غير الدائمة التي تزول وليكنها لا يعود كالصغر . فإذا قال الواقف : جعلت وقفى على صغار أولادى ثم من بعدهم على الفقراء استحق في وقفه من كان صغيراً من أولاده وقت إنشاء الوقف حتى لو ولد له ولد بعد إنشاء وقفه لا يستحق .

فتمعين الموقوف عليه باسمه . وتمعيته بوصف ثابت لا يزول . وتمعيته بوصف يزول ولا يعود يقتضى لاستحقاق الموقوف عليه فعلاً وجوده وقت إنشاء الوقف على ما عين الواقف .

أما صورة تعين الموقوف عليه باسمه فوجه الحكم فيها ظاهر لأن ذكر الأسماء في حجة الوقف يدل على قصد الواقف المسميات بها بذاتهم وقت إنشاء وقفه . فلا يستحق إلا من كان موجوداً منهم وقت صدوره . وأما صورة تعين الموقوف عليه بوصف ثابت كالعمى وصورة تعينه بوصف يزول ولا يعود كالصغر فالحكم فيهما موضع نظر من ناحيتين : الأولى أن الظاهر من غرض الواقف أنه يقصد نفع الأعمى من أقاربه سواء كان متصفاً

بهذا الوصف وقت صدور الوقف أو انصف به بعده . وأنه يقصد نفع
الصغار من أولاده سواء كان الصغير منهم موجوداً وقت الوقف أو ولد
بعده . ولا يقصد أعمى معيناً من أقاربه ولا صغيراً معيناً من أولاده ،
فقصر الاستحقاق على من وجد وقت الوقف متصفاً بهذا الوصف فيه
منافاة للظاهر من غرض الواقف . والشاحية الثانية أن الفقهاء نصوا على أنه
لو وقف على عتقائه استحق عتقاؤه الموجودون وقت الوقف ومن صاروا من
عتقائه بعد صدوره مع أن هذا وصف إذا تحقق لا يزول كالعمى . وأنه
لو وقف على الأبنكار من بناته استحققت كل من كانت بكرأ من بناته وقت
ظهور الربيع . سواء كانت موجودة وقت الوقف أو وجدت بعده مع أنه
وصف يزول ولا يعود كالصغير .

ويشترط لاستحقاق الموقوف عليه فعلاً وجوده وقت ظهور غلة
الوقف في صورة واحدة وهي ما إذا عين الواقف الموقوف عليه بوصف
من الأوصاف التي تزول وتعود كالفقير وطلب العلم والزواج والعزوبة .
فإذا قال الواقف : جعلت ثلث مالي وقفاً من يعدي على الفقراء من أقاربي
أو على طلبة العلم من أهل بلدي أو على المتزوجين من أبنائي استحق في الوقف
الموجودون وقت ظهور ريعه من فقراء أقاربه أو من طلاب العلم من أهل
بلده أو المتزوجين من أبنائه . سواء من كان موجوداً منهم على ذلك الوصف
وقت الوقف ومن وجد منهم على ذلك بعده . فعند ظهور غلة الوقف ينحصر
عدد الموجودين من المتصفين بهذا الوصف ويتسم الربيع بينهم حسب شرط
الواقف ، وهذا العدد قابل للتغير بتغير الأوصاف وبالوفاة وبالولادة .

متى تعتبر غلة الوقف موجودة ؟

يختلف الوقت الذي تعتبر غلة الوقف قد ظهرت فيه باختلاف العين الموقوفة ، وكيفية استغلالها ، فإن كانت أطيافاً تزرع لحساب الوقف ، فوقت ظهور ريعها هو وقت انعقاد الحبوب وصيرورة الزرع متقوماً . وإن كانت أشجاراً فوقت ظهور ريعها هو وقت انعقاد ثمرها وأمنه من العاهات ، وإن كانت أطيافاً مؤجرة ، أو منازل أو حوانيت مؤجرة فوقت وجود غلتها هو وقت استحقاق أجرتها ، سواء حصلت فعلاً أو لم تحصل . فمن كان متصفاً بالوصف الذي جعله الواقف مناط الاستحقاق وقت ظهور الغلة بالمعنى الذي تقدم استحقاقه فعلاً نصيبه منها حسب شرط الوقف ، سواء حصد الزرع أو لم يحصد وحصلت الأجرة أو لم تحصل ، وقسمت بين المستحقين أو لم تقسم .

استحقاق الحمل — وإذا وقف الواقف على أولاده أو أولاد غيره يحصى عدد الأولاد المستحقين الموجودين وقت ظهور الغلة ويقسم الربيع بينهم حسب شرطه ويحصى معهم الحمل الموجود في بطن أمه من الواقف أو من أحد أولاده وقت ظهور الغلة لأنه من الأولاد الموجودين وقته ويحفظ نصيبه فإن ولد حياً استحقه وإن لم يولد حياً رد إلى أصل الربيع . ويعلم أنه موجود في بطن أمه وقت ظهور الغلة إذا ولد لأقل من ستة أشهر من وقت ظهورها إن كانت زوجية أمه قائمة أو معدومة من طلاق رجعي . وأما إن كانت أمه مطلقة طلاقاً بائناً أو متوفى عنها زوجها ، فيحكم بوجوده في بطن أمه على مذهب الحنفية إذا ولد لأقل من سنتين من وقت الطلاق أو الوفاة . وعلى ما عليه العمل الآن

بالشواكم الشرعية من أنه لا تسمع دعوى النسب لولد المطلقة أو المتوفى عنها زوجها إذا أتت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة لو ولد الحمل لأكثر من سنة من الطلاق أو الوفاة لا تسمع دعوى استحقاقه في الوقف لأن دعوى استحقاقه لا تكون إلا في ضمن دعوى نسبه وأنه من أولاد الواقف.

وكما يدخل الحمل في ضمن أولاد الواقف إذا وقف عليهم يصح الوقف على الحمل استقلالاً فإذا قال الواقف جعلت وقفى على رجل زوجتى صح الوقف وتستحق الحمل ريعه متى ولد حياً وثبت أنه كان موجوداً وقت الوقف عليه

نصيب من مات من الموقوف عليهم

في مذهب الحنفية — إذا مات أحد الموقوف عليهم فأما أن يكون موته بعد استحقاقه فعلاً نصيبه من ريع الوقف ، وإما أن يكون موته بعد أن صار من أهل الاستحقاق وقيل أن تستحق فعلاً ، وأما أن يكون موته قبل أن يصير من أهل الاستحقاق ،

فإذا مات أحد الموقوف عليهم بعد أن استحق نصيبه من ريع الوقف فعلاً كان هذا النصيب ملكاً خالصاً له يؤول إلى ورثته ويقتسمونه بينهم حسب الميراث الشرعى كما أن أملاكه سواء كان موته قبل قسمة الريع بين مستحقيه أو بعد قسمة ، فإذا وقف الواقف وقفه من بعده على أولاده ثم مات عن أولاده محمد وأحمد وعلي وفاطمة وظهرت غلة الوقف وهؤلاء الأربعة أحياء ثم مات أحدهم بعد ذلك آل نصيبه من تلك الغلة إلى ورثته الشرعيين لأنه ملك مورثهم استحقه فعلاً بمجرد ظهور غلة الوقف .

وإذا مات أحد الموقوف عليهم بعد أن صار من أهل الاستحقاق وقيل
أن يستحق فعلا اتبع في نصيبه شرط الواقف إذا كان للواقف شرط فيه
فاذا وقف الواقف وقفه من بعده على أولاده ثم مات عن أولاده الأربعة
المذكورين ثم مات أحد هؤلاء الأربعة قبل ظهور غلة الوقف فهذا من أهل
الاستحقاق لأنه وجد بعد موت الواقف ولم يستحق فعلا لأنه مات قبل
ظهور غلة الوقف فيتبع في نصيبه مانص عليه الواقف، فإذا نص الواقف
على أن من مات من الموقوف عليهم بعد دخوله في الاستحقاق رجع نصيبه
إلى أصل الغلة وصرف في مصارفها ببيع شرطه، فإذا ظهرت الغلة قسمت على
الأحياء من المستحقين واعتبر من مات منهم كأنه لم يكن سواء مات عقيبا
أو عن فرع.

وإذا نص الواقف على أن مات من المستحقين عقيبا رجع نصيبه إلى
أصل الغلة. ومن مات منهم عن فرع قام فرعه مقامه واستحق ما كان يستحقه
أبوه لو كان حيا يتبع شرطه، فإذا ظهرت الغلة يعتبر من مات عقيبا كأنه
لم يكن. ويعتبر من مات عن فرع كأنه موجود فيقسم الربيع على الأحياء
من المستحقين وعلى من مات منهم عن فرع فما خص الحى أخذه وما خص
من مات عن فرع أخذه فرعه. وفي هذه الحال إذا كان الوقف على الأولاد
غير مرتب الطبقات يستحق هذا الفرع نصيبين كما قدمنا.

وإذا لم ينص الواقف على حكم نصيب من مات من المستحقين يفرق
بين ما إذا كان لفظ الواقف في تعبيره عن الموقوف عليهم يصدق على الباقي
بعد من مات منهم أو لا يصدق عليهم. فإذا كان اللفظ يصدق على الباقي

رجع نصيب من مات إلى أصل الغلة ومصرف في مصرفها واعتبر من مات
كان لم يكن ، وإن كان اللفظ لا يصدق على الباقي لا يرجع نصيب من مات
إلى أصل الغلة بل يعتبر وقفا لا مصرف له فيصرف إلى الفقراء ، فإذا
وقف الواقف وقفه من بعده على أولاده من غير أن يسميهم ثم مات عن
أولاد أربعة فإذا مات أحد الأربعة ولم يوجد نص من الواقف بشأن
نصيبه - يصدق على الثلاثة الباقيين لفظ أولاده فيكونون هم المستحقين ويعتبر
من مات منهم كأن لم يكن . وإذا وقف الواقف وقفه من بعده على أولاده
وسمىهم وهم محمود وحسن وإبراهيم وعائشة فإذا مات أحد هؤلاء لا يصدق
على الباقيين لفظ الواقف لأن لفظه إنما يصدق على أربعة معينين بأسمائهم
فنصيب من مات منهم منقطع المصروف أي لا مستحق له بنص من الواقف
فيصرف للفقراء إلى أن ينتقل الاستحقاق إلى من جعل الواقف وقفه عليهم
بعد المعينين .

وإذا مات أحد الموقوف عليهم قبل أن يكون من أهل الاستحقاق
فحكمه حكم من مات بعد أن صار من أهل الاستحقاق . فإذا كان للواقف
في حجة وقفه نص بشأنه اتبع هذا النص ، وإذا لم يكن للواقف في حجة
وفيه نص بشأنه يفرق بين ما إذا كان الباقيون بعد موت من مات يصدق
عليهم لفظ الواقف أو لا يصدق . فإذا قال الواقف جعلت وقفي من بعدى
على أولادى ثم مات أحد أولاده في حياته فهذا مات قبل أن يصير من أهل
الاستحقاق فإذا نص الواقف على أن من مات قبل الاستحقاق يرجع
نصيبه إلى أصل الغلة ومات أحدهم في حياته يعتبر عند ظهور الغلة بعد موت
الواقف كأن لم يكن ، وإذا نص على أن من مات قبل الاستحقاق عن

فرع قام فرع مقامه وأخذ ما كان يستحق أصله لو كان حيا ومات أحدهم في حياته يعتبر عند ظهور الغلة بعد وفاة الوقف موجوداً وما يخصه يأخذه فرع .

وإذا وقف الواقف على نفسه ثم من بعده على أولاده . ثم من بعدهم على أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم طبقة بعد طبقة الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها . ونص على أن من مات من الموقوف عليهم قبل دخوله في الوقف واستحقاقه فيه وترك فرعاً قام فرع مقامه واستحق ما كان يستحق أصله لو كان حيا ، ولم ينص على مثل هذا بشأن من مات من الموقوف عليهم بعد دخوله في الوقف واستحقاقه فيه .

فلفقهاء الحنفية في حكم هذه الواقعة قولان : أحدهما : أن فرع من مات من الموقوف عليهم بعد دخوله في الوقف واستحقاقه فيه لا يقوم مقام أصله ولا يستحق في هذا الوقف . لأن الواقف اقتصر على النص على قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقام أصله ، ولا استحقاق إلا بنص .

وثانيهما : أن فرع من مات من الموقوف عليهم بعد دخوله في الوقف واستحقاقه فيه يقوم مقام أصله ويستحق ما كان يستحقه . لأن الواقف لما جعل وقفه من بعده على أولاده وذريته ونص على أن الطبقة العليا منهم تحجب السفلى من نفسها دون غيرها دل على أن مراده أن لا يحجب الفرع إلا أصله فلو لم يقم الفرع في هذه الصورة مقام أصله كان محجوباً بغير أصله . وهذا لا يتفق وغرض الواقف من تربيته . ولأنه بعد كل البعد أن يكون غرض الواقف من النص على قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقام أصله

الاحترار عن قيام فرع من مات بعد الاستحقاق مقام أصله وإنما المتبادر أن غرضه النص على من هم مظنة أن يحرموا من الاستحقاق . ولأن النص الذي يدل على قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقام أصله بطريق عبارة يدل على قيام فرع من مات بعد الاستحقاق مقام أصله بطريق دلالة لأنهم أولى من مدلول العبارة بالاستحقاق والمفهوم من النص بطريق الدلالة واجب العمل به كالمفهوم منه بطريق العبارة . ولأنه إذا احتملت عبارات الواقفين الاعطاء والحرمان . رجع جانب الاعطاء لأنه أقرب إلى أغراضهم .

وهذا القول الثاني رجحه صاحب الفتاوى المهدية في ص ٤٥٢ ج ٢ طبعة أولى سنة ١٠٣٠ هـ وقال إن وجهه وجهه (١) .

القانون الجديد في نصيب من مات من الموقوف عليهم : خلاصة ما قدمناه

من مذهب الجنيفة في ترتيب الموقوف عليهم وفي نصيب من مات منهم أنه إذا وقف الواقف على ذريته أو ذرية غيره وقفا مرتب الطبقات فله أن يرتب الموقوف عليهم طبقة على طبقة أى جملة على جملة . وله أن يرتب كل فرع على أصله أى ترتيب أفراد على أفراد . وإذا رتب الواقف الموقوف عليهم ترتيب جملة على جملة ولم ينص على قيام الفرع مقام أصله لا يستحق

(١) أنظر حكم المحكمة العليا الشرعية في القضية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٢٩

— ٢٠ ٢٩ في عدد ٣ من ٢ من مجلة المحاماة الشرعية وانظر حكم محكمة مصر

الشرعية في القضية رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ في عددى ٩ و ١٠ من ٣ من مجلة المحاماة الشرعية .

أحد من الفروع شيئا إلا إذا انقرضت طبقة أصولهم . وأنه إذا مات أصل
كان نصيبه في بعض الصور منقطعا يستحقه الفقراء ولا يستحقه فرعه ولا
الباقون من أفراد طبقته . وفي بعض الصور يستحقه الباقون من طبقته
ويحرم منه فروعه .

ولما كان انتقال نصيب من مات من الموقوف عليهم في بعض الصور
إلى الفقراء لا إلى فرعه ولا إلى باقي أفراد طبقته . وانتقاله في بعض
الصور إلى باقي أفراد طبقته دون فرعه لا يتفق وغرض أكثر الواقفين
الذين ما أرادوا من الوقف إلا بقاء الموقوف لنفع ذريتهم وحصر النفع
فيهم دون غيرهم .

لهذا عدل عن مذهب الحنفية الذي يسوغ للواقف أن يربط طبقات الموقوف
عليهم ترتيب جملة على جملة انتفاء حرمان الفرع عما كان يستحقه أصله وضمانا
لحصر الانتفاع بالوقف في ذرية الواقف وأخذ بما هو الأظهر في مذهب
الحنابلة وما هو التحقيق عند المالكية من أن الوقف على الذرية إذا كان
مرتب الطبقات لا يكون إلا ترتيب أفراد على أفراد . وعلى هذا نص في
القانون على ما يأتي :

نصيب من مات عن فرع - إذا مات أحد الموقوف عليهم بعد أن صار
من أهل الاستحقاق عن فرع قام فرعه مقامه واستحق ما كان يستحقه أصله لو
كان حيا . سواء نص الواقف على هذا أو لم ينص عليه . ولا يحجب أصل
إلا فرع نفسه ولا يحجب أصل فرع غيره . والمراد بما استحقه الأصل الذي
مات كل ما استحقه من ربح الوقف سواء أكان أصليا أم آيلا إليه من

استحقاق موقوف عليهم آخرين أى أن الفرع يحل محل أصله وبأخذ من
الرابع ما كان يأخذه أصله فعلا .

وإذا مات أحد الموقوف عليهم قبل أن يكون من أهل الاستحقاق
عن فرع فنى آل الاستحقاق لطبقته ولو كان حيا لاستحق فإن فرعه إذا كان
يقوم مقامه ويستحق ما كان يستحقه أصله لو كان حيا .

ولا تنقض قسمة ريع الوقف بانقراض الطبقة العليا من المستحقين بل
يستمر ما آل للفرع عن أصله وعن غيره متنقلا في فروعه إلى انتهاء الوقف
على أن لا يحجب أصل فرع غيره ويستحق فرع من مات ما كان يستحقه
أصله لأن عدم نقض القسمة وبقاء نصيب كل مستحق من الريع متنقلا في
فرعه أدنى إلى الاستقرار وإلى حيث كل مستحق على العناية باصلاح نصيبه
واستغلاله وتنميته لأن ثمرته له وفرعه من بعده لا لغيره .

فاذا وقف الواقف وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده ثم من بعدهم
على أولادهم ثم مات عن ثلاثة أبناء وبنتين فاذا ظهر ريع الوقف قسم على
أربعة واستحق كل ابن ربع الربع واستحق البنتان معا ربع الربع . وإذا مات
أحد الأبناء عن فرع استحق فرعه نصيبه ويبقى نصيب كل ابن من الثلاثة في
فرعه وكل بنت من البنتين متنقلا في فروعهما إلى انتهاء الوقف سواء عبر الواقف
في وقفه على أولاده بقوله ومن بعدهم على أولادهم أو بقوله ومن بعد كل
على أولاده . وسواء نص على قيام كل فرع مقام أصله واستحقاقه ما كان
يستحقه أو لم ينص . وسواء عين أولاده الموقوف عليهم بالاسم أو الوصف
وتوجد حالة واحدة تنقض فيها القسمة حين موت آخر أفراد الطبقة العليا من

المستحقين . وهي ما إذا كان يترتب على عدم نقض القسمة وبقاء نصيب كل أصل منتقلا في فرعه حرمان أحد الموقوف عليهم . فإذا وقف الواقف وقفه على أولاده ثم على أولاد أولاده وكان حين الوقف له أولاد أصليه وأولاد أولاد مات أصولهم قبل الوقف . فظاهر أن أولاد من مات أصولهم هم من الموقوف عليهم لأنهم من أولاد أولاده وظاهر أن ريع الوقف حين ظهوره يقسم على الموجودين من أولاده لأصليه فقط . فلو بقي نصيب كل واحد منهم منتقلا في فرعه إلى حين انتهاء الوقف لحرم أولاد أولاده الذين ماتت أصولهم قبل الوقف من الاستحقاق مع أنهم من الموقوف عليهم وليس لأصولهم استحقاق حتى ينتقل إليهم فعلا فلذا تنقض القسمة هنا بانقراض الأولاد الصليبين . ليدخل أولاد من مات في حياة الواقف في القسمة على الطبقة الثانية .

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية مانعه :

« وانتقال نصيب من مات إلى فرعه يكون طبقا لشرط الواقف ، فإن نص على النسوية بين الذكر والأنثى عمل به ، وإن نص على أن للذكر مثل حظ الأنثيين عمل به ، وإن سكنت كان بالنسوى ، اللهم إلا في أنصبة ذوى الاستحقاق الواجب إذا كان الواقف قد وقف عليهم فلا يكون السكوت هنا دليل النسوى لقيام قرينة أقوى منه وهي إرادة الشارع مسايرة المواريث في قسمة الغلة وكذلك لو لم يكونوا من الموقوف عليهم ثم دخلوا في الاستحقاق وفقا للمادة ٣٠ ، ، »

اقرأ المادة ٣٢ -

نصيب من مات من المستحقين وليس له فرع - وإذا مات أحد المستحقين عقيماً أى ليس له فرع بلبه فى الاستحقاق فإن كان هو المستحق وحده للخدمة التى استحقها انتهى الوقف بالنسبة إلى حصته لأن الوقف بنص القانون ينتهى كله بانقراض الموقوف عليهم جميعهم وينتفى فى كل حصة بانقراض مستحقها أو مستحقها إلا إذا نص الواقف فى حصة وقفه على أن الخدمة التى انقرض مستحقها أو مستحقوها تعود إلى باقى الموقوف عليهم كلهم أو إلى بعضهم فإنه يعمل بنصه .

فإذا وقف الواقف عقاراً على نفسه ثم من بعده على أولاده الثلاثة وسماهم ثم من بعدهم على ذريتهم ومات عن أبنائه الثلاثة محمد وأحمد وإبراهيم فهذا بمثابة أوقاف ثلاثة على موقوف عليهم ثلاثة فإذا مات محمد عقيماً انتهى الوقف فى حصته إلا إذا نص الواقف على أن نصيب من مات من أولاده عقيماً يعود إلى باقى أولاده أو إلى بعضهم فيتبع .

وإن لم يكن هو المستحق وحده للخدمة التى استحق فيها بل كان معه مستحق أو مستحقون آخرون لا ينتهى الوقف فى هذه الخدمة بموته عقيماً لأن الموقوف عليهم هذه الخدمة لم ينقرضوا بل يعود نصيبه إلى غلة الخدمة

مادة ٣٢ - إذا كان الوقف على الذرية مرتب الطبقات لا يحتاج أصل فرع غيره ، ومن مات صرف ما استحقته أو كان يستحقه إلى فرعه .

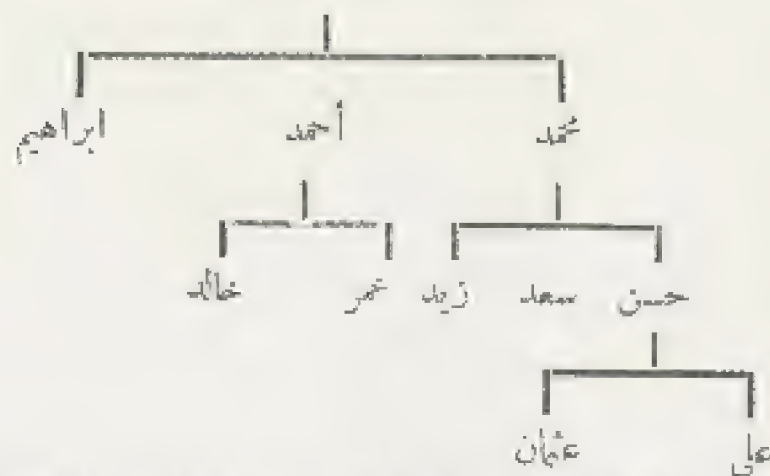
ولا تنقض قسمة ريع الوقف بانقراض أى طبقة ويستمر ما آل للفرع منتقلاً فى فرعه على الوجه المبين فى الفقرة السابقة إلا إذا أدى عدم نقصها إلى حرمان أحد من الموقوف عليهم .

التي كان يستحق فيها أى يعتبر نصيبه زيادة في غلتها ويصرف في مصرفها ويقسم قسمتها .

فاذا وقف الواقف عقارا على نفسه ثم من بعده على أولاده ثم من بعدهم على ذريتهم ومات عن أبنائه الثلاثة محمد واحمد و ابراهيم ثم مات محمد عن أبنائه الثلاثة اسماعيل واسحاق ويعقوب حصة محمد يستحقها أبنائه الثلاثة فاذا مات أحدهم عقرا لا ينتهي الوقف في حصته بل يعود نصيبه إلى أخويه ويصدق على هذا النصيب أنه اعتبر زيادة في غلة الحصة التي استحقها فرع محمد وقسم قسمتها .

فالمراد من الحصة التي يعود نصيب من مات عقرا إلى غلتها حصة أصله القريب الذي تلقى استحقاقه عنه . والمراد من عودة نصيبه إليها أنه يعتبر زيادة فيها ومضموما إليها ويقسم على الباقيين من المستحقين الذين تلقوا الاستحقاق مع من مات عقرا في حصة أصلهم القريب ولا يشاركهم فيها من الموقوف عليهم أحد ولا يعود النصيب إلى غلة الوقف العام مثال .

الواقف



فاذا مات الواقف عن أبنائه محمد واحمد و ابراهيم ومات محمد عن حسن

وسعد وزيد . ومات حسن عن علي وعثمان ومات علي عقيما عاد نصيبه إلى غلة حصة حسن واستحقها فرعه وهو عثمان . ولا يشاركه فيها فرع آخر من فروع محمد أو فروع أحمد . ولا يشاركه فيها إبراهيم .

ومثل من مات عقيما من المستحقين من مات عن فرع لا يستحق لعدم توافر شرط الاستحقاق فيه لأن كلا منهما يصدق عليه أنه مات وليس له فرع يليه في الاستحقاق فكل منهما إذا لم يذنبه الوقف بموته طبقا للمادة ١٦ يعود نصيبه إلى غلة الحصة التي كان يستحق فيها وهي غلة الحصة الخاصة بأقرب أصل له تلقى الاستحقاق عنه .

وإذا كان الوقف مرتب الطبقات ونص الواقف في كتاب وقفه على أن - نصيب من يموت من المستحقين وليس له فرع يعود لاختوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق . فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات فلاهل طبقته . فإن لم يكن في طبقته أحد قلا قرب الطبقات إلى المتوفى من أهل هذا الوقف - فالمراد بطبقته من في درجته من المستحقين في حصته الخاصة لا من في درجته من المستحقين من أهل الوقف جميعهم في كل الحصاص وهذا أحد قولين في مذهب الحنفية وقد اختير النص عليه في القانون لأن العمل به أقرب إلى تحقيق أغراض الواقفين - اقرأ المادة ٢٢

مادة ٢٢ - مع مراعاة أحكام المادة ١٦ إذا مات مستحق وليس له فرع يليه في الاستحقاق عاد نصيبه إلى غلة الحصة التي كان يستحق فيها .
وإذا كان الوقف مرتب الطبقات وجعل الواقف نصيب من يموت أو يحرم من الوقف أو يبطل استحقاقه فيه لمن في طبقته أو لأقرب الطبقات إليه كان نصيبه لمن يكون في طبقته من أهل الحصة التي كان يستحق فيها .

إذا لم يوجد مستحق في طبقة — إذا كان الوقف مرتب الطبقات ولم يوجد أحد من المستحقين في طبقة صرف الربع إلى الطبقة التي تليها . وعدم وجود أحد من المستحقين في طبقة يشمل ما إذا لم يوجد منهم أحد أصلاً . وما إذا وجد منهم واحد أو أكثر وانقرضوا . وما إذا وجد ولكنه لا يستحق لعدم توافر شرط الاستحقاق فيه . لأنه في جميع هذه الحالات يصدق أنه لم يوجد من المستحقين في الطبقة أحد فينتقل الاستحقاق إلى الطبقة التي بعدها . وهذا مبنى على أن المراد بالبعدية بعدية الاستحقاق لا خصوص بعدية الوفاة . فمضى لم يوجد استحقاق لطبقة انتقل الاستحقاق إلى الطبقة التي بعدها سواء كان عدم استحقاق الطبقة لعدم وجود فرد من أفرادها . أو لعدم استحقاق من وجد منهم . فمن حرموا من الاستحقاق أو فقدوا شرطه يعتبرون غير موجودين وينتقل الاستحقاق إلى الطبقة التي تليهم . وهذا مأخوذ من مذهب الحنابلة وهو يجري على الأفراد المتفرقين من الطبقات المختلفة ويجرى على الطبقات نفسها . وهو خلاف ما كان عليه من العمل من مذهب الحنيفة من أن البعدية بالنسبة للأفراد والطبقات بعدية الوفاة وأن من لا يستحق حرمانه أو لفقده شرط الاستحقاق لا يعتبر ميتاً ولا ينتقل الاستحقاق إلى من يليه بل يكون الوقف منقطعاً إلى أن يموت .

وإذا انتقل الاستحقاق من طبقة لعدم وجود أحد من المستحقين فيها ثم وجد أحد من أفرادها المستحقين عاد إليه الاستحقاق . وهذا مأخوذ من مذهب الحنيفة لأنهم قرروا أنه إذا لم يوجد مصرف الوقف المسمى بشرط الواقف ومصرف الربع للفقراء ثم وجد المصرف عاد الاستحقاق إليه

فاذا وقف الواقف على أولاد أخيه وذريته ونسله طبقة بعد طبقة ولم يكن لأخيه أولاد وكان له أولاد أولاد ماتوا قبل الوقف كانت غلة الوقف لأولاد الأولاد . فاذا ولد بعد ذلك لأخيه ولد عاد إليه استحقاق ريع الوقف وكل ولد يوجد لأخيه يشترك في الاستحقاق .

ولو وقف على الفقراء من أولاد أخيه وذريته طبقة بعد طبقة وكان أهل الطبقة العليا منهم أغنياء انتقل الاستحقاق إلى أهل الطبقة التالية منهم إذا كانوا فقراء فان وجد بعد ذلك في الطبقة العليا منهم فقراء عاد الاستحقاق إليهم - اقرأ المادة ٣٥

الحرمان من الاستحقاق

الاستحقاق في الوقف الصادر بعد العمل بالقانون ينقسم قسمين استحقاق واجب . واستحقاق غير واجب . فالاستحقاق الواجب هو استحقاق من يرثون الواقف فعلا . من ذريته وزوجه أو أزواجه ووالديه في وقف مازاد على ثلث ماله . واستحقاق ذرية كل وارث من هؤلاء نصيبه من بعده طبقا للمادة ٢٤ .

والاستحقاق غير الواجب هو الاستحقاق في وقف مالا يزيد على ثلث مال الواقف سواء أكان المستحق من ورثة الواقف أم من غير ورثته .

مادة ٣٥ - إذا كان الواقف مرتب الطبقات ولم يوجد أحد في طبقة منها صرف الربيع إلى الطبقة التي تليها إلى أن يوجد أحد من أهل تلك الطبقة فيعود الاستحقاق إليها .

حرمان المستحق وجوباً مما يستحقه كله أو بعضه — لا يجوز للواقف

أن يحرم أحد المستحقين وجوباً من كل ما يستحقه أو من بعضه. ولا يجوز له أن يشترط في وقفه شرطاً يقتضي حرمان أحد المستحقين وجوباً من كل ما يستحقه أو من بعضه. فإذا وقف الواقف مازاد عن ثلث ماله على ذريته من ذريته وزوجته ووالديه فليس له أن يشترط في إنشاء وقفه شرطاً يقتضي حرمان أحد هؤلاء المستحقين من كل استحقاقه أو بعضه كان يشترط لاستحقاق الواحد منهم أن يكون فقيراً أو أن يكون له أولاد أو أن يكون متزوجاً لأن اشتراط هذه الشروط وأمثالها يقتضي حرمان المستحق من استحقاقه حين عدم توافرها، وهو ليس له بعد إتمام وقفه أن يحرم مستحقاً منهم من كل استحقاقه أو بعضه. لأن الغرض من إيجاب الاستحقاق لهؤلاء الوارثين في وقف مازاد عن ثلث مال الواقف ضمان بقاء انتفاعهم بالجزء الأكبر من مال مورثهم وهذا يقتضي عدم جواز حرمانهم من استحقاقهم. والأساس الذي بنى عليه إيجاب استحقاقهم هو وراثتهم لا شرط آخر يجب توافره ويستثنى من هذا حالات نص القانون فيها على حرمان المستحق وجوباً من استحقاقه، ونص على أن من حرم منهم في حال من تلك الحالات يعتبر كأنه مات في حياة الواقف بالنسبة لما حرم منه بحيث إذا كان للواقف ورثة آخرون من ذوى الاستحقاق الواجب استحقاق واحد منهم مازاد على ثلث مال الواقف وانتقل ما يستحقه كل منهم إلى ذريته من بعده، وليس المحروم استحقاق ولا لذريته فكأنه لم يكن. ونص أيضاً على أنه إذا كان

حرمان المستحق منهم بناء على سبب قد يزول وزال عاد الاستحقاق اليه لزوال سببه . فاذا شرط الواقف في وقفه أن من استدان من ذريته لغير مصلحة حرم من استحقاقه وثبتت استدانة واحد منهم لغير مصلحة وحرم بناء على هذا ثم زال سبب الحرمان بأن وفي المستدين دينه عاد إليه استحقاقه

اقرأ المادة — ٢٥ —

الحالات التي يحرم فيها المستحق وجوبا من استحقاقه —

١ — اذا قتل أحد المستحقين مطلقا الواقف قتلا مانعا من الإرث يحرم من استحقاقه في وقفه سواء قتله وهو مستحق أو قبل أن يزول اليه الاستحقاق . فكما أن قتل الوارث مورثه يمنعه من ارثه . وقتل الموصى له الموصى يمنعه من نفاذ الوصية له . فقتل المستحق الواقف يمنعه من استحقاقه في وقفه . لأن هذا القتل فيه استعجال للشيء قبل أوانه فيرد على القاتل قصده ويعاقب بحرمانه . ولأن الجريمة لا تكون وسيلة الى منفعة . وفي الحديث لا يرث القاتل . والوصية أخت الميراث . والوقف والوصية بيان . والقتل

مادة — ٢٥ — لا يجوز حرمان أحد من كل أو من بعض الاستحقاق الواجب له وفقا لأحكام المادة ٢٤ ولا اشتراط ما يقتضي ذلك الا طبقا للنصوص الآتية :

ويعتبر المحروم في حكم من مات في حياة الواقف بالنسبة لما حرم منه ويمود له حقه اذا زال سبب الحرمان .

المانع من الإرث طبقاً للمادة ٥ من قانون المواريث هو قتل العمد والعدوان إذا كان القاتل عاقلاً بالغاً من العمر خمس عشر سنة هلالية . وتفسير المراد من العمد والمراد من العدوان فصلته في شرح المادة ٥ من قانون المواريث الجديد في ص ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ويعتبر في كون القتل عمداً وعدواناً مانعاً من الإرث والوصية والاستحقاق ما تقرره محكمة الجنايات في وصفه .

اقرأ المادة - ٢٦ -

٢ - إذا كانت لدى الواقف أسباب قوية مصلحة ليست تعسفية ولا استبدادية يسوغ أن يحرم المستحق وجوباً من استحقاقه بناء عليها متى ثبت لمحكمة التصرفات من التحقيق والتجري أنها أسباب كافية لحرمان المستحق وجوباً .

ومثال هذا أن يسرف واحد من ذرية الواقف في عقوق والديه أو يحاول اغتيال الواقف أو يتزوج من ليست من جنسه ولا من دينه رغم إرادة الواقف أو يتزوج بنته من يلحق اسمها العار بمصاهرتها - وكلما يجوز للواقف أن يحرم المستحق وجوباً بناء على سبب من هذه الأسباب وأمثالها يجوز له أن يشترط في إنشاء وقفه حرمان صاحب الاستحقاق الواجب من استحقاقه بناء على سبب من هذه الأسباب وأمثالها .

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية بشأن هذا الحرمان مانعه ، وقد ترك

مادة - ٢٦ - يحرم المستحق من استحقاقه في الوقف إذا قتل الواقف قتيلاً يمنع من الإرث قانوناً .

للمحكمة تقدير الأسباب التي يراها الواقف مقتضية للحرمان من الاستحقاق أو من بعضه . فعليها أن تحقق ما يبيده تحقيقا كافيا وأن تبحث ما يحيط بذلك من الظروف والملايسات بحثا وافيا ، وأن تقدره طبقا لأحكام الشريعة والمصلحة العامة والعرف والآداب والتقاليد وأن تراعي بوجه خاص تقاليد أسرة الواقف وآدابها ثم تفصل فيما إذا كان ذلك كافيا لما يريده الواقف أولا . فإن كان كافيا أقرت صنيعة وإلا امتنعت عن سماع الإشهاد حتى يأخذ وضعه الصحيح .

ومن اليبين أن اختصاص محكمة التصرفات بالتحقيق والبحث والفصل إنما يكون عند سماع الإشهاد .. بالحرمين — أما إذا كان الإشهاد — بالوقف — قد سمع مشتملا على اشتراط حرمان صاحب النصيب الواجب إذا أتى شيئا معيناً ارتضت المحكمة اشتراطه ثم آل الأمر إلى النزاع في تحقق هذا الشرط أو عدم تحققه فإن نظر ذلك يكون من اختصاص المحكمة القضائية .

ويراعى أن تجوز الحرمان في هذه الحال إنما بني على أساس أنه ذريعة يدفع بها الواقف الشر عن نفسه وعن أسرته ويحفظ بها ذريته من الاندفاع في الشهوات وفيما يجلب العار والأضرار . فهو أضرار بالمستحق وجوبا أيسر لدفع ضرر أشد منه . وأخف الضررين يرتكب لانتقام أشدهما . وعلى محكمة التصرفات أن توازن بين الضرر الذي يلحق المستحق وجوبا بحرمانه والضرر الذي يلحق الواقف أو الأسرة أو الأمة إذا لم يحرم .
وازوجة أن تحرم زوجها من الاستحقاق في وقفها إذا تزوج بغيرها وهي

في عصمته أو إذا طلقها . ولها أن تشترط في انشاء وقفها حرمان زوجها من الاستحقاق فيه إذا تزوج بغيرها وهي في عصمته أو إذا طلقها ، لأن زواجه بغيرها وهي في عصمته اضرار بها فهو سبب كاف لاضراره بحرمانه ، وكذا طلاقها ، ولأن في تجويز الحرمان بهذين السببين حملا لازوج على التزوي قبل تعدد الزوجات وقبل الطلاق وقد يزدى هذا التزوي الى العدول عن تعدد الزوجات وعن الطلاق وفي هذا خبر للناس كثير .

اقرأ المادة — ٢٧ —

وقد قدمنا أن للواقف أن يجعل نصيب الزوج أو الزوجة ونصيب أحد الوالدين شخصيا لهم فقط بحيث لا ينتقل نصيب أحدهم من بعده إلى ذريته بل ينتقل إلى ذرية الواقف نفسه . وبيننا أن هذا استثناء من وجوب انتقال استحقاق كل واحد من ذوى الاستحقاق الواجب إلى ذريته من بعده . فإذا شرط الواقف ذلك لا تكون ذرية أحد الزوجين أو ذرية أحد الوالدين من الموقوف عليهم أصلا ، فلو اعتبرنا هذا أيضا حرمانا من الاستحقاق كانت الحال المنصوص عليها في المادة ٢٨ هي الحالة الثالثة من حالات الحرمان من الاستحقاق الواجب

مادة — ٢٧ — للواقف أن يحرم صاحب الاستحقاق الواجب من كل أو بعض ما يجب له وأن يشترط في وقفه ما يقتضى ذلك متى كانت لديه أسباب قوية ترى بحكمة الصرفات بعد تحقيقها أنها كافية لما ذكر .
والزوجة أن تحرم زوجها من وقفها أو تشترط حرمانه منه إذا تزوج بغيرها وهي في عصمته أو إذا طلقها .

حرمان المستحق وجوبا من دخوله في الوقف — نصت المادة ٢٤ على أنه يجب أن يكون للوارثين من ذرية الواقف وزوجه أو أزواجه ووالديه الموجودين وقت وفاته استحقاق في الوقف فيما زاد على ثلث ماله وفقا لأحكام الميراث . ونصت المادة ٣٠ على حكم ما إذا لم يتبع الواقف في وقفه هذا الواجب وأنشأ وقفه مقتضا حرمات بعض من لهم حق واجب فيه بمقتضى المادة ٢٤ من دخوله في الوقف بكل أو بعض ما يجب أن يكون له فيه . وهذا الحكم هو أن مخالفة الواقف لما يجب أن يكون عليه وقفه بمقتضى القانون لا تبطل وقفه بل يصح الوقف وتبطل هذه المخالفة فهي بمثابة إقتران الوقف بشرط غير صحيح . فالوقف يصح والشرط غير الصحيح يلغو ولا يعمل به لأن كل شرط يخالف ما ورد في القانون شرطا باطلا . وعلى هذا فمن لهم استحقاق واجب في الوقف إذا لم يدخلهم الواقف في وقفه لا يحرمون من نصيبهم الواجب لهم بل يستحقونه كالمال وقف عليهم ويأخذ كل واحد من ذوى الاستحقاق الواجب حصته الواجبة في ثلث مال الواقف لأن هذا حق لهم بمقتضى القانون وليس للواقف أن يحرم أحدا من حقه الواجب له . فيوزع عليهم ربع ثلث ماله طبقا لأحكام الأثر وأما ربع ثلث مال الواقف فيوزع على من عدا المحرم من الموقوف عليهم بنسبة ما زاد في حصة كل منهم إن كانوا وارثين من ذوى الحصص الواجبة ونسبة ما وقف عليهم إن كانوا من غيرهم لأن الواقف له تمام الحرية في وقف ما لا يزيد عن ثلث ماله يعطى ريعه من شاء ويحافى به من ورثته من شاء .

فإذا وقف الواقف ما يملك وهو ستون فدانا على زوجته فأعطاه وأولاده

الثلاثة منها علي وحسن ومحمد اسكل واحد من الاربعة ١٥ ف . ثم تزوج بعد هذا عائشة وولده منها اسماعيل واسحاق وتوفي وزوجته موجودتان وأولاده الخمسة موجودون فبمقتضى رفقته لا يكون لعائشة وولديها نصيب في ريعه ولكن بمقتضى القانون يكون لهم نصيب في ثلثي الوقف بنسبة إرثهم لأنهم من ذوى الاستحقاق الواجب طبقا المادة ٢٤ . فيوزع ريع ٤٠ ف وهي ثلثا مال الواقف على الزوجتين والاولاد الخمسة بنسبة إرثهم . للزوجتين ريع الثمن وهو ٥ ف ولكل واحد من الاولاد الخمسة ريع ٧ ف . وأما ريع العشرين فدانا وهي ثلث مال الواقف فيوزع على فاطمة وأولادها الثلاثة خاصة ولا تستحق فيه عائشة وولداها . ويكون توزيعه عليهم بنسبة ما زاد في الحصة التي جعلها الواقف لكل منهم عما وجب لهم قلل زوجة فاطمة مقدار زيادة ما جعله لها الواقف عما وجب لها = ١٢ر٥ وكل واحد من الاولاد مقدار زيادة ما جعله له الواقف عما وجب له = ٨ لان حاجة الواقف لبعض ذوى الاستحقاق الواجب في حدود ثلث ماله صحيحة وتأفئة فيبيع في توزيع ريع الثلث بين الموقوف عليهم من ذوى الحصص الواجبة نسبة الزيادة في الحصة التي جعلها الواقف لكل واحد منهم عن الحصة التي وجبت له بمقتضى القانون .

ويستقط حق صاحب النصيب الواجب في الاعتراض على الوقف والمطالبة بتوزيع الاستحقاق طبقا لهذا القانون في حالتين :

الاولى — إذا لم يرفع الدعوى بحقه مع التمكن وعدم العذر الشرعي خلال سنتين شمسيين من تاريخ موت الواقف .

الثانية - إذا رضى بالوقف على حاله . ولا يكون هذا الرضا معتبراً إلا إذا حصل بعد موت الواقف وكان كتابة فلا عبرة بالرضا في حياة الواقف لأنه لما ثبت للراضى حق إذ حقه إنما يثبت حين يستحق الإرث . ولا عبرة بالرضا بعد موت الواقف إذا كان شفويا لا كتابيا ؛ ولا فرق في الرضا المكتوب بين أن يكون مكتوباً بورقة رسمية أو بورقة عرفية . وهذا الرضا يتجزأ فلصاحب النصيب الواجب أن يرضى بترك جميع ما يجب له استحقاقه وله أن يرضى بترك بعضه فأذا ترك بعض حقه فقط فهذا لا يمنع أن يطالب بباقيه في المدة القانونية . ويعطى من نصيبه هذا القدر فقط ويوزع ما عداه على الباقيين بالنسب المذكورة .

اقرأ المادة - ٣٠ -

مادة - ٣٠ - إذا حرم الواقف أحداً من لهم حق واجب في الوقف بمقتضى أحكام هذا القانون من كل أو بعض ما يجب أن يكون له في الوقف أعطى كل واحد من هؤلاء حصته الواجبة ووزع الباقي على من عدا المحروم من الموقوف عليهم بنسبة ما زاد في حصة كل منهم إن كانوا من ذوى الحصص الواجبة وبنسبة ما وقف عليهم إن كانوا من غيرهم .

ولا يتغير شيء من الاستحقاق إذا لم يرفع المحروم الدعوى بحقه مع التمكن وعدم العذر الشرعى خلال سنتين شمسيتين من تاريخ موت الواقف أو رضى كتابة بالوقف بعد وفاة الواقف . وينفذ رضاه بترك بعض حقه ولا يمس ذلك ما بقى منه .

حرمان المستحق استحقاقاً غير واجب - الاستحقاق غير الواجب هو كما قدمنا الاستحقاق في الأوقاف الصادرة قبل القانون ، والاستحقاق في الأوقاف التي تصدر بعده فيما لا يزيد على ثلث مال الأوقف . والحرمان من الاستحقاق غير الواجب حق للأوقف بمقتضى القانون في الأوقاف الصادرة قبل العمل بالقانون والصادرة بعده ؛ لأن الحرمان من الاستحقاق هو من التغيير في مصارف الوقف وللأوقف أن يغير في مصارف وقفه وشروطه ولو حرم نفسه من ذلك . وينفذ تغييره في مصارف وقفه الصادر قبل العمل بالقانون ولو لم يكن التغيير في حدود هذا القانون .

نصيب من حرم من هذا الاستحقاق - نصت المادة ٢٥ على أن من

حرم من الاستحقاق الواجب في الحال التي يحرم فيها يعتبر في حكم من مات في حياة الأوقف فلا يجب له استحقاق ولا يحسب موجوداً مع بقية ذوى الاستحقاق الواجب حين القسمة عليهم بل يأخذ كل منهم ما يستحقه طبقاً لأحكام الميراث فيما زاد على الثلث بفرض أن المحروم غير موجود ويتبع هذا ألا يكون لذريته استحقاق . أما من حرم من الاستحقاق غير الواجب فإن نصيبه ينتقل إلى فرع الذي يليه في الاستحقاق كنصيب من مات من المستحقين عن فرع يليه في الاستحقاق .

فإذا جعل الأوقف وقفه الصادر قبل العمل بالقانون على أولاده وذريته ورتب بين طبقاتهم ثم حرم بعض أولاده بعد صدور القانون - اعتبر من حرم كمن مات فإن كان له فرع يليه في الاستحقاق قام مقامه واستحق ما كان يستحقه وإن لم يكن فرع يليه في الاستحقاق رجع نصيبه إلى أصل الغلة ومعنى هذا

أن من بطل استحقاقه بحرمانه أو برده لا يعتبر موجوداً ولا يحجب غرضه من الاستحقاق بل يعتبر ميتاً وينتقل استحقاقه إلى فرعه أو يعود إلى أصل الغلة وهذا كما قدمنا مبني على ما ذهب إليه الحنابلة من أن البعديّة بعدية استحقاق لا بعدية وفاة فيستوى من مات من المستحقين ، ومن حرم من استحقاقه ، ومن بطل استحقاقه برده الوقت . وكما أن من حرم من الاستحقاق الواجب لسبب يحتمل الزوال يعود له استحقاقه إذا زال سبب حرمانه كذلك من حرم من الاستحقاق غير الواجب لسبب يحتمل زواله يعود له استحقاقه متى زال سبب الحرمان .

اقرأ المادة — ٣٤ —

استحقاق المرتبات والسهام

إذا وقف الواقف وقفه على أشخاص أو جهات ولم يشرط لبعضهم سهاماً معينة ، وشرط أن يصرف من ريع وقفه مرتبات معلومة للأشخاص أو جهات أو لأغراض - فذهب الحنفية الذي كان يجري به العمل أنه يقدم أصحاب المرتبات ويبدأ من الريع بصرف مرتباتهم إليهم سواء شرط الواقف البدم بصرفها أو لم يشترطه وسواء بقى بعد صرف المرتبات شيء من الريع الوقوف عليهم أو لم يبق لهم شيء قال في الإسماعيل لو قال تجرى غلتها في كل سنة على زيد وعمرو . فزيد من ذلك مائة درهم . يكون لزيد في كل سنة مائة ، فإن جاءت الغلة مائة فقط كانت لزيد ولا شيء لعمرو . .

مادة — ٣٤ — يكون حكم نصيب من حرم من الاستحقاق أو بطل استحقاقه لرده حكم نصيب من مات .
ويعود إلى المحروم نصيبه متى زال سبب الحرمان .

وقد دلت الحوادث على أن تطبيق هذا الحكم كثيراً ما أجحف بالموقوف عليهم لأنه كثيراً ما استغرقت المراتب المرتبة شهرياً أو سنوياً لبعض الأقارب أو لأرباب الوظائف أو لغيرهم الجزء الأكبر من ريع الوقف وبقي الموقوف عليهم من أولاد الواقف وذريته في ضيق لا يتفق وما قصده الواقف من وقفه . ونبين أيضاً أن بعض نظائر الأوقاف اتخذوا من البدء بالمراتب وسيلة إلى تضييع حقوق المستحقين ونقص الباقي لهم . ولهذا عدل عن مذهب الخنفية الذي يقضي بتقديم المراتب وأخذ بمذهب الشافعية وبعض الأقوال في مذهب الخنفية الذي يقضي بأن يكون استحقاق أرباب المراتب واستحقاق غيرهم في درجة واحدة وبأن يشتركوا في الاستحقاق ولا يكون للمراتب سبق . بل يقسم الربع بينهم جميعاً بالنسبة وهذا هو المراد بقسمته بالمخاصة بين الموقوف عليهم وذوي المراتب .

وكيفية القسمة بين الموقوف عليهم وذوي المراتب تختلف .

فإن كان قدر الغلة وقت صدور الوقف معلوماً كانت نسبة المراتب إلى غلة الوقف معلومة وقت صدور الوقف فيقسم الربع بين الموقوف عليهم وبين ذوي المراتب بهذه النسبة . فإذا علم أن قدر غلة الوقف حين صدوره ١٠٠٠ ج وبمجموع المراتب ٢٠٠ ج كانت نسبة المراتب إلى الربع الخمس فكان الواقف قصد أن يكون خمس الربع لأصحاب المراتب وأربعة أخماسه للموقوف عليهم فيصرف كل سنة لأصحاب المراتب خمس الربع والموقوف عليهم أربعة أخماسه إلا إذا زاد خمس الربع في سنة عن مائتين فلا يصرف لهم إلا مائتان . وإن كان قدر الغلة وقت صدور الوقف غير معلوم يقسم الربع بين

الموقوف عليهم وأصحاب المراتب بطرق العول على اعتبار أن للموقوف عليهم كل الغلة ولأصحاب المراتب فيها حصة بقدر مراتبهم . والمراد بقسمتها بطريق العول أن يزداد قدر المراتب على قدر الغلة ويقسم الربيع على مجموع الاثنين .

فإذا كانت الغلة السنوية ١٠٠٠ جنيه والمراتب ٢٠٠ جنيه تقسم الغلة السنوية إلى ١٢٠٠ جزء يخص الموقوف عليهم ١٠٠٠ جزء وأصحاب المراتب ٢٠٠ جزء أى أن السدس لأصحاب المراتب وخمسة الأسداس للموقوف عليهم ، كأن الغلة كانت خمسة وعالت إلى ستة . وإذا زادت حصة المراتب على هذا الأساس في سنة عن قدر المشروط لا يستحق أربابها إلا ما شرط لهم .

اقرأ المادة — ٣٦ —

وأما إذا جعل الواقف لبعض الموقوف عليهم سهاما معينة كالنصف أو الربع ولبعضهم مراتب مقدرة كائة أو ألف فلا يكون استحقاق السهام والمراتب في درجة واحدة بل تقدم السهام على المراتب فتعطى السهام أولا لأربابها وما بقي تؤخذ منه المراتب سواء صرح الواقف بتقديم السهام أو لم يصرح فإذا وقف الواقف وقفه على ابنه وخالته لابنه ثلثا وقفه وخالته

مادة ٣٦ — إذا جعل الواقف غلة وقفه لبعض الموقوف عليهم وشرط لغيرهم مراتب فيها قسمت الغلة بالمخاصة بين الموقوف عليهم وذوى المراتب بالنسبة بين المراتب وباقي الغلة وقت الوقف ان علت الغلة وقته . وإن لم تعلم وقت الوقف قسمت الغلة بين أصحاب المراتب والموقوف عليهم على اعتبار أن للموقوف عليهم كل الغلة ولأصحاب المراتب حصة بقدر مراتبهم على ألا تزيد المراتب في الحالين عما شرطه الواقف .

مائة جنيه سنوياً يعطى ابنه ثلثي ربيع الوقف سالماً ثم تعطى خالته المائة المرتبة لها من الثلث الباقي . فان شرط الواقف عدة مرات ولم يقف الباقي بهذه المراتب جميعها قسم هذا الباقي بين أرباب المراتب بالمخاصة بنسبة مراتبهم ، قال في الفتاوى الهندية : لو قال صدقة موقوفة لعبد الله نصفها ولزيد منها مائة يعطى عبد الله نصفها . ويعطى زيد من النصف الباقي مائة ، والفضل للفقراء وإذا جعل الواقف وقفه سهماً كأن جعل لعبد الله نصفه ولمحمد ثلثه ولعاطمة سدسه وشرط مراتب في النصف الذي جعله لعبد الله لم يكن للثلث أو السدس شأن بالمراتب . واعتبر النصف كأنه وقف مستقل شرطت فيه مراتب تطبق عليه أحكام المادة السابقة .

اقرأ المادة — ٢٧ —

وإذا نقصت أعيان الوقف بأي سبب من الأسباب كأن قضى باستحقاق بعضها لمالك له قبل وقفها أو كانت أطياناً على شاطئ النيل فطغى التيار على جزء منها نقصت المراتب المشروطة في الوقف بنسبة ما نقص من أعيانه . فإذا وقف الواقف مائة فدان وشرط لزيد والذريته من بعده مائة جنيه سنوياً من ربيعها ثم نقصت المائة فدان عشرين بسبب من الأسباب - نقصت المائة جنيه عشرين وصار المراتب ثمانين فإذا عاد للواقف ما نقص منه أو بعضه عاد

مادة ٢٧ — إذا شرط الواقف سهماً لبعض الموقوف عليهم ومرتبات لبعض الآخر كانت المراتب في باقي الوقف بعد السهام فإذا لم يقف الباقي بالمراتب قسم على أصحابها بنسبتها .

المرتب بنسبة ما عاد لأعيان الوقف اقرأ المادة — ٣٨ —
استحقاق من بيعت حصته من الوقف في دين على الواقف : إذا اختص

الواقف بعض الموقوف عليهم بنصيب مفرز من أعيان وقفه ثم بيع هذا
النصيب جبراً في دين ثابت على الواقف قبل الوقف لحكم استحقاق من
بيع النصيب الذي وقف عليه في باقي الموقوف هو ما يأتي :

إذا كان الدين الثابت على الواقف الذي بيع من أجله ذلك النصيب
غير مسجل أصلاً على عين من أعيان الوقف أو مسجلاً على أعيان الوقف
جميعها ولكن بيع فيه هذا النصيب بخصوصه — كان لمن وقف عليه ذلك
النصيب المبيع استحقاق في باقي الوقف مع سائر الموقوف عليهم . فيستحق
في الباقي من الأعيان الموقوفة بما يعادل ما زاد على نصيبه في الدين الذي
بيعت العين من أجله . والمراد بهذا أنه تعتبر أعيان الوقف قد نقصت ما بيع
جبراً تسديداً للدين فيشارك الموقوف عليه ذلك النصيب المبيع باقي الموقوف
عليهم في باقي الأعيان الموقوفة وذلك لأن الدين الثابت على الواقف كان
عاماً شاملاً لجميع الأعيان التي وقفها فبطلان الوقف في النصيب المفروز الذي
بيع جبراً لا يؤثر في حق من وقف عليه إلا بمقدار ما يعادل تأثير قيمة الدين
في نصيبه وكان المبيع نقص من الوقف كله .

وإذا كان الدين الثابت على الواقف الذي بيع من أجله ذلك النصيب
المفروز مسجلاً على نفس هذا النصيب بخصوصه فإن كان الموقوف عليه

مادة ٣٨ — تنقص المراتب بنسبة ما ينقص من أعيان الوقف .

ذلك النصيب المبيع المسجل عليه الدين ليس من ذوى الاستحقاق الواجب بطل استحقاقه أصلا ولا يشارك باقى الموقوف عليهم فى باقى الاعيان الموقوفة بأى نصيب لانه وقف عليه ما سجل عليه الدين فهو عرضة لبطالان استحقاقه فى الوقف من ابتداء انشاءه . وإن كان الموقوف عليه ذلك النصيب من ذوى الاستحقاق الواجب نظر إلى قيمة الدين الذى سجل على العين وقيمة العين نفسها وقت وفاة الواقف . فإن كان مقدار الدين المسجل أقل من قيمة العين وكان الفرق يبنى بالنصيب الواجب لهذا المستحق فلا حق له فى مشاركة باقى الموقوف عليهم فى باقى الاعيان الموقوفة . أما إذا كان الفرق بين مقدار الدين المسجل وقيمة العين أقل أو أكثر من النصيب الواجب لهذا المستحق فيصح الاستحقاق طبقا للمادتين ٢٤ و ٣٠ من القانون لانه يعتبر كأن الواقف لم يدخله فى الوقف بكل ما يجب له ، أو أدخله بأكثر مما يجب له .

اقرأ المادة - ٣٩

مادة - ٣٩ - إذا اختص بعض الموقوف عليهم بنصيب مفرز من الاعيان الموقوفة فبيع جبراً فى دين على الواقف غير مسجل أو فى دين مسجل على جميع الاعيان الموقوفة كان المستحق نصيبه فى باقى الاعيان الموقوفة يعادل قيمة ما زاد على نصيبه فى الدين الذى بيعت العين من أجله وإذا كان الدين مسجلاً على الحصة التى بيعت دون غيرها ولم يكن مستحقها من أصحاب الانصهار الواجبة طبقا للمادة ٢٤ فإنه لا يستحق =

الوقف المنقطع

الوقف المنقطع هو الوقف الذي لا يوجد مصرفه المعين بشرط الواقف وفي مذهب الحنفية كل وقف منقطع المصرف مصرفه الفقراء إلى أن يوجد مصرفه المعين بشرط الواقف فيعود صرف الربيع إليه . وهذا مبني على ما ذهبوا إليه من أن الوقف صدقة دائمة وأنه سواء أكان خيريًا أم أهليًا لا يصح إلا مؤبدًا وآخر مصرف له جهة بر لا تنقطع وهم الفقراء لأنها كانوا وأن الأصل أن يصرف كل وقف إلى الفقراء لأنه صدقة والصدقات للفقراء وأن صرف الربيع في بعض الأوقاف لنفس الواقف أو ذريته أو ذرية غيره أو جهة بر معينة إنما أجاز تنفيذًا لشرط الواقف وترغيبًا للناس في الخير فإذا لم يمكن تنفيذ شرط الواقف لعدم وجود المصرف المعين الذي سماه مصرف الربيع في المصرف العام للصدقات وهم الفقراء . وقد فرغوا على هذا ما يأتي إذا وقف الواقف وقفه على ولديه محمد وأحمد ثم من بعدهما على أولادهما وذريتهما طبقه بعد طبقه فرد محمد الوقف ولم يستحق كان نصيبه منقطع

شيئا في باقي أعيان الوقف . أما إذا كان من أصحاب الانصباء الواجبة وكان الدين المسجل على العين أقل من قيمتها وقت وفاة الواقف وكان الفرق يفي بنصيبه فلا يترتب على بيعها وفاء لهذا الدين أي حق له في المطالبة بأي نصيب في باقي الموقوف . وإذا كان الفرق بين الدين وثمان العين أقل أو أكثر من قيمة نصيب المستحق صحح الاستحقاق طبقًا للمادتين ٣٤ ، ٣٥

المصرف ويصرف إلى الفقراء حتى يموتوا معا فينتقل ما وقف عليهما إلى أولادهما لأن الواقف لم يجعل الاستحقاق لأولادهما إلا من بعدهما والمراد من بعد موتهما على ما ذهب إليه الحنفية . ويسمى هذا منقطع الأول لأنه من حين ظهور أول ريع للوقف لم يوجد مصرف هذا النصيب وهو محمد .

وإذا مات محمد بعد أن استحق نصيبه ولم ينص الواقف على أن من مات عن فرع قام فرعه مقامه كان نصيبه منقطع المصرف أيضا سواء مات عقباً أو عن فرع فيصرف ريعه إلى الفقراء إلى أن يموت أحمد فيصرف ريع الوقف لأولادهما لما قدمنا . ويسمى منقطع الوسط لأن محمداً استحق حال حياته ثم انقطع مصرف نصيبه بوفاته ثم وجد المصرف المعين بوفاته أخيه وإذا صرح الواقف أنه وقف وأصدق وسمى مصرفاً معيناً لوقفه ولم يجعل آخر وقفه جهة بر لا تنقطع كان وقفه بعد انقراض المصرف المعين منقطع المصرف . فيصرف للفقراء . ويسمى هذا منقطع الآخر .

وإذا وقف وقفه كله أو بعضه على جهة بر معينة كمدرسة أو مستشفى أو مبرة ولم توجد جهة البر التي عينها بأن لم تكن أعدت أو وجدت ثم طرأ ما جعلها معطلة مستغنى عنها لا تزدى وظيفة البر التي وقف عليها من أجلها — كان الوقف منقطع المصرف في الحالين فيصرف ريعه للفقراء . وكذلك إذا زاد ريع الوقف عن حاجة جهة البر يعتبر الزائد منقطع المصرف ويصرف للفقراء .

وأساس هذا كما قدمنا أن كل وقف صدقة . وكل صدقة ليس لها مصرف معين بتعيين المصدق فهي للفقراء . فإن وجد مصرفاً معيناً صرف إليه

القانون الجديد — على ما سار عليه القانون الجديد لا يوجد وقف منقطع لا أهلي ولا خيرى .

ففي الوقف الأهلى نص القانون على أنه لا يكون إلا مؤقتا . وعلى أنه ينتهى بانتهاء وقته . أو بانقراض الموقوف عليهم . ونص على أن من مات من الموقوف عليهم من ذوى الاستحقاق الواجب عن فرع انتقل ما استحقه أو كان يستحقه لفرعه مطلقا سواء نص الواقف على هذا أو لم ينص عليه . فمن وقف على أولاده ثم على أولادهم ومات أحد أولاده عن فرع كان نصيبه لفرعه بحكم القانون . ومن رد الوقف أو حرم منه حكمه حكم من مات . وكل وقف أو حصة من وقف انقراض مستحقه أو مستحقوه انتهى وقته

وفى الوقف الخيرى نص القانون على أنه إذا لم يوجد مصرفه الخيرى الذى عينه الواقف كان مصرفه أقارب الواقف المحتاجين بإذن محكمة التصرفات على التفصيل الآتى : —

إذا وقف الواقف وقفه على جهة بر معينة ولم توجد كمسجد لم يتم بناؤه . أو مدرسة لم تعد للدراسة . أو مستشفى لم يستكمل أدواته لعلاج المرضى . أو وجدت جهة البر المعنية التى وقف عليها ولكن استغنى عنها وأصبحت غير محتاج إليها كمسجد أصبح فى عزلة من الأرض لتفريق الناس من حوله ولا تقام فيه شعائر أو مدرسة استغنى غيرها عنها أو وجدت جهة البر المعنية وصرف من ريع الوقف عليها ولكن زاد من الزرع مقدار عن حاجتها لكثرة ما وقف عليها أو لقلة ما تحتاج إليه . أو وقف وقفه على القربات أو الخيرات

أو البر ولم يعين جهة خاصة . ففي كل هذه الحالات يصرف ربيع الوقف أو ما زاد منه بإذن من محكمة التصرفات لأقارب الواقف المحتاجين وتبدأ المحكمة منه بصرف نفقة الكفاية للمحتاجين من ذرية الواقف ووالديه . ثم تصرف نفقة الكفاية للمحتاجين من سائر أقاربه مقدمة الأقرب فالأقرب فإن بقي بعد نفقة الكفاية هؤلاء من الربيع بقية، ولم يكن للواقف أقارب محتاجون أذنت المحكمة بصرف ربيع الوقف أو ما بقي منه بعد نفقة كفاية الأقارب المحتاجين لأولى جهة من جهات البر والخير ترى المحكمة نفعها وحاجتها إلى المعونة .

وهذه الأحكام الخاصة بتقديم الأقارب المحتاجين في هذه الحالات مأخوذة من مذهب الحنفية لأنهم نصوا على أن الوقف إذا آل للفقراء وكان في أقارب الواقف فقراء فهم أولى بربع وقفه وأحق لأنه لا تقبل صدقة المرء وأقاربه معاويج ورئي أن يكون هذا بإذن من محكمة التصرفات المختصة ليكون الناظر على الوقف ملزماً بصرف ربعه إلى من يحتاجون إليه من هؤلاء الأقارب حتى إذا لم يصرف إليهم وصرف لغيرهم من الفقراء كان ضامناً . لأنه صرف لغير المستحقين وأهمل المستحقين .

وإذا صرف ربيع الموقوف على جهة بر معينة إلى المحتاجين من أقارب الواقف لعدم وجود جهة البر التي وقف عليها ثم وجدت يصرف إليها من حين وجودها فكل ربيع للوقف ظهر بعد وجودها وهي مبرأة للصرف عليها فهو حق لها وأما ما ظهر من ربيع الوقف قبل وجودها فلا حق لها فيه بل هو حق لغيرها على ما فصلناه .

اقرأ المادة — ١٩ —

مادة — ١٩ — إذا كان الوقف على القربات ولم يعين الواقف جهة من جهات البر ، أو عينها ولم تكن موجودة ، أو لم تبق حاجة إليها أو زاد ريع الوقف على حاجتها صرف الربح أو فائضه بإذن المحكمة إلى من يكون محتاجا من ذريته ووالديه بقدر كفايته ، ثم إلى المحتاج من أقاربه كذلك ثم إلى الأولى من جهات البر ، وفي حالة ما إذا لم تكن جهة البر التي عينها الواقف موجودة ثم وجدت كان لها ما يحدث من الربح في وقت وجودها

الباب السادس

في قسمة الأعيان الموقوفة بين المستخدمين

القول الصحيح في مذهب الحنفية أنه لا يجوز أن تقسم أعيان الوقف بين المستحقين بحيث يختص كل واحد منهم بنصيب معين مفرز يستعمل ولا يزاحمه فيه غيره ، لأن حق المستحقين ليس في عين الوقف وإنما هو في المنفعة ، ولكن للمستحقين الحق في أن يقسموا بتراضهم أعيان الوقف على سبيل المهايأة المكانية أو الزمانية بأن يتراضوا على أن يختص كل واحد منهم بحصة من الوقف يستغلها مدة من الزمن ثم يختص بها آخر فأخر وهكذا بالتبادل ، وتسمى هذه المهايأة المكانية . أو يتراضوا على أن ينتفع كل واحد منهم بأعيان الوقف زمناً معيناً على التعاقب ، وتسمى المهايأة الزمنية .

وقد أثبت التجارب أن هذا قد حال بين المستحقين وبين الرعاية الكاملة لما وقف عليهم ، وجعلهم أسرى في يد نظار الأوقاف ، وحرّم كثيراً من الأعيان من جهود أصحاب الحق في منفعتها . وأنه لو اختص كل واحد منهم بنصيب من الأعيان وعلم أنه له ولذريته من بعده الجدة في إصلاحه واستثماره واتباع حيف النظر وعنتهم وكانت أعيان الوقف مورداً للثروة وانقطعت الشكاة من ظلم النظار للمستحقين :

لهذا عدل عما هو الصحيح من مذهب الحنفية وأخذ بقول ضعيف

في المذهب يتفق ومذهب الإمام أحمد وهو أنه يجوز أن تقسم أعيان الوقف بين المستحقين بحيث يختص كل واحد منهم بنصيب من الأعيان مفرز معين يستغله ولا يزاحمه فيه غيره قسمة إجبارية أي لا نتوقف على رضا المستحقين جميعهم بها . ولازمة أي دائمة لا تنقض في حياة المستحق ولا بعد موته . وللاحتياط وللتحقق من عدالة هذه القسمة نص على أنها لا تكون إلا بقرار من المحكمة والمحكمة لا تقرر القسمة إلا بناء على طلب المستحقين أو بعضهم فإن طلب القسمة جميع المستحقين قسمت المحكمة أعيان الوقف جميعها بينهم وأفرزت لكل مستحق منهم نصيبه . وإن طلب القسمة بعض المستحقين لا تقسم المحكمة أعيان الوقف كلها ولكنها تفرز للطلب نصيبه فقط . فإذا كان الموقوف عليهم ابن الواقف وبناته الثلاث وطلبوا جميعاً قسمة أعيان الوقف بينهم أفرزت المحكمة لكل منهم نصيبه . وإذا طلبت إحدى البنات إفراز نصيبها أفرزت المحكمة لها فقط نصيبها . وإذا طلب اثنتان إفراز نصيبهما أفرزت لها معاً نصيبهما . فلا مانع من إفراز نصيب أو بعض الأنصبة وبقاء باقي الأنصباء شائعة .

شروط جواز القسمة - ويشترط لجواز هذه القسمة شرطان : -
الأول أن تكون الأعيان الموقوفة قابلة للقسمة . والمراد بأنها قابلة للقسمة أنها بعد القسمة ينتفع بها انتفاعاً مفيداً كما كان ينتفع بها قبلها . أما لو كانت قسمة العين تذهب بمنفعتها أصلاً كساقية لو قسمت لا ينتفع بأي قسم منها . أو كان ينتفع بها بعد القسمة ولكنه انتفاع غير مفيد كمنزل صغير لو قسم كان كل قسم منه صغيراً وريعه زهيداً فلا تجوز القسمة .

والثاني ألا يترتب على القسمة ضررين معينين من أعيان الوقف أو ببعض المستحقين. فلو كانت عين من أعيان الوقف مبنية لتكون مدرسة وتستغل بهذا استغلالا مفيدا ولو قسمت لا تصلح مدرسة ولا ينتفع بها للسكن فلا يجوز أن تقسم لأن هذا فيه ضرر بالعين والمستحقين. وكذلك لو كانت القسمة يترتب عليها حرمان نصيب من مرافقه الضرورية للارتفاع به لا يجوز. كان يحرم قسم من العقار من النور أو الشمس أو الهواء. أو قسم من الأرض من حق الري والصرف. ولا سبيل إلى حصر أنواع الضرر وأثره وقبول العين للقسمة وعدمه. فهذا موكول تقديره للمحكمة تقدره في كل حال بما يناسبها مستعينة بملاحظات المستحقين وتقريرات الخبراء كما يتبع في قسمة الأعيان المملوكة بين مالكيها.

وإذا كان في المستحقين قاصر أو محجور عليه قام مقامه في طلب القسمة من له الولاية على ماله من ولي أو وصى أو قيم.

وإذا كان الوقف أهليا وخيريا وعلى الحصة الأهلية ناظر وعلى الحصة الخيرية ناظر اعتبر الناظر على الحصة الخيرية كأحد المستحقين في طلب القسمة. وإذا لم يكن على الحصة الخيرية ناظر فناظر الجهة الخيرية الموقوف عليها يمثلها في طلب إفراز نصيبها.

وإذا تقدم طلب القسمة من له الحق في طلبها وقدم الطالبون للمحكمة مع طلبهم مشروع قسمة تراضوا عليه ولم تر المحكمة ما يمنع من إقراره أقرته وقسمت بناء عليه. وإذا لم يقدموا للمحكمة مشروع قسمة. كلفت المحكمة أحد الخبراء بالمعاينة ووضع مشروع قسمة لإفراز نصيب الطالب أو نصيب

لكل طالب متى قدم لها المشروع ولم تر ما يمنع من إقراره أقرته وقسمت بناء عليه .

ومتى قسمت المحكمة وحددت نصيب الطالب أقامت كل مستحق أفرز نصيبه ناظراً على حصته إذا كان أهلاً للنظر عليه ولو خالفت شرط الواقف وصارت هذه القسمة لازمة أى لا تنقض في حياة المستحق ولا بعد موته . ولا عبرة بما يحتمل طروءه على تعادل الأقسام . لأن العبرة بتحقيق التعادل حين القسمة كما هو الشأن في قسمة المملوك بين الملاك . والعبرة في تحقيق التعادل بين الانصبا ب قيمتها لا بربحها

اقرأ المادة - ٤٠ -

نصيب المرتبات والخيرات في القسمة - إذا شرط الواقف في وقفه خيرات أو مرتبات تصرف من غلة وقفه . فإذا أن تكون خيرات أو مرتبات دائمة أى تصرف من ريع الوقف ما دام الوقف باقياً . وإذا أن تكون خيرات أو مرتبات مؤقتة بحياة من رتب له . أو بانتهاء الغاية التي رتب لأجلها .

فإن كانت الخيرات أو المرتبات المشروطة دائمة تعتبر في القسمة كالسهم ويفرز لها من أعيان الوقف نصيب يضمن استمرار صرفها سواء كانت معينة

مادة - ٤٠ - لكل من المستحقين أن يطلب فرز حصته في الوقف متى كان قابلاً للقسمة ولم يكن فيها ضرر بين .

ويعتبر الناظر على الحصة الخيرية قانوناً كأحد المستحقين في طالب القسمة . وتحصل القسمة بواسطة المحكمة وتكون لازمة .

المقدار كما إذا شرط الواقف أن يصرف من ربيع وقفه مائة جنيه سنوياً
لأخيه ولذريته من بعده . أو في حكم المعينة كما إذا شرط الواقف أن يصرف
من ربيع وقفه سنوياً ما يكفي لإقامة الشعائر في مسجد ببلده لأن هذه في حكم
المعينة إذ يمكن تقدير مصروفات المسجد سنوياً .

وعلى هذا إذا طلبت قسمة أعيان وقف مشروطة فيه مرتبات أو خيرات
دائمة تقرر المحكمة لهذه المرتبات نصيباً يضم من ريعه استمرار صرفها .

والأساس الذي يراعى في تقدير المرتبات لإفراز النصيب الذي يكفل
صرفها هو ما تقرر في المواد ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ .

فإذا كان قدر الغلة وقت صدور الوقف معلوماً بأن كان ١٠٠ جنيه
ومقدار المرتبات ١٠٠ جنيه كانت نسبة المرتبات إلى الغلة ١ من ١٠
وكان الواقف وقف المرتبات عشر وقفه فيقرر للمرتبات عشر أعيانه .

وإن لم يكن قدر الغلة وقت صدور الوقف معلوماً قدرت غلة الوقف
السنوية على أساس متوسط إيراد خمس السنوات الأخيرة العادية أي التي
ليست في سنة منها ظروف استثنائية لارتفاع الإيراد أو انخفاضه . فإذا كان
متوسط قدر غلة الوقف سنوياً على هذا الأساس ١٠٠٠ جنيه وقدر المرتبات
١٠٠ جنيه أفرزت المرتبات حصة يضم ريعها صرف ١ على ١١ من غلة
الوقف . ومتى أفرزت للمرتبات حصة على هذا الأساس تبقى لأصحاب

المرتبات الدائمة سواء زاد ريعها عن مرتباتهم أو نقص .

اقرأ المادة - ٤١ -

وإن كانت الخيرات أو المرتبات المشروطة غير دائمة كما إذا شرط الواقف في وقفه أن يصرف من ريعه مبلغ شهري لخادمه أو أحد أقاربه ما دام حياً أو أن يصرف من ريعه نفقات تعليم طالب سماه أو كانت غير معينة المقدار كما إذا شرط أن يتصدق من ريع وقفه في أيام الأعياد. فهذا لا تقرر لها المحكمة حين القسمة نصيباً من أعيان الوقف بل تقرر المحكمة كيفية أدائها في قرار القسمة وتبين ما يجب أن يؤديه كل صاحب نصيب ولمن يؤديه ومتى يؤديه لأن هذا مرتب مؤقت والقسمة متى صدرت صارت لازمة.

اقرأ المادة - ٤٢ -

وإذا كان الواقف حياً لا تقسم أعيان وقفه بين المستحقين إلا برضاه. وإذا قسمت بينهم برضاه لا تكون لازمة بالنسبة له بل له أن يطلبها. وهذا

مادة - ٤١ - إذا شرط الواقف في وقفه خيرات أو مرتبات دائمة معينة المقدار أو في حكم معينة وطلبت القسمة فرزت المحكمة حصة تضمن غلتها ما لأرباب هذه المرتبات بعد تقديرها طبقاً للبواد ٣٦، ٣٧، ٣٨ على أساس متوسط غلة الوقف في خمس السنوات الأخيرة العادية. وتكون لهم غلة هذه الحصة مهما طرأ عليها من زيادة أو نقص.

مادة - ٤٢ - إذا قسم الوقف بين المستحقين يؤدي كل مستحق للخيرات أو المرتبات غير الدائمة أو غير معينة المقدار ما يناسب حصته في الوقف.

مبنى على ما أخذ به في القانون من أن للواقف أن يرجع في وقفه كله أو بعضه
فما دام حيا فحقه متعلق بأعيان وقفه فلا تقسم هذه الأعيان جبراً عنه بل
لا بد من رضاه بها . ولا تكون به - - - قسمتها برضاهها لازمة بل له أن
يبطلها . ففي حياة الواقف لا تحصل قسمة أعيان وقفه جبراً عنه ولا تكون
لازمة له . والظاهر أنه إذا كان الواقف حيا ولا حق له في الرجوع تقسم
أعيان الوقف بين الموقوف عليهم بدون رضاه ويمنع غير حق في حق هذا
اقرأ المادة - ٤٣ -

أصدرت وزارة العدل المنشور رقم ١٠ لسنة ١٩٤٨ بشأن قسمة أعيان
الوقف وهذا نصه : - - -

علمت الوزارة أن المحاكم الابتدائية مختلفة في اجرائاتها بالنسبة لطلبات
قسمة الوقف فبعضها يكلف الطالب بإعلان باقي المستحقين بمضمون الطلب
وبعضها يكتفى بإعلان الناظر فقط .

كما أن بعضها يصدر قرارا بالموافقة على القسمة أولاً ثم بعدمضى موعده
الاستئناف يصدر قرارا بالقسمة أو فرز النصيب . وبعضها يصدر قرارا
واحداً بالقسمة

كما أن بعضها يصدر قرارا بالقسمة بناء على اتفاق المستحقين من غير
بحث في موضوعها وما إذا كانت عادلة أو فيها حيف بأحد الأنصبة
وتوحيداً لأجراءات السير في المحاكم وضماناً للعدالة وحرصاً على

مادة - ٤٣ - لا يجوز قسمة الموقوف في حياة الواقف إلا برضاه
ويجوز له الرجوع عنها .

بمصلحة الوقف والمستحقين ترى الورارة اتباع ما يأتي : —

أولا — إذا كان طلب القسمة مقدما من بعض المستحقين بفور نصيبهم تكلف المحكمة الطالب أو قلم الكتاب بإعلان باقي المستحقين على يد محضر أو إداريا حسبما ترى بمضمون الطالب وموعد الجلسة المحددة لنظره ليحضر من شاء لبدء ملاحظاته على الطالب .

ثانيا — لا تصدر أحكام قرارا بالموافقة على القسمة أو فرز النصيب ثم تؤجل المادة لمضي موعده الاستئناف إذ لا مقتضى لذلك لأن القسمة تصدر بقرار من المحكمة ينتهي به نظرها أمامها ولئن شاء من أصحاب الشأن أن يستأنفوا أمام المحكمة العليا كما هو الشأن في طلبات انتهاء الوقف غير أن المحكمة قبل أن تصدر قرارها في موضوع القسمة تعين النصيب المفروض وتكلف الطالب بإحضار بيان به من مكتب الشهر العقاري بصلاحيته الشهر ليكون القرار الصادر بالقسمة مشتملا على هذا البيان ولا نسلم صورة هذا القرار للطالب ليشره إلا بعد أن يصبح نهائيا .

ثالثا — أن اتفاق المستحقين على القسمة لا يكتفي وحده لإقرارها بل لابد من اتخاذ الاجراءات الدالة على عدالة القسمة وعدم وجود حيف بأحد الأقسام لأن هذه القسمة تسرى على المستحقين بعد المتقاسمين ولاحتمال التواطؤ بينهم على البيع الجزء من الوقف من بعضهم لبعض في صورة القسمة .

الباب السابع

في الولاية على الوقف

تعريفها وحكمتها :

الولاية حق مقرر شرعا على كل عين موقوفة ، يقتضى من يثبت له أن يقوم بإدارة شؤون الوقف وحفظ أعيانه واستغلال مستغلاته وحصر فريجه في مصارفه وتنفيذ شروط الواقف الواجب تنفيذها ورعاية مصالح الوقف والموقوف عليهم . ويسمى من يثبت له هذا الحق ، المتولي على الوقف . ونأظر الوقف والقيم عليه . والمتحدث عنه . والولاية على الوقف والنظر عليه معناهما واحدا

وإنما كانت الولاية حقا مقرر شرعا على كل وقف بحيث لا يخلو أى وقف من متول يدير شؤونه لأن كل مال لا بد له من يد تراعاه وتحفظه وتدبر شؤونه حتى لا يكون هملًا . فإذا كان مملوكا لمالك أهل لحفظه وإدارته فهو وليه . وإذا كان غير مملوك لأحد من الناس كالوقف أو كان مملوكا لمالك غير أهل لحفظه ورعاية مصالحه كالأصغير والمجهور عليه فقد أوجب الشارع أن يتولاه متول يحفظه ويستغله ويقوم بمصالحه .

حق الولاية على الوقف ؟

في مذهب أبى يوسف الولاية على الوقف حق للواقف مطلقا سواء شرطها لنفسه في حقه وقته أو شرطها لغيره دونه أو تنافها عن نفسه أو سكوت عنها

ولم يتعرض لها في حجة وقفه . فهي في مذهبه حق للواقف بحكم الشرع لا يتوقف ثبوتها له على إثباته ولا تنتفي عنه بنفيه . ولهذا كانت الولاية على الوقف حكما يغير حكم سائر الشروط من جهة أنها تثبت للواقف ويثبت له حق التغيير والتبديل فيها من غير اشتراطها في حجة الوقف . وعلة هذا أن الواقف أقرب الناس إلى وقفه وأحرصهم على بقاءه وأعرفهم بالغرض الذي وقف من أجله فيده أحق الأيدي بإدارة شئونه — وقد تفرع عن هذا أن من شرط الواقف له الولاية يكون نائبا عن الواقف وحكمه حكم الوكيل عنه في حياته وحكم الوصي له بعد مماته .

وأما على ما يؤخذ من أقوال محمد فالولاية على الوقف ليست حقا للواقف بحكم الشرع وإنما تثبت له إذا شرطها لنفسه في حجة وقفه بعد أن يتم وقفه بتسليمه إلى متول يتسلمه فإذا لم يشترطها في وقفه لنفسه لا تكون حقا له . ومتولى الوقف في مذهبه ليس نائبا عن الواقف وإنما هو نائب عن الموقوف عليهم لأنه يعمل فيما هو لهم فالولاية على الوقف في مذهبه حق المستحقين .

من له الولاية على الوقف في حياة الواقف :

مادام الواقف حيا أهلا بالولاية على وقفه فهو وحده الذي له الولاية عليه فله أن يتولى بنفسه إدارة شئون وقفه وله أن يولي ناظرا على وقفه بالنيابة عنه . ويكون هذا الناظر وكيلا عن الوقف . وللواقف أن يتصرف بنفسه في شئون وقفه مع وجود هذا الوكيل لأن التوكيل لا يسلب الموكل حق التصرف فيما وكل فيه . وتنتهي هذه الوكالة بموت الواقف أو الوكيل أو بخروج أحدهما عن أهلية الولاية . وبأن يعزل الواقف وكيله أو يعزل

الوكيل نفسه . وفي حالة العزل لا ينعزل الوكيل إلا إذا علم بأن موكله عزله أو علم الموكل بأن وكيله عزل نفسه . ولا ولاية للنقاضي على الوقف حال حياة الواقف إلا إذا خرج الواقف عن أهلية الولاية كان جن أو عته أو حجر عليه لنفسه فينبذ بولي النقاضي ناظراً مؤقتاً على الوقف إلى أن تعود للواقف أهليته للولاية .

من له الولاية على الوقف بعد موت الواقف .

إذا شرط الواقف في حجة وقفه أن يكون النظر على وقفه من بعده لأكبر أبنائه سناً أو لابنه فلان أو لأي فرد عينه بالوصف أو بالاسم كان النظر على وقفه بعد موته لمن عينه مادام أهلاً له . لأن الواقف على مذهب أبي يوسف صاحب الحق في الولاية وله أن ينسب عنه غيره حال حياته وبعد موته . وقد يكون النائب عنه في النظر حال حياته وبعد موته واحداً فإذا قال الواقف جعلت النظر على وقف لابني محمد حال حياتي وبعد موتي كان لمحمد النظر على الوقف بالوكالة عن الواقف حال حياته . ولا ينعزل بموته بل يكون ناظراً بعد موته بالوصاية .

وإذا لم يشترط الواقف في حجة وقفه النظر من بعده لأحد ولكنه أوصى بالنظر إلى فرد عينه كان النظر بعد موته لمن أوصى إليه به .

وإذا لم يشترط الواقف في حجة وقفه النظر لأحد . ولم يوص به إلى أحد وكان قد أقام وصياً مختاراً للنظر في شؤون تركته وأمواله وأولاده بعده موته كان النظر على وقفه بعد موته لوصيه المختار لأن الوصي المختار على القول المفتي

به لا يقبل التخصيص فتعم ولايته كل ما كان يتولاه الموصى من الشؤون المالية ومنها إدارة وقفه .

والشروط له النظر من الواقف أن يوصى بهذا النظر إلى من شاء بعد موته وكذلك للوصى الذي أوصى إليه الواقف بالنظر أن يوصى به إلى من شاء بعد موته ويكون لوصى كل منهما النظر بعد موته إلا في حالتين :

الأولى : إذا نص الواقف في حجة الوقفة على أنه ليس لمن يتولى وقفه بشرطه أو وصيته أن يوصى به إلى أحد بعده .

الثانية : إذا نص الواقف في حجة وقفه على أن النظر لفلان ثم من بعده لفلان أو نص في إيصائه على أن النظر لفلان ثم من بعده لفلان فإن من عينه الواقف بعد الناظر أو الوصى يكون له النظر دون وصى الناظر أو وصى الوصى . لأن هذا يتضمن منع الناظر أو الوصى من أن يوصى إلى غيره . وإذا مات الواقف ولا مستحق من قبله للنظر على وقفه من بعده لا بالشرط ولا بالوصية كان النظر لمن يقيمه القاضى المختص ناظراً .

وهذا مراد الفقهاء بقولهم الولاية العامة وهي ولاية القاضى لا تثبت على الوقف إلا إذا انتفت عنه الولاية الخاصة وهي ولاية الواقف ومن استمد الولاية منه بشرط أو وصية . ولكن إذا كان من له الولاية بشرط الواقف أو وصيته غير أهل له بأن كان صغيراً أو مجنوناً أو غير أمين يولى القاضى موقفاً من يتولى إدارة الوقف إلى أن يمكن تنفيذ شرط الواقف

ومن هذا يتبين أن الناظر بشرط الواقف أو بوصيته يستمد ولايته من
الواقف لا من القاضى . وله حق النظر على الوقف وإدارة شؤونه بمجرد
ما يؤول النظر إليه حسب شرط الواقف من غير توقف على تقرير القضاء .
فإذا شرط الواقف فى حجة وقفه النظر على وقفه من بعده لابنه فلان .
أو لأكبر أبنائه سناً . أو للذكور من أولاده وليس له منهم إلا واحد .
أو لأرشد أولاده ونبت بحكم قضائى أن فلانا أرشدهم كان النظر من بعد
وفاته لابنه الذى سماه أو لأكبر أبنائه سناً أو لابنه الواحد أو لمن ثبت أنه
أرشد أبنائه وكان هذا المعين للنظر باسمه أو بوصف منحصر فيه مستمداً
لشخصه ولايته على الوقف من الواقف فلا يتوقف ثبوت الولاية له على تولية
القاضى أباه . ولهذا يسمى اقرار القاضى له فى نظره تمكيناً من النظر أى تنفيذاً
لشرط الواقف وتثبيتاً للمولى من قبله بمنزلة تثبيت المجلس الحسبى الوصى
المختار من المتوفى . ولو تصرف فى إدارة شؤون الوقف قبل صدور القرار
بتمكينه نفذ تصرفه لأنه ناظر .

وأما ناظر الوقف المولى من قبل القاضى حيث لا ناظر بشرط الواقف
أو بوصيته فهو مستمد ولايته من القاضى ولا تثبت له ولاية النظر إلا بعد
صدور قرار القاضى بتوليته ناظراً ويسمى قرار القاضى بتوليته قرار إقامته
فى النظر لا تمكيناً منه . ولو تصرف فى إدارة شؤون الوقف قبل صدور
القرار بإقامته لا ينفذ تصرفه لأنه تصرف من غير ناظر .

فالممكن من النظر على الوقف هو تثبيت المحكمة من ولاد الوقف

النظر من بعده . والإقامة هي توليه المحكمة ناظراً على الوقف ليس مولى من قبل الوقف .

هذا هو مذهب الحنفية فيمن له الولاية على الوقف . وقد انصوا على أنه إذا كانت ولاية الناظر حقاً للقاضي حيث لا يوجد ناظر بشرط الواقف فالأولى بالقاضي أن يولي في النظر من هو أهل له من ذرية الواقف وأقاربه ولكن إذا ولى من غيره وفيهم من هو أهل له صحت توليته ونفذ تصرف من ولده سواء كان من ولده من المستحقين أو من غيرهم واحداً أو أكثر .

القانون الجديد — القانون الجديد قيد المحكمة في تولية الناظر على الوقف بقود اقتضت المصلحة واتساقاً لأحكام التقييد بها وهذا يانها .
في الوقف الخيري :

إذا كان الوقف خيرياً بأن كان وقفاً على مسجد أو مستشفى أو مدرسة أو مبرة أو أية جهة بر عام فعلى المحكمة أن تولى في النظر عليه من شرط الواقف له النظر . فإن لم يوجد من يستحق النظر بشرط الواقف ، فعلى المحكمة أن تولى في النظر من يصلح له من ذرية الواقف وأقاربه . فإن لم يوجد منهم من يصلح للنظر فعلى المحكمة أن تولى وزارة الأوقاف في النظر عليه والعملة في هذا الترتيب أن الوقف الخيري الذي جعل ريعه لجهة بر عام هو بمثابة الأموال المخصصة للمنافع العامة . فإذا كان للواقف شرط في النظر عليه يتبع لأنه طابت نفسه بصدقته على شرطه ، وإذا لم يكن له شرط في النظر أو كان من شرطه النظر غير أهل تعين المحكمة في النظر من هو أهل له من ذرية الوقف وأقاربه لأن في هذا إبقاء لاسم الواقف ومحافظة على ذكره ،

فإن لم يوجد منهم من هو أهل للنظر تعين المحكمة وزارة الأوقاف في النظر عليه لأنها بمثابة الناظر العام على جهات البر العام وما وقف عليها . فكل وقف خيرى لا يستحق النظر عليه ناظر بشرط الواقف أو من يصلح له من ذريته وأقاربه فالنظر عليه لوزارة الأوقاف توجيها لإدارة الأوقاف الخيرية

ولا يسرى هذا على وقف غير المسلم على جهاته الخيرية الخاصة بدينه مثل كنيسة أو طقوسه الدينية فإنه إذا لم يستحق النظر عليه ناظر بشرط الواقف أو من يصلح له من ذريته وأقاربه لا تولى المحكمة في النظر عليه وزارة الأوقاف بل تولى في النظر عليه من تختاره . أما وقف غير المسلم على جهات الخير العامة كالمستشفيات والملاجئ والمدارس فحكمه في النظر عليه حكم وقف المسلم على جهات الخير العامة .

ويلاحظ أنه إذا وجد من شرط له النظر وكان غير أهل له يعتبر كأنه لم يوجد ويكون النظر لمن يصلح له من ذرية الواقف وأقاربه . وإذا وجد من الذرية والأقارب أحد ولسكنه لا يصلح للنظر يعتبر كأنه لم يوجد يكون النظر لوزارة الأوقاف فالترتيب ترتب صلاحية لا ترتب موت . ووجود من لا يصلح كعدم وجوده في أن الحق في الولاية ينتقل إلى من يليه .

أنظر المسادة - ٤٧ -

مادة - ٤٧ - إذا كان الوقف على جهة بر كان النظر عليه لمن شرط له ثم لمن يصلح له من ذرية الواقف وأقاربه . ثم لوزارة الأوقاف . هذا ما لم يكن الوقف غير مسلم وكان مصرف الوقف جهة غير إسلامية فإن النظر =

في الوقف الأهلي

إذا كان الوقف أهلياً فالأمر أن تكون أعيانه مقسومة بين المستحقين بحيث يكون للمستحق نصيب مقرر . وأما أن تكون أعيانه غير مقسومة بينهم . فإذا كانت أعيان الوقف مقسومة بين المستحقين وجب على المحكمة إقامة كل مستحق ناظراً على حصته متى كان أهلاً للنظر سواء كانت حصة المستحق مفرزة له بقسمة المحكمة بناء على طلبه أو مفرزة له بنص الواقف في حجة وقفه . وسواء وافق هذا شرط الواقف أو خالفه .

وهذا الحكم مأخوذ من مذهب الإمام أحمد فإن الراجح في مذهبه أن الموقوف عليهم المعينين يكون النظر لكل واحد منهم على حصته متى كان رشيداً فإن كان غير رشيد بأن كان صغيراً أو مجنوناً أو معتوهاً أو سفهاً قام وليه مقامه في النظر . وهذا يتفق وما أخذ به في المادة ٥٠ من هذا القانون من أن الناظر على الوقف وكيل عن المستحقين بحيث يكون المستحق له حصته مفرزة ولا يزاحمه فيها غيره يتولاهما هو بنفسه ولا يتولاهما وكيل عنه . ويتفق وما قصد إليه القانون من حمل كل مستحق على أن يعمل بنفسه في نصيبه لأن هذا يجعل المستحقين عاملين لا عاطلين . ويصون الأعيان الموقوفة من الضعف والحزاب لأن عمل الإنسان في ماله بنفسه لا يعادله عمل غيره له في ماله .

== عليه يكون لمن تعينه المحكمة مع ملاحظة أن هذا الترتيب ترتيب في الصلاحية .

فإن كان المستحق للنصيب المفروز غير أهل النظر عليه فعلى المحكمة أن تولى في النظر على حصته من له الولاية على ماله لأن ربيع هذه الخصة من ماله فيتولاها وليه المالى أو الوصى أو القيم . فإن كان غير أهل للنظر لعدم أمانته أو معجزه عن الإدارة وليست عليه ولاية مالية فعلى المحكمة أن تختار للنظر على حصته أقرب الناس صلة به وأحرصهم على نفعه .

وعلى هذا إذا قررت المحكمة فرز أعيان وقف بين المستحقين بناء على طلبهم أو فرز حصة مستحق بناء على طلبه وجب عليها أن تقيم كل مستحق ناظراً على حصته . وتنتهى ولاية من كان له النظر عليها ولو كان مشروطاً له النظر من الواقف وكذلك إذا طلب مستحق له حصة مفروزة بنص الواقف إقامة في النظر عليها وجب على المحكمة إقامته ناظراً على حصته وإنهاء ولاية من كان ناظراً عليها ولو كان بشرط الواقف .

اقرأ المادة — ٤٦ —

وإذا لم تكن أعيان الوقف مقسومة بين المستحقين وليس لمستحق حصه مفروزة إما لأن الموقوف عليهم لم يطلبوا قسمة الأعيان بينهم وإما لأنهم طلبوها وتعذرت لعدم توافر شروط جوازها فعلى المحكمة أن تولى في النظر على الوقف ناظراً واحداً لا أكثر لأن الحوادث دلت على أن

مادة — ٤٦ — إذا قسمت المحكمة الوقف أو كان لمستحق نصيب مفروز وجب إقامة كل مستحق ناظراً على حصته متى كان أهلاً للنظر ولو خالف ذلك شرط الواقف .

تعدد النظار كثيراً ما أدى إلى ضعف استغلال الأعيان الموقوفة والأضرار بمصالح الوقف ومستحققيه بسبب اختلافهم وعدم اتفاقهم .

فالأصل الذي يجب على المحكمة أن تشير عليه هو تولية ناظر واحد على الوقف منعا للاختلاف بين النظار الذي قد يضر بالوقف ومستحققيه . ولكن إذا رأت المحكمة المصلحة في تولية أكثر من ناظر فلها أن تولي ناظرين أو أكثر حسبما تقتضيه المصلحة كما إذا كان الموقوف عليهم فريقين ويمثل كل فريق واحد هو موضع ثقتهم فيولى على الوقف الاثنان . وكما إذا رأت المحكمة المصلحة في الانتفاع في النظر بخبرة شخص وجهود آخر . فلمثل هذه المصالح التي ترى المحكمة أنها تقتضي تعدد النظار جعل لها استثناء أن تولي ناظرين أو أكثر وجعل لها أن تتخذ ما يكفل تلافي ضرر تعددهم أولاً بأن جعل لها أن تنص في قرار توليتهم على أنهم إذا اختلفوا نفذ التصرف الذي اتفق عليه رأى أكثرهم لأن رأى الاكثرية في الغالب أقرب الى الصواب وهذا تلافي تعطيل أعمال ادارة الوقف بسبب مخالفة واحد من نظاره ويكون هذا من المحكمة بمنزلة توليتهم في النظر وإذن أكثرهم بالانفراد بالتصرف إذا خالفهم فيه أقلهم أو امتنع عن مشاركتهم فيه .

وثانياً بأن جعل لها أيضاً في حال التعدد أن تنص في قرارها على أن يختص كل ناظر بقسم من أعيان الوقف يستقل بإدارته والنظر عليه أي أن لها أن تقسم أعيان الوقف بين نظاره قسمة نظر بحيث يكون كل واحد منهم ناظراً مستقلاً مسؤولاً وحده عن قسمه . وهذا في الحقيقة انهاء للتعدد وافراد كل قسم بناظر .

اقرأ المادة — ٤٨ —

وإذا لم تكن أعيان الوقف مفرزة بين المستحقين فعلى المحكمة في تولية ناظر عليه أن لا تولى أجنبيا عن المستحقين ما دام فيهم من هو أهل للنظر . لأن النظر على الوقف حق للمستحقين فيه ولهذا لو كانت المستحق حصص مفرزة وجب اقامته ناظراً عليها . ولأن الناظر على الوقف وكيل عن المستحقين بنص المادة ٤٠ — وإذا كان النظر على الوقف حقاً للمستحقين فيه فلا يسلب منهم هذا الحق مادام فيهم من هو أهل للقيام به . وإذا قضت الضرورة بتولية أجنبي عن المستحقين كانت اقامته مؤقتة وإن لم ينص على ذلك في قرار اقامته ومتى وجد من المستحقين من يصلح للنظر قررت المحكمة انهاء ولاية للنظر الأجنبي المؤقت واقامة من يصلح للنظر من المستحقين .

وبما أن النظر على الوقف حق للمستحقين ومن يولى على الوقف معتبر وكيل عنهم . فعلى المحكمة أن تأخذ برأيهم فيمن توليه ناظراً سواء أكان منهم ، أم من الأجانب عنهم إذا قضت الضرورة بتولية أجنبي عنهم ، فإن

مادة — ٤٨ —

إذا لم يقسم الوقف لتقييم المحكمة عليه أكثر من ناظر واحد إلا إذا رأت المصلحة في غير ذلك .

ولها في حال تعدد الناظر أن تجعل لأكثرهم حق التصرف فيما يختلفون فيه . وفي جميع الأحوال يجوز لأفراد كل ناظر يقسم من الوقف يستقل بالنظر عليه

اتفق المستحقون على من يولى وجب على المحكمة توليته . وإذا اختلفوا فعلى المحكمة أن تأخذ برأى المستحقين الذين لهم أكثر الاستحقاق إلا إذا اختار هؤلاء ناظراً ورأت المحكمة أن لا تعينه لأسباب كافية . وأصحاب المراتب المشروطة في ريع الوقف كأصحاب السهام والأنصبة فيه . فنكا يؤخذ فيمن يولى ناظراً رأى الموقوف عليه قيراطان من الريع أو عشرة أفدنة من الأطنان الموقوفة يؤخذ رأى من رتب له شهرياً أو سنوياً مقدار من الريع بنسبة مرتبه إلى الريع لأن كل واحد منهم مستحق وله مصلحة فيمن يرعى ماله .

وبقوم مثل عديم الأهلية أو ناقصها لصغر أو جنون أو غلة أو غلة مقامه في اختيار الناظر وكذلك الوكيل عن الغائب يقوم مقامه .

وقد اختلفت المحاكم الشرعية في تطبيق هذا النص — لا يولى أجنبي على الوقف إذا كان في المستحقين من يصلح النظر عليه —

فبعض المحاكم رأت أن هذا مقيد بما إذا لم يكن الأجنبي مولى بشرط الواقف ، فالمراد من النص لا يولى أجنبي حيث تكون التولية للمحكمة . وحيثهم على هذا أن القانون لم يحمل اعتبار شرط الواقف في النظر إلا في حالة واحدة وهي ما إذا أقرز للمستحق نصيبه فإنه نص على أنه يمين ناظراً عليه ولو خالف شرط الواقف . وكذا إذا انفرد بالاستحقاق من هو أهل للنظر

وبعض المحاكم رأت أن هذا مطلق بعدم ما إذا كان الأجنبي مولى بشرط الواقف أو بخير شرطه فالمراد من النص لا يولى أجنبي على الوقف مطلقاً .

وحجتهم أولا — أن نص المادة مطلق لم يخص الوقف بوقف غير مشروط فيه النظر لأجنبي . ولا يوجد ما يقيد هذا الإطلاق .

وثانيا — أن القانون اعتبر ناظر الوقف وكلا عن المستحقين لا عن الواقف . وهذا يدل على أن النظر على الموقوف عليهم حق لهم ثما دام فيهم من أهل للنظر لا يولى أجنبي عنهم .

وثالثا — أن المادة ٥٨ التي نصت على المواد التي لا تطبق أحكامها إذا كان في كتاب الوقف نص يخالفها لم تذكر من هذه المواد المادة ٤٩ — فدل على هذا أنها تطبق ولو خالفت نص الواقف في النظر .

ورابعا — أن القانون في الوقف الخيري نص على اتباع شرط الواقف ولم ينص على هذا في غيره فدل على أنه إذا كان الموقوف عليهم من أهل استحقاق النظر والولاية فالنظر لهم . وإذا كان الموقوف عليه جهة البر وللواقف شرط يتبع لأنه لا يسلب مستحقا حقه

والعمل الآن جار على الرأي الأول وعلى أنه يتبع شرط الواقف في النظر كلما وجد خيرا كان الوقف أو أهليا . ولا تنتهي ولاية الناظر الأجنبي متى وجد من المستحقين أهل لها إلا إذا لم يكن مولى بشرط الواقف .

اقرأ المادة — ٤٩ —

مادة — ٤٩ —

لا يولى أجنبي على الوقف إذا كان في المستحقين من يصلح للنظر عليه .
فإذا اتفق من لهم أكثر الاستحقاق على اختيار ناظر معين أقامه القاضي .
إلا إذا رأى المصلحة في غير ذلك .

ما يشترط فيمن يتولى النظر على الوقف :

يشترط فيمن يتولى النظر على الوقف سواء أكان من الواقف أم من
القاضي شروط ثلاثة :-

الأول العقل :- لأن المجنون فاقد الأهلية فليس أهلاً لحفظ المال
ولا لإدارة شؤونه فلا يصح أن يتولى النظر على الوقف مجنون ولا أن
يبقى الناظر في النظر إذا جن . فالمجننون يمنع ابتداء التولية ويمنع بقاءها .
ولو جن الواقف أو جن الناظر المشروط له النظر منه وصار المجنون مطبقاً
بأن امتد شهراً فأكثر على القول المختار انغزل من النظر وأقام القاضي ناظراً إلى
أن يروى هذا الطارىء ويعود العقل فإن عاد العقل إلى الواقف أو الناظر
بشرطه عادله حق النظر لأنه أحق به من غيره وقد زال المانع منه . وكذلك إذا
جن الناظر المولى من القاضي ينزل عن النظر ويقيم القاضي ناظراً بدله .
ولكنه لا يعود له النظر إذا شق وعاد إليه عقله . لأنه ليس أحق بالنظر
من غيره . ولو شرط الواقف النظر بعده لفلان فوجد فلان بعده مجنوناً
يقيم القاضي ناظراً بدله فإن عاد إليه عقله كان له حق النظر .

= ويعتبر صاحب المراتب كاستحقاق بنسبة مرتبة لريع الوقف . ويقوم بمثل
عديم الأهلية أو الغائب مقامه في الاختيار .

وتقرر هيئة التصرفات انتهاء ولاية الناظر الاجنبي متى وجد من المستحقين
من يصلح لها .

الثاني البلوغ : لأن الصبي إن كان غير مميز فهو فاقده الأهلية وإن كان مميزاً فهو ناقص الأهلية وكل منهما ليس أهلاً لحفظ المال وإدارته . ولذلك كان مشمولاً بولاية غيره . فلا يصح أن يولى القاضى فى النظر على الوقف غير بالغ ولو شرط الواقف النظر بعده لابنه فلان فكان المشروط له بعدموت الواقف صبياً لم يبلغ الحلم يقيم القاضى على الوقف ناظراً بدله حتى يبلغ . فإن بلغ عاقلاً أهلاً للنظر كان له النظر والذي عليه العمل أن المراد بالغ قانوناً .

الثالث الأمانة : وهذا شرط لصحة تولية الناظر على القول الراجح (١) لأن تولية الخائن تخل بالعرض المقصود من النظر وهو حفظ الوقف وتوفير ريعه وضرفه فى مصارفه . فلا يصح أن يولى القاضى فى النظر على الوقف من ثبتت خيانتة كأن حكم عليه فى جريمة سرقة أو خيانة أمانة أو نصب أو تزوير ولا يصح أن يبقى فى النظر من ثبتت خيانتة ولو شرط الواقف النظر بعده لابنه فلان فوجد ابنه فلان بعده معروفاً بالحياة وغير مأمون يقيم القاضى ناظراً بدله كما لو وجد صبياً لأن شرط الوقف فى النظر إنما يجب مراعاته وتثبت به الولاية لمن شرطت له إذا كان أهلاً . ولهذا لو حجير على ناظر الوقف للسفاهة انعزل من النظر لأن المحجور عليه للسفاهة ليس أميناً على حفظ المال وإذا ثبت خيانتة وجب على القاضى عزله .

(١) وقال بعضهم الأمانة شرط أولوية لا شرط صحة . وهذا قول لا ينبغي التعويل عليه وهو لا ينفق وما نصروا عليه من وجوب عزل الناظر إذا ثبتت خيانتة . ومن انعزله إذا حجير عليه للسفاهة لأن الأمانة والرشد ألزم صفات الأهلية .

فإذا توافرت هذه الشروط الثلاثة في شخص وكان قادراً بنفسه أو بنائيه على إدارة شؤون الوقف والقيام بمصالحه كان أهلاً لتولي النظر سواء كان رجلاً أو امرأة مسلماً أو غير مسلم حراً أو عبداً . بصيراً أو أعمى .

وإذا كان المشروط له النظر من الواقف أهلاً له وحاضراً تولاه . وإذا كان غير أهل له لجنون أو صغر أو خيانة أو لمعجز كلي أقام القاضي ناظراً بدله حتى تتوافر فيه أهليته ويحول المانع من تنظره . وإذا كان أهلاً للنظر ولكنه غائب أقام القاضي ناظراً بدله حتى يحضر . وفي هذا جمع بين رعاية شرط الواقف ومصلحة الوقف فلا يولى النظر من ليس أهلاً له ولا يترك الوقف خالياً من ناظر .

ما يجوز لناظر الوقف من التصرفات وما لا يجوز ،

وظيفة ناظر الوقف حفظ أعيانه وصيانتها واستغلال الممد للاستغلال منها وصرف ريعها في مصارفه وتنفيذ شروط الواقف الصحيحة والدفاع عن حقوقه . فالتصرفات التي تقتضيها غرض من هذه الأغراض يجوز لناظر مباشرتها . وتدخل في حدود ولايته والتصرفات التي تخل بغرض من هذه الأغراض لا يجوز لناظر مباشرتها ولا تدخل في حدود ولايته . فمقتضى وظيفة النظر وجوب واجبات على الناظر ، وجواز تصرفات له . وحظر تصرفات عليه .

ما يجب على الناظر : الضابط العام لواجبات ناظر الوقف أنه يجب عليه إجزاء ما يلزم لبقاء أعيان الوقف عامرة وتنفيذ شروط الواقف الصحيحة

واستغلال المعد للاستغلال بأصلح الطرق . والدفاع عن الوقف وحقوقه .
وينبني على هذا ما يأتي : -

عمارة الوقف - على ناظر الوقف أن يبدأ من ريعه بتميره وتربيته
بأدنا بالأهم فالمهم . لأن ترك تميره يؤدي إلى خراب أعيانه ويفوت الغرض
منه ولو استغرق التعمير جميع الربيع أو شرط الوقف عدم التعمير .
ولاحق للمستحقين إلا في صافي الربيع بعد مصروفات التعمير والتزيم وأداء
الضرائب والديون .

وهذا الحكم كثيراً ما اتخذ بعض النظار وسيلة إلى إسراج المستحقين
واخضاعهم لأراداتهم فإن بعض المستحقين قد تشتد حاجتهم إلى استحقاقهم
والناظر في يده سلاح المنع من الصرف إليهم لحاجة أعيان الوقف إلى التعمير
فدعا لهذا سن القانون الجديد أحكاماً تكفل أدنى مقدار احتياطي من الربيع
للطوارئ، وحدد حداً أعلى لنسبة ما يصرف على العمارة الوقتية الدورية
وهذا بيان ماسنه القانون .

القانون الجديد - إذا كانت أعيان الوقف عمارات ودورا وحوانيت
وغيرها من المباني التي تتجدد حاجتها إلى التعمير يجب على ناظر الوقف أن
يحجز من صافي ريعها بعد دفع الضرائب وأجور العاملين فيها ونحوها ٢٠٪
ليخصص للطوارئ، ويجب عليه أن يودع هذا المدخر الاحتياطي للطوارئ
في خزانة المحكمة وكلما احتاج إلى ترميم أو ترميم طلب من المحكمة الإذن له
بأن يصرف من هذا المدخر ما يحتاجه التعمير والتزيم والمحكمة لا تأذن
بالصرف إلا بعد التحقق من الحاجة إلى التعمير ومن مقدار ما يحتاج إليه .
ويجوز باذن المحكمة استغلال المال الاحتياطي المدخر للتعمير إلى أن يحين

وقت الحاجة إليه كان تشتري به أمهم أو سندات ليضم ريعها إلى المدخر وبيع منها ما نأذن المحكمة ببيعها لصرف ثمنه في التعمير .

أما إذا كانت أعيان الوقف أراض زراعية فهذه لا تنكث حاجتها إلى التعمير . ولاداعي إلى حجز مبلغ سنوي احتياطي من صافي ريعها ليخصص لممارستها وطوارئها فإذا طرأت عليها حاجة إلى إصلاح أو طرأت حاجة إلى إنشاء أو تجديد سواق أو شراء آلات للحث أو الري أو إنشاء أو تجديد مباني فيها . أو إذا كان هناك شرط للواقف بإنفاق جزء من ريعها في عمارة مباني موقوفة طلب ذوو الشأن من المحكمة الاذن بحجز ما يحتاج إليه من الربيع لغرض من هذه الأغراض والمحكمة بعد المعاينة بواسطة الخبراء بتقدر ما تراه .

وقد أتيح للناظر ولكل مستحق إذا رأى أن المصلحة في إلغاء الأمر بالاحتجاز أو تعديله أن يرفع ذلك إلى المحكمة لتقرر ما ترى فيه المصلحة .

اقرأ المادة - ٥٤ -

مادة - ٥٤ - يحتجز الناظر كل سنة ٢٥ ٪ من صافي ريع مباني الوقف يخصص لممارستها ويودع ما يحتجز خزانة المحكمة، ويجوز استغلاله إلى أن يحين وقت العبارة ، ولا يكون الاستغلال والصرف إلا بإذن المحكمة . أما الأراض الزراعية فلا يحتجز الناظر من صافي ريعها إلا ما يأمر القاضى باحتجازه للصرف على إصلاحها أو لإنشاء أو تجديد المباني والآلات =

ولا يجوز لناظر الوقف أن يصرف في العمارة الوقفية الدورية المعنادة التي يقصد بها صيانة مباني الوقف والمحافظة عليها ولا في إنشاء مستغل جديد للوقف بناء على شرط الواقف في أية سنة أكثر من خمس صافي ربيع الوقف إلا إذا رضى المستحقون أو أذنت المحكمة والغرض من هذا أن يضمن للمستحقين أربعة أخماس صافي ربيع الوقف سنوياً على الأقل بعد المصروفات والضرائب المسحقة والاحتياطي الواجب حجزه للطوارئ. ينص المادة السابقة .

فإذا احتاجت عمارة الوقف الوقفية الدورية في سنة من السنين إلى أكثر من خمس صافي ربيع ولم يرض المستحقون بتقديم العمارة على الصرف إليهم وجب عن الناظر عرض الأمر على المحكمة . وعلى المحكمة بعد سماع أقوال المستحقين والوقوف على أسباب عدم رضاهم بتقديم العمارة على الصرف إليهم أن تأذن بما ترى فيه مصلحة الوقف والمستحقين معاً ، فإن رأت المصلحة في تقديم العمارة كلها على الصرف للمستحقين أمرت بأن يصرف صافي الربيع فيما تحتاجه العمارة ولو لم يبق للمستحقين منه شيء ، وأن رأت

-- اللازمة لإدارتها أو للصرف على عمارة المباني الموقوفة التي شرط الصرف عليها من هذا الربيع بناء على طلب ذوي الشأن .

وللناظر ولكل مستحق إذا رأى أن المصلحة في إلغاء الأمر بالاحتجاز أو تعديله أن يرفع ذلك إلى المحكمة لتقرر ما ترى فيه المصلحة ... وتطبق هذه الأحكام ما لم يكن للواقف شرط يخالفها .

المصلحة في إجراء العمارة بالتدريج أمرت بأن يصرف من صافي الربح نصفه
مثلاً للعمارة ويصرف نصفه للمستحقين .

وإن رأت المصلحة في أن يصرف جزء من الاحتياطي المدخر بمقتضى
المادة السابقة بنسبة ٢٥ ٪ من صافي الربح أمرت بصرفه في العمارة ،
فالمحكمة تقرر ما تراه بعد معرفة حال المستحقين من سمعة وضيق وشدة حاجة
إلى الربح وامكان الاستغناء عنه ، ومعرفة نوع العمارة ومقدار الضرر الذي
يلحق الأعيان من إهمالها أو تأخيرها ، وهذا الاجراء الذي يتخذ في الصرف
على العمارة الوقفية ينبع في الصرف على انشاء ما يسمى ربيع الوقف إذا شرط
الواقف ذلك في كتاب وقفه .

وإذا رأت المحكمة أن أعيان الوقف مستخرجة ولا ربيع لها ولا سبيل إلى
استغلالها إلا ببيع جزء منها وانفاق ثمنه في تعمير باقيها فلها أن تأذن ببيع
الجزء الذي ترى ثمنه يكفي لتعمير باقي أعيان الوقف والأذن بصرفه في
التعمير بدون رجوع على الوقف به وهذا انهاء للوقف في جزء منه للضرورة
وهو كما قدمنا مذهب الختابة .

اقرأ المادة — ٥٥ —

مادة — ٥٥ — مع مراعاة أحكام المادة السابقة ، إذا احتاجت أعيان
الوقف كلها أو بعضها لعمارة تزيد نفقتها على خمس فاضل غلة الوقف في
سنة ولم يرخص المستحقون بتقديم العمارة على الصرف اليهم ، شرط للواقف
تقديم العمارة أم لم يشرطه ، وجب على الناظر عرض الأمر على المحكمة

وعلى ناظر الوقف أن يردى من ريعه ما عليه من ضرائب وديون ورسوم قضائية وأتعاب محاماة اقتضتها مصلحة الدفاع عنه أو المطالبة بحقوقه وأجور العاملين فيه ، لأن عدم تسديد هذه الحقوق يؤدي إلى الحجز على ريعه ويضر بحقوق مستحقيه .

وعليه أن ينفذ كل شرط صحيح شرطه الواقف سواء فيما يبدأ به من الربيع أو في كيفية قسمته أو في الخيرات التي أوجب عملها أو في ادخار بعض الربيع لأغراض مشروعة أو غير ذلك من الشروط الصحيحة .
وعليه أن يحافظ على الوقف وحدوده ويدافع عنه ويطالب برده ما اغتصب من أعيانه والمتأخر من إرادته ولو اقتضى ذلك المقاضاة ودفع رسومها ومصاريفها من ريعه .

وعليه أن يعطى المستحقين حقوقهم في حين استحقاقها ، ولا يؤخرها لغير ضرورة .

— لتأمر بعد سماع أقوال المستحقين بصرف جزء من الغلة للقيام بالعارة أو باحتجاز جميع ما تحتاج إليه العارة أو باستخدام الاحتياطي المبين في المادة السابقة كله أو بعضه .

وتتبع هذه الأحكام في الصرف على إنشاء ما ينمى ريع الوقف عملاً بشرط الواقف .

ومع مراعاة أحكام المادة ١٨ يجوز للمحكمة أن تبيع بعض أعيان الوقف لعارة باقيه بدون رجوع في غلته متى رأت المصلحة في ذلك .

وعليه أن يحتاط لمصلحة الوقف والموقوف عليهم في الصرف وتحصيل
الارباد وكل تصرف مباشره .

ما يجوز لناظر : والضابط العام لما يجوز لناظر من التصرفات أنه
يجوز له كل تصرف نافع جعل الواقف له مباشرة وكل تصرف اقتضاء استغلال
العين المعدة للاستغلال . وكل تصرف فيه مصلحة للوقف والموقوف عليهم
وينتهي على هذا ما يأتي :

إذا جعل الواقف لناظر وقفه الحق في تغيير معالم وقفه كما يشاء جاز له
أن يجعل الدار الواسعة عمارة وأن يحول محلات السكنى إلى محلات للتجارة
وأن يغير كما يشاء لنفع الموقوف والموقوف عليهم .

وإذا كانت العين الموقوفة أرضا زراعية جاز لناظر الوقف أن يستغلها
بما يراه أنفع وأصلح للموقوف والموقوف عليهم ، فإن شاء زرعها بنفسه .
وإن شاء أجرها وإن شاء شارك على زراعتها ببعض محصولها . فإن زرعها
بنفسه كان له أن يباشر كل ما تقتضيه الزراعة من شراء البذر والمواشي وآلات
الرى والحرث والحصد واستئجار العمال ودفع أجورهم وغير ذلك مما يلزم
للزراعة . وإن أجرها جاز له أن يؤجرها بأجر المثل أو بغير يسير وكان له
أن يستوثق لحق الوقف بما شاء من ضمان من المستأجرين أو كفيل ملىء
وله أن يقبض بنفسه الأجور من المستأجرين وأن يحول عليهم المستحقين
ليأخذوا منهم حقوقهم . وإن شارك كان عليه مراقبة الحصول وقسمته بين
الوقف والشركاء حسب الشرط في عقد الشركة وإذا قضت مصلحة الزراعة
بإنشاء مبان لسكنى الزارع وحفظ المواشى والحصول كان له ذلك .

وإذا كانت العين الموقوفة عمارات أو دوراً كان له أن يتخذ كل ما يلزم لإعدادها وترغيب السكان في استجارها وتوفير وسائل سكنهم .

وإذا صارت الأرض الزراعية الموقوفة قريبة من المساكن ورأى الإصلاح والأمنح للموقوف عليهم بناء مساكن عليها واستغلالها بالسكنى كان له ذلك ما يحظر على الناظر . والضابط العام لما يحظر على الناظر من التصرفات أنه لا يجوز لناظر الوقف أن يخالف شرط الواقف الصحيح ولا أن يتصرف تصرفاً نهى الواقف عنه أو أن يهمل ما أمر الواقف بتنفيذه إلا إذا اقتضت ضرورة أو مصلحة هذه المخالفة وأذن بها القاضي . ولا يجوز لناظر الوقف أن يتصرف تصرفاً يؤدي إلى ضياع أي عين من أعيان الوقف أو أي شيء من ريعه أو حق من حقوقه ولا يجوز أن يتصرف تصرفاً فيه تهمة له أو خروج عن غرض الوقف ، وينبئ هذا على ما يأتي :

تأجير أعيان الوقف — إذا شرط الواقف أن لا يؤجر وقفه لأكثر من سنة ، أو شرط أن لا يستبدل بوقفه عين أخرى . أو شرط أن لا تغير معالم وقفه عن الصفة التي كان عليها في زمنه ، ورأى الناظر ، مصلحة أو ضرورة للتأجير لأكثر من سنة . أو للاستبدال ، أو تغيير المعالم ، رفع الأمر للقاضي وطلب إذنه بالمخالفة ، فإن أذن كان له التصرف المخالف ، وإن رفض طلبه لم يسكن له . والقاضي لا يأذن بالمخالفة إلا إذا ثبت له من التحري أن المصلحة أو الضرورة تقضي بها وأن لا ضرر على الوقف ومستحققيه منها .

الاستدانة على الوقف — ولا يجوز لناظر الوقف أن يستدين على الوقف إلا إذا نص الواقف في حجة وقفه أن له الاستدانة أو أذن بها القاضي ولا يأذن

القاضي بالاستدانة على الوقف إلا إذا وجد ما يبرر هاهنا من ضرورة أو حاجة أو مصلحة - ومبررات - الإذن بالاستدانة كثيرة . منها حاجة الوقف الى عمارة ضرورية لا يمكن تأخيرها ولا يؤجلها جدير تعمر به ، أو أيلولة للسقوط وشدة الحاجة الى اتقاء ضرره - أو عدم وجود ما يشتري به آلات الري والزرعة - أو عدم وجود ما تسدد به الضرائب أو الرسوم القضائية أو دين ثابت يترتب على تأخير تسديده ضرر - أو خشية تعطيل الدراسة في المدرسة الموقوف عليها ، أو تعطيل الشعائر في المسجد الموقوف عليه ، فلهذه الضرورات وأشباهها يأذن القاضي ناظر الوقف بالاستدانة مبالغ ينفذ بها المطلوب أو بشراء المطلوب نيئة على أن يسدد المستدان أو الثمن من الربح ، ولا يصح الإذن بالاستدانة على الوقف لغير ضرورة أو حاجة . وإيس من الضرورات ولا من الحاجات التي تسوغ الاستدانة حاجة بعض المستحقين .

القانون الجديد - نص على أنه لا يجوز لناظر أن يستدين على الوقف إلا بإذن المحكمة الشرعية . والظاهر من نصه أنه لا يجوز لناظر أن يستدين إلا بإذن المحكمة مطلقا - سواء نص الواقف على أن له أن يستدين أو لم ينص - واستثنى القانون حالات الالتزامات العادية لإدارة الوقف واستغلاله التي لا يستغنى فيها عن الاستدانة مثل الأجور وباقى أثمان السجاد ونحوه لأن مثل هذه الالتزامات لا تحتمل التأخير .

اقرأ المادة - ٤٥ -

ولا يجوز لناظر الوقف أن يرهن عينا من أعيان الوقف في دين على الوقف أو على أحد المستحقين . ولا أن يودع مال الوقف إلا عند أمين موثوق به ولا أن يقبل الحوالة من مستأجرى الوقف على غيرهم إلا إذا كان المحال عليه أملاً وأغنى وأضمن لحق الوقف . ولا أن يقرض شيئاً من مال الوقف إلا إذا كان إقراضه أصرون له وأحفظ . ولا أن يقر على الوقف بحق غير ثابت لأنه لا يملك الإقرار إلا على نفسه ، ولا يجوز له أى تصرف من التصرفات التى تؤدى إلى ضياع الوقف أو إرادته أو حقوقه .

ولا يجوز لناظر الوقف أن يؤجر عينا من أعيانه لنفسه أو لمن هو فى ولايته لأنه يكون مؤجراً ومستأجراً ومطالباً ومطالباً وليس هذا من المواضع التى يجوز فيها أن يتولى طرفى العقد واحد . ولا يجوز له أن يؤجر عينا من أعيان الوقف لمن لا تقبل شهادتهم له وهم الأصول والفروع وأحد الزوجين الآخر بعداً عن التهمة إلا إذا انتفت التهمة بأن ثبت أن الأجر الذى أجرة لأحدهم به أجر المثل وليس فيه عيب فاحش ولا يسير . وهذا قول الصحابين . وقال الإمام لا تلتقى التهمة إلا بالتأجير لأحدهم بأكثر من أجر المثل .

ولا يجوز لناظر أن يصرف الزائد من ريع أحد الواقفين المشمولين

مادة - ٤٥ - لا يجوز لناظر أن يستدين على الوقف إلا بإذن المحكمة الشرعية . وذلك فيما عدا الالتزامات العادية لإدارة الوقف واستغلاله .

بنظره على جهة الوقف الآخر إلا إذا كانت الجهة الموقوف عليها الوقفان واحدة سواء كان الوقفان لواقف واحد أو واقفين .

فلو كانت عمارتان موقوفتان على مدرسة إحداهما على مباتيها وتعميرها وترميمها والآخرى على الدراسة بها ونفقات الموظفين وأتقان الأدوات . وزاد ربيع عمارة المباني عنها واحتاجت نفقات الدراسة إلى هذا الزائد أو العكس جاز للناظر أن يسد حاجة المحتاج بالزائد من ربيع الآخر لأن الموقوف عليه واحد والغرض من الوقفين واحد وهو بقاء المدرسة عامرة بالدراسة فليس في صرف الزائد إلى المحتاج خروج عن عرض الواقف سواء كانت العمارتان لواقف واحد أو واقفين . وأما إذا اختلفت الجهة الموقوف عليها بأن كانت إحدى العمارتين على مدرسة والآخرى على مدرسة أخرى فلا يجوز صرف الزائد من ربيع إحدى العمارتين على غير الموقوفة عليها سواء اختلفت الوقفان أو وقفهما واحد . لأنه عند اختلاف الجهة يكون الصرف خروجاً عن عرض الواقف . فالجواز عند اتحاد الجهة له صورتان . والمنع عند اختلاف الجهة له صورتان :

إقرار الناظر لغيره بالنظر :

إذا أقر الناظر المشروط له النظر من الوقف بأن حق النظر لفلان دونه أو بأن حق النظر لفلان معه وصادقه المقر له في الحالتين يصح هذا الإقرار ويعامل المقر به في حق نفسه خاصة ويصير المقر له هو الناظر وحده في الصورة الأولى وشريكاً للناظر في الصورة الثانية ويسمى هذا المصادقة على النظر .

وإنما صرح هذا الإقرار لاحتمال أن يكون الواقف قد جعل الناظر المقر الحق في أن يجعل غيره ناظرًا ببدله أو أن يكون قد غير في شرط النظر وجعل النظر المقر له لا للمقر ولم بدون ذلك . ويعمل بهذا الإقرار مادام المقر والمقر له حين مات المقر بطل إقراره وانتقل حق النظر إلى من شرطه له الواقف بعده لأن إقراره حجة قاصرة عليه .

وإن مات المقر له بطل الإقرار ولا يعود حق النظر للمقر معاملة له بإقراره بل بقيم القاضى ناظرًا حتى يموت المقر وينتقل حق النظر لمن شرطه له الواقف .

وأما إذا تنازل الناظر المشروط له عن النظر لغيره فلا يصح تنازله لأن هذا إنشاء تولية لغيره وهو لا يملك هذا إلا في صور ثلاث سيأتي بيانها .
القانون الجديد - نص القانون الجديد على أنه يبطل إقرار الناظر بالنظر لغيره منفردًا كان أو مشتركًا ، وعلى هذا فإقرار الناظر بالنظر لغيره وتنازله عن النظر لغيره بيان في أن كلا منهما باطل . ومتى كان إقراره باطلا فلا يعامل به المقر ولا يستفيد منه المقر له فيبقى المقر ناظرًا على الوقف كما كان قبل إقراره : وفي هذا سد باب الاحتيال واهدار لمجرد الاحتمال .

اقرأ المادة - ٤٤ -

مادة - ٤٤ - يبطل إقرار الناظر لغيره بالنظر على الوقف منفردًا كان أو مشتركًا .

توكيل ناظر الوقف غيره . وتفويضه النظر لغيره . ووصيته به لغيره .

أما الفرق بين هذه التصرفات الثلاثة من جهة المعنى فهو أن توكيل الناظر غيره هو إقامة غيره مقامه في حياته ليتصرف في إدارة شؤون الوقف نيابة عنه . وأما تفويضه النظر لغيره فهو تنازل ناظر الوقف عن حقه في النظر وتمليك هذا الحق لغيره . وأما وصيته به لغيره فهي إنابته غيره عنه في النظر بعد وفاته — وأما الفرق بينها من جهة الحكم فهذا بيان .

أما التوكيل فلناظر الوقف سواء كان مولى من الواقف أو من القاضى أن يوكل عنه حال حياته في إدارة شؤون الوقف كلها أو بعضها من يشاء توكيلاً عاماً أو مقيداً لأن كل من له الحق في تصرف يملك أن يباشره بنفسه وأن ينيب عنه من يباشره ومعلوم أن الوكالة عقد غير لازم من الجانبين فله موكل عزل وكيله متى شاء وللوكيل عزل نفسه متى شاء ولكن لا يعزل الوكيل إلا بعد علم الموكل أنه عزل نفسه أو بعد علمه أنه عزله موكله . وأنها تبطل بموت أحدهما . وبخروج أحدهما عن أهلية التصرف . وأنها لا تسلب الموكل حق التصرف فيما وكل فيه .

وأما التفويض فلا يصح من الناظر المولى من قبل القاضى لأن القاضى قرره هو بشخصه في النظر ولم يجعل له ولاية تولية غيره ^(١) .

(١) التفويض يرادف التنازل عن النظر والفراغ من النظر ومعناها واحد وهو جعل الناظر النظر لغيره وإخراج نفسه من النظر . وقد ذكر =

وأما الناظر المولى من قبل الواقف فانه لا يصح منه التفويض إلا في حالة من ثلاث .

الأولى : إذا شرط الواقف له النظر وجعل له الحق في أن يفوضه إلى من يشاء فيكون بنص الواقف له عزل نفسه وتمليك حق النظر لغيره في صحته وفي مرض موته . ويعتبر هذا المفوض له مولى من قبل الواقف لأن توليته بمقتضى نصه . وبسلبه حق الناظر في النظر ويسمى هذا الفراغ من النظر وانتازل عن النظر .

والثانية : إذا لم يجعل الواقف للناظر المشروط له النظر الحق في أن يفوض النظر إلى غيره ولكن الناظر فوض إلى غيره وهو في مرض موته فانه يصح هذا التفويض لأنه في حكم الإيصاء ومن ملك الإيصاء ملك ما في حكمه وهو التفويض في مرض الموت إذ المرحض لا يعرف كونه مرض الموت إلا بعد الموت فالمفوض له لا يملك النظر إلا بعد موت المفوض فهو في الحقيقة وصية بالنظر . أما لو فوض هذا الناظر في حالة صحته فتفويضه غير صحيح لأنه لا يملكه .

الثالثة : إذا كان المشروط له النظر لاحق له في التفويض بنص من الواقف وفوض النظر لغيره وهو في حال صحته ، وكان هذا التفويض أمام القاضي

بعض الفقهاء أن التفويض كما يصح من الناظر المولى من الواقف إذا جعله الواقف له ، يصح من الناظر المولى من القاضي إذا جعله القاضي له ، ولكن هذه الأخيرة صورة فرضية لأن القاضي لا يعين ناظرًا ويجعل له حق تنازله وتولية غيره لأن هذا من سلطة القاضي لا غير .

فإنه يصح ويكون المفوض ناظراً بتقرير القاضى لا بالتفويض ، لأن هذا يعتبر من القاضى قبولاً لتنازل المتنازل وتقريراً لإقامة المتنازل له ، ولا يكون ذلك إلا إذا رآه أهلاً للنظر .

وأما الوصية بالنظر فلا تصح من الناظر المعين من قبل القاضى . لأن ولايته كما قدمنا شخصية ، وأما الناظر المولى من قبل الواقف ، فله أى وصى لغيره بالنظر على الوقف من بعده وتصح وصيته ويثبت بها حق النظر لمن أوصى له به إلا إذا كان الواقف قد شرط النظر بعده لمعين فلا يكون لوصى الناظر الحق فى النظر بل يعمل بشرط الواقف . أو كان الواقف نص فى وقفه على أن للاحق للنظر فى الوصية بالنظر لأحد بعده فلا تصح هذه الوصية لمخالفتها شرط الواقف .

أجر النظر على الوقف :

إذا قدر الواقف فى حجة وقفه أجراً لمن يكون ناظراً على وقفه اتبع شرط الواقف وأعطى التدر المشروط لمن تولى النظر على الوقف سواء كان مولى من قبل الواقف أو من قبل القاضى . وسواء كان المشروط مبلغاً مالياً معيناً شهرياً أو سنوياً أو كان مقداراً نسبياً كعشرة فى المائة من صافى الأيراد . لأن هذا الشرط هو تقدير لأجر العامل على عمله كالوصى والقيم . وقد ورد فى وقف عمر : لا جناح من وليها أن يأكل منها غير متأنل مالا . .

فإذا شك المستحقون من أن هذا الأجر أكثر من أجر مثل النظر

على هذا الوقف ترفض شكاواهم لأنه مادام المقرر للناظر مشروطا من
الواقف بعمل أجر مثل العمل أجراً ويجعل الزائد استحقاقاً . وللووقف أن
يجعل من يتولى النظر على وقفه من المستحقين بأي استحقاق أراد فلا
ينقص ما شرط له .

وإذا شك الناظر أن المشروط له أقل من أجر مثل النظر على هذا
الوقف وثبت ما ادعاه كان للقاضي أن يزيد المشروط إلى أجر المثل .

أما إذا سكوت الواقف عن بيان أجر للناظر فيكون تقدير أجره للقاضي
وليس للقاضي أن يقدر للناظر أجراً أكثر من أجر مثله سواء كان ناظراً
من قبله أو من قبل الواقف لأن تصرف القاضي لا يجوز أن يضر بمصالح
المستحقين وفي الزيادة عن أجر المثل إضرار بالمستحقين بنقص حقوقهم من
غير مبرر ولأن الأجر على العمل مادام غير مشروط يقدر بأجر مثل العمل
والجاري عليه العمل الآن بالمحاكم الشرعية المصرية هو تقدير أجر
الناظر بنسبة معينة من صافي الأيراد حسب ما هو مقرر في اللائحة الحسنية
لأجر الوصي وهو لا يزيد عن ثمانية في المائة من صافي الأيراد أو من
الأيراد بعد دفع الضرائب .

وما دام الناظر قائماً بنفسه أو بمن أتابه عنه بإدارة شؤون الوقف
ومباشرة عمارته واستغلاله وتحصيل إيراده وصرف الربح في مصارفه حسب
شرط الواقف يعطى أجره . فإن عجز عن إدارة شؤون الوقف بأقفة من الآفات
أو عزل بسبب خيانه أو لم يباشر عملاً بأن حول المستحقين على المستأجرين

ليأخذ كل واحد منهم استحقاقه منهم لا يستحق أجرا إلا إذا كان الأجر مشروطا لمن يكون ناظرا مادام حيا سواء عمل في الوقف أو لم يعمل واستمر ناظرا أو عزل لأن مثل هذا يكون استحقاقا لا أجرا .

وإذا مات أو عزل أو عجز انقطع الأجر عنه إلا إذا شرط الواقف أن ينتقل المشروط للناظر إلى أولاده من بعده فإن هذا يكون استحقاقا . وإذا وكل الناظر وكيلًا عنه في إدارة شؤون الوقف فلا يحسب لوكيله أجر على الوقف بل أجره من أجر الناظر فإن جعل له الناظر من الأجر المقر له نصيبا كان له وإلا فلا أجر له لأنه يعمل نيابة عن الناظر .

وإذا ضم القاضي إلى ناظر الوقف ثقة كان له أن يحمل الأجر المقرر للناظر إذا إن كانت فيه سمعة وإلا جعل للثقة أجر مثل عمله كما جعل للناظر أجر مثل عمله ولو كان الأجر مقررا سنويا أو شهريا ومات الناظر في أثناء السنة أو الشهر استحق ما يخصه عن المدة التي عمل فيها . وإذا عمل الناظر في الوقف مدة من غير أن يكون مقررا له أجر من الواقف أو من القاضي وطلب تقرير أجر عن المدة الماضية فإن كان المأمور في هذا الناظر أنه يعمل بغير أجر يعتبر مشرعا بالنظر . وإلا قرر له القاضي أجر مثله عن تلك المدة .

مسئولية ناظر الوقف مدنيا وجنائيا :

ناظر الوقف سواء كان مولى من قبل الواقف أو من قبل القاضي أمين على ما في يده من أموال الوقف سواء كانت أعيانه ، أو أموال بدله ، أو محصولات أو أجوره ، لأنه على قول أي يوسف إنما تولى إدارة هذه الأموال ووضع يده عليها نيابة عن الواقف أو عن القاضي فهو بمنزلة الوكيل

عن أحدهما الوكيل أمين على ما في يده من المال الذي وكل فيه، وإذا انصوا على أن المشروط له النظر في حياة الواقف وبعد نمائه تطبيق عليه أحكام الوكيل حال حياة الواقف وأحكام الوصي بعد وفاته في حال حياة الواقف للواقف أن يزل في أي وقت ولو وكيل أن يعزل نفسه في أي وقت وتبطل الوكالة بخروج أحدهما عن أهلية التصرف . وبعد موته إذا كان له وصي كان له النظر على وقفه الذي لم يشترط له ناظر . والناظر على قول محمد وكيل عن المستحقين وما دام ناظر الوقف أميناً على ما بيده من أمواله . فعلى أساس أمانته تحدد مسؤوليته المدنية أي يعرف متى يضمن ما يملك في يده من أموال الوقف ومتى لا يضمن .

فالقاعدة العامة أن ناظر الوقف أمين ولو لولاية على أموال الوقف حدود فإذا لم يقصر في حفظ الأمانة ولم يمد عليها ولم يتجاوز في التصرف فيها حدود ولايته لا يضمن ما يملك في يده منها . وأما إذا قصر في الحفظ أو تعدى على الأمانة، أو تصرف فيها تصرفاً غير مشروع ضمن ما يملك في يده بسبب من هذه الأسباب . وينبغي على هذا أن ناظر الوقف يضمن في الحالات الآتية :

- ١ — إذا تعدى على مال مما في يده من أموال الوقف كأن يبدده أو صرفه في شئون نفسه كان ضامناً له .
- ٢ — إذا أهمل أو قصر في حفظ ما في يده من أموال الوقف كأن أودع مال البديل أو مال الأيراد عند غير أمين أو ترك المحصول في مكان لا يحفظ فيه مثله عادة كان ضامناً له .
- ٣ — إذا امتنع عن تسليم ريع الوقف للمستحقين بغير مسوغ بعد أن

مطلوبه منه كان ضامنا لهم هذا الربيع مطلقا سواء هلك أو استهلك لأن امتناعه يغير حق بعد الطلب من المستحقين حوله من أمين إلى غاصب . والغاصب ضامن في كل حال .

٤ - إذا صرف ربيع الوقف فيما لا يسوغ له شرعا أن يصرفه فيه .
٥ - إذا تصرف تصرفا غير سائغ له شرعا وترتب عليه التزام مالى كان هو الملزم به دون الوقف . فمن ذلك ما إذا استدان ديناً على الوقف ولم تكن هذه الاستدانة بشرط الواقف ولا بإذن القاضى مع تمكنه من استدانته يكون هو ملزماً بالدين من ماله ، ومن ذلك ما إذا استدان ديناً على الوقف بإذن القاضى لعارة ضرورية ، أو لدفع الضرائب ، أو لشراء البذر أو أدوات الزراعة . ولما حصل على الربيع لم يسدد منه الدين ، بل صرفه للمستحقين يكون ملزماً بأن يسدد الدين من ماله ، ومن ذلك ما إذا أعطى ربيع الوقف للمستحقين مع حاجة أعيانه إلى عمارة ضرورية يكون ملزماً بقدر ما أعطاه للمستحقين بما تحتاج إليه العمارة وهو يرجع على المستحقين بما أعطاه بما ليس حقهم لأن حق المستحقين إنما هو فى القاضى بعد مصاريف التعمير وسداد الديون ، ومن ذلك ما إذا غير معالم الوقف عن الصفة التى كان عليها فى زمن الواقف ، ولم يكن التغيير بشرط الواقف ولا بإذن القاضى ولا رضا المستحقين يلزم هو بما أنفقته فى هذا التغيير غير السائغ له .

٦ - إذا مات ناظر الوقف مجهولاً مالا من أموال الوقف أى لم يبين ما تصرف به فيه ، ولم يوجد فى تركته ، فإن كان هذا المال من مال البذل

ضمنه مطلقا ، لأن مال البدل لا يسوغ له أن يصرفه إلا في شراء عين به .
وأما إذا كان المال الذي مات مجهلا له ليس مال بدل بأن كان من الربيع .
فإن ثبت أنه امتنع من تسليمه لمستحقه بغير يسوغ بعد أن طلبوه منه كان
مضمونا عليه مطلقا أيضا ، لأنه بالامتناع صار غاصبا لا أمينا . وأما إن
كان من الربيع ولم يثبت امتناعه عن تسليمه لمستحقه بعد طلبه فلا
يكون مضمونا على الناظر بموته مجهلا له . لأن للناظر حق التصرف في
ربيع الوقف بصرفه في التعمير أو تسديد دين أو دفع أجور أو ضرائب .
فلعل الناظر صرفه في مصلحة من مصالح الوقف ومات قبل أن يبين ذلك .
إلا إذا دلت قرائن قاطعة على نفي هذا الاحتمال فيكون ضامنا .

وتفرض على الضابط العام السابق ذكره أن ناظر الوقف لا يضمن
ما يهلك في يده من غير إهمال في حفظه ، ولا تعد عليه ، كأن سرق منه مال
البدل أو الربيع مع أنه حفظه في حرز مثله ، أو هلك بأفة سماوية .
وأما مسؤولية ناظر الوقف جنائيا فالمراد بها أن ناظر الوقف إذا بدد
أو اختلس أو استعمل مالا بما في يده من أموال الوقف سواء أكان من
أعيانه أو ريعه أو مال البدل هل يعتبر قانونا ارتكب جريمة خيانة الأمانة
المعاقب عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات أولا .

وقد اختلفت في هذا أحكام المحاكم الوطنية المصرية بناء على الاختلاف
في أن أركان جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها في تلك المادة متحققة في
ناظر الوقف أولا .

فبعض المحاكم ذهبت إلى أن ناظر الوقف إذا اختلس أو استعمل أو بدد

مالا بما في يده من أموال الواقف لم تتوافر فيه أركان جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها في تلك المادة . لأن من هذه الأركان أن تكون الأموال لم تسلم إلى الأمين إلا على وجه الوديعة ، أو الإيجارة ، أو على سبيل عاربه الاستعمال . أو الرهن . أو كانت سلمت إليه بصفة كونه وكيلًا ؛ وناظر الواقف لم يسلم أموال الواقف بمقتضى عقد من هذه العقود الخمسة .

وبعض المحاكم ذهب إلى أن هذا الركن متوافر في ناظر الواقف لأنه تسلم أموال الواقف بمقتضى الوكالة عن الواقف إذا كان معينًا بشرط الواقف أو الوكالة عن القاضى إذا كان معينًا بتولية القاضى إذا لاربيب في أن تولية الواقف ناظرًا على وقفه هي إنابته عنه في حياته وبعد موته . وكذلك تولية القاضى ، وهذه الإنابة تعتبر من الوكالة والعبرة بالنسبة لا للألفاظ .

وهذا رأى الثانى أوجه ويريد أن ناظر الواقف شرعًا وقانونًا أمين على ما في يده من مال الواقف وأن الفقهاء نصوا على أنه إذا كان مولى من الواقف أخذ حكم الوكيل في حياته والوصى بعد موته . وأن المحاكم تكاد تنفق أحكامها على أن الوصى على القاصر والقيم على المحجور عليه . والوكيل عن الغائب . والحارس القضائى . إذا بدء أحدهم مالا بما في يده من الأموال التى عينوا لإدارتها تتوافر فيهم أركان جريمة خيانة الأمانة . والتفريق بين هؤلاء وبين ناظر الواقف لا يظهر له وجه : ولم يختلف الفقهاء في أن ناظر الواقف وكيل وإنما اختلفوا فيما من هو وكيل عنه فقال أبو يوسف هو وكيل عن الواقف أو القاضى قال محمد هو وكيل عن المستحقين .

وهذا نص المادة ٢٤١ من قانون العقوبات :

كل من اختلس أو استعمل أو يبدد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو نقودا أو تذاكر أو كذايات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك أضرارا بمالكها أو أصحابها أو واضعي اليد عليها ، وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم إلا على وجه الوديعة ، أو الاجارة ، أو على سبيل عارية الاستعمال ، أو الرهن ، أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلأ بأجرة أو مجانا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره يحكم عليه بالحبس ، ويجوز أن يراد عليه غرامة لا تجاوز ١٠٠ ج م .

القانون الجديد — حسم القانون هذا الخلاف وقرر مسؤولية ناظر الوقف جنائيا إذا اختلس مالا من أموال الوقف أو بدده أو استعمله ، ذلك بأنه نص في المادة ٥٠ على أنه أمين على مال الوقف سواء كان من أعيانه أو ريعه ، ونص على وصف يده على مال الوقف بأنها يد وكيل لأنه معتبر وكيلأ عن المستحقين كما يتخذ من قول الامام محمد وبناء على هذا تسرى عليه أحكام الوكيل ويسأل جنائيا طبقا للمادة ٢٤١ ق ع ولا يقبل قوله في الصرف على شئون الوقف ومصالحه إلا بسند كتابي ولا يقبل قوله في تسليم الربيع للمستحقين إلا بسند كتابي أيضا ، وإذا مات مجهلا مالا من أموال الوقف كانت تركته ضامنة له وورثته مسؤولين عنه ، وإذا قصر في المحافظة على مال الوقف سواء كان من أعيانه أو من ريعه ضمن ما ينشأ عن تقصيره واستثنى من هذه الأحكام جزئيتين — الأولى — يقبل قول الناظر في الصرف بغير سند كتابي إذا كان مما جرى العرف بعدم أخذ سند به كصرف نمن عبيد يورع على الفقهاء

أو عن خوص وربحان يوضع على القبور أو ثمن طعام يقدم للقراء -
الثانية لا يضمن ناظر الوقف ما ينشأ عن تقصيره اليسير إذا كان ناظراً
متطوعاً ولا أجر له - اقرأ المادة ٥٠

محاسبة ناظر الوقف - كان الجارى عليه العمل طبقاً لمذهب الخنفة أنه
إذا كان ناظر الوقف معروفًا بالأمانة والعدالة يكتفى منه ببيان حساب الوقف
بالاحمال في مصروفه وإيراده ويقبل قوله في الصرف على شئون الوقف
ومصالحه وفي تسليم الربح لمستحقه بدون سند ويخير بين بناء على أنه أمين
والأصل في الأمين الصدق .

القانون الجديد - أخذ بما اختاره بعض المتأخرين من الخنفة نظراً لفساد
الزمان وهو أنه لا يقبل قول ناظر الوقف في الصرف على شئون الوقف
ومصالحه وتسليم حقوق المستحقين وأجور أرباب الوظائف إلا بسند أى
دليل كتابي يثبت صرف أى مبلغ فيما صرفه فيه وهذا صريح المادة ٥٠ -

عزل ناظر الوقف - ناظر الوقف بشرط الواقف ويسمى منصوب
الواقف - يملك عزله كل من الواقف والقاضى غير أن الواقف يملك عزله

مادة ٥٠ - يعتبر الناظر أميناً على مال الوقف ووكيلاً عن المستحقين
ولا يقبل قوله في الصرف على شئون الوقف أو المستحقين إلا بسند
- عدا ما جرى العرف على عدم أخذ سند به .

والناظر مسؤول عما ينشأ عن تقصيره الجسيم نحو أعيان الوقف
وغلانه وهو مسؤول أيضاً عن تقصيره اليسير إذا كان له أجر على النظر

مطلقا بأي سبب يستوجب عزله وبغير سبب لأنه وكيل عنه ولو كل الحق في عزل وكيله مطلقا، وأما القاضى فلا يملك عزله إلا بسبب يستوجب عزله لأن توليته في النظر تنفيذ لشرط صحيح للواقف وليس للقاضى أن يخالف شرطا صحيحا للواقف إلا بسبب يستوجب مخالفته .

وناظر الوقف بتولية القاضى حيث لا شرط من الوقف - ويسمى منصوب القاضى - لا يملك عزله إلا القاضى وقد نصوا على أنه يملك عزله مطلقا أى بسبب وبغير سبب لأنه كالوكيل عنه ولكن العمل على أن القاضى لا يعزل ناظرا إلا بسبب يستوجب عزله سواء كان بشرط الواقف أو مولى من قبله .

والذى يستوجب عزل ناظر الوقف أمور كثيرة منها خيانة الأمانات التى فى يده، وتبديده ريع الوقف فى شئون نفسه . وتعديه مخالفة شرط الواقف الصحيح من تلقاء نفسه ، ورهنه عينا من أعيان الوقف فى دين عليه أو على الوقف أو على أحد المستحقين وبيعه عينا منها بغير مسوغ ، وادعاءه ملكية عين منها ، وإهماله المطالبة بأجر الوقف ، وإهماله التعمير الضرورى ، وتأخير الحقوق عن مستحقها بغير عذر وارتكابه محرما أو جريمة تخل بالثقة المالية به كالمقامرة والمراهنة والنصب والتزوير .

وقد يرتكب الناظر مخالفات لا تستوجب عزله كالتأجير بغير المزايدة أو تركه أمور الإدارة لغيره ، أو ضعفه . ففى هذه الحالات وأمثالها للقاضى أن يدفع الضرر عن الوقف ومستحقه بتعيين مشرف على الناظر لا يتصرف الناظر إلا بعد أخذ رأيه . أو يضم ثقة إلى الناظر يشترك معه فى النظر ، بحيث لا يسكون لأحدهما أن يتصرف بالتصرف . لأن المشرف ليس ناظرا . والثقة ليس ناظرا وحده .

وبعض الأحكام قد تصمم ثقة إلى الناظر وتأذن الثقة المضموم بالانفراد
وهذا في المعنى عزل للناظر الأول وإن كان في صورة ضم ناظر آتية . وهو
تصرف لا يتفق والمصلحة .

والأساس الذي بنيت عليه هذه الأحكام أن القاض عليه أن يراعى
مصلحة الوقف ويدفع الضرر عنه . فإذا اقتضى ذلك عزل الناظر عزله وولى
غيره ، وإذا اقتضى ذلك اشتراك ناظر معه ، أو إشراف مشرف عليه نفذ ذلك
وفي بعض الأحوال ينزل الناظر ويخرج عن النظر من غير توقف على
عزله . فمن ذلك ما إذا حجز عليه للفسخ . ومن ذلك ما إذا عزل نفسه ينزل بشرط أن
يعلم من ولده . ومن ذلك ما إذا مات الواقف أو خرج عن أهلية الولاية
ينزل الناظر المولى من قبله . وأما موت القاضي أو عزله فلا ينزل به الناظر الذي
أقامه لأن تولية القاضي في معنى الحكم والحكم لا ينقض بموت القاضي أو عزله
القانون الجديد - سن القانون الجديد في معاملة نظار الأوقاف أحكاما
لم يكن معمولاً بها من قبل .

الأول : جعل المحكمة الشرعية والوطنية الحق في أن تحكم على ناظر الوقف
بفراغة لا تزيد عن خمسين جنباً إذا كلف أثناء نظر تصرف أو دعوى بتقديم
حساب عن الوقف المشمول بنظره مزيدياً بالمستندات ولم يقدمه كما طلب منه
في الميعاد الذي حددته المحكمة لتقديمه . أو إذا كلف بأمر يتعلق بالحساب
كتفصيل اجمال ولم ينفذ ما كلف به . وإذا تكرر امتناعه عن تنفيذ ما كلف
به من أحد هذين جاز لها أن تزيد الغرامة إلى مائة جنبه .

وجعل المحكمة أن تمنح باقي الخصوم في التصرف أو الدعوى هذه

الغرامة أو جزاء منها لمثل هذا السبب ، وجعل لها أيضاً أن تحرم فاطر الوقف من أجر النظر كله أو بعضه . والغرض من تقرير الحق للمحكمة في توقيع هذه المقربات حمل نظار الأوقاف على عدم التواني في تنفيذ ما يكلفون به من تقديم الحساب وما يتعلق به . على أنه جعل للمحكمة الحق في أن تعفى الناظر من الغرامة التي حكم عليه بها أو من بعضها أو من الحرمان من أجر النظر أو من بعضه . إذا قدم الحساب أو نفذ ما طلب منه مما يتعلق به وأبدى عذراً مقبولاً عن تأخير تقديمه في موعده .

اقرأ المادة — ٥١ —

الثاني : جعل للمحكمة سواء أكانت محكمة قضائية أم محكمة تصرفات إذا ظهر لها

مادة — ٥١ — إذا كلف الناظر أثناء نظر تصرف أو دعوى بتقديم حساب عن الوقف المشمول بنظره ولم يقدمه موقيداً بالاستندات في الميعاد الذي حددته له المحكمة . أو لم ينفذ ما كلفته به مما يتعلق بالحساب جاز لها أن تحكم عليه بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً — فإذا تكرر الامتناع جاز لها زيادة الغرامة إلى مائة جنية .

ويجوز للمحكمة أن تمنح باقي الخصوم في التصرف أو الدعوى هذه الغرامة أو جزاء منها . ويجوز كذلك حرمان الناظر من أجر النظر كله أو بعضه فإذا قدم الناظر الحساب أو نفذ ما أمر به وأبدى عذراً مقبولاً عن التأخير جاز للمحكمة أن تعفيه من كل أو بعض الغرامة أو من الحرمان من كل أو بعض أجر النظر .

في أثناء نظر دعوى أو تصرف في درجة من الدرجات أن الناظر ارتكب ما يقتضى النظر في عزله أن نحيل الناظر إلى محكمة التصرفات الابتدائية المختصة بالنظر في عزله فإذا كانت المحكمة التي ظهر لها ذلك هي نفس محكمة التصرفات المختصة بالنظر في عزله سارت في دعوى عزله وأعلنته بهذا وكافته أن يقدم دفاعه من غير حاجة إلى تقييد مادة جديدة .

اقرأ المادة - ٥٢ -

الثالث : جعل لمحكمة التصرفات في أثناء النظر في عزل ناظر مطلقاً أن تقيم على الوقف ناظراً مؤقتاً يقوم بإدارته إلى أن يفصل في أمر العزل نهائياً وذلك بشرط أن يبين لها من القرائن والتهم أن الواجب غل يد هذا الناظر وأن تمكنه من إبداء ما لديه من الدفاع ، فليس مجرد رفع دعوى عزل على الناظر أو تحويل ناظر من محكمة إلى المحكمة المختصة بالنظر في عزله كافياً لإقامة ناظر مؤقت وإقامة بدله لأن إحلال يد محل يد تترتب عليها عمليات نتائج كثيرة وخطيرة فلا يلجأ إليه إلا للشبهة القوية التي يغلب الظن فيها أن يد الناظر لا يحتمل عودتها

اقرأ المادة - ٥٣ -

مادة - ٥٢ - يجوز للمحكمة في أي درجة من درجات التقاضي أثناء النظر في أي تصرف أو دعوى متعلقة بالوقف أن تحيل الناظر على محكمة التصرفات الابتدائية إذا رأت ما يدعو للنظر في عزله .

مادة - ٥٣ - لمحكمة التصرفات عند إحالة الناظر عليها أو أثناء النظر في موضوع العزل - بعد تمكين الناظر من إبداء دفاعه أن تقيم على الوقف ناظراً مؤقتاً بإدارته إلى أن يفصل في أمر العزل نهائياً .

الباب الثامن

في كيفية الانتفاع بالوقف

المقصود من الوقف هو حبس العين الموقوفة عن التصرف في رقبته الانتفاع
بمنفعتها الجهة الموقوف عليها على سبيل الدوام . والانتفاع بالأعيان الموقوفة
سواء كانت عقارات أو منقولات يختلف باختلاف ما أعدت له كل عين
ووجوه الانتفاع بها . وشرط الواقف في كيفية الانتفاع ،

فاذا نص الواقف في وقفه على كيفية الانتفاع بالعين التي وقفها وكان
الانتفاع بالكيفية التي نص عليها لا يخالف الشرع ولا العرف انبع نصه
وانتفع بوقفه على الوجه الذي نص عليه .

وإذا لم يكن له نص على وجه معين من وجوه الانتفاع انتفع بها على الوجه
الذي ينتفع به عرفا وشرعا . فان كان الموقوف كتبها ومصاحف وأسلحة ينتفع
بها بالمطالعة والتلاوة وتجهيز الجند . وإن كان الموقوف تقودا ينتفع بها
بالاتجار بها على سبيل المضاربة ويصرف الربح في الجهة الموقوفة عليها . أو
ياقراض مبالغ منها للحتاج من الموقوف عليهم مع أخذ الاحتياط الضامن
لأن يرد المقرض بدل ما اقترضه ليقرض لآخر وهكذا

وإن كان الموقوف حبوبا ينتفع بها ببيعها والاتجار بثمرتها ويصرف الربح

للجهة الموقوف عليها . أو بإقراض مقادير منها للحتاج من الموقوف عليهم
للبذر ليرد بدلها إذا حصد .

وإن كان الموقوف أرضاً زراعية ينتفع بها بزراعتها بواسطة المستأجرين
أو الشركاء لحساب الوقف وقسمة محصولها أو أجرتها بين الموقوف عليهم
وإن كان الموقوف مما يصح أن ينتفع به بوجهين من وجوه الانتفاع
كالدار الموقوفة يصح أن ينتفع بها الموقوف عليهم بأنفسهم بأن يسكنوها
وأن ينتفعوا بأجرتها بأن يؤجروها . فإن نص الواقف على أنه وقفها عليهم
لينتفعوا بها بكل وجوه الانتفاعات الشرعية سكناً وإسكناً وغلة واستغلالاً
كان للموقوف عليهم أن يسكنوها وأن يستغلوها لأن الواقف لم يقيد بوجه
خاص من وجوه الانتفاع . وإن نص الواقف على أنه وقفها عليهم ليسكنوها
لم يكن لهم أن يستغلوها ولو كان الموقوف عليه الدار لسكناء واحد والدار
تزيد عن حاجته أو تبعد عن مصالحه أو يتعذر عليه سكنها لأي سبب لأن
الواقف خصصها للسكنى فلا تستغل . وإن نص الواقف على أنه وقفها عليهم
ليستغلوها . قال بعض فقهاء الحنفية لم يكن أن يسكنوها تنفيذاً لتخصيص
الواقف . وقال بعضهم لهم أن يسكنوها لأن من له أن يملك منفعة عين لغيره
بأجر له أن ينتفع بها بنفسه بالأولى وهذا هو القول الراجح ، وإن أطلق ولم
يتمرض لبيان كيفية الانتفاع لا بالتعميم ولا بالتخصيص فعلى القول الراجح
يكون الأمر أن للموقوف عليهم عملاً بالاطلاق .

فالإخلاصة أن من وقفت عليهم دار لهم أن يسكنوها وأن يستغلوها
بالإتفاق إذا نص الواقف على أن لهم ذلك . ولهم أن يسكنوها وأن يستغلوها

على القول الراجح إذا نص الواقف على أن هم الاستغلال . أو أطلق . ولهم أن يسكنوها فقط بالاتفاق إذا نص الواقف على السكنى فقط . وفي هذه الحالة لهم أن يسكنوها غيرهم بطريق الإعارة لا الإجارة لأن الإعارة ليست استغلالا وهي عقد غير لازم (١) .

ولمستحق السكنى أن يسكن معه في حصته من شاء من أهله وحاشيته . وإذا تعدد المستحقون للسكنى وكانوا رجالا ونساء وكان بالعين الموقوفة مساكن شرعية تكفي لأن يسكن الرجال منهم زوجاتهم معهم ، وأن يسكن النساء منهم أزواجهن معهم جاز لهم ذلك فإن لم يكن بها مساكن شرعية كافية لذلك فلا يسكن إلا المستحق من الرجال فقط دون أزواجهن . والظاهر أنه في مثل هذه الحال تسكن الدار بطريق المهادنة الزمانية بين الموقوف عليهم . وإذا احتاجت الدار الموقوفة للسكنى إلى تعمیر أو ترميم تكون مصروفات عماراتها على من له السكنى فيها كما تكون عليهم ضريبتها وما يلزم لصيانتها عليهم لأن هذا لتوفير انتفاعهم . فإن كانوا فقراء ، أو أبوا أن يعمروا تؤجر ويصرف اللازم من أجرتها ، وبعد هذا ترد إليهم ليسكنوها .

(١) ومذهب الإمام أحمد أن من وقفت عليه الدار لسكنائها يملك استغلالها إذا شاء لأن الواقف إنما أراد نفعه وقد يتعذر عليه الانتفاع بسكنائها بنفسه فله أن ينتفع باستغلالها . وبهذا أخذ القانون الجديد في المادة ٢١ ونصها . يجوز استغلال الدار الموقوفة للسكنى ويجوز السكنى في الدار الموقوفة للاستغلال ما لم تقرر المحكمة غير ذلك إذا رفع الأمر إليها .

وأما إذا احتاجت العين الموقوفة المعدة للاستغلال إلى عمارة سواء كانت داراً أو أرضاً زراعية فإن مصروفات تعميرها وإصلاحها وضرائبها تكون من ريعها فيبدأ من الربيع بهذا الواجب سواء شرط الواقف ذلك أو لم يشرطه بل لو شرط عدمه يلغى شرطه ، لأن التعمير أو أداء الضرائب ضرورى لا يتوقف القيام به على شرط الواقف ، غير أنه يراعى أمران :

الأول : لا تجوز الزيادة في التعمير عن الصفة التي كان عليها الوقف زمن الواقف لأن هذه الزيادة تؤثر في حقوق المستحقين . إلا إذا جعل الواقف للنظر الحق في تغيير معالم الوقف كيف يشاء ، أو رضى المستحقون بالزيادة والثاني : أن الموقوف عليهم إذا كانوا معينين كأولاد الواقف نصيبه وأرادوا أن يدفعوا من ماله مصروفات التعمير والإصلاح والضرائب . ليكون الربيع خالصاً لهم فلا مانع من هذا لأن الغرض هو التعمير والإصلاح

إجارة الوقف .

الذى يملك تأجير الأعيان الموقوفة سواء كانت أرضاً زراعية أو دوراً هو ناظر الوقف لأن وظيفته إدارة شؤونه واستغلال مستغلاته فهو الذى يملك عقد إجارة أعيانه ، وقبض الأجرة من مستأجره . وأما الموقوف عليه فليس له أن يؤجر أعيان الوقف ولا أن يقبض أجرها من المستأجرين ، لأن حقه هو فى الانتفاع بالربيع لافى إدارة شؤون الأعيان ولو كان الموقوف عليه واحداً وانحصر الاستحقاق فيه إلا إذا كان هو ناظر الوقف أو وكله ناظره بالإجارة أو قبض الأجرة فإنه يملك التأجير وقبض الأجرة بصفته

ناظراً أو وكيل الناظر لا يصفته مستحقاً .

وعلى هذا لو قبض الموقوف عليه الأجر من المستأجرين من غير أن يكون ناظراً أو موكلًا من الناظر لا تبرأ ذمة المستأجرين بالدفع له لأنهم أقبضوا من لا يملك القبض وللناظر مطالبتهم بالأجر وهم وشأنهم مع من قبض منهم بغير أن يكون له حق في القبض .

ولو عزل الناظر الذي عقد الإجارة وتولى النظر غيره ، كان الحق في قبض الأجرة للناظر المولى لا المعزول ، لأن الإجرة من مال الوقف والمعزول أصبح لا ولاية له على أموال الوقف .

وإجارة الوقف كإجارة الملك فيها يشترط لانعقادها وصحتها ونفاذها في المأقدين . وفي المعقود عليه وفي الصيغة . وفيما يترتب عليها من الأحكام والحقوق . غير أن الاحتياط لجانب الوقف ورعاية مصالحه اقتضى أحكاماً خاصة بإجارة الوقف في مواضع أربعة . فيمن يؤجر له الوقف . وفي مقدار الإجرة . وفي مدة الإجارة . وفيما ينتهي به .

١ - من يؤجر له الوقف .

لا يصح لناظر الوقف أن يؤجر عيناً من أعيانه لنفسه ولا لمن هو في ولايته كإبنته الصغير لأنه يكون مؤجر أو مستأجر أو مطالباً ومطالباً الواحد لا يتولى طرفي العقد ، إلا في مواضع مستثناة ليس هذا منها . فلو أجز لنفسه أو لمن هو في ولايته لم يصح العقد . ولا يصح له أن يؤجر عيناً من أعيانه لواحد ممن لا تقبل شهاداتهم له وهم أصوله وفروعهم وزوجته بعدا عن التهمة

لأنه يؤجر ما ليس ملكاً له فيجب أن يتعد عن مظان التهمة ، إلا إذا انتفت التهمة وتحقق أن الخير والمصلحة في هذا التأجير . وذلك إذا كانت الأجرة أكثر من أجر المثل على مذهب الإمام . أو كانت قدر أجر المثل بلا غير فاحش ولا غير يسير . على مذهب الأصحابين .

ومن عدا هؤلاء يصح لناظر أن يؤجر لهم سواء كانوا من الموقوف عليهم أو من غيرهم لأن حق الموقوف عليه في الاستحقاق لا ينافي مع استئجاره العقار الموقوف .

وإذا رغب في استئجار عقار الوقف أكثر من واحد . ينبغي لناظر الوقف أن يؤجر الموثوق به منهم الذي يدفع حقوق الوقف بغير ماطلة ولو كان أجره أقل من الأجر الذي يرغب به الباقيون لأن هذا أنفع للوقف من أجر زائد قد يضيع أو لا يحصل إلا بمقاضاه .

٢ — مقدار أجرة الوقف .

لا يصح لناظر الوقف أن يؤجر عقار الوقف بأقل من أجر مثله بغير فاحش . ويعتبر الغبن فاحشاً إذا كان النقص يزيد عن خمس الأجرة . فلا يصح له أن يؤجر القندان الذي أجر مثله عشرة جنيهات سنوياً بأقل من ثمانية . ولو كان الناظر المؤجر هو المستحق وحده وذلك لأن ريع الوقف ليس حقاً خالصاً له بل فيه حق لتعمير العرين وخصريتها وما يلزم لصيانتها . وفيه حق للمستحقين بعد هذا المؤجر . والغبن الفاحش قد يطرأ بهذه الحقوق .

فلو أجز الناظر عقار الوقف بغير فاحش في أجره فسد العقد . وإذا تسلم المستأجر العقار المستأجر بهذا العقد الفاسد لا يلزمه الأجر المسمى وإنما يلزمه أجر المثل سواء انتفع بالعقار أو لم ينتفع . لأنه يتسلمه الوقف استحق عليه أجره ولا يمكن إيجاب الأجر المسمى لأنه إنما يجب بالعقد الصحيح فيجب أجر المثل . فالعقار الموقوف متى تسلمه المستأجر وجب عليه أجره سواء انتفع فعلاً أو لم ينتفع غير أن الأجر الواجب عليه هو المسمى في العقد إن صح وأجر المثل إن لم يصح .

ويصح لناظر الوقف أن يزجر العقار الموقوف بأجر المثل أو بأقل بغير يسير لأن الغبن اليسير وهو ما نقص عن خمس الأجر لا يمكن توقيه في المعاملات .

فمضى كان الأجر أجر المثل أو أقل بغير يسير صح العقد وكان هو الواجب عن المدة المعينة في العقد . ولو طرأت في أثناء المدة طوارئ أدت إلى نقص أجر المثل نقصاً فاحشاً ، وطلب المستأجر نقص الأجرة أو فسخ العقد لإيجاب إلى طلبه . ولو طرأ في أثناءها ما أدى إلى زيادة أجر المثل زيادة فاحشة وطلب الناظر من المستأجر زيادة الأجر أو فسخ العقد لإيجاب إلى طلبه على القول الظاهر ، لأن عقد الإجارة لازم عن المدة المعينة فيه والمستحق هو الأجر المسمى في العقد . والمسمى كان وقت العقد أجر المثل فهو الذي يلزمه (١) .

(١) وقال بعضهم إذا كانت الزيادة الكثيرة في أجر المثل نشأت عن كثرة الرغبات لامن التمتع على المستأجر فإن المستأجر يعرض عليه =

٣ — مدة الإجارة :

إذا كان المؤجر لأعيان الوقف هو الواقف حال حياته بما له من الولاية كان له الحق في أن يزجرها لاية مدة شاء طويلة أو قصيرة لأنه أحرص الناس على وقفه وأرعاه لمصلحته .

وإن كان المؤجر هو ناظر الوقف سواء كان مولى من قبل القاضى أو من الواقف وقد نص الواقف في حجة وقفه على بيان المدة التي تزجر فيها عقاراته أتبع نصه فليس لناظر أن يزجر أرضا زراعية أو عمارة سكنية لأكثر من المدة المنصوص عليها في حجة الوقف . وإذا قصت الضرورة أو المصلحة بمخالفة شرط المدة وكان الواقف قد جعل لناظر أن يخالف الشرط للضرورة أو المصلحة كان لناظر الوقف أن يزجرها لاية مدة حسبما يراه المصلحة . وإن لم يكن الواقف جعلا له الحق في مخالفة الشرط ، فليس له أن يخالف إلا بإذن القاضى ، فإذا تبين للقاضى أن المصلحة في المخالفة أذن بها . كما إذا شرط الواقف أن لا تزجر مساكن الواقف إلا مشاهرة والناس لا يرغبون الاستجار مشاهرة . أو أن لا تزجر

== أن يحدد العقد بالاجرة الجديدة فإن رضى بها فهو أولى من غيره ويجدد عقده بالاجرة الزائدة وتلزمه من حين قبولها إلى تمام مدة الإجارة . ولا يلزمه إلا المسمى عن المدة الماضية م ١٨١ من قانون العدل والإنصاف .

أطيانه إلا لسنة والناس لا يرغبون في استئجارها إلا ثلاث سنين . فمدة الفقة شرط المدة إما بتحويل الواقف الناظر أو أذن القاضى له بها . وإذا كان المؤجر هو الناظر ولا نص من الواقف على بيان مدة . فالقول الملقى « الذى عليه عمل المحاكم الشرعية فى مصر أنه ليس له أن يؤجر المساكن ومحلات التجارة لأكثر من سنة واحدة . وليس له أن يؤجر الاراضى الزراعية لأكثر من ثلاث سنين . فإذا انقضت السنة أو الثلاث جدد العقد المستأجر نفسه أو أجر لغيره . والعلة فى هذا أن المستأجر لو طال مدة وضع يده على العقار بدون تجديد عقد إيجاره ربما ادعاه ملكا واستشهد به من رأوه طول هذا السنين فى يده ووسعهم أن يشهدوا . لأنهم ما رأوه إلا يده الظاهرة على العقار فاحتياطاً لجانب الوقف قيدت مدة إيجاره .

وإذا انقضت مصلحة أو دعت ضرورة إلى تأجير المساكن ومحلات التجارة لأكثر من سنة والارض الزراعية لأكثر من ثلاث سنين استأذن الناظر القاضى . فإذا أذن بالإجارة للمدة الطويلة كان له ذلك . لأن ولاية القاضى غير مقيدة إلا بالمصلحة . ولو أجر الناظر داراً لأكثر من سنة . أو أرضاً زراعية لأكثر من ثلاث سنين بغير استئذان القاضى . فهل يفسد العقد بالنسبة للمدة كلها بحيث يجب فسخه وتجديده ، أو يكون صحيحاً عن سنة فقط أو ثلاث فقط وفاسداً بالنسبة لما زاد بحيث لا يكون المستأجر حق فى الاستئجار بعد سنة أو بعد ثلاث . فى المسألة قولان والقول الراجح هو الاول ، لأن العقد متى فسد اعتبر فاسداً بالنسبة لكل مدته . ولأن هذه المخالفة بغير إذن القاضى لا يملكها الناظر فيعتبر بائس نصراً خارجاً عن حدود ولايته فلا يصح

ما تنتهي به إجازة الوقف :

الحكم العام أن عقد الإجازة ينتهي بالاقالة ، ويتعذر الانتفاع بالعين المستأجرة ، ويموت المؤجر أو المستأجر ، وبانتهاء المدة .

غير أن عقد إجازة الوقف لا ينتهي ولا يفسخ بموت المؤجر ، سواء كان هو الواقف بماله من التولية أو ناظر الوقف ، وإنما ينتهي بموت المستأجر فقط : وذلك لأن المؤجر في الوقف ليس مالكا للعين ولا المنفعة بها والعقد لم يقع له فوته لا يغير حكمه . وأما المستأجر فإلحاقه بغيره وقع له والإجازة لزوم من ماله . ولو بقي العقد بعد موته لاستحققت الإجازة من مال غيره وهذا خلاف موجب العقد .

وإذا انتهت المدة المعينة في عقد الإجازة انفسخ العقد ، لأن الثابت إلى غاية ينتهي عند وجود الغاية . إلا إذا وجد عذر يقتضي بقاء الإجازة بعد انتهاء مدتها . لأن الإجازة كما تفسخ بالعذر تبقى بالعذر .

فلو انتهت مدة الإجازة والمستأجر في الأرض ماله نهاية معلومة كزراع لم يبلغ أو أن حصاده تبقى الأرض في يده بأجر المثل إلى أن يحصد الزرع لأنه بهذا يدفع الضرر عن المستأجر من غير إضرار بالوقف مادام يستحق له أجر المثل .

وأما إذا انتهت مدة الإجازة والمستأجر في الأرض ماله ليس له نهاية معلومة كالبناء والأشجار . فإن كان المستأجر قد أخذ من الناظر بالبناء أو الغرس وانتهت المدة تركت الأرض في يده مادام يدفع أجر مثلها وفي

هذا دفع الضرر عنه من غير اضرار بالوقف ، ويكون هذا تحكيرا اضمينا .
وان كان لم يردن بالبناء أو العرس وقد بنى أو عرس بغير إذن وكانت
الانقاض من مال الوقف يكون ما شاء للوقف ولا حق له في الرجوع على
الوقف بما أنفقته في البناء من أجور العمال وثلث المأون . لانه انفق بغير إذن
ولو طالب هدم ما بنى لا يجاب الى طلبه اذا كان بعد الهدم لا يبقى لغير
الانقاض قيمة لان هذا يعتبر محض اضرار لا يجاب اليه . وأما اذا كانت
الانقاض من ماله هو وطلب الهدم أجيب الى طلبه ان كان الهدم لا يضر
بالارض . وإن كان الهدم يضر بالارض كان عليه أن ينتظر حتى ينهدم البناء
ويأخذ أنقاضه . ولو تراضى مع الماظر على تركه للوقف بأقل قيمة له قائما
أو مهدوما أو مستحق الهدم صح ان كان في هذا مصلحة .

وبما أن العين المستأجرة أمانة في يد المستأجر مدة الاجارة فعليه بعد
انتهاء المدة أن يسلمها الى المؤجر سليمة غير منقوصة عن حالها الاولى . فإذا
وجد بها نقص أو تلف وثبت أن ذلك كان بغير تعد أو اهمال لا يضمنه
المستأجر كما اذا ثبت أن الاشجار تلفت بريح عاصفة أو أن بناء تهدم بزلزال
وإذا ثبت أن التلف أو النقص كان بتعد أو اهمال يكون المستأجر ضامنا
مثله أو قيمته شأن كل أمين .

المزارعة والمساقاة - إذا استغل المتولى أطيان الوقف بزراعة شجرة
ان أعطاها لبعض المزارعين ليرعوها ويكون محصولها مشترك بينهم وبين
الوقف بنسبة معينة مناصفة أو مثالثة حسبما يتفق عليه فهذا يسمى المزارعة .

وإذا أعطى أشجار الوقف وكرومه ونخيله إلى من يتعهدا ليكون ثمرها شركة بينه وبين الوقف بنسبة معينة يتفق عليها فهذا يسمى المساقاة .

والمزارعة والمساقاة عقدان صحيحان بملك ناظر الوقف مباشرتهما لأنهما من طرق الاستغلال التي قد تقتضي بهما مصلحة الوقف . وجميع الشروط التي تشترط لصحتها في الملك تشترط لصحتها في الوقف . والأحكام التي ترتب عليهما في الملك ترتب عليهما في الوقف . وما روعي في إجارة الوقف من الأحكام التي اقتضاها الاحتياط لمصلحته يراعى في المزارعة والمساقاة في الوقف فليس لناظر الوقف أن يزارع أو يساق نفسه أو من هو في ولايته أصلاً . وليس له أن يزارع أو يساق من لا تقبل شهادتهم له إلا إذا انتفت التهمة وليس له أن يزارع أو يساق بغبن فاحش على الوقف . وتنتهي المزارعة أو المساقات بموت المزارع أو المساق لا يموت ناظر الوقف . وتنتهي بانتهاء مدتها .

الحكر :

الحكر في العرف يطلق على نفس العقار المحكر ، وعلى الأجرة التي يدفعها المحكر . وأما في الشرع : فالحكر أو التحكير هو عقد إجارة يقصده استبقاء الأرض الموقوفة في يد المستأجر للبناء أو الغرس فيها مادام يدفع أجر المثل فهو استغلال الأرض الموقوفة بتأجيرها لغرض معين لا لمدة معينة . أو هو تملك المحكر حق البقاء والقرار في الأرض المحكرة له مادام يدفع أجر مثلاً . والتحكير قد يكون بعقد صريح وذلك إذا أجر متولى الوقف العقار

الموقوف للبناء عليه أو الخراس فيه بإذن المحكمة . وقد يكون ضمياً كما إذا
أجر الناظر أرض الوقف لمدة معينة ثم أذن المستأجر أن يبني فيها أو يغرّس
فبني أو غرس بهذا الإذن . فإذا انقضت المدة وأراد المستأجر بقاء الأرض
في يده بأجر مثلها ولا ضرر على الوقف ولا على المستحقين من هذا تبقى
دفعاً للضرر عن المستأجر ويكون هذا تحكيراً .

والأصل في التحكير أنه لا يصح لأنه عقد إجارة غير معلومة مدته .
وجباله المدة في عقد الإجارة تفسدها . ولكنه صبح استثناء للضرورة
بالاتفاق . والمصلحة على القول بالاجمع .

فحالة الضرورة تتحقق إذا تخرّبت عين الواقف . وتعطل الانتفاع بها .
ولم يوجد من يرغب في استئجارها وتعميل أجرها عن مدة طويلة لتعميرها
ولم يكن استبدالها . ففي هذه الحال تؤجر بطريق التحكير بأجر مثلها لأن
هذا أولى من تركها بغير انتفاع بها أصلاً . ولا يكون التحكير إلا بإذن
القاضي لأنه هو الذي يتحقق من وجود ضرورة داعية إلى هذا التحكير .
وهو الذي يؤجر الوقف بغير مدة معلومة .

وحالة المصلحة تتحقق فيها إذا استأجر مستأجر أرض الوقف لمدة معينة
واستأذن الناظر في بناء مساكن بها أو غرس أشجار فيها وأذنه الناظر بذلك .
فبني أو غرس ولما انتهت المدة رغب المستأجر في بقاء الأرض في يده مادام
بناؤه أو غرسه قائماً والتزم بدفع أجر مثلها فإنه يحاب إلى طلبه مادام لا خوف
على الوقف من هذا لافلاس المستأجر أو بماطلته لأن في هذا تحقيقاً لمصلحة
الوقف بابقاء أرضه أجر مثلها في يد مستأجر مأمون عليها ودفعاً للضرر عن

المستأجر الذي يناله الضرر إذا أزم بهدم بنائه أو قلع شجره .

وسواء كان التحكير بعقد صريح أو بإذن صمى أى سواء كان للضرورة أو المصلحة فالأجرة فيه لا تبقى على حال واحد بل تتغير تبعاً لتغير الأحوال بالنسبة للأرض نفسها فإذا تغير صقع الأرض إلى أحسن بفتح شوارع عامة تطل عليها أو بإنشاء ترع ومصارف بالقرب منها زاد الأجر وإذا تغير إلى أسوأ وفرت الرغبات فيها نقص الأجرة .

وإذا امتنع المحتكر عن دفع أجر المثل فسخ عقد التحكير وأمر بهدم بنائه أو قلع شجره . وإذا كان الهدم أو القلع يضر بالأرض بقى حتى يهدم أو ينقلع . وحينئذ تستغل الأرض بما عليها من بناء ويكون الربيع شركة فالوقف أجر مثل أرضه خالية من بناء وإصاحب البناء ما زاد . وإذا مات المحتكر حل وراثته خله ولا ينتهى حق التحكير بموته لأنه حق مالى عيني يورث وليس حقاً شخصياً . فيقوم وراثته المحتكر مقامه فى ملكية حق البقاء والقرار ماداموا يدفعون أجر المثل . وظاهر أقوال الفقهاء الحنفية أن التحكير إذا كان بعقد صريح مستقل بإذن المحكمة يثبت به حق القرار والبقاء فى الأرض المحكرة للمحتكر ولورثته من بعده سواء بنى فعلاً أو غرس أو لم يبن ولم يغرس . وإذا هدم البناء أو جف الشجر فحقه باق سواء أعاد البناء والغرس أو لا . وأما التحكير الضمنى الذى اكتسب الحق فيه من إذن الناظر المستأجر بالبناء أو الغرس فإن الحق فيه ينتهى بانتهاء مدة الإجازة من غير أن يبنى المستأجر أو يغرس . وبموته قبل أن يبنى أو يغرس . ويتخرب ما بنى بالاذن . وجفاف ما غرسه . وليس له ولورثته أعادته . وبالإمتناع عن دفع أجر المثل .

قانون الوقف

لقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

إنشاء الوقف وشروطه :

مادة ١ - من وقت العمل بهذا القانون لا يصبح الوقف ولا الرجوع فيه
ولا التغيير في مصارفه وشروطه ولا الاستبدال به من الواقف إلا إذا
صدر بذلك إشهاد من ملكة لدى إحدى المحاكم الشرعية بالمملكة المصرية
على الوجه المبين بالمادتين الثانية والثالثة وضبط بدفاتر المحكمة .

مادة ٢ - سماع الشهادات المبينة بالمادة الأولى عدا مانص عليه في
المادة الثالثة من اختصاص رئيس المحكمة الابتدائية الشرعية التي بدأرتها
أعيان الوقف كلها أو أكثرها قيمة أو من يحيلها عليه من القضاة أو الموثقين
الذين يعينهم وزير العدل لهذا الغرض بالمحكمة المذكورة دون سواهم .

وإذا تبين للموثق وجود ما يمنع من سماع الشهادات ، رفع الأمر لرئيس
المحكمة ليفصل فيه أو يحيله على أحد القضاة .

مادة ٣ - سماع الشهادات المشتمل على الخمران الوارد بالفقرة الأولى
من المادة ٢٧ وسماع الإشهاد بالرجوع في الوقف الصادر قبل العمل بهذا
القانون أو بالتغيير في مصارفه من اختصاص هيئة التصرفات بالمحكمة التي
بدأرتها أعيان الوقف كلها أو أكثرها قيمة دون غيرها .

ص

٨٨

وتندبر المحكمة في الحالة الأولى من يراد حرمانه وفي الحالة الثانية جميع المستحقين في حياة الواقف ومن يستحقون بعده مباشرة بمقتضى نص كتاب الوقف أو اشهاد التفسير لسماع أقوالهم .

مادة ٤ - يرفض سماع الاشهاد إذا اشتمل على تصرف ممنوع أو باطل بمقتضى أحكام هذا القانون أو الأحكام الأخرى التي تطبقها المحاكم الشرعية أو إذا ظهر أن المشهد فاقد الأهلية .

وقرار هيئة التصرفات الصادر بسماع أو رفض الاشهاد الذي تختص بسماعه يكون من التصرفات التي يجوز استئنافها .

وإذا لم يكن قرار الرفض الصادر من رئيس المحكمة أو القاضي في مواجهة الطالب وجب على قلم الكتاب إعلانه بكتاب موصى عليه .

وللتطالب أن يتظلم من هذا الرفض في مدى سبعة أيام من تاريخ صدوره في مواجهته أو من تاريخ إعلانه به .

وتنظر هيئة التصرفات بالمحكمة هذا التظلم ، ويكون قرارها نهائياً .

مادة ٥ - وقف المسجد لا يكون إلا مؤبداً ويجوز أن يكون الوقف على ماعداه من الخبرات مؤقتاً أو مؤبداً ، وإذا أطلق كان مؤبداً ، أما الوقف على غير الخبرات فلا يكون إلا مؤقتاً ، ولا يجوز على أكثر من طبقتين .

ويعتبر الموقوف عليهم طبقة واحدة إذا عينهم الواقف بالاسم حين الوقف ، رتب بينهم أولم يرتب ، وإن كانوا غير معينين بالاسم اعتبر كل بطن طبقة ، ولا يدخل الواقف في حساب الطبقات ،

وإذا أقت الوقف على غير الخبرات بمدة معينة وجب ألا تتجاوز ستين عاماً من وقت وفاة الواقف . ويجوز للواقف تأقيت وقفه الصادر قبل العمل بهذا القانون طبقاً لأحكام الفقرات السابقة متى كان له حق الرجوع .

٨٤

مادة ٦ - إذا اقترن الوقف بشرط غير صحيح صح الوقف وبطل الشرط .

٨٠

٧ - وقف غير المسلم صحيح ما لم يكن على جهة محرمة في شريعته وفي الشريعة الإسلامية .

٧٣

مادة ٨ - يجوز وقف العقار والمنقول .

ولا يجوز وقف الحصة الشائعة في عقار غير قابل للتقسمة إلا إذا كان الباقي منه موقوفاً وأحدث الجهة الموقوف عليها ، أو كانت الحصة مخصصة لمنفعة عين موقوفة .

وجوز وقف حصص وأسهم شركات الأموال المستغلة استغلالاً جائزاً شرعاً .

٦٨

مادة ٩ - لا يشترط القبول في صحة الوقف ، ولا يشترط كذلك في الاستحقاق ما لم يكن الموقوف عليه جهة لها من يمثلها قانوناً ، فإنه يشترط في استحقاقها القبول .

فإن لم يقبل من يمثلها انتقل الاستحقاق لمن يليها متى وجد ، وإن لم يوجد أصلاً أخذ الموقوف حكم الوقف المنتهى المبين في المادة ١٧ .

٢٧

مادة ١٠ - يحمل كلام الواقف على المعنى الذي يظهر أنه أراد به وإن لم يوافق القواعد اللغوية .

١١٧

الرجوع عن الوقف والتغيير في مصارفه :

مادة ١١ - للواقف أن يرجع في وقفه كله أو بعضه . كما يجوز له أن يغير في مصارفه وشروطه ولو حرم نفسه من ذلك ، على ألا ينفذ التغيير إلا في حدود هذا القانون .

ولا يجوز له الرجوع ولا التغيير فيما وقفه قبل العمل بهذا القانون وجعل استحقاقه لغيره إذا كان قد حرم نفسه وذريته من هذا الاستحقاق ومن الشروط العشرة بالنسبة له . أو ثبت أن هذا الاستحقاق كان بعوض مالى أو لضمان حقوق ثابتة قبل الواقف .

ولا يجوز الرجوع ولا التغيير في وقف المسجد ولا فيما وقف عليه ولا يصح الرجوع أو التغيير إلا إذا كان صريحاً .
الشروط العشرة :

مادة ١٢ - للواقف أن يشرط لنفسه لا لغيره الشروط العشرة أو ما يشاء منها وتكرارها ، على ألا تنفذ إلا في حدود هذا القانون .

مادة ١٣ - فيما عدا حق الواقف الذى شرطه لنفسه يكون الاستبدال في الوقف من اختصاص المحكمة الشرعية ، ولها ذلك متى رأت المصلحة فيه .
أموال البذل :

مادة ١٤ - تشتري المحكمة بناء على طلب ذوى الشأن بأموال البذل المودعة عنزاتها عقاراً أو منقولاً يحل محل العين الموقوفة ، ولها أن تأذن بإتفاقها في إنشاء مستغل جديد .

ويجوز لها — إلى أن ينسر ذلك — أن تأذن باستثمار أموال البذل بأي وجه من وجوه الاستثمار الجائز شرعاً.

كما أن لها أن تأذن بانفاقها في عمارة الوقف دون رجوع في غلته .
وإذا كانت هذه الأموال مضملة ولم ينسر استثمارها ولم يحتج إلى انفاقها في العمارة اعتبرت كالعلة وصرفت مصرفها .

١١٤

مادة ١٥ — إذا لم يطلب ذوي الشأن تطبيق أحكام المادة السابقة على أموال البذل المودعة خزانة المحاكم الشرعية في مدى ستة من تاريخ العمل بهذا القانون . فمحاكمة التصرفات بالظاهر بناء على طلب وزير العدل أن تشتري بها مستغلات من عقار أو متقول أو تأذن بإنشاء مستغلات بها . وهذا مع مراعاة ما نص عليه في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة السابقة . ويكون جميع ما يندأ أو يشتري مشتركاً بين الأوقاف المستحقة في هذه الأموال بنسبة مالكل وقف فيها . وتخرج المحكمة نظار الأوقاف التي تتبعها هذه المستغلات من النظر عليها وتقيم عليها ناظرأ .

١١٥

انتهاء الوقف :

مادة ١٦ — ينتهي الوقف المؤقت بانتهاء المدة المعينة أو بانقراض الموقوف عليهم . وكذلك ينتهي في كل حصة منه بانقراض أهلها قبل انتهاء المدة المعينة أو قبل انقراض الطبقة التي ينتهي الوقف بانقراضها . وذلك ما لم يدل كتاب الوقف على عود هذه الحصة إلى باقي الموقوف عليهم أو بعضهم . فإن الوقف في هذه الحالة لا ينتهي إلا بانقراض هذا الباقي أو بانتهاء المدة .

١٢٧

ص

مادة ١٧ - إذا انتهى الوقف في جميع ما هو موقوف على ذوى الحصص الواجبة طبقا للمادة ٢٤ أو في بعضه أصبح ما انتهى فيه الوقف ملكا للواقف إن كان حيا ، فإن لم يكن صار ملكا للمستحقين أو لذرية الطبقة الأولى أو الثانية حسب الأحوال ، فإن لم يكن منهم أحد صار ملكا لورثة الواقف يوم وفاته وإلا كان للخزانة العامة .

وان انتهى الوقف في جميع ما هو موقوف على غيرهم أو في بعضه أصبح ما انتهى فيه الوقف ملكا للواقف إن كان حيا أو لورثته يوم وفاته ، فإن لم يكن له ورثة أو كانوا وانقرضوا ولم يكن لهم ورثة كان للخزانة العامة .

١٣١

١٨ - إذا تخربت أعيان الوقف كلها أو بعضها ولم تمكن عمارة المتخرب أو الاستبدال به على وجه يكفل للمستحقين نصيبا في الغلة غير ضئيل ولا يضرهم بسبب حرمانها من الغلة وقتا طويلا انتهى الوقف فيه . كما ينتهى الوقف في نصيب أى مستحق يصبح ما يأخذه من الغلة ضئيلا . ويكون الانتهاء بقرار من المحكمة على طلب ذوى الشأن .

ويصير ما انتهى فيه الوقف ملكا للواقف إن كان حيا ، وإلا فليستحقه وقت الحكم بانتهائه .

١٣٤

الاستحقاق في الوقف :

مادة ١٩ - إذا كان الوقف على القربات ولم يعين الواقف جهة من جهات البر أو عينها ولم تكن موجودة ، أو لم تبق حاجة إليها أو زاد ريع الوقف على حاجتها ، صرف الريع أو فائضه باذن المحكمة إلى من يكون محتاجا من ذريته أو الدين به بقدر كفايته ، ثم إلى المحتاج من أقاربه كذلك

ص	ثم إلى الأولى من جهات البر . وفي حالة ما إذا لم تكن جهة البر التي عينها
٢٠٦	الواقف موجودة ثم وجدت كان لها ما يحدث من الربيع من وقت وجودها
	مادة ٢٠ — يبطل إقرار الموقوف عليه لغيره بكل أو بعض استحقاقه
١٦٦	كما يبطل تنازله عنه .
	مادة ٢١ — إقرار الواقف أو غيره بالنسب على نفسه لا يتعدى إلى
١٦٨	الموقوف عليهم متى دلت القرائن على أنه متهم في هذا الإقرار .
	مادة ٢٢ — مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٧
	يبطل شرط الواقف إذا قيد حرية المستحق في الزواج ، أو الإقامة ، أو
	الاستدانة إلا إذا كانت لغيره مصلحة .
	ويبطل كذلك كل شرط لا يترتب على عدم مراعاته تقويت مصلحة
١٧٠	لواقف أو الوقف أو المستحقين .
	مادة ٢٣ يجوز للبالك أن يقف مالا يزيد على ثلث ماله على من يشاء
	من ورثته أو غيرهم أو على جهة بر ، وتكون العبرة بقيمة ثلث مال الواقف
	عند موته . ويدخل في تقدير ماله الأوقاف التي صدرت منه قبل العمل بهذا
	القانون وبعده إلا إذا كانت أوقافا ليس له حق الرجوع فيها .
	ومع مراعاة أحكام المادة ٢٤ يجوز له أن يقف كل ماله على من يكون
	موجوداً وقت موته من ذريته وزوجه أو أزواجه ووالديه .
	وإذا لم يوجد له عند موته أحد من المبيتين في المادة ٢٤ جاز وقفه لكل
١٥٥	ماله عن من يشاء .
	مادة ٢٤ — مع مراعاة أحكام المادة ٢٩ . يجب أن يكون الموارثين

ص من ذرية الواقف وزوجه أو أزواجه ووالديه المرحومين وقت وفاته
استحقاق في الوقف فيها زاد على ثلث ماله وفقا لأحكام الميراث، وأن ينتقل
استحقاق كل منهم إلى ذريته من بعده وفقا لأحكام هذا القانون .

ولا يجب هذا الاستحقاق لمن يكون الواقف قد أعطاه بغير عوض
ما يساوى نصيبه عن طريق تصرف آخر . فإن كان ما أعطاه أقل مما يجب له
استحق في الوقف بقدر ما يكمله .

مادة ٢٥ - لا يجوز حرمان أحد من كل أو بعض الاستحقاق
الواجب له وفقا لأحكام المادة ٢٤ ولا اشتراط ما يقتضي ذلك إلا طبقا
للتصوص الآتية .

ويعتبر المحروم في حكم من مات في حياة الواقف بالنسبة لما حرم منه .
ويعود له حقه إذا زال سبب الحرمان .

مادة ٢٦ - يحرم المستحق من استحقاقه في الوقف إذا قتل الواقف
وقد لا يمنع من الإرث قانونا .

مادة ٢٧ - واقف أن يحرم صاحب الاستحقاق الواجب من كل أو
بعض ما يجب له وأن يشرط في وقفه ما يقتضي ذلك متى كانت لديه أسباب
قوية ترى محكمة التصفيات بعد تحقيقها أنها كافية لما ذكر .

والمزوجة أن تحرم زوجها من وقفها أو تشتط حرمانه منه إذا تزوج
بغيرها وهي في عصمته أو إذا طلقها .

مادة ٢٨ - للواقف أن يجعل استحقاق كل من الزوجين ومن والديه
لمدة حياته ثم يسكون بعده لذرية الوقف .

ص	مادة ٢٩ - للواقف أن يخصص لفرع من توفي من أولاده في حياته استحقاقا في الوقف بقدر ما كان يجب لأصله بمقتضى المادة ٢٧ ولو كان موجودا عند موت الواقف ، ويقدر ما يملكه ولو تجاوز هذا الاستحقاق ثلث ماله .
١٦٣	مادة ٣٠ - إذا حرم الواقف أحدا من فرع حق واجب في الوقف بمقتضى أحكام هذا القانون من كل أو من بعض ما يجب أن يكون له في الوقف أعطى كل واحد من هؤلاء حصته الواجبة وورع الباقي على من عدا المحروم من الموقوف عليهم بنسبة ما زاد في حصة كل منهم إن كانوا من ذوى الحصص الواجبة ، ونسبة ما وقف عليهم إن كانوا من غيرهم . ولا يتغير شيء من الاستحقاق إذا لم يرفع المحروم الدعوى بحقه مع التمكن وعدم العذر الشرعي خلال سنتين شمسيتين من تاريخ موت الواقف أو رضى كتابة بالوقف بعد وفاة الواقف . وينفذ رضاء بترك بعض حقه ولا يمس ذلك ما بقي منه .
١٩٤	مادة ٣١ - يجوز استغلال الدار الموقوفة للسكنى ، وتجاوز السكنى في الدار الموقوفة للاستغلال ما لم تقرر المحكمة غير ذلك إذا رفع الأمر إليها .
٢٥٩	مادة ٣٢ - إذا كان الوقف على الدرية مرتب الطبقات لا يجوز أن يوجب أصل فرع غيره ، ومن مات صرف ما يستحقه أو كان يستحقه إلى فرع . ولا تنقض قسمة ريع الوقف بافتراض أى طبقة ويستمر ما آت للفرع منتقلا في فروعه على الوجه المبين في التفرد السابقة إلا إذا أدى عدم نقضها إلى حرمان أحد من الموقوف عليهم .
١٨٢	مادة ٣٣ - مع مراعاة أحكام المادة ١٦ إذا مات مستحق وليس له فرع يليه في الاستحقاق عاد نصيبه إلى غلة الحصة التي كان يستحق فيها .

- ص وإذا كان الوقف مرتب الطبقات وجعل الواقف نصيب من يموت أو
يحرم من الوقف أو يبطل استحقاقه فيه لمن في طبقته أو لأقرب الطبقات
١٨٣ إليه كان نصيبه لمن يكون في طبقته من أهل الحصة التي كان يستحق فيها .
- مادة ٣٤ - يكون حكم نصيب من حرم من الاستحقاق أو يبطل
استحقاقه لردّه حكم نصيب من مات .
١٩٥ ويعود إلى المخرج نصيبه متى زال سبب الحرمان .
- مادة ٣٥ - إذا كان الوقف مرتب الطبقات ولم يوجد أحد في طبقة
منها صرف الربيع إلى الطبقة التي تليها إلى أن يوجد أحد من أهل تلك الطبقة
فيعود الاستحقاق إليها .
١٨٥
- مادة ٣٦ - إذا جعل الواقف غلة وقفه لبعض الموقوف عليهم وشرط
لغيرهم مراتب فيها قسمت الغلة بالمخاصة بين الموقوف عليهم وذوي المراتب
بالنسبة بين المراتب وباقي الغلة وقت الوقف إن غلبت الغلة وقته . وإن لم
تعلم وقت الوقف قسمة الغلة بين أصحاب المراتب الموقوف عليهم على اعتبار
أن الموقوف عليهم كل الغلة ولأصحاب المراتب حصة بقدر مراتبهم على
ألا تزيد المراتب في الحالين عما شرطه الواقف .
١٩٧
- مادة ٣٧ - إذا شرط الواقف سهماً لبعض الموقوف عليهم ومرتبات
للبعض الآخر كانت المراتب من باقي الوقف بعد السهام فإذا لم ينفذ الباقي
بالمراتب قسم على أصحابها بنسبتها .
١٩٨
- مادة ٣٨ - تنقص المراتب بنسبة ما ينقص من أعيان الوقف .
١٩٩
- مادة ٣٩ - إذا انقص الموقوف عليهم نصيباً من الأعيان
الموقوفة فيسقط جبراً في دين على الواقف غير مسجل ، أو في دين مسجل
على جميع الأعيان الموقوفة كان استحقاقه نصيب في باقي الأعيان الموقوفة

ص

يعادل قيمة ما زاد على نصيبه في الدين الذي أبيعته العين من أجله .

وإذا كان الدين مسجلا على الحصة التي بيعت دون غيرها ولم يكن مستحقها من أصحاب الانصباة الواجبة طبقا للمادة ٢٤ فإنه لا يستحق شيئا في باقى الوقف أما إذا كان من أصحاب الانصباة الواجبة وكان الدين المسجل على المين أقل من قيمتها وقت وفاة الواقف ، وكان الفرق بقى بنصيبه فلا يترتب على بيعها وفاة لهذا الدين أى حق له فى المطالبة بأى نصيب فى باقى الموقوف . وإذا كان الفرق بين الدين وثمن العين أقل أو أكثر من قيمة نصيب المستحق صحيح الاستحقاق طبقا للمادتين ٢٤ و ٣٠ .

٢٠١

قسمة الوقف :

مادة ٤٠ - لكل من المستحقين أن يطلب فرز حصته فى الوقف متى كان قان قابلا للقسمة ولم يكن فيها ضرر بين .

ويعتبر الناظر على الحصة الخيرية نونا كأحد المستحقين فى طلب القسمة وتحصل القسمة بواسطة المحكمة وتكون لازمة .

٢١٠

مادة ٤١ - إذا شرط الواقف فى وقفه خيرات أو مرتبات دائمة معينة المقدار أو فى حكم معينة ومثلت القسمة فرزت المحكمة حصة تضمن غلتها ما لأرباب هذه المرتبات بعد تقديرها طبقا للمواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ على أساس متوسط غلة الوقف فى خمس السنوات الأخيرة العادية . وتكون لهم غلة هذه الحصة مهما طرأ عليها من زيادة أو نقص .

٢١٢

مادة ٤٢ - إذا قسم الموقوف بين المستحقين يؤدى كل مستحق للخيرات أو المرتبات غير الدائمة أو غير معينة المقدار ما يناسب حصته فى الوقف .

٢١٢

- مادة ٤٣ - لا يجوز قسمة الموقوف في حياته الواقف إلا برضائه ويجوز له الرجوع عنها.
- ٢١٣ تنظر على الوقف .
- مادة ٤٤ - يبطل إقرار الناظر لعدم النظر على الوقف منفرداً كان أو مشتركاً.
- ٢٤٩ مادة ٤٥ - لا يجوز للناظر أن يستدين على الوقف إلا بإذن المحكمة الشرعية وذلك فيما عدا الالتزامات العادية لإدارة الوقف واستغلاله.
- ٢٢٨ مادة ٤٦ - إذا قسمت المحكمة الوقف أو كان مستحق نصيب مفرد وجب إقامة كل مستحق نظراً على حصته متى كان أهلاً للنظر ، ولو خالف ذلك شرط الواقف .
- ٢٢٢ مادة ٤٧ - إذا كان الوقف على جهة بر كان الناظر عليه لمن شرط له ثم لمن يصلح له من ذرية الوقف وأقاربه ثم لوزارة الأوقاف . هذا ما لم يكن الواقف غير مسلم وكان مصرف الوقف جهة غير إسلامية . فإن الناظر عليه يكون لمن تعينه المحكمة . مع ملاحظه أن هذا الترتيب ترتيب في الصلاحية
- ٢٢١ مادة ٤٨ - إذا لم يقسم الوقف لا تقسم المحكمة عليه أكثر من ناظر واحد إلا إذا رأت المصلحة في غير ذلك .
- ولها في حالة تعدد الناظر أن تجعل لأكثريةهم حق التصرف فيما يختلفون فيه وفي جميع الأحوال يجوز أفراد كل ناظر يقسم من الوقف يستقل بالنظر عليه .
- ٢٢٥ مادة ٤٩ - لا يولى أجنبي على الوقف إذا كان في المستحقين من يصلح

ص
لأنظر عليه فإذا اتفق من لهم أكثر الاستحقاق على اختيار ناظر معين أفاده
القاضي إلا إذا رأى المصلحة في غير ذلك .

ويعتبر صاحب المرتب كمستحق بنسبة مرتبة لربع الوقف ، ويقوم مثل
عديم الأهلية أو الغائب مقامه في الاختيار .

وتقرر هيئة التصرفات انتهاء ولاية الناظر الأجنبي متى وجد من
المستحقين من تصلح لها .

٢٢٧

محاسبة الناظر ومسؤوليته

مادة ٥٠ - يعتبر الناظر أميناً على مال الوقف ووكيلاً عن المستحقين
ولا يقبل قوله في الصرف على شئون الوقف أو على المستحقين إلا بسند .
عدا ما جرى العرف على عدم أخذ سند به .

والناظر مسئول عما ينشأ عن تصديره والجسيم نحو أعيان الوقف وغلاته .

٢٥٢

وهو مسئول أيضاً عما ينشأ عن تصديره اليسير إذا كان له أجر على النظر .

مادة ٥١ - إذا كلف الناظر أثناء نظر تصرف أو دعوى بتقديم حساب
عن الوقف المشمول بنظره ولم يقدمه مؤيداً بالمستندات في الميعاد الذي
حدده له المحكمة أو لم ينفذ ما كلفته به عما يتعلق بالحساب جاز لها أن تحكم
عليه بغرامة لا تزيد على خمسين جنيتها ، فإذا تكرر الامتناع جاز لها زيادة
الغرامة إلى مائة جنية .

ويحوز المحكمة أن تمنع باقي الخصوم في التصرف أو الدعوى هذه
الغرامة أو جزأ منها .

ويحوز كذلك حرمان الناظر من أجر النظر كله أو بعضه .

فإذا قدم الناظر الحساب أو نفذ ما أمر به وأبدى عذراً مقبولاً عن
التأخير جاز للمحكمة أن تعفيه من كل أو بعض الغرامة أو من الحرمان من
كل أو بعض أجر النظر .

٢٥٥

ص
٢٥٦
مادة ٥٢ - يجوز للمحكمة في درجة من درجات النقاضي أثناء النظر في أي تصرف أو دعوى متعلقة بالوقف بأن تحيل النظر على محكمة التصرفات الابتدائية إذا رأت ما يدعو للنظر في عزله .

٢٤٦
مادة ٥٣ - لمحكمة التصرفات عند إحالة الناظر عليها أو أثناء النظر في موضوع العزل - بعد تمكين الناظر من ابداء دفاعه - أن تقيم على الواقف ناظرا مؤقتا يقوم بإدارته إلى أن يفصل في أمر العزل نهائيا .
عمارة الوقف :

مادة ٥٤ - يحتجز الناظر كل سنة ٥ و ٢ في المائة من صافي ريع مبانى الوقف ينحصر لغايتها ويودع ما يحتجز خزانة المحكمة ، ويجوز استغلاله إلى أن يحين وقت العارة ، ولا يكون الاستغلال والصرف إلا بإذن من المحكمة أما الأراضي الزراعية فلا يحتجز الناظر من صافي ريعها إلا ما يأمر القاضي باحتجازه للصرف على إصلاحها أو لإنشاء أو تجديد المباني والآلات اللازمة لإدارتها أو للصرف على عمارة المباني الموقوفة التي شرط الصرف عليها من هذا الريع بناء على طلب ذوى الشأن .

٢٣٢
وللناظر ولكل مستحق إذا رأى أن المصلحة في الغاء الأمر بالاحتجاز أو تعديله أن يرفع ذلك إلى المحكمة لتقرر ما ترى فيه المصلحة .
وتطبق هذه الأحكام ما لم يكن للواقف شرط يخالفها .

مادة ٥٥ - مع مراعاة أحكام المادة السابقة ، إذا احتاجت أعيان الوقف كلها أو بعضها لعارة تزيد نفقتها على خمس فاضل غلة الوقف في سنة ولم يرخص المستحقون بتقديم العارة على الصرف إليهم ، شرط الواقف تقديم

ص العارة أو لم يشترطه ، وجب على الناظر عرض الأمر على المحكمة لتأمر بعدم
سماع أقوال المستحقين بصرف جزء من العلة لتقيام بالعاراة أو باحتياز جميع
ما يحتاج إليه العارة أو باستخدام الاحتياطي المبين في المادة السابقة كله أو بعضه
وتتبع هذه الأحكام في الصرف على إنشاء ما يرمى ربيع الوقف عملاً
بشرط الواقف ، ومع مراعاة أحكام المادة ١٨ يجوز للمحكمة أن تبسيع بعض
أعيان الوقف لعاراة باقية بدون رجوع في غلته متى رأت المحكمة في ذلك .
٢٢٤ أحكام ختامية :

مادة ٤٦ - تطبق أحكام هذا القانون على جميع الأوقاف الصادرة
قبل العمل به عدا أحكام الفقرات الثلاث الأولى من المادة ٥ والمادة ٨
والشرط الخاص بنفاذ التغيير في المادة ١١ وبنفاذ الشروط العشرة في المادة ١٢
وأحكام المادتين ١٦ و ١٧ .

مادة ٥٧ - لا تطبق أحكام المادة ٢٠ على القرارات الصادرة قبل
العمل بهذا القانون .

ولا أحكام المادة ٢٢ في الأحوال التي خولفت فيها الشروط الواردة بها
قبل العمل بهذا القانون .

ولا تطبق أحكام المواد ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٣٠ على الأوقاف
الصادرة قبل العمل بهذا القانون التي مات واقفوها ، أو كانوا أحياء وليس
لهم حتى الرجوع فيها .

ولا أحكام المادة ٣٦ إذا وقع القتل قبل العمل بهذا القانون .
ولا أحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٢ في الأحوال التي نقصت فيها قسمة
الربع قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٥٨ - لا تطبق أحكام المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ إذا كان

في كتاب الوقف نص يحالفها ، وذلك بدون اخلال بأحكام المادتين ٣٠ و ٣٤ في الأوقاف الصادة قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٥٩ - ليس لمن ثبت له استحقاق في غلة الوقف أو زاد استحقاقه فيها بناء على تطبيق أحكام هذا القانون أن يطالب بذلك إلا في الغلات التي تحدث بعد العمل به .

مادة ٦٠ - الأحكام النهائية التي صدرت قبل العمل بهذا القانون في غير الولاية على الوقف تكون نافذة بالنسبة لغير الخصومة ، ولو خالفت أحكام هذا القانون .

مادة ٦١ - لا تطبق أحكام المواد ١٢ و ١٥ و ١٩ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٥ من ٤٥ لغاية ٥٥ على الأوقاف التي صدرت أو تصدر من الملك ، وكذلك لا تسري هذه المواد على الأوقاف التي يديرها ديوان الأوقاف الملكية أو يكون له حق النظر عليها سواء أصدرت قبل العمل بهذا القانون أم بعده .

مادة ٦٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر عابدين في ١٢ رجب سنة ١٣٦٥ (١٢ شعبان سنة ١٩٤٦)

فاروق

بأمر صاحب حضرة الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقي

وزير العدل

محمد كامل مرسي

فهرست الكتاب

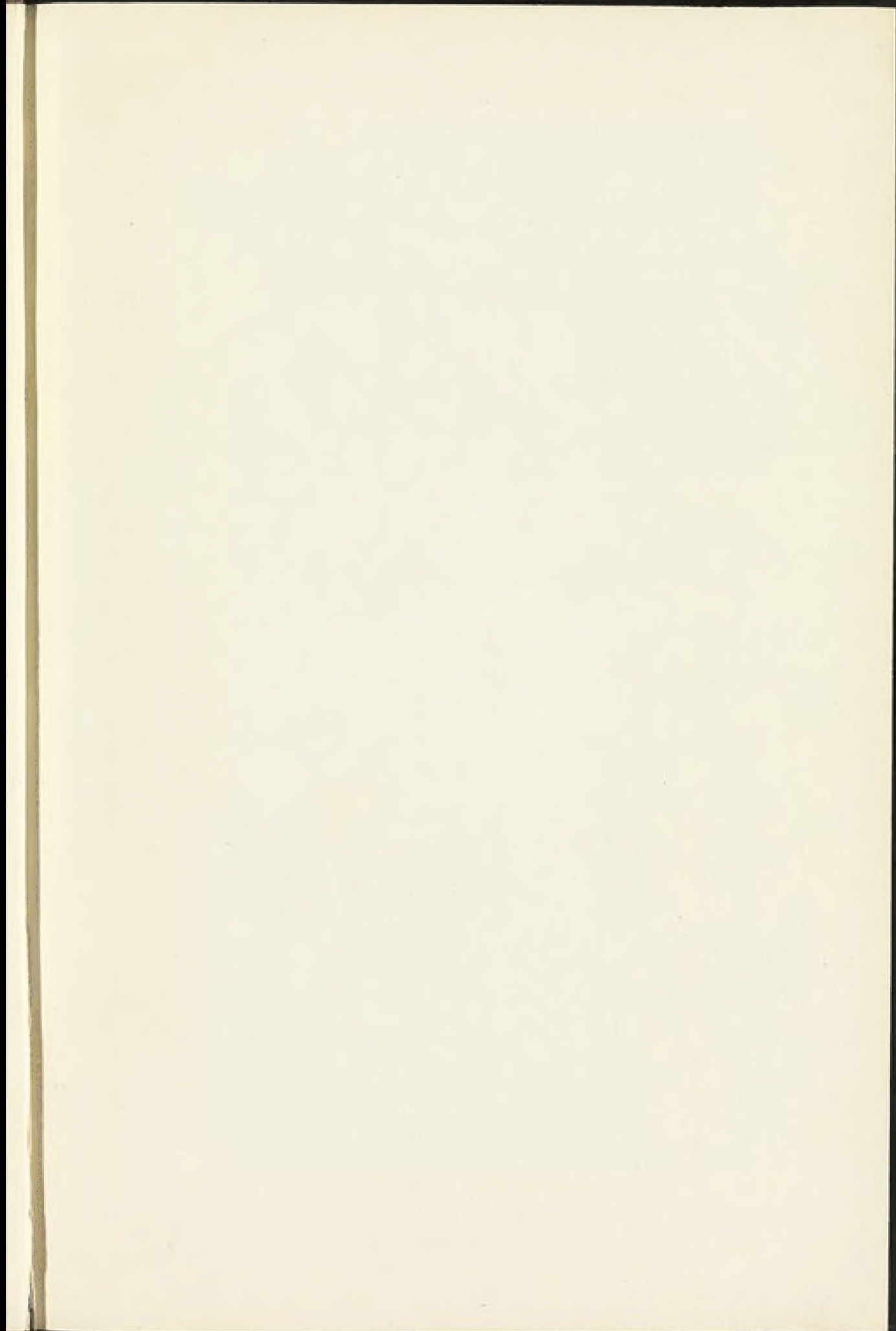
الموضوع	ص	الموضوع	ص
المقدمة : في الاختصاص القضاء في		للاوقاف أن يرجع في وقفه كله أو بعضه	٣١
مسائل الوقف		الحالات التي يلزم فيها الوقف بالاتفاق	٣٧
أساس الاشتراك في الاختصاص	٦	الفرق بين الوقف الخيري والوقف المدني	٣٩
رأى القضاء الشرعي في أصل الوقف	٨	الباب الثاني : في شرائط الوقف	
الوظفين . . .	٩	شرائط الوقف في الواقع	٤١
الرأي المختار ووجهه	١٠	وقف المحجوز عليه لسفلة أو الغلة	٤٣
ما يخص به المحاكم الشرعية والوطنية	١١	المدن .	٤٤
توزيع الاختصاص بين المحاكم الشرعية	١٢	المريض مرض الموت	٤٦
الباب الأول : في تعريف الوقف		شرائط الوقف في الموقوف	٥٤
ونوعه وركنه وحكمه		وقف المنقول تبعاً أو استقلالاً	٥٥
تعريف الوقف على مذهب الصاحبين	١٤	وقف ماله من مملوك للواقف	٥٩
الامام	١٦	المشارع في غيره .	٦٢
خلاصة الفرق بين المذهبين	١٧	المرهون والمستأجر	٦٨
أظهر أدلة الصاحبين	١٨	شرائط الوقف في الموقوف عليه	٦٨
الامام . . .	٢٠	شرائط الوقف في الصيغة	٧٣
نوع الوقف إسقاط أو غليك أو عارة	٢٢	الصيغة المنجزة وحكمها	٧٤
ركن الوقف الإيجاب فقط	٢٤	المعلقة .	٧٥
في شرط الاستحقاق الموقوف عليه		المضافة .	٧٦
قبوله	٢٦	المقتربة بشرط وحكمها	٧٦
حكم الوقف على مذهب الامام والصاحبين	٢٩	نوفيت الوقف وتأويله	٧٩
		ما يشترط قانوناً لصحة الوقف	٧٩

ص	الموضوع	ص	الموضوع
			الباب الثالث : في شروط الواقفين
١٢٦	• • على أولاد أولاد غيره		المراد من شرط الواقف وحكمه
١٤٢	• • على ذريته وعقبه	٨٨	الشروط العشرة ومعنى كل شرط منها
١٤٣	• • على أقاربه وآله	٩٣	متى تشتترط ومن له حق العمل بها
١٤٦	ترتيب الموقوف عليهم في الاستحقاق	٩٦	الاببدال والاستبدال ومن له الحق فيها
١٤٩	توزيع الربع بين الموقوف عليهم	١٠٢	مسوخ الاببدال والاستبدال
١٥٠	أحكام الاستحقاق في القانون الجديد	١٠٣	شروط
١٥٤	وقف المالك ما لا يزيد عن ثلث ماله	١٠٧	مال البذل وحكمه
١٥٦	• • ما يزيد عن ثلث ماله	١٠٩	استثمار مال البذل
	توزيع الربع بين ذوي الاستحقاق	١١٠	شروط الواقف الصحيح كنص الشارع
١٥٧	الواجب	١١٥	متى يجوز مخالفة شرط الواقف
	فرع من مات من أولاد الواقف	١١٦	هل يتكرر العمل بشرط الواقف
١٥٨	في حياته	١١٨	هل تسقط الشروط العشرة بالاستقاط
١٦٢	إقرار المستحق بالاستحقاق لغيره	١١٩	الباب الرابع : في انتهاء الوقف
١٦٥	الإقرار بالنسب من الواقف أو غيره		انتهاء الوقف بانتهاء وقته
	شروط الواقف لاستحقاق الموقوف	١٢٣	• • بانقراض الموقوف عليهم
١٦٧	عليه	١١٤	• • بالتخرب وعدم الانتفاع به
١٦٩	متى يستحق الموقوف عليه فعلاً	١٣١	• • في نصيب المستحق أيضاً له
١٧٢	متى تعتبر غلة الوقف قد ظهرت	١٣١	الباب الخامس : في الاستحقاق في الوقف
١٧٢	استحقاق الخلل في ريع الوقف		أحكام الاستحقاق في مذهب الحنفية
١٧٢	نصيب من مات من الموقوف عليهم	١٣٤	وقف الواقف على نفسه
	في مذهب الحنفية	١٣٥	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٧١	من له الولاية على الوقف بعد موت الواقف	١٧٧	نصيب من مات من الموقوف عليهم
	حكم القانون في التولية على الوقف		في القانون الجديد
٢٢٠	الخيري العام	١٨٤	إذا لم يوجد مستحق في طبقة
٢٢٢	حكم قانون في التولية على الوقف الأهلي	١٨٥	الحرمان من الاستحقاق
٢٣١	ما يشترط فيمن يولى على الوقف	١٨٦	حرمان المستحق وجوبا من استحقاقه
٢٣٦	ما يجب على الناظر بشأن عمارة الوقف		حرمان المستحق وجوبا من استحقاقه
٢٣٧	ما يجوز لناظر الوقف من التصرفات	١٨٧	إذا قتل الواقف
٢٤٠	ما يحظر على ناظر الوقف من التصرفات		يحرّم المستحق وجوبا من استحقاقه
٢٤٢	اقرار الناظر بالنظر لغيره	١٨٨	بشرط الواقف إذا قرره المحكمة
٢٤٤	توكيل الناظر وتفويضه ووصيته	١٩١	إذا لم يدخل الواقف في وقفه بعض
٢٤٩	أجر الناظر على الوقف	١٩٤	ذوي الاستحقاق الواجب
٢٥٢	مسئولية ناظر الوقف مدنيا	١٩٩	حرمان غير ذوي الاستحقاق الواجب
٢٥٢	جائزا	٢٠٤	استحقاق المراتب والسهام
٢٥٣	محاسبة		استحقاق من بيعت حصته في دين
٢٤٤	عزل	٢٠٦	على الواقف
٢٥٨	مؤقته إلى ناظر الوقف أو تعيين شرف عليه	٢٠٦	الوقف المنقطع
٢٦٨	تفرغ ناظر الوقف إذا لم يقدم ما طالته المحكمة		الباب السادس في قسمة الأعيان الموقوفة
٢٥٤	الباب الثامن في وجوه الانتفاع بالموقوف	٢٠٦	حكم قسمة الأعيان الموقوفة بين المستحقين
٢٦٠	ينبع في الانتفاع نص الواقف والعرف	٢٠٧	شروط جواز القسمة
٢٦٧	أجرة الواقف	٢٠٩	نصيب المراتب والخيرات عند القسمة
٢٦٨	المزارعة والمساقاة في الوقف		الباب السابع في الولاية على الوقف
٢٧٠	الحكر - تعريفه وشروطه وأنواعه	٢١٥	تعريف الولاية على الوقف وحكمها
٢٧١	إذا لم بين الحكر في الأرض المحكرة	٢١٥	الولاية على الوقف حق للواقف أو المستحقين
	نصوص قانون الوقف الجديد	٢١٦	من له الولاية على الوقف في حياة الواقف







COLUMBIA UNIVERSITY



0026811880

962

K52643

BOUND

APR 30 1962

